

هَذَا تِلْكَ الْمَسَائِدِ تَرْشِيدٌ

تَعْضِيفُ

الْأَمْرُ وَالْإِثْقَالُ فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ

الْإِسْلَامِ فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ

(١٠٣ / ١٠٣)

تَعْضِيفُ

تَعْضِيفُ تَعْضِيفُ تَعْضِيفُ

تَعْضِيفُ تَعْضِيفُ تَعْضِيفُ

الْإِسْلَامِ فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ

(بَابُ الْإِسْلَامِ فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ)

(بَابُ الْإِسْلَامِ فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ)





فهرسة دائرة المكتبة الوطنية أثناء النشر
الباقلاني، أبي محمد بن الطيب بن محمد
هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين

أبي محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق عمر يوسف

حمدان - عمان: مكتبة عبق المسك ٢٠٢٢

٢٨٤ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ١-٢-٩٨٩٠-٩٩٢٣-٩٧٨

الواصفات: (البدع - الالحاد - علم الكلام - الأشاعرة - العقيدة الدينية)

٢٠٢٢ / ٣ / ١٦٧٣

٢٥١، ٧

رقم الإيداع: ٢٠٢٢ / ٣ / ١٦٧٣

ردمك: ١-٢-٩٨٩٠-٩٩٢٣-٩٧٨

ISBN 978-9923-9890-1-2



9 789923 989012

الطبعة الأولى

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

مُفَرَّقُ الطَّبَعِ مَحْفُوظَةٌ



awj.publishing@gmail.com

00962796054800

الأردن - عمان - العبدلي

مكتبة مسك للنشر والتوزيع

Miskpublishing@outlook.com



هَدَايَةُ الْمُسْتَشْدِدِينَ

صنف

الأستاذ القاضى بك محمد بن الطيب بن محمد المتكلم الأشعري

الشهيد الباقلاني

(ت ٤٠٣ هـ / ١٠١٣ م)

تقنين

تفريع محمد بن عبد الرحمن عمدة

د. عمرو يوسف عبد الغنى عمدة

المجلد الثاني

باب الكلام في خلق الأفعال - كتاب التولد -

باب الكلام في الاستطاعة





[١٦] [... ..]^١

[... ..]

[... ..] عَنْهُمْ أَنْتَفَاءه [... ..]

[... ..] تَه لَهُ وَيَقَاه مِنْ حَيْثُ

[لَمْ يَكُنْ ...]^٢ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا عِنْدَ [هُم]

[... ..] يَجِبُ أَيْضًا كَوْنُهُ سَوَادًا لِعَدَمِ

[... ..] قَدْ يَكُونُ عِلَّةً وَلَا سَبَبًا لَهُ

[... ..] وَمُحَالٌّ أَيْضًا كَوْنُهُ سَوَادًا

[... ..] وَمَوْجُودٌ لِأَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ

[يَجِبُ] أَنْ يَكُونَ سَوَادًا لِأَجْلِ غَيْرِ مَحَلِّهِ وَلِكُلِّ

[... ..] الْجَوَاهِرِ . وَذَلِكَ مُحَالٌّ ، لِأَنَّهُ يَجِبُ

[أَيْضًا] كَوْنُ مَحَلِّهِ أَبْيَضَ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ سَوَادًا

[...] وَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا حَالًّا فِي مَحَلِّهِ

[...] ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُوجَدَ مَحَلُّهُ [...]

[... ..] لِكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ [... ..]

[... ..]

[... ..]

١ السطران الأولان والأخيران من هذه الورقة ، كل ذلك غير ظاهر .

[١٢] [عدمه و... ..]

أن يكون السوادُ وكل [ج] نسٍ من جو [هر ما]

نفسًا وجنسًا في حالِ عَدَمِهِ و[حال ...]

[ويكون] ومُخْتَصًّا بصفاتٍ جنسيّةٍ ، إذا [لم يكن]

يُوجِبُ عليه مِنَ الجنسِ لشيءٍ ومَّا لنا [عِلْمٌ به]

أن يكون معلومًا خُصُولُهُ على ما يَخْتَصُّهُ مِنْ

الصفاتِ افي حالِ عَدَمِهِ . يقالُ لهم : لا

يجبُ ما قلتم بكلِّ دليلٍ قد بَيَّنَّاهُ في أَسْتَحَالَةٍ

كونِ المعدومِ شيئًا وجنسًا ؛ فلم يجب [ما]

قلتم . وجوابُ هذا السؤالِ ، إذا وَرَدَ [طعنًا]

[أ] و اعتلالًا منكم به أنَّ [الجو] هَرَزَ والس[واذ ...]

وكلَّ جنسٍ لا يَصِحُّ أن يُعْلَلَ بِعِلَّةٍ [مما]

ذَكَرْتُمُوهُ وما لم تَذْكُرُوهُ ، لأنَّ كُلَّ عِلَّةٍ [يُعْلَلُ]

بها فاسِدةٌ مُنْقِضَةٌ . وقد اتَّفَقْنَا على أَنَّ [مِنْ]

الأحكامِ ما لا يَصِحُّ تعليلُهُ وكونُ [أ] حدهما]

[... ..] جو [اب] آخر على ما [قدّمنا مِنْ]

[... ..] بِأَتَفَاتِهِ [... ..]

١ الصفات في : + ٣ من الهداية للباقلاني ، كتابة مقحمة بخط مغاير ، شطرها الأول في الهامش الأيمن وشطرها الآخر فوق هاتين الكلمتين ، الأصل . للتعليق : الرقم (٣) بدل على الأرجح على تجزئة داخلية .

[٢ب] | [١]

[... ..] ونحوه في حالِ عديمِه وغيره

[... ..] فإ[عل حصل كذلك ، إن زعمتم أنه

[لا يُمكنُ ن]عليلُ صفاتِ الجنسِ [وجب]

[... ..] حالِ العدمِ ، فلا يَجْدُونَ [جوانًا

لِما] يَدْعُونَ . ثمَّ يقالُ لهم : أليسَ [ممكنًا

أنَّ ا[لجوهَرَ والسوادَ لكَوْنُهُما موجودَيْنِ في حالِ

تُ[خارقُ حالِ العدمِ ؟ فإذا قالوا : [نعم ،

نَقَضَ] ذلكَ قولَهُم . قيلَ لهم : فيجبُ على أعتنا[لِكُم

أنَّ] يَكُونَا موجودَيْنِ في حالِ عَدَمِهِمَا

[... ..] ، لأنَّ [ما] أثبتَ الوجودَ للجوهَرِ

[... ..] جوهَرًا ، لأنَّ العرضَ والقديمَ موجودانِ

[... ..] الجوهَرينِ . ومحالٌ حصولُ الوجودِ له

[وكونه] مفعولًا ، لأنَّ ذلكَ لو كانَ كذلكَ ، لَوَجِبَ

[أنَّ يكو]نَ مفعولًا في حالِ [عديمِه] وجميعِ

[أحوالِ] وُجُودِهِ ، وأنَّ ذلكَ [... ..]

[... ..] وجودًا [... ..]

[...] ، لَأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ تَعَلُّقَهُ بِمَتَعَلِّقِهِ

[...] عدمه ولا لجنبه وصفه يختص

[بها ...] في حالٍ عدمِهِ وحالٍ وجودِهِ

[وذلك] يُوجبُ تعلُّقهُ بمتعلِّقهٍ في حالِ عديمِهِ ... [بنف]سه وتلك الصفة حاصلتانِ
عِنْدَهُم [ففي ح]ال عديمِهِ . وذلك مُحالٌ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَلَ [الشيء] بكونه مفعولاً وموجوداً ، لأنه [يشر] كُهُ في الفِعْلِيَّةِ
والوجود وما لا تَعْلُقُ [بمفعله] . ولا يقال : إنه متعلِّقٌ بصفة

[.]

[١٤] وجوده ، كتحيز الجو[هر وكلّ] صفة [...] ...]

بشرط الوجود ، لأنَّ تِلْكَ المصفة التي [...]

هي حاصلة . ولا يصح أن تُعْلَل بحالٍ وبصفة أُخَرى ولا بوجوده وفعله ولا بمعنى آخر ولا بقديم معنى ، فيجب أن يكون غير معلول ويجب أيضا أن يكون كَوْنُ السوادِ والجوهرِ جوهرًا وسوادًا غير معلول ، وإن لم يكن سوادًا لِمَحَلِّهِ في حالٍ عديمٍ ، وكما لم يجب أن يكون العلمُ مُتَعَلِّقًا بالمعلوم في حالٍ [...] لأجل استحالة تعليبه بعلّة ما .

وَقَدْ [بَدَأَ] مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَيَّرُ فِي وَجوبِ الْحَكِيمِ لِلشَّيْءِ أَمْرَيْنِ ،
لَا تَأْتِيهِ [لِكُلِّ] وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي إِيْجَابِهِ ، إِذَا انْفَرَدَ عَنِ الْآخَرِ ؛ فَيَجِبُ أَيْضًا لِذَلِكَ
بُطْلَانُ قَوْلِهِمْ : إِنَّ الْجَوْهَرَ إِنَّمَا يَنْحَيِّرُ وَالْعِلْمُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ لِصِفَتَيْنِ تَخَصُّصًا [لِلْأَن]
لِوُجُودِهِمَا ، لِأَنَّ الصِّفَتَيْنِ ، إِذَا انْفَرَدَتَا [عَنِ] الْوُجُودِ ، أَوْ [حُدُودِ] تَرَجَّحَا التَّحْيِيزُ وَالتَّعَلُّقُ
وَأَمَّا [...]]

[٤ب] [...] [... ..]

[... ..] فَهُمَا لِذَلِكَ بِالضَّمِّ و[...]

[... أَوَّلَى . و] قَدْ أَشْبَعْنَا هَذَا

[الفصل وَضَرَّ] بِنَا لَهُ الْأَمْثَالُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبُطِلَ

[بِذَلِكَ] حُجَّةُ تَعْلِيلِ تَعْلُقِي مَا لَهُ تَعْلُقُ

[... أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِهِ و[... .. ك] لَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا فِي حَالِ عَدَمِهِ .

وَإِذَا [كَانَ ذَلِكَ] كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا قَالُوهُ سَقُوطًا [بَيِّنًا] .

باب الكلام في تفصيل الأسماء التي [تج]ري على الموجودات دون
المعدومات^١ [وما] تجري على المعدومات دون [الم]وجودات وما يجري منها^٢
على [المع]لدوم والموجود جميعاً وحكم ما نقوله في ذلك

[فما] يَخْتَصُّ به الموجود منها هو الذي

[١٥] [وُضِعَ لإفادَةِ الوجودِ ، فهو الذي لا]

يَجْرِي إِلَّا على موجودٍ ، وإن لم يَكُنْ [إِفَادَةُ]

الوجودِ ولا مُرْضُوْعًا له ؛ فالأ[سماء على]

هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ . قولنا : موجودٌ و[... ...]

وكائِنٌ ، إذا لم يُعْنَ به الكَوْنُ في [الحال التي]

تَخْتَصُّ به الجواهرُ والأجسامُ [مُ ... وكذلك]

قولنا : شيءٌ ونَفْسٌ ، إذا لم تُعْنِ [به نفس]

الحياةَ والروحَ المَرْدَدَةَ مع [... وقولنا :

ذات وعين ، إذا لم تُعْنِ بالعَيْنِ [... ...]

الناس وغيرها مِمَّا يتناولُهُ [... ...]

مِنَ الأجسامِ المَخْتَصَّةِ بصفات [... ...]

به عين المتاع وعين الشيء و[كذلك]

القول : مفعولٌ ومُحَدَّثٌ ومخلوقٌ [... ...]

١ دون المعدومات : والمعدومات ، الأصل . للتعليل : هذه هي المجموعة الأولى التي تحدثها عنها . يُنظر هنا ١٣ .

٢ يعني الأسماء .

ومعمولٌ ومصنوعٌ ومبتدأٌ و[ما يَجْري]

مَجْزَى ذَٰلِكَ ، فَإِنَّهَا أَسْمَاءٌ لِلْمَوْجُودِ [عَيْنُهُ وَذَاتُهُ]

لِذَٰلِكَ يَصِيرُ جُودًا مَخْصُوصًا ، لَا [مِنْ]

حَيْثُ كَأَنَّ الْقَدِيمَ وَالْبَاقِي مَوْ [جُودًا ...]

[هـ] [... ..]^١

١ ما يظهر من الكلمة الأخيرة حرف ميم وواو ونقطة إعجام سفلية . لعلها (مخلوفين) .

فصل

فأما [الأسماء] التي لا تجري إلا على الموجود ، وإن لم تكن [مؤ] ضوغة لإفادة الوجود ، فنحو القول : مُتَخَرِّكٌ وسَاكِنٌ ومُؤَلَّفٌ ومُفْتَرَقٌ وأَسْوَدٌ وَأَبْيَضٌ وَحَيٌّ وَقَادِرٌ وَعَالِمٌ ومَدْرَكٌ وما جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ ، وإنما وَجِبَ أن لا تَجْرِيَ هَذِهِ الأَسْمَاءُ عَلَى الموجودِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُسَمَّهَا الْمُسَمَّى إِلَّا لوجودِ معانٍ بِهِ مِنْ [حركة] وسكونٍ وعِلْمٍ وقُدْرَةٍ . ومُخَالَ أن يَحْمِلَ [صفة] ابَ معدومٍ ليس بشيءٍ أو معدومةٍ [بع]د شيءٍ عَلَى قولِهِمْ ؛ فَوَجِبَ لِذَلِكَ أَنْ لَا يَجْرِيَ شَيْءٌ مِنْهَا ، وما كَانَ بِمِثَالِهَا إِلَّا عَلَى موجودٍ . وَمِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ الْقَوْلُ : مَدْرَكٌ ، لَأَنَّهُ لَا يَجْرِي إِلَّا عَلَى موجودٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ [مد]رَكًا لَمَعْنَى يَخْتَصُّ ذَاتُهُ .

وَكَذَلِكَ وَصَفُ [ال]شيءِ بِأَنَّهُ حَسَنٌ وَقَبِيحٌ وَعَدْلٌ وَجَوُّزٌ ، [فإنه] لَا يَجْرِي إِلَّا عَلَى موجودٍ ، لَأَنَّهُ لَا يَجْرِي [١٦] [إِلَّا عَلَى موجودٍ] وَلَيْسَ لَهُ فَعْلُهُ ؛ فَكَذَلِكَ مَا يُقَالُ [فيه] : طَاعَةٌ وَمَعْصِيَةٌ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ ، [لا] يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا يَقَعُ مِنْ فاعِلِهِ عَلَى [موجودٍ] .

فصل

فأما ما يختص [المعدوم] من الأسماء ، فنحو القول : معدوم [مُنتَفٍ و] مُنتَقِضٌ
وماضي وعَدٌّ وأَمْسٍ ونحو [ذلك . و] ليس ممَّا يختصُّ به المعدوم ويُفِيدُ جهةً
المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ وصفُ المقْدُورِ بِأَنَّهُ [مقدورٌ ووصفُ الواجبِ المستحقِّ بِأَنَّهُ]
واجبٌ .

وكذلك قولنا : محظورٌ ومبا[ح ، لا] أَنَّ المقدورَ يكونُ مقدورًا لله ، تعالى ، في
[حالٍ] وجوده ؛ فصَارَ لذلكَ أَسْمًا يَجْرِي عَلَى [المعدوم] والموجود ، وإنْ كَانَ
المختصُّ بـ[...] وموجود هو الله ، تعالى ، وَخَدَهُ ، عَلَى مَا [بَيَّنَّاهُ مِنْ] قَبْلُ .

وكذلك القول : واجبٌ ومستحقٌّ و[...]^١

[يقتضي أَنَّها تجري على موجود ...]^٢

[٦ب] [... في] حالٍ [حدوثه] . وكذلك المباح والمحظورُ يَجْرِي عَلَى الموجودِ
في حالٍ وجوده وعلى المعدوم . وذاك أَجْمَعُ مباحٌ .

ولا مُتَعَبَّرٌ بِقَوْلِ القَدْرِيَّةِ : إِنَّ الإِبَاحَةَ وَالْحِظَرَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مقدورٍ ، ولا يكونُ
مقدورًا إِلَّا في حالٍ عَدَمِهِ ، لِأَنَّ هَذَا الْأَصْلَ بَاطِلٌ لِمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلُ .

١ لعل الكلمة غير الظاهرة بسبب اللاصقة (لازم) .

٢ هذا السطر الأخير بكماله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

فصل

فأما الأسماء الجارية على الموجود والمعدوم ، فنحو القول : معلومٌ وموجودٌ ومدلولٌ عليه ومخيرٌ عنه ومقدورٌ وأمورٌ به ومنهيٌّ عنه ومذمومٌ وممدوحٌ ومُرَادٌ ومَكْرُوهٌ ، ونحو ذلك ممَّا يَجْرِي على الموجود والمعدوم ، ولا يَخْتَصُّ بأحدهما ، وإثما كان كذلك لكونِ هذه الأسماء جاريةً على المسمَّياتِ لِتَعَلُّقِ ما هو مُتَعَلِّقٌ بها مِنَ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ و[الكر]اهةِ والمدحِ والذمِّ والدلالةِ والخيرِ ومثل هذهِ الأسماء التي لها متعلقات [١٧] [...] متعلقاتها على المعدوم والموجود .

وهذه جملةٌ في هذا الباب ك[بافية] .

باب ما هو أوسع في تعلُّقه من غيره [ره] وما يساويه وينقصُ عنه

فمن هذه الصفات التي لها تعلُّق [بغيره] أوسع وأعَمَّ تعلُّقا مِنْ غيره ، ولا شيء [أكثر] شُمُولاً مِنْ تَعْلُقِهِ ، وهو الظنُّ والخبرُ و[العلمُ] والجهلُ والتوهُمُ ؛ فإنَّ هذه الأسماءَ أَوْسَعُ الأشياءِ المتعلِّقةَ تعلُّقا [...] تتعلَّقُ بالموجودِ والمعدومِ وبجميعِ ص[فات] الموجوداتِ ، لأنَّ الظانَّ قد يظنُّ المعدومَ [معدوماً] ، كما يعلمُ العالمُ المعدومَ [معدوماً] ، ويظنُّ ال[...] موجوداً ويظنُّ صفات [...] [٧ب] [نفسية والمعنوية] وما يَخْصُلُ بالفاعلِ وما يَجْري للنفْسِ ولا لِعِلَّةٍ ، إن كان مِنْ الصفاتِ ما هذه سبيلُهُ .

وقد يتعلَّقُ الظنُّ بالمظنونِ على ما هو به تارةً وعلى ما ليس به أُخرى ، فهو مُخَالِفٌ للعلمِ في تعلُّقه ، لأنَّه لا يتعلَّقُ بالمعلومِ إلَّا على ما هو به ، وإلَّا خَرَجَ عن كونه علماً ؛ فصَارَ لذلك أَعَمُّ وأَوْسَعُ تَعْلُقاً مِنَ العلمِ .

وكذلك الشكُّ قد يتعلَّقُ بالموجودِ وبالمعدومِ وبجميعِ صفاتِ الوجودِ ويكونُ شكًّا في الأمرِ على ما هو به وشكًّا في كونه على ما ليس هو به ، فهو في ذلك كالظنِّ وأَوْسَعُ وأعَمُّ مِنَ العلمِ في تَعْلُقِهِ .

وكذلك الجهلُ ، لأنَّه لا يتعلَّقُ بالمعدومِ وبالموجودِ وبجميعِ صفاتِ الوجودِ وبجهلِ كَوْنِ الشيءِ على ما هو به وكونه على ما ليس هو به ، فيعتقد [كونها] في ما هي على الصفةِ أَنَّهُ ليس عليها [٨أ] وفي ما ليس عليها [...] ، فصَارَ لذلك [كالظنِّ والشكِّ] ، وأعَمَّ في تعلُّقه مِنَ العدمِ [وَمِنْ] الخبرِ ، لأنَّه يَتَعْلَقُ بالموجودِ وبالمعدومِ ويكونُ خيراً عنهما ، ويتعلَّقُ بجميعِ ص[فات] الموجودِ ، ويتعلَّقُ بالمخبرِ على ما هو به ، [إذا] كان صدقاً ، ويتعلَّقُ به على غير ما هو [به] ، إذا كان كذباً ؛ فهذه الأجناسُ أع[م] المتعلقاتِ تعلُّقا ، وهي متساويةٌ [في] تعلُّقها ،

وممّا له تعلُّق العلم والدلالة والـ [الخبر] الصدق .

وقد تتعلّق هذه الصفات بكلّ معدوم [وموجود] ، غيّر أنّها أخصّ في التعلُّق من [الظنّ] والشكّ والجهل والخبر المطّلق لأجل أنّ [العلم] والخبر الصدق والدلالة لا تتعلّق بالمعلوم والمخير والمدلول إلّا بما هي عليه ، وإلّا خرج كونه علماً وصدقاً ودلالةً ، لأنّ من حقّه [أن] يكشف عمّا الأمر في نفسه عليه و[إن] لم يكن دليلاً عليهما ؛ فالدلالة لا يُمكن^١ [أب] [أن تكون خبراً صدقاً حتى يتعلّق بالمخير على ما هو به .

ويجب على هذا أن يكون الخبر الكذب في عموم تعلّقه كالظنّ والشكّ ، لأنّه يكون خبراً عن المعدوم وعن الموجود وعن جميع صفات الموجود على ما ليس هو به ؛ فلا معلوم من معدوم وموجود إلّا ويصحّ أنّ يتعلّق به الخبر الكذب على ما ليس [هو به . ومن] زعم من المعتزلة أنّ جنس العلم [والجهل] والظنّ هو الاعتقاد ، فالاعتقاد [د] يكون علماً ، إذا وقع على وجه بأنّ يقع [من] فاعل عالم بمعتقديه أو عن نظير وأستدلّ ؛ وإن وقع جنسه لا كذلك ، لم يكن علماً ؛ وإن لم يتناول المعتقد على ما ليس هو به ، كان جهلاً ؛ وإن تناوله على ما هو به من فعل المعتقد عن غير دليل ، كان ظناً .

نقول أيضاً : إنّ [الاعتقاد] قد منّ أعني ما له تعلُّق ، لأنّه يتعلّق [بالمعدوم و] الموجود وجميع صفات الحيّ [١٩] ويكون اعتقاداً للشيء على وجه واحد . قد بيّنا نحن من قبل في الكلام في الصفات [ب] حدّ العلم أنّ العلم والجهل والشكّ والظنّ [مختلفة] ، لا يسدّ بعضها مسدّ بعض ، وإنّما [صفة] اختلافها متضادة ؛ فأغنى

١ هي : هو ، الأصل والتصحيح فوق السطر .

٢ هذا السطر الأخير ابتداء من كلمة (يكن) إلى نهايته ، شطره السفلي غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

ذلك عن ر [دو] ؛ فلم يجوز أن تُثبت الاعتقاد جنسًا ، يعم ال [علم و] الجهل والظن ؛ فبطل هذا القول .

وأما القدرة ، فإنها أخص في النطق من [...] والخبر الصدي وغير الصدي من كل ما [...] ، لأنها تتعلّق بما يصحّ أن يحدث ويصحّ [أن] يُكتسب وما لا يصحّ ذلك فيه من موجو [د و] معدوم ، فإنه لا يجوز أن يتعلّق به ؛ فلذا [لك] لا يجوز تعلّقها بالقديم وبالباقى و [جمع] الضدّين وما جرى مجرى ذلك ممّا لا يصحّ ح [دوئه] ولا اكتسابه .

وما يصحّ حدوثه على [جنس] الشيء ، يصحّ حدوثه ولا يصحّ اكتسابه [...] نفى ذلك [...] من الأجسام وال [...] [٩ب] [...] والإدراك وأمثال ذلك ممّا لا يتعلّق إلّا بقدرة القديم ، تعالى ، فقط . وهي قدرة على حدوثه ومتعلّقة به في حال عدمه وحال حدوثه .

والضرب الآخر من الحوادث يصحّ اكتسابه ، كالحركات والسكون والإرادات والعلوم وغير ذلك من أفعال الجوارح والقلوب . وهذا ممّا يصحّ أن تتعلّق به قدرتان على وجهين مختلفين . قدرة القديم على اختراعه و قدرته المحدث على اكتسابه . ومعنى ذلك تعلّقها بالمقدور على الوجه الذي شرحناه من قبل في حدّ الكسب .

فصل

ولا نحتاج نحن أن نقول : إنَّ القدرةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بما يَصِحُّ حدوثُهُ مِنْ جهةِ القادرِ عليه ، لأنَّنا لا نُخَوِّزُ حدوثَ محدثٍ مِنْ قادرٍ عليه وحدثَ شيءٍ آخَرَ مِنْ غيرِ ذلكِ القادرِ ، ولأنَّنا لا نُنْثِثُ [مُحْدِثًا] مُخْتَرِعًا إِلَّا اللهَ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَحْدَهُ .

[١٠] والقدرةُ تُثْبِتُ معَ اللهَ ، تعالى ، خَالِقَيْنِ [يَخْلُقَانِ] كَخَلْقِهِ .

فلو قالوا : القدرةُ يَجِبُ أنْ تَتَعَلَّقَ بما يَصِحُّ حدوثُهُ ، ولم يقولوا : مِنْ جهةِ القادرِ عليه ، لَصَحَّ تَعَلُّقُ قدرةِ المحدثِ بما يَصِحُّ أنْ يَحْدُثَ مِنْ مقدوراتِ القديمِ ، تعالى ، وتعلُّقُ قدرةِ القديمِ بما يَصِحُّ أنْ يَحْدُثَ عندهم مِنْ جهةِ العبادِ .

وذلكَ محالٌّ ، لأنَّه لا يَصِحُّ عندهم قدرةُ القديمِ ، تعالى ، على ما يَصِحُّ كونهُ مقدورًا للعبدِ ، إذا أقدرَ العبدُ على إحداثِهِ أو لم يُقدِرْهُ عليه . واحتاجوا أن يقولوا : مِنْ حَقِّ القدرةِ أنْ تَتَعَلَّقَ بما يَصِحُّ حدوثُهُ مِنْ جهةِ القادرِ عليه ، ولم نَحْتَاجْ نحنُ إلى ذلكِ .

ولا يمتنعُ أنْ نشترطَ بِمِثْلِ هذا في قدرةِ الكسْبِ ، فنقولُ : إنَّ مِنْ حَقِّهَا أنْ تَتَعَلَّقَ بذلكِ مِنْ وَجْهَيْنِ . مِنْ جهةٍ مَنْ هو كَسِبٌ له ، وَمِنْ جهةٍ مَنْ هو مُحْدِثٌ له ، لأنَّ قدرةَ العبدِ على الكسْبِ لا تَتَعَلَّقُ بِهِ لِصِحَّةِ كونِها كسبًا فقط ، لأنَّه لو صَحَّ ذلكَ ، لَصَحَّ تَعَلُّقُهَا بِكُلِّ كَسِبٍ ، وإنْ كانَ كَسِبًا [١٠ ب] [لغيرِ] مِنَ القدرةِ قدرةً له . وذلكَ محالٌّ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ في فصولِ القولِ في المخلوقِ وما نذكرُهُ مِنْ بَغْدُ في إبطالِ التولُّدِ ؛ فَوَجِبَ أنْ نقولَ : إنَّ مِنْ حَقِّ قدرةِ الكسْبِ أنْ تَتَعَلَّقَ [بما] يَصِحُّ اكْتِسَابُهُ مِنْ جهةِ القادرِ عليه .

فصل

وقدره الله ، تعالى ، مِنْ [حَقِّ]هَا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِجَمِيعِ أَجْنَاسِ الْحَوَادِثِ [وَجَمِيعِ
 أَعْيَانِ الْمَقْدُورَاتِ وَأَنْ يَقْدَرَ بِهَا [مِنْ] كُلِّ جَنْسٍ عَلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ
 [أَنْ] يَفْعَلَ بِهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا عَدَدًا مُتَنَاهِيًا . [وَقَدْ] رَأَى الْعَبْدُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَتَعَلَّقَ إِلَّا
 بِمَقْدُورٍ [وَأَحَدٍ مِنْ] كُلِّ جَنْسٍ دُونَ مِثْلِهِ وَخِلَافِهِ وَ[ضِدِّ]هِ عَلَى مَا تُبَيِّنُهُ فِي كِتَابِ
 الْإِسْتِطَاعَةِ [مِنْ] بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فصل

فأما [الإراد]ة والكرهه ، فإنهما لا يتعلّقان إلّا [بما] يصحّ حدوثه أو حدوثه
وأكسابه ويُعتقَد فيه صحّة ذلك ، وإن لم يصحّ حدوث [١١١] ما أعتقده ، لأنّه
إذا أعتقده في ما لا يصحّ حدوثه ولا أكسابه لظنّه بصحّة ذلك ، كان الظنّ له
بمثابة العلم بصحّة حدوثه وأكسابه في وجود الدّواعي معه إلى فعل إرادة المعلوم
ذلك من حاله ؛ فهما لأجل ذلك أخصّ في التعلّق من العلم ، لأنهما يتناولان ما
يصحّ ذلك فيه ويتناولان ما لا يصحّ ذلك فيه .

وهما أيضًا يصحّ تعلّقهما بما لا يصحّ كونه معلومًا ، لأنهما إذا تعلّقتا بما يعتقَد فيه
صحّة الحدوث والاكساب ، وإن كان ذلك مُحالًا فيه ، أَسْتَحَالَ أن يكون هذا
المرا[د] والمكروه معلومًا ، وإن كان مرادًا ومكر[ر]ًا ، لأنّه لو كان معلومًا ، لكانَ
صحيحًا جا[ز]ًا ولجازَ حدوث ما يستحيل ، لأنّ العلم لا يتعلّق [للق] بالمعلوم إلّا
على ما هو به ؛ فصارا لذلك يتعلّقان بما لا يصحّ تعلّق العلم به . ويتعلّق العلم
بالقديم والباقي ، وما يُعلم أَسْتَحَالَةُ حدوثه ، وإن أَسْتَحَالَ [١١١ب] تعلّق الإرادة
والكرهه بما يُعلم العالم أَسْتَحَالَةَ حدوثه .

فأما التّمنيّ ، فإنّه يتعلّق بالمستقبل والماضي ؛ فيتمنّى التّمنيّ أن يكون الشيء
المستقبل ويتّمنّى أن لا يكون ما كان . ومُحالٌ تمنّي الموجود في حال وجوده
وحال بقائه . وقد يجوزُ تمنّي عَدَم الوجود ؛ فأما تمنّي وجوده في حال هو فيها
موجود ، فإنّه مُحالٌ .

فصل

فَأَمَّا النَّدَمُ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا يَتَقَدَّمُ وَقَوْعُهُ . وَسَوَاءٌ عُذِمَ بَعْدَ وَجُودِهِ أَوْ فُرِضَ صَحَّةُ بَقَائِهِ ، فَإِنَّ النَّدَمَ عَلَى وَقْعِهِ حَاصِلٌ . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْدَمَ النَّادِمُ عَلَى الشَّيْءِ فِي خِلَالِ حَدُوثِهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكْتَسِبُهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِالْقَصْدِ وَالْإِثَارِ . وَكَيْفَ يَنْدَمُ عَلَى فِعْلٍ مَا هُوَ مُؤَثِّرٌ وَمُخْتَارٌ لَهُ ؟

فصل

وأما الإدراك ، فإنه لا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِكَائِنٍ موجودٍ . ومُحَالٌ تَعَلُّقُهُ بِمَعْدُومٍ . وقد ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ فِي تَفْصِيلِ أَحْوَالِ الْمَذْرُكَاتِ [١٢] وإدراكاتها وشروطها في كتاب المدرجات ما يُغْنِي عن رَدِّهِ . وَالْزَمْنَا الْقَدْرِيَّةَ صِحَّةَ إدراكِ المَعْدُومِ فِي حَالِ عَدَمِهِ ، كما يُدْرِكُ الموجودُ ، لأصولٍ لَهُمْ فَاسِدَةٍ ، قد شَرَحْنَاهَا هُنَا .

فأما الشهوةُ ، فإنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَا يَصِحُّ أَنْ يُدْرَكَ وَيَحْصُلُ اللَّتِذَاذُ بِإِدْرَاكِهِ دُونَ مَا لَيْسَتْ هَذِهِ حَالُهُ .

والعجزُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ إِلَّا بِمَا يَصِحُّ تَعَلُّقُ قُدْرَةِ الْمَكْتَسِبِ بِهِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَجْزًا عَنِ الْكَسْبِ . وَمُحَالٌ وَجُودُ عَجْزٍ عَنِ الْإِحْدَاثِ وَالْخَلْقِ .

وهذِهِ جَمَلَةٌ مُنَبِّهَةٌ عَلَى تَفْصِيلِ مَا فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّا أَضْرَبْنَا عَنْ ذِكْرِهِ ، وَإِنَّمَا عَرَضَ ذِكْرُ هَذَا الْبَابِ وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمَوْجُودُ مِنْهَا وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمَعْدُومُ ، وَإِنَّ تَحْصِيلَهُ يَكْشِفُ عَنِ ذَلِكَ وَيُوضِّحُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ثُمَّ رَجَعَ بِنَا الْكَلَامِ إِلَى فُصُولِ الْقَوْلِ فِي الْمَعْدُومِ [١٢ب] وَهَلْ لَهُ جَاعِلٌ وَفَاعِلٌ ، يَفْعَلُهُ مَعْدُومًا . وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِي مَا سَلَفَ بَطْلَانَ ذَلِكَ وَ[أَنَّهُ] لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُومُ عِلَّةً وَلَا مَعْلُولًا ، [مَا] يُغْنِي عَنِ الْإِطَالَةِ بِرَدِّهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

باب ذكر الوجوه التي تقتضي عدم المعدوم

[أع]لموا أنَّ المعدومَ يكونُ معدوماً في [مح]لِّ لَوْجْهَيْنِ . أحدهما أن يكونَ معدوماً [بد]لالة وجوده ودخوله تحتَ قادرٍ ، [وذلك] نحو اجتماعِ الضَّدَّيْنِ ووجودِ الجسمِ [في م]كانَيْنِ معاً ، ووجودِ جسمَيْنِ في مكانٍ واحدٍ معاً ، وأنقلابِ الأجناسِ عَمَّا هي عليه ، وانتفاءِ حدوثِ القديمِ وقَدَمِ المحدثِ ، ونفيِ ثانٍ مع الله وأمثال ذلك ؛ [١٣] فهذا ونحوه يكونُ أبداً معدوماً ، مستحيلًا وجوده . وليس ما يُحِيلُ وجودَ المعدومِ قَبْلَ وجودِهِ وَبَعْدَ غَدَمِهِ تَقْضِي وَقْتِهِ ، لأنَّه لا شيءَ مِنْ الحوادثِ ، يَحْتَضِرُ زمانًا بِغَيْرِهِ ، لا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ قَبْلَ حُضُورِهِ ولا بَعْدَ تَقْضِيهِ وإحداثيه في غيرِ وَقْتِهِ على ما بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ وَتُبَيَّنُّهُ مِنْ بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

والقسمُ الثاني مِنَ المعدوماتِ إِنَّمَا يَنْتَفِي وَيُعَدَّمُ لِعَارِضٍ وَمَانِعٍ ، يَمْنَعُ مِنْ وجودِهِ ، لا لاستحالةِ الوجودِ عليه ، وذلكَ نَحْوُ وُجُوبِ عَدَمِ الجوهرِ عِنْدَ عَدَمِ ح[دوث] أَعْرَاضِهِ ، وَعَدَمِ العَرَضِ عِنْدَ عَدَمِ مَحَلِّهِ ، وَعَدَمِ صفاتِ الحَيِّ وَأَضْدَادِهَا عِنْدَ عَدَمِ الحَيَاةِ ، وَعَدَمِ كُلِّ شيءٍ مُضَعَّنٍ وَجُودُهُ بِوجودِ غَيْرِهِ ومشروطٍ به عِنْدَ عَدَمِ شرطِهِ وما وجودُهُ مُضَعَّنٌ به .

وليس تحتَ عَدَمِ ما عُدِمَ شرطُهُ لاستحالةِ وجودِهِ ، لكن لِعَدَمِ ما هو شرطٌ في وجودِهِ ؛ [١٣ب] ولو وُجِدَ ، لَصَحَّ وجودُهُ . والتعبيرُ عَمَّا وجودُهُ مشروطٌ لوجودِ غَيْرِهِ بأنَّه شرطٌ وَأَوَّلَى مِنَ القولِ بأنَّه محتاجٌ إليه ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الحاجةَ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ مع ما يَصِحُّ الْغِنَى عَنْهُ ، وَأَنَّهُ محالٌّ وجودُ المشروطِ مع عدمِ الشرطِ في كُلِّ حالٍ ، فلم يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ محتاجٌ إليه على التحقيقِ ، وَإِنْ قِيلَ ذَلِكَ أحياناً .

فصل

وقد يُعَدَّم الشيءُ الْمُخْتَصُّ بمكانه بوجود ضِدِّ له فيه . لو لم يَقَعْ ، لَوُجِدَ مِنَ الْأَلْوَانِ وغيرها التي يعدم كلُّ شيءٍ منها مِنَ الْمُحَلِّ عِنْدَ وجودِ ضِدِّه أو قد يجبُ عَدَمُ الْأَفْعَالِ فِي الْأَزَلِّ ، لا لاستحالة خروجها إلى الوجود ، ولكن إيجاب ذلك لِعَدَمِهَا .

ولو قيل في هذا : إِنَّ عَدَمَهُمَا فِي الْأَزَلِّ إِنَّمَا هُوَ لاسْتِحَالَةٍ وَجُودِهَا بِهِ ، لَأَنَّ ذَلِكَ يُخْرِجُهَا عَنِ الْحُدُوثِ وَيُلْجِفُهَا [١٤] بِالْقَدَمِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ، لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ، وَإِنَّمَا نُرِيدُ بِقَوْلِنَا أَحْيَانًا : إِنَّمَا مَعْدُومَةٌ فِي الْأَزَلِّ ، لا لاستحالة وجودها ، أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهَا بَعْدَ الْأَزَلِّ وَعَلَى وَجْهِهِ ، إِذَا وُجِدَتْ عَلَيْهِ ، كَانَتْ مُحَدَّثَةً . وَلَا نَعْنِي أَنَّهُ يَصْبَحُ وَجُودُهَا فِي الْأَزَلِّ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا حَوَادِثٌ .

وقد يُعَدَّمُ الْمَعْدُومُ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلِعَدَمِ الْقَادِرِ أَيْضًا عَلَيْهِ ، لَأَنَّ عَدَمَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ يَوْجِبُ تَعَدُّرَ وَقْعِهِ وَعَدَمَ الْقَادِرِ عَلَيْهِ يَوْجِبُ عَدَمَ قُدْرَتِهِ ، وَفِي عَدَمِهِمَا عَدَمُ الْفِعْلِ . وَقَدْ يُعَدَّمُ مَقْدُورُ الْقَدِيمِ مَعَ وَجُودِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لِكُؤْنِهِ غَيْرَ مُرِيدٍ لَوْجُودِهِ . وَلَوْ فُرِضَ كُونُهُ مُرِيدًا لَهُ ، لَوَقَعَ مِنْهُ .

وقد يُعَدَّمُ الْفِعْلُ لَوْجُودِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ، وَالْخَبَرُ الصِّدْقُ عَنْ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ، لَأَنَّهُ لَوْ وُجِدَ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُوْجِدُ ، لَوَجَبَ قَلْبُ الْعِلْمِ وَالْخَبَرِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

[١٤] وَلَكِنْ يَصْبَحُ مَعَ هَذَا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ يَصْبَحُ وَجُودًا مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يُوْجِدُ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ ، لَكَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ يُوْجِدُ ، وَلَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يُوْجِدُ سَابِقًا عَلَى مَا تُبَيِّنُهُ فِي بَابِ الْقَوْلِ بِالْبَدِيلِ . وَحَالُ وَجُودِ مَعْدُومٍ لاسْتِحَالَةِ وَجُودِهِ وَمَا هُوَ مَعْدُومٌ

نعارض . يُمنَع مِنْ وجودِهِ ، متساويةً في العدم ، وإنما يفترقان في إمكان وجود أحدهما وامتناع ذلك في الآخر ؛ فيجب ضَبْطُ ذلك .

وقد بيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ عَدَمَ المَعْدُومِ لَا يَتَعَلَّقُ بِجَعْلٍ جَاعِلٍ ، فَعَلَهُ مَعْدُومًا ؛ فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ .

فصل

وكذلك ، فإنه محالّ تعليلُ عدمِ المعدومِ بعلةٍ في نفسه ، لأنه ليس بنفسه ، ولأنّه لو كان نفساً ، وغُلِّلَ عدمُهُ بنفسه ، لم يجز وجودُهُ ما دامت نفسه . وذلك محالّ .

ولا يصحُّ تعليلُ [١١٥] غَدمِهِ بعلةٍ معدومةٍ ولا موجودةٍ لما قد بيَّنَّاهُ سابقاً . ولا يصحُّ تعليلُهُ بفاعلٍ جعلَهُ معدوماً . وكلُّ ما يُعلَّلُ به غَدمُ الشيء ، فإنه مُنتَقِضٌ فاسدٌ ، فصارَ ذلكَ من بابٍ ما لا يُعلَّلُ .

ومعنى قولنا : إنّ القديمَ ، تعالى ، قادرٌ على إعدامِ ما له ضدٌّ ، أنّه قادرٌ على فعلِ ضِدِّهِ . وإذا قلنا ذلكَ في ما لا ضدُّ له مِنَ الجواهرِ والأجسامِ ، فإنَّما نعني بذلكَ أنّه يصحُّ منه أنْ لا يَفْعَلَ لها بقاءً ، فَتَنْتَفِي وتُعدم أو لا يَفْعَلَ فيها كوناً ، فَتُعدم عندَ ذلكَ .

فصل

والمعدوم [ث] كُلُّهَا تَنْقَسِمُ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ ، فَحَسْبُ مِنْهَا لَمْ تَكُنْ قَطَ وَلَا هُوَ كَائِنٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ، وَهُوَ الْمُخَالُ الْمُعْتَوِي دُونَ اللَّغْوِي ، وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِيلُ وَيَمْتَنِعُ وَجُودُهُ مِمَّا قَدْ ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

والثاني معدومٌ لَمْ يَكُنْ قَطَ وَلَا هُوَ كَائِنٌ الْيَوْمَ وَسَيَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، نَحْوُ الْقِيَامَةِ [١٥ب] وَالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَكُلِّ مَا عَلِمَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ .

والثالث معدومٌ لَمْ يَكُنْ قَطَ وَلَا هُوَ كَائِنٌ وَلَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَهُوَ مِمَّا يَصِحُّ كَوْنُهُ ، وَهُوَ رَدُّ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ إِلَى الدُّنْيَا ، وَخَلْقُ مِثْلِ الْعَالِمِ ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ . وَهَذَا مَفَارِقٌ لِلْمَحَالِ ، لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ كَوْنُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَكُونُ .

والرابع معدومٌ الْآنَ ، وَقَدْ كَانَ موجودًا مِنْ قَبْلُ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَادَ وَيُوجَدَ بِزَمَنِ تَقَدَّمَ ، وَهُوَ كُلُّ مَاضٍ وَمَنْقُضٍ مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، الْبَاقِي مِنْهَا وَغَيْرِ الْبَاقِي ، وَأَكْسَابُ خَلْقِهِ الَّتِي كَانَتْ وَتَقَضَّتْ .

والخامس معدومٌ لَمْ يَكُنْ وَلَا هُوَ كَائِنٌ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ وَلَا نَدْرِي نَحْنُ أَيْكُونُ أَمْ لَا يَكُونُ ، نَحْوُ ثَرْوَةِ الْفَقِيرِ وَفَقْرِ الْغَنِيِّ وَكُلِّ مَا لَا نَعْلَمُ أَيْكُونُ أَمْ لَا يَكُونُ . وَالشُّكُّ فِي ذَلِكَ دَاخِلٌ [١٦أ] عَلَيْنَا دُونَ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَكُلُّ هَذِهِ الْمَعْدُومَاتِ ، مَعَ اخْتِلَافِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَحْكَامِهَا ، مُتَسَاوِيَةٌ الْحَالِ فِي كَوْنِهَا مَعْدُومَةٌ ، لِأَنَّ الْعَدَمَ حَاصِلٌ لِجَمِيعِهَا عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ .

وهذه جملٌ كافيةٌ فِي هَذَا الْبَابِ مَقْنَعَةٌ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَإِذَا ثَبَّتَ بِجَمِيعِ مَا قَدَّمَاهُ كَوْنُ جَمِيعِ أَعْيَانِ الْحَوَادِثِ وَأَجْنَاسِهَا أَعْيَانًا وَأَجْنَاسًا

متَّفَقَةٌ ومختلفةٌ ، وبحقائقِهما التي هي عليها حادثةٌ كذلك ، كما أنَّ وجودَها حادثٌ متجدِّدٌ .

وكُنَّا قد اتَّفَقْنَا على أنَّه لا بُدَّ للمحدثِ مِنْ مُحدثٍ ، وأَوْضَحْنَا الأدلَّةَ على ذلكِ مِنْ قَبْلُ . وَتَبَيَّنَ بِالْقَطْعِ وما قَدَّمَناهُ مِنَ الأدلَّةِ أنَّ مُحدثَ الأفعالِ المحكَّمةِ يَجِبُ كَوْنُهُ عالِمًا بحقيقةِ ما يُحدثُهُ ، والفرقُ بينَ كُلِّ شيءٍ مِنْهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، وقاصِدٌ إلى خَلْقِهِ دُونَ خَلْقِ مثله وخلافه وضدَّه الَّذي جَمِيعُ ذلكِ تحتَ قدرَتِهِ ، تعالى ، وَجِبَ لذلِكَ [١٦ب] أنْ يَكُونَ الخالِقُ لعلومِنا المكتسبةِ وإراداتِنا والظنِّ والجهلِ والشكِّ وأجناسِ أفعالِ الجوارِحِ والقلوبِ هو اللهُ ، تعالى ، المحيطُ عِلْمًا بِذلِكَ دُونَ العبدِ الَّذي لا يَعْلَمُ حقائقَ ذلكِ ولا يُفَرِّقُ بَيْنَ النظرِ والفكرِ وَبَيْنَ العلمِ والجهلِ اللَّذَيْنِ يَفْعَلُهُمَا ولا يَفْصِلُ بَيْنَ الاعتمادِ والحركةِ ، لأنَّه لو جازَ أنْ يَكُونَ مخترَعُ ذلكِ أَجْمَعَ غَيْرَ عالِمٍ بحقيقةِ كُلِّ شيءٍ مِنْهُ وما بِهِ انفصلَ مِنْ مخالفِيهِ ، وجازَ أيضًا عِنْدَهُم حدوثُ الأفعالِ ووجودُها وتقدُّمُ بعضها على بعضٍ مِنْ غيرِ عالِمٍ بِذلِكَ أَجْمَعَ ، لم يَأْمَنْ أنْ يَكُونَ صانِعُ العالَمِ ، تعالى ، خالقًا لجمِيعِ أجناسِ مقدوراتِهِ على ما هي عليه مِنْ حقائقِها وأجناسِها ، وهو غيرُ عالِمٍ بشيءٍ مِنْ ذلكِ ، بل كانَ لا يُنْكَرُ أنْ يَكُونَ مُوجِدًا لها ، وإنَّ لم يَكُنْ عالِمًا بوجودِها وتقدُّمِ بعضها على بعضٍ فِي الوجودِ [١٧أ] ومُرتَبًا لها ، وإنَّ لم يَكُنْ عالِمًا بِتقدُّمِها وترتيبِ وجودِها ، بل وجودُ هذِهِ الأجناسِ وترتيبُها فِي التقدُّمِ والتأخُّرِ أَقْرَبُ أنْ يَقَعَ مِنْ غيرِ عالِمٍ بِذلِكَ على قولِهِمْ مِنْ حَيْثُ قالوا : إِنَّ النَّائِمَ وَالسَّاهِيَ يَفْعَلَانِ مَعَ الْعَلَّةِ وَبُطْلَانِ سائرِ العلومِ ما لا يَعْلَمَانِ وُجُودَهُ وَتَقَدُّمَهُ وَتَأَخُّرَهُ ، وهذا يُؤَدِّي إلى أنَّه لا سَبِيلَ ولا طَرِيقَ إلى العلمِ بِكُونِ أَحَدٍ مِنْ قَدِيمٍ أو مُحدثٍ عالِمًا .

وإذا بطل ذلك ، ثَبَتَ أَنَّ مَخْتَرَعِ أَجْرٍ [نَاسٍ] أَفْعَالِ الْعِبَادِ عَلَى حَقَائِقِهَا هُوَ اللَّهُ ،
تَ[عَالَى] ، الْعَالَمُ بِذَلِكَ وَالْقَاصِدُ إِلَيْهِ دُونَ الْعَبْدِ [الَّذِي] يَفْعَلُ الْجَهْلُ وَالظُّلْمُ
وَيَعْتَقِدُهُ عِلْمًا وَ[يُعْمَلُ] الْفِكْرُ فِي الشَّيْءِ وَيَحْسِبُهُ نَظْرًا . وَهَذَا [وَاضِحٌ] ، لَا
إِشْكَالَ فِيهِ .

فَإِنْ قَالُوا : فَيَجِبُ أَنْ يَدُلَّ تَأْتِي الْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ قُضْدِ الْمُكْتَسِبِ عَلَى أَنَّهُ هُوَ
الْفَاعِلُ لَهُ ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ هَذِهِ مَطَالِبَةٌ بِغَيْرِ الدَّلِيلِ ، وَهِيَ
[١٧ب] سَاقِطَةٌ فِي النَّظَرِ وَبِمِثَابَةِ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمُحْكَمُ دَالًّا عَلَى
عِلْمِ فَاعِلِهِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَّبِعُ مِنْهُ دَالًّا عَلَى جَهْلِهِ .

وَإِذَا كَانَ الدَّلِيلُ عَلَى حَدَثِ الْأَجْسَامِ أَنَّهَا غَيْرُ خَالِيَةٍ مِنَ الْحَوَادِثِ ، وَجَبَ قَدَمُ
الْعَرَضِ لِحُلُولِهِ مِنْهَا ، فِي أُمَثَالِ هَذَا ، مِمَّا قَدْ اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ ، فَسَقَطَ مَا طَالَبُوا
بِهِ ، وَلَئِنْ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ ، وَإِنْ وَقَعَ الْفِعْلُ أَحْيَانًا مُوَافِقًا لِقُضْدِ فَاعِلِهِ وَكَوْنِهِ عَلَى مَا
أَعْتَقَدَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ يَقْصُدُهُ ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ أَحْيَانًا إِلَى إِيقَاعِ مَا يَعْتَقِدُ كَوْنَهُ عَلَى وَجْهِ ،
فَيَقَعُ بِخِلَافِ قُضْدِهِ وَمَا أَعْتَقَدَهُ . وَمِنْ حَقِّ الْخَالِقِ الْقَادِرِ عَلَى الْإِبْدَاعِ أَنْ يَتَأَتَّى لَهُ
خَلْقُ جَمِيعِ مَا يَقْصِدُهُ وَيَعْلَمُهُ عَلَى وَجْهِ مَا قُصِدَهُ وَعَلِمَهُ ؛ فَبَانَ بِذَلِكَ سَقُوطُ مَا
قَالُوهُ .

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب لاصقة عليه . كذلك الأمر مع المواضع الأربعة التالية الموضوعية بين
حاصرتين هنا أعلاه ، مما يفني عن التنبيه عليه في محله .

٢ ويحسبه ؛ ويُحْسِنُهُ ، الْأَصْلُ .

علة لهم أخرى [١٨] في نفي خلق الأفعال التي هي أعمال العباد

قالوا : ويدل على ذلك أنه لو جازَ وصَحَّ منه خلق الكفر والضلال والقبائح ، لجاز و[صَحَّ] منه إظهار المعجزات على الكذابين ، ليُضِلَّ بذلك عن الدين ، لأنَّ إضلاله بذلك زائد على إضلاله بإظهار المعجزات على الكذابين ؛ فلمَّا أُجْمِعَ المسلمون على إبطال كلِّ مذهبٍ يؤدي إلى الشكِّ في المعجزات وإبطال النبوات ، بطل ما قلَّتموه .

يُقال لهم : إنَّا لسنا نمنع من إظهار المعجزات على الكذابين لِقُبْح ذلك من فعله ، لو وَقَعَ مِنْهُ ، لأنَّه مُحَالٌ وقوْعُ قبيحٍ مِنْهُ على ما بيَّناه . وإنما لم يَجْزُ ذلك ، لأنَّ في إظهارها على الكذابين إيجاب عجزه عن أن يدلَّ على صِدْقِ الصادقين في دعوى النبوة مِنْ حيثُ تُقيِّم الدلالة في إثبات النبوات [١٨ب] وأحكام المعجزات على أنه لا دليل على إثبات النبوات إلَّا الآيات المعجزة .

وإذا ثبت ذلك بما نصفه ، لم يَجْزُ إظهارها على الكذابين لِمَا يُؤدِّي ذلك إليه من عجزه ، تعالى ، عن الدلالة على صِدْقِ الصادقين . ومحالُّ منه فَعْلُ ما يُؤدِّي إلى المعجز عن بعض المقدورات .

فصل

فإن قالوا : إن قولكم بجواز خلقه الكفر والضلال يوجب عليكم جواز إظهارها على الكذابين ، وإن أدى [ذلك] إلى عجزه ، فيما أن قد تم قولكم أو تركتموه ، [فبمن] آية الباطل .

يقال لهم : من أين [علِمْتُمْ] أن قولنا يوجب ذلك بضرورة أم بدليل ؟ [فإن] ادَّعوا الضرورة ، أمسك عنهم . وإن قالوا بدليل ، وهو قولكم : إنه يخلق الضلال ، وإظهار المعجزات على الكذابين ضرب من الضلال ، ولا فرق بين الضالين ، فيقال لهم : إنما كان يجب ما ظننتم ، لو قلنا : إنه إنما صح منه خلق [١٩] الكفر وضروب الضلال لكونه ضالاً ، فكان ذلك اعتلالاً ، يوجب خلق كل ضلال . ونحن لم نقل ذلك ، وإنما نُجيز من خلقه الضلال والهداية ما لا يؤدي خلقه إلى تعجيزه عن بعض المقدرات أو خروجه ، تعالى ، عن بعض ما هو عليه من الصفات . وإذا كان ذلك كذلك وكان في إظهارها على الكذابين إيجاب تعجيزه عن الدلالة على صدق الصادقين ، افترق حكم الضالين ؛ فلم يلزم ما قلتم .

ويقال لهم : لو وجب ما قلتم ، لوجب ، إذا أقدر الله ، تعالى ، العباد على بعض الضلال ، وهو الكفر واعتقاد الجهالات والخطأ ، أن يُقدِرَهُمْ على إظهار المعجزات على الكذابين وأن يفعل ، تعالى ، كل حسن وصالح ، عليم وأخبر أنه لا يفعله ، لأنه حسن وصالح ، كالذي عليم أنه يفعله ؛ فإن مرؤا على ذلك ، ظهر أمرهم ؛ وإن أبوه وقالوا : قد دلّ الدليل على استحالة [١٩ب] إقدار العباد على هذا الضرب من الضلال ، فلم يجز أن يُقاس على إقدارهم على غيره من الضلال ،

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب لاصقة عليه . كذلك الأمر مع المواضع التالية الموضوعية بين حاصرتين هنا أعلاه ، مما يفني عن التنبيه عليه في محله .

يقال لهم : قولنا وقولكم بأنه ، سبحانه ، مُقْدِرٌ على الضَّلَالِ يوجبُ عليكم إقداره على كلِّ ضلالٍ بِحَقِّ إِرْزَامِكُمْ لنا ما أَلْزَمْتُمُوهُ ، فيجبُ أن تقولوا بذلك ، وإلا فأتركوا القول بأن يُقْدِرَ العبادة على الكفر والضلال . ولا مخرج من ذلك .

ويقال لهم : وكذلك ، فإنه قد دَلَّتِ الدلالة على استحالة إظهار المعجزات على الكذابين لإيجابه ما ذُكِّرْنَا ، ولم تُدَلَّ دلالة على استحالة خَلْقِهِ الضلال ؛ فلم يجب قياسُ أَخْذِ الضَّالِّينَ على الآخر .

وكذلك ، إن قالوا : ليس في فِعْلِهِ الحَسَنَ والصَّلاحَ اللَّذَيْنِ عَلِمَ وأَخْبَرَ أَنَّهُ يفعلهما إيجاباً لِتَجْهِيلِهِ وتكذيبه في خبره ، وفي فعلٍ ما أَخْبَرَ أَنَّهُ لا يفعلهُ منهما [١٢٠] إيجاباً لِتَجْهِيلِهِ وتكذيبه في خبره وفي فعلٍ ما أَخْبَرَ أَنَّهُ لا يفعلهُ ؛ فافترق الأمران .

فيل لهم : قولكم : إِنَّهُ يفعلُ الحَسَنَ والصَّلاحَ يوجبُ عليكم أن يَفْعَلَ مِنْ ذَلِكَ ما عَلِمَ وأَخْبَرَ أَنَّهُ لا يفعلهُ ، فإما أن قد نَمَّ قولكم أو تَرَكْتُمُ القولُ بأنه يفعلُ الحَسَنَ والصَّلاحَ .

فصل

ويقال لهم : قد قال كثيرٌ من أهلِ الحقِّ : إنَّ إظهارَ المعجزاتِ على الكذابينِ في دعوى النبوة ليس بمقدورٍ له ، سبحانه ، ولا يغيِّره ، وإنَّه ممَّا يستحيلُ تناوُلُ القدرة له ، وخلقُ ما عدا ذلك من الضلالِ والقباحِ مقدورٌ له عندنا وعندكم ؛ فكيفَ يلزُمُ على فِعْلٍ ما يصحُّ كونه مقدورًا فِعْلُ ما ليس بمقدورٍ ؟

ونحنُ نذكرُ في بابِ إثباتِ النبواتِ الكلامَ في هذا الفصلِ وقولَ مَنْ قالَ : إنَّ ذلكَ مقدورٌ ، ونُبَيِّنُ الواجبَ في ذلكَ ، إن شاء الله .

فصل

فإن قالوا : [٢٠ب] كون المعجز أظهر دلالة على صِدْقِ مُدَّعِي الرسالة ليس بأمرٍ حادثٍ ولا بمُتَأَيِّدٍ يُدْخَلُ تحت القدرة ، فلا وَجْهَ لقولِكُمْ : إنَّه لو أَظْهَرَ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ ، لَوَجَبَ عَجْزُهُ عن الدلالةِ على صِدْقِ الصادِقِينَ .

يَقَالُ لَهُمْ : إنَّ مرادنا بقولنا : إنَّه قَادِرٌ أَنْ يَدُلَّ على صِدْقِ مُدَّعِي الرسالةِ أَنَّهُ قَادِرٌ على إحداثِ ما إذا وَقَعَ على وجهٍ ، ذَلَّ بحدوثِهِ كذَلِكَ على صِدْقِ مُدَّعِي النبوةِ . وهذا حالُ كُلِّ شيءٍ يُدَّعى أَنَّ القديمَ ، سبحانه ، قَادِرٌ عليه من كونه قَادِرًا على ما إذا فَعَلَهُ ، ذَلَّ على عِلْمِهِ وَقُصْدِهِ ، وما لو فَعَلَهُ ، ذَلَّ بِهِ عندكم على ظَلَمِهِ وحاجتِهِ ، وأَنَّهُ قَادِرٌ على فِعْلِ لُطْفٍ في فِعْلِ الإيمانِ وَلُطْفٍ في فِعْلِ الكفرِ وقَادِرٌ على الدلالةِ على حدوثِ الأجسامِ وعلى ما يَقَالُ : إنَّه ، إذا وُجِدَ ، كان دليلًا .

ولسنا نعني بذلك أَنَّ كَوْنَ الفِعْلِ [٢١أ] دَالًّا على العلمِ وعلى العدلِ والإحسانِ وعلى حدوثِ الأجسامِ أَنَّ كَوْنَهُ دليلًا على ذَلِكَ أمرٌ يَحْدُثُ ويتناولُهُ القدرةُ ، ولا أَنَّ كَوْنَ الفِعْلِ لُطْفًا في الحُسْنِ أو الفُتُوحِ مقدورٌ ومفعولٌ ، وإنما معنى ذَلِكَ أَنَّهُ قَادِرٌ على ما إذا حَدَثَ على وجهٍ ، كان لُطْفًا ودليلًا ، ولذلك هو قَادِرٌ على ما إذا فَعَلَهُ على وجهٍ ، كان دليلًا على الصِدْقِ ؛ فإذا فُعِلَ على ذَلِكَ الوجهِ على يدِ كاذِبٍ ، خَرَجَ عن كونه قَادِرًا على ما لو فَعَلَهُ ، لَكَانَ دليلًا على الصِدْقِ . وما أَدَّى إلى ذَلِكَ باطلٌ مع العلمِ بِوُجُوبِ كونه قَادِرًا على إحداثِ ما يَجِبُ ، إذا وُجِدَ ، أَن يَكُونَ دليلًا على الصِدْقِ . وإذا كان ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ ما قالوه .

١ عليه : هي إضافة في الهامش ، مُشارًا إليها في هذا الموضع من الأصل ، لكنها غير ظاهرة بسبب اللاصقة .

فصل

فإن قالوا : ما أنكرتم أن لا يكون قادراً على فعل ما لو وَقَعَ على وجهه ، لَدَلَّ على صدقِ مُدَّعي الرسالة ؟ وما ذاك الوجه [٢١ب] الذي تُشِيرُونَ إليه ؟

قِيلَ لهم : ليس هذه المطالبة من مُطالَبَاتِ أَهْلِ الْمَلَلِ ومُتَّبِعِي النُّبُوتِ بعضهم لبعض ، وإنما هي من مطالبات البراهمة ومُتَّبِعِي النُّبُوتِ ؛ فهي مُتَوَجِّهَةٌ على كُلِّ مَلِكٍ ويلزمه الجواب عنها .

وأنتم ، فإنما ادَّعَيْتُمْ أَنَّ قولنا بخلق الضلال يوجب جواز إظهارها على الكذابين ، فيجب أن تَتَشَاغَلُوا بإيراد إيجاب ما قلناه لذلك علينا وأن تُعْدِلُوا عَنِ التَّمْوِيهِ والتعلُّقِ بمطالبة البرهمة بإثبات النُّبُوتِ ؛ فإنه عَجَزَ منكم .

ويُقَالُ لهم : إنَّ الوجه الذي إذا فُعِلَتْ عليه ، ذَلَّتْ على صدقِ مُدَّعي الرسالة ، إنما هو وَقُوعُهَا على وجه خرق العادة وكونه ، تعالى ، مُتَفَرِّدٌ بِالْقُدْرَةِ على إحداث جنسها أو الوجه الذي تقع عليه دُونَ خَلْقِهِ وأن تكون متعلقة بدعوى النبوة ومطابقة لها غَيْرَ [٢٢أ] ظاهرة في مناقضتها على ما بُيِّنَتْهُ وَنَشَرَحُهُ في شَرْطِ المعجزات عِنْدَ دِكْرِنَا لثبوت النُّبُوتِ ؛ فإذا أَخَذْنَاهَا الْقَدِيمَ وَصَادَفَ حَصُولُهَا وَقُوعُهَا على هذه الوجوه ، عَلِمْنَا ضرورةً قَصْدَ فاعِلِهَا مَعَ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ ، تعالى ، عَالِمٌ بَأَنَّهُ يُظْهِرُهَا على يَدِهِ مَفَارِقَةً لِدَعْوَى مُدَّعي الرسالة عليه .

هذا أمرٌ نَعْلَمُهُ ضرورةً من قَصْدِ كُلِّ فاعِلٍ لما يعلم أنه قد ادَّعى عليه أنه دَلَالَةٌ مِنْ جِهَتِهِ على صدق مَنْ يَدَّعي وأنه جارٍ مَجْزَى تصديقه بالقول : هذا صاحبي ورسولي . ولذلك وَجِبَ عَلِمْنَا بتصديق مَنْ ادَّعى عليه مثلاً أنه مُوَكَّلٌ لغيره ومُرْسَلٌ له ، لأنَّ مدَّعِيًا لو قال : زيد هذا مُوَكَّلِي ومُرْسَلٌ لي إليكم في كذا وكذا ، ودليل ذلك تصديقه لي بفعل ما أقول له : أَفَعَلَهُ ، ثم قال : إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي صَادِقٌ

عليك بأنك مرسلٌ لي ، فثُمَّ وَارَكَبْتَ وَأَعْتَمْتُ وَأَكْتُبُ . لذلك ، ففعلٌ ما يدَّعيه دلالةُ [٢٢ب] على بعثته مع العلمِ بأنَّه سامعٌ بدعواه عليه^١ ، ولجعل ما يُظهِرُهُ عليه دليلًا على صدِّيقه ، ففعل ذلك لعلِّمنا ضرورةً مِنْ حالِهِ أَنَّهُ قاصِدٌ به إلى أنْ يَدُلَّ على صدِّيقه مع علمِهِ بِدَعْوَاهُ عليه ذلكَ وَأَنَّهُ لم يَفْعَلْهُ إِلَّا وهو قاصِدٌ إلى الدلالةِ به على تصديقِهِ ؛ فهذا هو وجهُ دلالةِ ما يحدثُهُ مِنَ الآياتِ على صِدْقِ الرُّسُلِ . وقد ثَبَتَ أَنَّهُ قَادِرٌ على إِخْدَانِهَا على هذا الوجْهِ ؛ فثبت ما قلناه .

فإن قالوا : فقد يَحْجُزُ أَنْ يُحْدِثَهَا عِنْدَ هَذِهِ الدعوى ، لا لتصديقِ مُدَّعِي النبوةِ ، بل لِوَجْهِ آخَرَ .

قِيلَ لَهُمْ وَلَكَلَّ بَرَهْمِي يُطَالِبُ بِذَلِكَ : إِنَّا إِنْ أُجِزْنَا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ وَجْهًا مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَتْ عِنْدَ ادِّعَائِهِ ، فَلَا يَضُرُّ أَنْ يُقْصَدَ [٢٣أ] بِذَلِكَ أَيْضًا وَجْهٌ آخَرُ .

ويقالُ لَهُمْ : لو لم يعلم ضرورةً مِنْ حالِهِ ، إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَاصِدٌ بِهِ إِلَى تصديقِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ على يَدِهِ ، لم يَكُنْ لِقَوْلِكُمْ : ما أنكرْتُمْ مِنْ أَنْ يُظْهِرَهَا على الكَذَّابِينَ ، لِيُضِلَّ بِذَلِكَ على الَّذِينَ ، معنى ولا وجهٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا لم يَعْلَمْ العقلاءُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهَا مَقْتَرَنَةً بالدعوى ، فَإِنَّهَا دَالَّةٌ على التصديقِ ، لم يُضِلَّ بِهَا أَحَدًا ، إِذَا أَظْهَرَهَا مع الدعوى . وَكَانَ ظَهْرُهَا معها بِمِثَابَةِ كُلِّ فِعْلٍ ، يَقَعُ مِنْهُ مُثَقَّرًا بِهَا ، لَا يَدُلُّ على صِدْقِهِمْ ؛ فَمِنْ أَيْ وَجْهِ يَجِبُ ضَلَالُ النَّاسِ بِهَا وَاعْتِقَادُهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهَا على مَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ صَادِقٌ ، وَهِيَ لَا تَفْعَلُ لِتَصْدِيقِهِ ، وَلَا يَبْنَاهُ وَيُنْتِثِرُ ؟

وفي إطباقهم على أَنَّهُ لو أَظْهَرَهَا عليهم ، لَوَجِبَ اعتقادُ تصديقهم ، وَلَكِنْ مُظْهِرُهَا موجبًا للتصديقِ لِمَنْ هو كَاذِبٌ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ بِذَلِكَ عِنْدَهُمْ سَفِيهَاً وَفَاعِلًا لِلْقَبِيحِ

١ على ... عليه : هذه كلمات الأول السطر ، شطرها الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

ومعتمدًا لتصديق الكاذب ، [٢٣ب] وكان ذلك بمثابة تكذيب الصادق وبمثابة الأمر بالقبيح والنهي عن الحسن . عَلِمَ بذلك أَنَّ مِنْ حَقِّ المعجزات ، إذا ظَهَرَتْ على وجه ما ذَكَرْنَا ، أَنْ يَكُونَ تصديقًا منه ، تعالى ، لِمَنْ ظَهَرَتْ عليه .

وقد صَحَّ مِنَ القديم ، تعالى ، فِعْلُهَا مقترنًا بدعوى النبوة ، فُتِبَتْ أَنَّ فِي قدرته ، تعالى ، ما يَدُلُّ به على صِدْقِ الصادق ، وفي ظهورها على الكاذب ما يُبْطِلُ كونه قادرًا على ذلك ؛ فُتِبَتْ ما قلناه .

ولو قال لهم البرهمي : إِنَّهُ حَكِيمٌ ، لا يفعلُ هَذِهِ الآياتِ إِلَّا لوجهٍ مِنَ الحكمةِ وقَصْدِ المصلحةِ ، ولكن ما أنكرْتُمْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا يفعلُها مَفارقةً للدعوى لكونها مصلحةً لخلقٍ مِنَ المُكَلَّفِينَ ، يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لا يُؤْمِنُونَ وَيَعْتَرِضُونَ إِلَّا عِنْدَ فعلِها في ذلك الوقتِ ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ لم يفعلُها عِنْدَ الدعوى إِلَّا لتصديقِ المُدَّعِي ؟

ولا جوابَ لهم عن ذلك إِلَّا ما قدمناه مِنْ أَنَّهُ يعلمُ ضرورةً [١٢٤] أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يُفَصِّدَ بها الاستصلاحَ بفعلِها وإلى التصديقِ أو أَنَّهُ لو فَعَلَهَا لا للتصديقِ ، لم يكن قادرًا على ما إذا فَعَلَهُ ، دَلَّ به على صِدْقِ الصادقِ في دعوى النبوة .

وليس يمكنُهم الاعتصامُ مِنْ هَذِهِ المطالبةِ بَأَن يقولوا : ظهورُها على الكذابين قبيحٌ وإضلالٌ عن الدينِ ؛ فَمِنْ لُطْفِهِ إظهارُها عِنْدَ دعوى كاذبٍ لكونِهِ دلالةً على صدقِهِ بمثابة مَنْ لا لُطْفَ لَهُ ، لَأَنَّ اللَّهَ ، تعالى ، لا يَلْطَفُ بفعلِ القبيحِ ، لَأَنَّ دعواهم قُبِحَ ذلك باطلٌ ، لَأَنَّهُ لم يَضْطَرَّ إِلَى العلمِ بَأَنَّهُ مَصْدَقٌ بإظهارِها لِمَنْ ادَّعى دليلًا على صدقِهِ ، ولا أَغْلَمْنَا بِذلك مِنْ جهةِ العقلِ ، وَأَنَّها لا تَظْهَرُ إِلَّا لتصديقِهِ ، بل قد وَضَعَ في عقولِنَا أَنَّهُ لا يفعلُ إِلَّا الحسنِ المصلحةِ ؛ فيجب أَنْ يعتَقِدَ أَنَّهُ يفعلُ ذلكَ لاستصلاحِ عبادِهِ أو بعضهم بفعلِها وكونِها لطفًا لهم وَأَنْ يَنْظُرُوا في ذلك حَقَّ النظرِ . وَمَنْ ضَلَّ بالسَّبْقِ [٢٤ب] إِلَى اعتقادِ كونِها دلالةً على صِدْقِ مُدَّعِي

النِّبْوةَ ، فَإِنَّمَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ تَقْصِيرِهِ وَتَرْكِهِ صَحِيحَ النَّظَرِ فِي جَوَازِ فَعْلِهَا لِلطُّفْلِ
وَالْمَصْلَحَةِ ، لَا فِي التَّصْدِيقِ ؛ فَمِنْ أَيِّ وَجْهِ تَكُونُ قَبِيحَةً ، إِذَا فُعِلَتْ لَا لِلتَّصْدِيقِ ؟
وَلَا جَوَابَ لِأَحَدٍ عَنْ هَذَا إِلَّا مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ يَعْلَمُ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ فَاعِلِهَا
مَصْدَقًا بِهَا لِلْمُدَّعِي أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ أَظْهَرَ قَاطِعًا عَلَى يَدِ كَاذِبٍ ، لَمْ يَكُنْ
قَادِرًا عَلَى فِعْلِ مَا لَوْ خَرَجَ إِلَى الْوُجُودِ ، لَدَلَّ بِهِ عَلَى صِدْقِ الْمُدَّعِي لِلرَّسَالَةِ . وَلَا
بُدَّ عِنْدَ ضَيْقِ الْمُطَالَبَةِ وَتَحْذِي الرِّهْمِيِّ بِهَذَا السُّؤَالِ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى أَخَذِ هَذَيْنِ
الْجَوَابَيْنِ . وَفِيهِ سَقُوطُ مَا رَأَوْهُ الرَّاغِبُ .

فصل

فإن قالوا : ما أنكرتم من أن يظهر على يد كاذب معجز ولا يظهر على الصادق مثله ، بل يكون منها ما يختص بفعليه الصادقون ؟

قيل : هذا قول باطل ، لأن المعجزات كلها [١٢٥] مشتركة في ما به يكون معجزا وليس فيها معجز لنوعه وجنسه . وإنما يكون معجزا لظهورها [و] على وجه ما ذكرناه ؛ فإذا ظهر بعضه [١] كذلك على الكاذب ، انتقض كون جميعها دلالة على صدق الصادق .

١ مشتركة ... فيها : هذه كلمات الأول السطر ، شطرها الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

فصل

وإن رَجَعُوا بعد ذلك ، فقالوا : قد سَلَّمْنَا أَنَّهُ معلومٌ وجوبُ كونِ فاعليها مُصَدِّقًا بها لِمَنْ ظَهَرَتْ عليه ، إمَّا بضرورة أو بدليل ما قلَّتم . ولا بُدَّ من ذلك ، ولكن ما أنكرتم أن يُصَدَّقَ بإظهارها الكاذب ، لأنَّ ذلك ليس بقبیح منه عندكم . وإنما تُنكِرُ نحنُ ذلك لصفة ، ترجع إليه ، وهي عِلْمُهُ بأنَّ تصديقَ الكاذبِ قبيحٌ وأنه عاجزٌ عن فعلِهِ وعالِمٌ بقبحِهِ وأنتم تُجيزُونَ فعلَهُ القبيحَ وإرادتَهُ له ؛ فَلَزِمَكُم تجويزُ تصديقه بها للكاذبين .

يقالُ لهم : قد أبطلتم في أَنَّهُ لا يُصَدَّقُ بها الكاذب لِمَا ذكرتم ، ولكن إنما لا يجوزُ ذلك للعلمِ بأنَّهُ لو فَعَلَهَا لتصدقَ كاذِبٌ [٢٥ب] ، لم يَكُنْ بعد ذلك قادرًا على أن يَدُلَّ على صدقِ الصادقِ عليه .

وقد بيَّنَّا أَنَّ ذلك ممَّا لا يصحُّ ولا يجوزُ ارتفاعُ قدرته على ما يصحُّ كونه مقدورًا له ؛ فزال ما تَوَعَّضْتُمُوهُ .

فإن قالوا : أفليس المَاجِرُ السَّفِيهُ قد يُصَدَّقُ بفعلِهِ وقوله الكاذب عليه ؟ فما أنكرتم من مثلي ذلك في القديم ، تعالى ، إن لم يكن ذلك منه قبيحًا ؟

قيل لهم : إنَّ مَنْ صدَّقَ بالقول والفعل الكاذب عليه ، لم يُقَدِّرْ بعد ذلك أن يدُلَّنا بشيءٍ من أفعاليهِ من قولٍ وغيرِهِ على أَنَّ الصادقَ عليه صادقٌ في دعواه . والقديم ، تعالى ، لا يصحُّ ارتفاعُ قدرته على أمرٍ ، يصحُّ فعلُهُ وكونُهُ مقدورًا له ؛ فبطلَ الجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ في هذا الباب .

فصل

فإن قال منهم قائل : أليس يجوزُ عندكم ظهورُ الأمورِ الخارقةِ للعادةِ مِنْ فعلِهِ مقترنةً بدعوى الربوبيةِ ؟ [٢٦أ] وهي أعظمُ مِنْ دعوى النبوةِ عندكم ؛ فلمَ أَجَزْتُمْ ظهورَها على يَدِ مدَّعي النبوةِ ؟

قيل لهم : إنَّما أَجَزْنَا ظهورَها على يَدِ مدَّعي الربوبيةِ ، لأنَّه لا يوجبُ عَجَزَ القديمِ ، تعالى ، عن إقامةِ دليلٍ على كَذِبِ مدَّعي الربوبيةِ ، وأنَّه مَرْئُوبٌ مُحَدَّثٌ وَعَبْدٌ مخلوقٌ ، لأنَّ ما في خَلْقِهِ مِنَ الصورةِ والتركيبِ والنهايةِ والتحديدِ واختلافِ الصفاتِ وتغيُّرِ الحالاتِ أَوْضَحُ دلالةٍ على حَدِّثِهِ وَكَذِبِهِ في ادِّعاءِ الربوبيةِ . وَمِنْ حَقِّ الشَّيْءِ أَنْ لا يكونَ إِلَّا محدثًا ؛ فإذا أَظْهَرَ عليه الآياتُ ، لم يكنَ بَعْدَ ذَلِكَ قادِرًا على الدلالةِ على صِدْقِ مدَّعي النبوةِ . وذلك باطلٌ ؛ فأفترقَ الأمرانِ .

ومِنْ حَقِّ الدليلِ أَلَّا يكونَ إِلَّا على الصَّحَّةِ . ومحالٌ كونهُ دليلًا صحيحًا على مدلولِهِ مع وجودِ شيءٍ آخَرَ ، يدلُّ على نَقْيِ مدلولِهِ ويعارضُهُ . وإذا كانَ ذَلِكَ كذلك ، بطلَ ما قالوه .

ونسنتقصي ضروبًا مِنْ الكلامِ على جميعِ القدريةِ [٢٦ب] في إبطالِهم لدلائلِ النبوةِ على أوضاعِهم مع اختلافِ مذاهِبِهِمْ في أحكامِ المعجزاتِ وشروطِها ، إذا أَنتهينا إلى القولِ في إثباتِ النبواتِ وفصولِ القولِ فيها .

فصل

فإن قال منهم قائل : كيف يسوغ لكم القول بأن المعجزات دلالة على صدق مدعي النبوة ، وأنها لا تظهر على من ليس بنبي ؟ وأنتم تُجيزون ظهورها على أيدي الصالحين وعلى أيدي السحرة ، وإن لم تدل على نبوتهم ؛ فهذا يطل ما قلتم .

يقال لهم : نحن لا نُجيز ظهورها على أيديهما . وقد بينّا أنَّ المعجز ليس بمعجز لجنسه ونفسه . وإنما يكون معجزاً ، إذا اقترن بدعوى النبوة ووقع من مدعيها التحدي بمثلها والدعوى لكونها دلالة على صدقه في دعواه النبوة . ومتى لم يكن كذلك ، لم يكن معجزاً . وإنما يوصف بأنه كرامة ، إذا ظهر على أيدي الصالحين . [١٢٧] ولو ادَّعوا النبوة ، لم تظهر عليهم . ومن شأنهم جحد كون ذلك ، إذا ظهر مفعولاً لأجلهم . وإن أُخبر مخبر عنهم بذلك ، أنكروه . وإن أُضيف إلى الواحد منهم ، أضافه إلى غيره . وربما جزع بعضهم من ظهوره عليه وخاف أن يكون مكرراً به . وليست هذه حال الأنبياء ، لأنهم يدعون ذلك لأنفسهم ويتحدون بمثله أمتهم ويُقرعونهم بالعجز عنه .

وقد يجوز أيضاً عندنا أن يدعي الصالح ، إذا ظهرت عليه ، أنها ظهرت بدعوته وتوسُّله وعنايته ورزقا ، إذا علم الله من حاله أنه يخبر بذلك على وجه التوكُّل على الله وتركه الدنيا والتشاغل بطاعته عن تعلُّق الهَمِّ والآمال بالخلقي . ولا شيء عندنا يمنع من ذلك . ومتى ادَّعاه لنفسه أو أحبَّ ادِّعائها له على غير هذا الوجه ، صار ذلك بجحاً منه بعمله وقدحاً في حاله . والأقرب أن لا يظهر على مدعي ذلك منهم . ولو ظهرت عليه ، لم يكن أيضاً قدحاً [٢٧ب] في آيات الرُّسُل .

وقد تَقَصَّينا الكلام في هذا الفصل في جوابات أبي سعيد الزاهد النيسابوري بما يُعني عن الإطالة .

وكذلك ، فإنَّ ظهورَ ما هو من جنس الآيات على أيدي السحرة على غير الوجه الذي تظهرُ على يد النبي ليس بقادح في المعجزات لِمَا نذكرُهُ من بُعد في باب مُفَرِّدٍ لذلك لأجل أنهم لا يدَّعونَ به النبوة . ولو ادَّعوا ذلك ، لأبطلَهُ اللهُ عليهم ومنَعَهُمْ مِنْهُ ، ولأنَّ السِّحْرَ أبواب معلومة . ولو ادَّعى مُدَّعٍ منهم النبوة ، لَوَجَدَ خلقاً من أمثاله يُعَارِضُونَهُ بأعظم ممَّا يأتي به . وكذلك سبيلُ الكهانة والشعبذة .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في هذه الأبواب في كتاب الفرق بين المعجزات والكرامة وفي كتاب إبانة عَجَزِ القدرية عن إثبات دلائل النبوة ووجه الانتصار لها على مذاهب أهل الحق بما يُغْنِي البسير مِنْهُ . [١٢٨] وسيأتي من بُعد في كتاب إثبات النبوات وشروط المعجزات فصول في ذلك ، إن شاء الله .

ولا معتبرَ عِنْدَنَا بقول مَنْ قال من القدرية : إِنَّا لَسْنَا نُكَيِّرُ ظهورَها على الصالحين والسَّحرة لأجل أن ذلك ، لو وَقَعَ ، لكان قَادِحًا في معجزات الرُّسُل ، ولكن لأجل أنه سببٌ للنَّفَرِ عَنِ النظرِ في معجزاتهم والإعراضِ عَنِ النظرِ فيها والوَقاءِ والفُتُورِ في ذلك ، إذا اعتَقَدَ المُكَلَّفُونَ أَنَّهُ قد ظَهَرَ مثْلُها في الجنس والوجه على يد مَنْ ليس بِنَبِيٍّ لأجل أَنَّهُ غَيْرُ محالٍ عِنْدَنَا أن يَفْعَلَ اللهُ بعضَ ما يكونُ مَعَهُ تَنْفِيرُ بعضِ المُكَلَّفِينَ عَنِ النظرِ في المعجزات والفُتُورِ في البحثِ عن حَالِها . وإنَّ كَانَ ، تعالى ، لا يفعلُ أمورًا أُخَرَ ، تُنْفَرُ عَنِ النظرِ في آياتِهِمْ ، نحو تجنيبه الرسولُ الكتابةَ وقول الشعرِ لِرَفْعِ الظَّنِّ عَنْهُ والارتبابِ بِنُبُوَّتِهِ مِنْ هَذِهِ الجَهَةِ . ولذلك قال ، تعالى : ﴿وَمَا [٢٨ب] عَلَّمْتَهُ الْشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [٣٦ يس ٦٩] . وقال : ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُرُ بِمِيمِكَ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُتَبِطِّلُونَ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] ، ففكرة الارتباب به مِنْ هَذِهِ الجَهَةِ . وأُخْبِرَ أَنَّهُ إذا بَدَّلَ آيَةً

مكان آية ، قالوا : إنما أنت مُفْتَرٍ . ولم يَمْنَع ، تعالى ، من نسخ الآية بالآية . وإن
 اتَّهَمُوهُ بالتبديل من تلقاء نفسه . وقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ
 مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا
 تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ الآية [٣ آل عمران ٧] ، فأخبر أنه ينزل منه
 شيئاً وما يفتن به أهل الزيغ ؛ فكلُّ هذا وأمثاله يدلُّ على أنه يفعلُ بعض ما يُنْفَرُ
 عن النظر في آياتِ رسليهِ وَيُطَيُّ وَيُقَيِّطُ عن طاعته ؛ فلا معتبر بقولهم في هذا
 الباب .

فصل

فأما تعلقهم في ذلك بأنه لو ظهر ما هو من جنس آيات الرُّسل [١٢٩] على أيدي الصالحين والسحرة ، تعدّر ذلك بنقض الآيات ، لأنها كانت تصير معتادة . ومن حق المعجز أن يكون خارقاً للعادة ، فإنه تعلق باطل ، لأننا لا نجيز ظهور ذلك متتابعاً كثيراً حتى تصير شائعة معتادة ، وإنما نجيز منه ما إذا ظهر ، كان خرقاً للعادة على ما سنبينه من بعد ؛ فبطل التعلق بمثل هذه التعاليل في إلزامنا جواز إظهارها على الكذابين .

باب آخر من كلامهم في ذلك

فإن قالوا : قد بَانَ بما وصفتم أنه لا يلزمكم على شيء من مذهبكم جواز إظهارها على الكذابين ، فما أنكرتم من جواز إظهارها على يدي نبي صادق ، يرسله ، تعالى ، ويأمره بالدعاء إلى الضلال وضروب الكفر ويحذو نعيمه وتصوير [٢٩ب] أشياء عليه ووصفه بغير صفته ونفي ما هو مستحق له من الصفات وإلى اعتقاد الجاهلات وعبادة الأوثان وتعظيم النيران ؟ ولا سيما ، إذا كان عندكم مريدا لفعل هذه الأمور من خلقه ، فإنه يجب أن يبعث الرسول بالدعاء إلى ما يريد منكم . وليس من الحكمة بعثة الحكيم رسولا يدعو إلى خلاف مراده وضده ؛ فجوزوا على أصولكم بعثة رسول هذه حاله ، لأن الأمر له بذلك ليس بقبيح منه ، تعالى . ولا تقبح هذه الأمور في العقل ، وإنما تقبح لحظر التوقيف والسمع ؛ فما العاصم من ذلك ؟

يقال لهم : إن أردتم بذكر الضلال والقباح التي تجوز بعثة الرسول بالدعاء إليها ما تصفونها أنتم بأنها قباح شرعية ، نحو الزنى والسرق واللواط وشرب الخمر وأكل لحم الخنزير وثروك العبادات من الصلاة والصيام وما جرى مجراها ، فإنه لا خلاف في جواز إرسال نبي بإطلاق ذلك أجمع ، بل إيجابه ، لأنه ليس من مقبحات العقول عنكم . ولو أمر بذلك ، لكانت طاعات حسنة وهدى ورشادا من فاعليها ، ولكانت عندكم أيضا مصلحة ولطفًا للمكلفين ، إذا أمرو بها .

وكذلك إن عنيتم بالضلال والقباح التي تذكرونها إدخال المضار والآلام على الغير وأكل ما في يده من مال ، وإن لم يكن ذلك مستحقا عليه ، فإنه أيضا جائز ، لأننا لا نقول : إن ذلك ولا غيره من مقبحات العقول ولا في العقل قبيح .

وإن عنيتم بالضلال الذي يؤمر الرسول بالدعاء إليه ، الأمر من الله به ، بأن يعلمهم أن الله قد أمرهم بالعلم بقدّم العالم ونفي صانعه وأن الصانع له اثنتان وأكثر من ذلك [٣٠ب] وأنه غير حي ولا عالم ولا قادر وأنه يصح عليه الآلام والغموم والحركة والسكون إلى غير ذلك ممّا قد علّم أنّه محال في العقل ، فلاهل الحق عن هذا جوابان . أحدهما أنّه كان لا يستحيل في العقول من الله ، تعالى ، الأمر بذلك على لسان رسوله ، وإن كان فعل العلم بذلك محالاً منهم ، لأن من حق العلم أن يتعلّق بالمعلوم على ما هو . ومحال حصول علم العالم بهذه الأمور التي هي في أنفسها بخلاف ما يؤمّرون به . والمُجيبون بهذا منهم المُجيبون من أصحابنا تكليف المحال الذي لا يصح فعله ولا تركه وتكليف العاجز ما يعجز عنه ، وإن لم يصح منه الفعل ولا الترك ، وتكليف فعل الأجسام وجميع الأضداد إلى غير ذلك من المحال .

قالوا : فتكليف هذا أجمع ممّا كان لا يستحيل في العقل قد ورد . ومنهم من أفتنح من لفظة [٣١أ] تجوز تكليف ذلك ، لأن لفظة «يجوز» تقتضي الشك أو بمعنى «يجل» .

قالوا : ولا شك في أنّه لم يكلف ذلك في شرع من الشرائع بإجماع الأمة ولا في أنّه يكلفه من بعد لحصول العلم بختم النبوة وانقطاع الرسالة ؛ فالشك في ذلك ماضياً ومستقبلاً زائلاً .

ولا يجوز أن يقال : يجوز منه تكليف ذلك ، على معنى «يجل له» ؛ فلم يجوز استعمال لفظة الجواز في تكليف ذلك .

وقد قال شيخنا أبو الحسن ، رحمه الله ، في مواضع : قد علمنا أنّه لم يكلف ذلك في ما سلف وأنّه لا يكلفه بعد ختم النبوة . ولم يكلفنا الله ، تعالى ، أن

نتكلّم في ما لم يُكَلِّفْهُ ولم يشرعهُ أنّه لو شرعهُ ، كيف كانت تكون الحال .

والثابت من هذِهِ الجملة أنّه كان غير مستحيل في العقل أمرُهُ بذلك ، وإن لم يَرِدْ به شَرْعٌ ، ولأنّه إذا قال : قد أمركم الله بأنّ تَعْلَمُوا أنّه أمرٌ لكم بالكفر ، [٣١ب] فإنّما معنى هذا الكلام أنّ تَعْلَمُوا أنّه أمرٌ لكم بذلك وفي ضَمَنِ هذا أنّ يَعْلَمُوهُ موجودًا وأنّه أمرٌ لهم بأمْرٍ ، قد وُجِدَ بذاتِهِ ، وأن يعلموا مع ذلك أنّه غير موجود ، حتّى تكونوا جامعين بين العلم بوجودِهِ وبأنّه أمرٌ لكم وبين الجهل بوجودِهِ والجدد لذلك بقلوبكم .

وهذا هو المحال الذي لا يدخل فعلُهُ ولا تركُهُ تحت قدرة قادرٍ ؛ فإذا أُجِيزَ أمرُهُ بالمحال ، جَوَزَ ورُودُ الأمرِ بذلك من جهة العقل ، وإن تيقنّا أنّه لم يَكُنْ ولا يكون من بعد .

والجواب الآخر أنّ كثيرًا من أهلِ الحقّ يُحيلُ تكليفَ مثلِ هذا ويقول : إنّ المكلفَ إنّما يُكَلِّفُ ما يصحُّ منه فعلُهُ [و] تركُهُ ، لأنّه يُكَلِّفُ تعريضًا إمّا لثواب أو لعقاب ؛ فإنّ فعلًا ، أثيبَ ؛ وإن تركَ ، عُوقِبَ . والمحال لا يصحُّ فعلُهُ ولا تركُهُ .

قالوا : وما سألتم عنه من بابِ المُخال ؛ فلا يصحُّ أن [٣٢أ] يُرسلَ رسولٌ بالأمرِ به عن الله ، سبحانه ؛ فَبَطُلَ ما طالبتُم به على الجوابين جميعًا .

ونحن نشرح القول في ذلك في باب الاستطاعة وتكليف ما لا يُطاق بما يوضح الحقّ ، إن شاء الله .

فإن قالوا : قَلِمَ لا يَجُوزُ أنّ يُرْسِلَ رسولًا بأمرِ ذلك عن نَفْسِهِ ، لا عن الله ، عزّ وجلّ ، ولا عن أمرِهِ ، تعالى ، لهُ به .

قيل : لَأَنَّهُ إِنْ أَضَافَ الْأَمْرَ وَالْحَالَ هَذِهِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، كَانَ كَاذِبًا عَلَيْهِ . وَلَا يَجُوزُ إظهارُ المعجزاتِ عَلَى كاذِبٍ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ ، لَمْ تَجِبْ طَاعَتُهُ فِيهِ ، وَلَأَنَّ الْأُمَّةَ مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُحْظُورٌ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِهِ . وَإِنْ كَانَ مَا يَسْتَحِيلُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ إِرْسَالُ رَسُولٍ ، بِأَمْرٍ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ وَيُخْبِرُ أَنَّهُ لَيْسَ عَنِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، يَصْدُرُ أَمْرُهُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَنْفِيرٌ لِلْمُكَلَّفِينَ عَنْهُ وَدَاعٍ إِلَى الإِعْرَاضِ عَنِ النَّظَرِ فِي نَبَوَّتِهِ . وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ تَشْدِيدِ الْمُحَنَةِ [٣٢ب] فِي التَّكْلِيفِ ؛ فَقَدْ أَجَازَ كَثِيرٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ بَعَثَةَ نَبِيٍّ ، بِهِ أُبْنَتْ ، غَيْرَ أَنَّهُ يَكُونُ مَعْصُومًا مِنَ التَّمَكِّيْنِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَأَسْتَشْهَدُ بِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي السِّيَرَةِ أَنَّهُ ، تَعَالَى ، بَعَثَ أَنْبِيَاءَ مِنَ النِّسَاءِ . وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي طَبْعِهِنَّ شَهْوَةَ النِّكَاحِ ؛ فَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ بَعَثَةُ نَبِيٍّ ، يَعْلَمُ الْمُكَلَّفُونَ أَنَّ بِهِ هَذِهِ الْعِلَّةَ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ وَأَعْتَصَمَ مِنَ التَّمَكِّيْنِ مِنْهُ . وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ نَفْوَ أَكْثَرِ الْعُقَلَاءِ مِنْ طَاعَتِهِ ، مَتَى عَلِمُوا هَذِهِ الْعِلَّةَ مِنْ حَالِهِ ، أَشَدُّ مِنْ نَفْوَرِهِمْ مِنْ نَبِيٍّ ، يَدْعُو إِلَى ضُرُوبٍ مِنَ الضَّلَالِ عَنْ نَفْسِهِ .

وَالْتَرُوحُ إِلَى هَذِهِ الْمَطَالِبَاتِ عَجَزَ مِنْهُمْ وَخَرُجَ عَنِ إِزَامِهِمْ لَنَا جَوَازُ إِظْهَارِهَا عَلَى الْكَذَّابِينَ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ .

فصل

فإن قال مُتَحَذِّقٌ منهم : ما يلزمكم جواز إرسالِ نبيٍّ ، يأمرُ اللهَ ، تعالى ، بأنْ يأمرَ العقلاءَ بالعلمِ بعديهِ ونفيهِ وأنْ له ثانيًا في الإلهيَّةِ [١٣٣] وتقدُّمِ العالمِ ، لأنَّ العلمَ بذلك محالٌّ . وإنما يلزمكم أنْ يَبْقِيَ اللهُ رسولًا ، يُخبرُ المكلفينَ بأنَّ اللهَ قد أمرُهُمْ بأنْ يَظُنُّوا كونهَ كذلكَ وكونَ العالمِ قديمًا وكونَ إلهٍ آخرَ مَعَهُ .

قيلَ لهم : وهذا أيضًا مِنْ تكليفِ المحالِّ ، لأنَّ في ضمنِ أمرِهِ لهم بأنْ يَعْلَمُوا أنَّ اللهَ ، سبحانه ، أمرَ لهم بأنْ يَظُنُّوا غَدَمَهُ ووجوبَ كونِهِم عالمينَ بِهِ وبوجودِهِ ووجودِ أمرِهِ لهم بذلكَ ؛ فأمرُهُم بفعلِ العلمِ لِنُفْيِ ما يَعْلَمُونَ ثبوتهَ أمرَ بالجمعِ بَيْنَ العلمِ بثبوتِ الشيءِ وفعلِ الظَّنِّ لِنُفْيِهِ .

وهذا مِنْ بابِ المُحالِّ . وجوابُهُ يكونُ على الوجهَيْنِ اللَّذَيْنِ قَدَّمْنَا ذَكَرَهُمَا في التَّكْلِيفِ ؛ فلا وَجْهَ لتفريعِ القائلِ والمطالباتِ فيه وَقَصْدِ التَّمْوِيهِ على الضَّعْفِ .

فصل

فإن قال منهم قائل : ما نسوؤكم جواز إرسال رسول ، يأمر عن الله ، عز وجل ، بالعلم بذلك ولا بفعل الظن ، [٣٣ب] وإنما نسوؤكم تجويز إرسال رسول ، يأمر عن الله ، عز وجل ، بأن يقول للمكلفين : إنه ، تعالى ، إنسان وجسم أو إنه معدوم وإن العالم قديم ، لم يزل ، من غير اعتقاد ذلك .

قيل لهم : هذا تريق منكم . العقل لا يحيل ذلك ؛ فلو قال : قولوا هذا واعتقدوا خلافه ، لصح ذلك منه . وقد أمر ، تعالى ، بالنطق بكلمة الكفر والقول : ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [٥ المائدة ٧٣] عند التقية في دار الحرب . وإن حُظِر أن يشرح بالكفر صدراً ؛ فلا وجه لتعظيم الشأن في الأمر بإطلاق ذلك . ولو أنه أمر بأن نسميه بهذه الأسماء ، لصارت أسماء الله ، ولكان لها معنى في اللغة ومعنى في الدين وكون معناها في الدين أنها من أسماء الله ، تعالى ؛ فسقط ما رُميتم إلزامنا إيائه من ذلك . وبالله التوفيق .

١ إشارة إلى قوله ، تعالى : ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [١٦ النحل ١٠٦] إلى آخر الآية .

باب آخر [١٣٤] من ذكر أساليبهم في ذلك

وإن منهم قالوا : ما أنكرتم أن يبعث الله ، سبحانه ، نبيا صادقا ، يُؤَيِّدُهُ بِالْآيَاتِ القاهرة ويدلُّ بها على صدقِهِ في دعوى النبوة ، ويبينه ، تعالى ، الكَذِبَ عليه في ما عدا النبوة وفي كلِّ ما يُؤَيِّدِيهِ عَنْهُ مِنْ خَيْرٍ وأمرٍ ونهيٍ وتقريرٍ شرعٍ ووعيدٍ ووعدٍ .

فإن قلتم : لا يجوز ذلك ، لأنه لا يكون ، إذا أُرْسِلَ رسولا ، هذِهِ حالُهُ ، قادرا بعد إرساله على أن يَدُلَّنَا على صدقِ رسولٍ في جميع ما يُؤَيِّدِيهِ ، إذا كان قد يظهرها على مَنْ يُكْذِبُ في كلِّ ما يُرْسَلُ بِهِ إِلَّا في إرسالِهِ له .

قيل لكم : لا يؤدي هذا إلى تعجيزه ، لأنه إذا أُرْسِلَ رسولا ، هذِهِ حالُهُ ، ثُمَّ أُرْسِلَ آخر ، يُقَصِّدُ إِلَى تصديقه في جميع ما يُؤَيِّدِيهِ عَنْهُ ، دَلَّ على صدقِهِ في دعوى النبوة بأَوَّلِ علمٍ [٣٤ب] يدعيه دلالة على صدقِهِ في ذلك ؛ فإذا أَرَادَ أَنْ يُعْلِمَنَا صدقَهُ في ما يُبَلِّغُنَا عَنْهُ ، إذا صدق فيه ، أَظْهَرَ عَلِمَا آخر ، يدلُّ على صدقِهِ ، ويكون ، تعالى ، في ذلك بمثابة مَنْ قال لقوم : إِنَّ زَيْدًا صَاحِبٌ لِي وَوَكِيلٌ ؛ فإذا جاءكم صاحبِي هذا مُبَلِّغًا عَنِّي شَيْئًا وَمَعَهُ وَلَدِي أو خاتمي أو راکبًا لمركبي ، فاعلموا أَنَّهُ صادقٌ في ما يُؤَيِّدِيهِ عَنِّي ؛ وإن لم يكن مَعَهُ ذلك ، فليس بِمُؤَيِّدٍ عَنِّي ، في أَنَّا نَعْرِفُ صدقَهُ في كلِّ ما يُؤَيِّدِيهِ عَنْهُ بعلامَةٍ ، غير التي بها عَلِمْنَا كونه صاحبًا له .

يقال لهم : عَمَّا سألتم عَنْهُ في هذا أجوبة . وَأَوَّلُ ما يجبُ أَنْ يَقَالَ في ذلك : إِنَّهُ لا يجوز ، إذا بَعَثَ الله نبيا ، هذِهِ حالُهُ ، إِنْ جَازَ ذَلِكَ في التعبد ، أَنْ يَدْعِي الرسولُ بأَوَّلِ علمٍ يَظْهَرُ عليه أَنَّهُ رسولٌ لَهُ وَأَنَّهُ صادقٌ عليه في جميع ما يُؤَيِّدِيهِ عَنْهُ ، لأنه إِنْ ادَّعَى ذَلِكَ وَظَهَرَ الْمُعْجَزُ عليه ، وَكَانَ [١٣٥] كاذبا في جميع ما عدا

كونه نبيًا ، عاد الأمر إلى جواز إظهار المعجزات على الكذابين . وقد بيّنّا فساد ذلك في ما سلف .

فصل

فَأَمَّا مَا بِهِ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ ، سُبْحَانَهُ ، مَا أَرْسَلَ رَسُولًا ، هَذِهِ حَالُهُ ، أَنَّنَا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ
بِالْأَخْبَارِ المتواترة وبالإجماعِ مِنْ أُمَّتِنَا وَكُلِّ أُمَّةٍ لِنَبِيِّ وَاجْتِمَاعِ كُلِّ جَاوِدٍ لِلنَّبِوَةِ أَنَّ
اللَّهَ ، تَعَالَى ، مَا بَعَثَ نَبِيًّا قَطُّ وَلَا أَظْهَرَ مُعْجَزًا عَلَى يَدِ أَخِي وَمَا يَدَّعِيهِ كونه معجزًا
عِنْدَ آدِعَائِهِ النَّبِوَةِ إِلَّا وَقَدْ أَدَّعَى أَنَّهُ صَادِقٌ عَلَى اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فِي جَمِيعِ مَا يُؤَدِّيهِ
وَيُؤَلِّغُهُ عَنْهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، إِنَّمَا يُظْهِرُ عَلَيْهِ الْمُعْجَزَاتِ تَصْدِيقًا لَهُ فِي ذَلِكَ
وَيَقِيضُهُ مَقَامَ قَوْلِهِ ، لَوْ سَمِعَ مِنْهُ وَتَلَقَّى عَنْهُ ، مِنْ حَيْثُ نَرَى وَنُشَاهِدُ أَوْ نَعْلَمُ ضَرُورَةً :
هَذَا رَسُولٌ وَصَادِقٌ عَلَيَّ فِي جَمِيعِ مَا يُؤَدِّيهِ عَنِّي ، فَأَعْلَمُوا ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا إِجْمَاعًا وَمَعْلُومًا مِنْ [٣٥ب] حَالِ كُلِّ مُدَّعٍ لِلنَّبِوَةِ ، كَانَ مُؤَمَّنًا مِنْ
إِرْسَالِ نَبِيٍّ ، يُبَيِّحُهُ الْكَذِبَ عَلَيْهِ فِي مَا سَلَفَ مِنَ الْأَعْصَارِ ، وَمَامُونًا فِي عَصْرِ
الرَّسُولِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِتَوْقِيفِهِ الْأُمَّةَ عَلَى أَنَّهُ صَادِقٌ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، فِي
جَمِيعِ مَا يُؤَدِّيهِ عَنْهُ ، وَمَامُونًا أَيْضًا بَعْدَ الرَّسُولِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِانْتِخَامِ
النَّبِوَةِ ؛ فَجَبَّ لَذَلِكَ مَنَعُ جَوَازٍ مَا سَأَلَتْ عَنْهُ .

فَإِنْ قَالُوا : كَمَا أَدَّعَيْتُمْ بِالْخَيْرِ وَالتَّوْقِيفِ ، وَإِنَّمَا سَأَلْنَاكُمْ : هَلْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا مِنْ
جِهَةِ الْعَقْلِ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ كَانَ جَائِزًا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، فَقُولُوهُ . وَإِنْ كَانَ مُمْتَنِعًا ،
فَأَذْكُرُوا مَا يُحِيلُهُ عَلَى أَصُولِكُمْ وَقَوْلِكُمْ بِأَنَّ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، غَيْرُ قَبِيحٍ
فِي الْعَقْلِ مِنْ نَبِيٍّ وَغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يَقْبُحُ بِحَظَرِ السَّمْعِ .

يَقَالُ لَهُمْ : فِي هَذَا جَوَابَانِ . أَحَدُهُمَا أَنَّ مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ،
[٣٦أ] وَلَا شَيْءَ يَمْنَعُهُ إِلَّا مَا لَا يَجُوزُ التَّعَلُّقُ بِهِ فِي دَفْعِ ذَلِكَ ، مِمَّا فِيهِ نَظَرٌ
نَذْكُرُهُ وَنُبَيِّنُهُ . وَإِذَا أُجِيزَ ذَلِكَ ، سَقَطَ الْكَلَامُ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّنَاعَةُ .

والجواب الآخر أن ذلك لا يجوز لأجل أننا نذكر من بعد أن من شرط المعجز أن يكون خارجاً للعادة . ومتى كان مستمراً معتاداً ، خرج عن كونه معجزاً .

وإذا ثبت ذلك ، فلو أرسل الله ، سبحانه ، رسولا ، يُصدِّقُه بالمعجز الأول في دعوى النبوة فقط ويُبَيِّحُه الكذب فيما عدا ذلك ؛ فإذا أراد أن يدل على صدقه في كل شيء ، يؤدِّيه عنه بعد ذلك ، وظَهَرَ عليه علم ، وجب أن يصير الأعلام متكررة مألوفة معتادة ، لأن الوحي ينزل مُتتَابِعًا في كل يوم وفي ساعات الليل والنهار ؛ فإذا ظَهَرَ مع كل أمر يؤدِّيه من نهى أو خير وقصص ما هو من جنس الآيات ، خرجت بذلك عن أن تكون آيات [٣٦ب] وصارت معتادة وبمناقبه مَجِيء الأمطار وتكرُّر الليل والنهار وأكثر من انقضاء النجوم والكواكب الذي ليس منه شيء معجز . وإذا كان ذلك كذلك ، عاد الأمر إلى أنه لو بَعَثَ نبيا ، هذيه حاله ، لم يَكُنْ قادرا على أن يدلنا على صدقه ، لأنه لا يدل على ذلك بأول علم بما يتابعه بعده من الأمور المجانسة للمعجزات ، لأنها تخرج بتتابعها عن أن تكون آية ودلالة على الصدق ؛ فدل ذلك على إحالة إرسال نبي ، صفته ما ذكرنا .

فإن قالوا : ما أنكرتم من جواز تكرارها على يد النبي الذي صفته ما ذكرنا ، وإن لم يخرج مع ذلك عن أن يكون آية له ، لأنه إذا تكرر ظهورها عليه وخذهُ وحُصِّ بها وميِّز من الخلق ، كان ذلك نائِداً له وتقوية لصدقه ؛ فلم يجب ما قلتم .

يقال لهم : إن تكرر ظهورها في ساعات الليل والنهار [٣٧ا] في كل يوم ، ينقُض كونها آية ، لأنه لا يُمكن مع تكرارها أن نعلم أنه مخصوص ومميِّز بها ، كما لا يصح تخصيصه وتمييزه بتكرار مجيء الليل والنهار ومجيء الأمطار وطلوع الشمس

١ كان : مكرر في الأصل .

٢ من نهى : فى نهى ، تصحيح فى الهامش ، مُشار إليه فى هذا الموضع من الأصل .

والقمر من المشرق وغروبها من المغرب ؛ وهذا مُحالٌ . وإذا كان ذلك كذلك ،
بطل ما قالوه .

وشيء آخر

وهو أنه إذا تكرر ظهورها ، صَحَّ أن يدَّعيها الْمُتَنَبِّي الكاذبُ آيةً له ، كما يدَّعيها
النبيُّ المجوِّزُ عليه في ما يُبَلِّغُهُ ؛ فلا يمكنُ عند ذلك أن يعلم أنها آيةٌ لمن يدَّعي
صدقه عن بلاغٍ ما عدا النبوة . ومتى أَلْتَبَسَ الحالُ في ذلك ، خَرَجَتْ عن أن
تكون آيةً لأحدهما ؛ فبطل أيضًا أن يكون تكرارها آيةً لأحدٍ .

وقد يجوز أن يُجَابَ عن جوازِ الالتباسِ بأن يُوجي الله ، سبحانه ، إلى النبي الذي
يريد أن يُقَيِّمَ الدلالةَ على صدقه في ما عدا دعوى النبوة بأن قُلْ لَأُمْنِك : إن آيةً
صِدْقِي في ما أُخْبِرُ به عن مُرْسِلِي ، [٣٧ب] تعالى ، إحياء مَيِّتٍ ومجيء شجرة
وتسبيحٍ خَصِي أو بعض ذلك ، ويكون أمرًا يُوقَعُهُ وَيُظْهَرُ عِنْدَ طلبِ آيةٍ له مطابقًا
لخبره عنه .

ويقولُ هذا النبيُّ لِلْمُتَنَبِّي : إن كنتَ نبيًّا صادقًا ، فأخبرنا بما يُظْهَرُ اللهُ على يَدِكَ
من الآياتِ أو سَلِّهْ أن يُظْهَرَ على يَدِكَ كذا وكذا ، وإلا فأنت مُتَنَبِّي كاذبٌ ؛
فيمنع ، سبحانه ، عند ذلك المتنبِّي ما يدَّعي كونه آيةً له ويفعل ، تعالى ، ما
يدَّعيه النبيُّ المقصودُ إلى الدلالةِ على صدقه في ما عدا النبوة ؛ فيزول بذلك
الالتباسُ والشُّبْهَةُ .

ويجبُ على هذا أن تكون الآياتُ المدلولُ بها على صدق النبي في ما عدا النبوة
آياتٍ مخصوصةً ، يُشَاهِدُها قومُهُ ، لِنَقُومَ الحجَّةَ بمشاهدتها عليهم ، وينقلها أهلُ
التواترِ إلى مَنْ بَعْدَ مِنْ أَهْلِ البلادِ وَمَنْ يُخْلَقُ مِنْ بَعْدِهِمْ ، إذا كان مبعوثًا إلى أهلِ

[١٣٨] عصره ومن بعدهم ، فتقوم الحجة عليهم بالخبر المتواتر .

فأما الآيات والآثار السماوية التي يعلم أهل بلد الرسول وغيره بها ، نحو انقراض الكواكب الخارقة للعادة وطلوع الشمس من مغربها وزلزلة عامة وأمثال ذلك ، مما يشترك فيه أهل بلد الرسول وغيرهم ، فإنه لا يتميز به الرسول ولا يمكن تخصيصه به ، لأنه يمكن كل مدعى للنبوّة في الأطراف أن يدعي ذلك آية له ودلالة على صدقه ؛ فيعود الأمر مُلتبساً ويكون كإظهارها على الكذابين ، من حيث لم يتميز أمر النبي الصادق .

والذي يقدح في كون ما يظهر على يد الرسول الذي سألوا عن حاله دلالة على صدقه في ما عدا النبوّة آية ، إذا ظهر مع كل أمر ونهي وخبر وأمر يدعي فيه أنه ظهر عليه دلالة على صدقه فيه وأنه من قبل الله ، تعالى ، أنها إذا ظهرت كذلك وأُعتِدَتْ ، [٣٨ب] التّيسر أمرها ، ولم يتميز بها .

وقيل له : قد أُعتِدَ تكرر ظهور هذه الأمور . وإنما تدعي أنت أنك تحصى بها على وجه الحدس والتّخمين ؛ فما يظهر عليك من ذلك ، يقع بالاتّفاق والتّخمين والحدس وبمناوبة إصابة المُتّجِم والمُخَيّن وصاحب الزّجر والقائل . وتنفق لهم الإصابة كثيراً في ما ليس بمُتّابع معتاد ؛ فإصابتك أنت في ذلك أقرب لكون هذه الأمور معتادة ؛ فلا يتميز لما ذكرناه ولا يكون دلالة على صدقه . وهذا يعود إلى أنه لو بعث نبياً ، يُبْحِ الكذب عليه في ما عدا الرسالة من البلاغ ، لم يكن قادراً على صدق من يُريد تصديقه في جميع ما يُبْلَغُه عنه . وذلك فاسد بما قدّمناه ؛ فبطل ما سألوا عنه .

ويمكن أن تتطرق إلى بطلان ذلك بأن يقال : قد اتّفق على أن الله ، سبحانه ، لا

بُذِّ أن يُعْرِضَ على كُلِّ أُمَّةٍ [٣٩أ] تعظيمُ نبيِّها وتوقيره وتعزيره والانقياد [د] الطاعته .
ومتى جَوَزَتْ الأُمَّةُ عليه الكذبَ في ما عدا النبوةَ من ضروبِ البلاغِ عَنِ اللَّهِ ،
سبحانه ، أَحَقَرَتْهُ وَأَسْتَقْصَلَتْهُ وَأَتَقَفَصَتْهُ [٣٩ب] وَزَمَتْهُ بالكذبِ . وذلك يوجبُ أن يكونَ
تعالى ، مطلقاً للأُمَّةِ الجَمْعِ بَيْنَ فعلِ تعظيمِ ذلك النبيِّ وَبَيْنَ اتِّقَاصِهِ وَأَحْتِقَارِهِ .
وذلك تكليفٌ للمُحال الذي لا يَصِحُّ أَجْتِمَاعُهُ . وذلك مُمْتَنِعٌ في التكليفِ .

وفي التعليقِ بهذا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أحدهما أنَّ تكليفَ الجمعِ بَيْنَ ذلك جائزٌ
صحيحٌ مَعَ القولِ بجوازِ تكليفِ المُحالِ وتكليفِ العاجزِ مِنْ جهةِ العقلِ . والقومُ
إِنَّمَا يَسْأَلُونَ عن جوازِ ذلك في العقلِ ؛ فلا يمكنُ دفعُهم عنه على هذا القولِ .

وشيء آخر

وهو أنَّ الكذبَ على اللَّهِ ، سبحانه ، وعلى غيره ليس بقبيحٍ في العقلِ ، ولا العقلُ
موجبٌ لَدَمِّ فاعلهِ وَأَحْتِقَارِهِ [٣٩ب] وَأَتَقَاصِهِ . وإِنَّمَا يوجبُ ذلك السمعُ على
فعلِ بعضِ الكذبِ ؛ وهو المُخَرَّمُ فِعْلُهُ في الدِّينِ .

فإذا كان ذلك كذلك وكان الذي يسألونَ جوازَهُ على رسولٍ ، هلِذه حالُهُ ، كذباً
مأموراً به ومباحاً فِعْلُهُ ، لم يَجُزْ أَنْ يَسْتَحَقَّ فاعلُهُ دَمًا ولا أَتَقَاصًا ؛ فيجبُ لِمَا
ذَكَرْنَا العدولُ عن هذا الجوابِ والاعتمادُ في إبطالِهِ على ما قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الجوابَيْنِ
لنا الأوَّلَيْنِ .

وهلِذه الجملةُ مَقْنَعَةٌ في إبطالِ ما راموه . وسيأتي في بابِ إثباتِ النبواتِ وأحكامِ
المعجزاتِ ما يَزِيدُ على ما قلناه هاهنا . وَنُكْشِفُ عن عَجْزِ جميعِ القدريةِ عَنْ
إثباتِ النبواتِ وَصَحَّةِ المعجزاتِ وَثَبُتِ ذلكَ وَتُصَحِّحُهُ على مَذَاهِبِ أَهْلِ الْحَقِّ ،
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

باب القول في ذكر الدلالة على أن المخالف [٤٠] في خلق الله ، تعالى ،
لأفعال العباد هم القدرة

إن قال قائل منهم : لِمَ سَمَّيْتُمُونَا قَدْرِيَّةً ؟^١

فيل لهم : لأنكم تَدْعُونَ في أكسابكم أنكم تُقَدِّرُونَهَا وتفعونها مقدورة لكم دون خالقكم . والقدرى هو مَنْ يَدَّعي ذلك لِنَفْسِهِ ، وهو كاذب في دَعْوَاهُ ومُدَّعٍ للباطل . كما أَنَّ الصائغ هو مَنْ يَعْرِفُ أَنَّهُ يَصُوغُ دون مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُصَاعُ له . والنَّجَّارُ هو مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُنَجِّرُ دون مَنْ يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ يُنَجِّرُ له وَأَنَّهُ لَا يُنَجِّرُ شَيْئًا . وكذلك القدرى هو مَنْ يَدَّعي أَنَّهُ يفعلُ أفعاله مقدورة له دون رَبِّهِ ، سبحانه . وَيَكْذِبُ في ادِّعَائِهِ وقولِهِ : إِنَّ رَبِّي ، تعالى ، لَا يفعلُ مِنْ أكسابِهِ شَيْئًا .

فإن قالوا : لَا يجبُ ما قلُّمُ ، لأنَّنا ندَّعي تقديرنا لأعمالنا ، ونحن في ذلك مبطلون عندكم وَغَيْرُ مَقْدِرِينَ [٤٠ب] لها وَلَا عَالِمِينَ بحقائقها . ومُدَّعي تقديرها لم يقدِّره ولم يعلمه ليس بقدرى ، كما أَنَّ مُدَّعي كتابة ، لم تُكُنْ مِنْهُ وَلَا هو عَالِمٌ بها ، ليس بكَاتِبٍ بِاتِّفَاقٍ ؛ فبطل ما قلتم .

يقال لهم : إِنَّ تَرْيِككم مِنْ أَسْمِ القَدْرِ غَيْرُ نَافِعٍ لَكُمْ مع لزوم ذلك لكلِّ قائلٍ بقولكم على ما تُبَيِّنُهُ . ونحملُكم وأهلَ بِدْعَتِكُمْ بالانتسابِ إلى الاعتزالِ على الوقوعِ في أَكْثَرِ مِمَّا هَرِثْتُم مِنْهُ ، لأنَّ هَذَا الاسمَ بِاتِّفَاقٍ إِنَّمَا لَزِمَ واصلَ بَنِ عَطَاءٍ الغَزَّالِ وَغَمْرُو بَنِ عُبيدِ اللِّدْنِيِّ هُمَا شَيْخَا ضَلَالَتِكُمْ لِأَجْلِ اعْتزالهما قولَ جميعِ المسلمينَ في الامتناعِ مِنْ تسميةِ الفاسِقِ الجَلِيِّ مؤمناً أو كافراً ، لأنَّ الأُمَّةَ كانت فيه على قولَيْنِ .

١ يُنْظَرُ كتاب تهديد الأوائل (للباقلاني) ٣٦٢-٣٦٦ [باب في وجوب تسميتهم قدرية] . كذلك يُنْظَرُ كتاب الإرشاد (للجويني) ٢٢٤-٢٣٥ ، الغنية في الكلام (للأنصاري) ٩٩٣-٩٩٦ [فصل في القدرة] ، الكامل في أصول الدين (لابن الأمير) ٦٦٢-٦٦٣ [فصل في ذم القدرة في كلِّ ملة] .

والدهماء منهم كانوا يقولون : هو مؤمنٌ بإيمانه ، فاسقٌ بفسقه . وفرقةٌ من الخوارج وغيرهم يقولون : هو كافرٌ ؛ فاعتزلَ عمرُو بنُ عُبيدٍ [١٤١] وواصلَ بنُ عطيةٍ لذلك قولَ الأئمةِ ، وفازقُوا دينَ أهلِ المِلَّةِ ؛ فكيفَ يصحُّ التَّبَجُّحُ بقولِ ، قد خالَفَ أهلُهُ دينَ المسلمين ؟ وسنُشَبِّعُ القولَ في هذا الفصلِ في الوعيدِ ، إن شاء الله .

ثمَّ إنَّ ما قلَّشُمُوهُ باطلٌ مِنْ وجوه . أولُها أَنَّ هذهَ التسميةَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ على وزنِ الأسماءِ المنسوبةِ ، كقولك : نحوِيٌّ وأبطحيٌّ ومصريٌّ وأمثال ذلك . وهي أيضًا بِاتِّفَاقِ الأئمةِ واردةٌ في الشَّرِيعِ للذِّمِّ ومُجَرَّاةٌ على قائلِ الباطلِ في خلقِ الأنعالِ خاصَّةً دُونَ غيره مِنَ الأبوابِ .

وإذا كان ذلك كذلك وكانت المعتزلة تدَّعي أَنَّها تُقَدِّرُ أفعالها دُونَ الله ، عزَّ وجلَّ ، وتعتقد ذلك وتَقْطَعُ عليه وتُجِلُّ أنفُسها في ذلك مَحَلٌّ مَنْ كَتَبَ وصاغَ ونحن لا ندَّعي ذلك ، بل نتبرأُ منه ونَجْعَلُ الخلقَ والتقديرَ لله ، عزَّ وجلَّ ، والقدرةُ مع آدِعائِها لذلك وَقْطَعُها على الانفرادِ بتقديرِ أَكْسَابِها [١٤١ب] دُونَ الله هي مبطلَةٌ في اعتقادها لذلك وجاهلَةٌ بالحقِّ ومُدَّعِيَةٌ للكذبِ فيه بكلِّ دليلٍ ، قدَّمناهُ على وجوبِ خلقِ الله ، تعالى ، لأكسابِ العبادِ ونقضِ كلِّ شبهةٍ يتعلَّقونَ بها في انفردِهم بخلقِها ، وَجَبَ إجراءُ هذا الاسمِ عليهم لقطعِهِمْ على الانفردِ بتقديرِ أَكْسَابِهِمْ دُونَ الله ، تعالى ، مع كونهم كاذِبِينَ مُبْطِلِينَ في دَعْوَاهُمْ واعتقادِهِمْ . وإذا كان هذا الاسمُ إِنَّمَا جَرَى في الشَّرِيعِ على طريقِ الذِّمِّ لِمَنْ قال في هذا البابِ قولًا باطلًا ، بطل ما قالوه .

وإذا ثبت أنَّ الصائغَ مَنْ يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ يَصُوغُ دُونَ مَنْ يَرَعُمُ أَنَّهُ يُصَاغُ لَهُ وقد يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ يَصُوغُ مَنْ يَكْذِبُ وَيُطْلُ في آدِعَائِهِ على أَنَّهُ ، إذا اعْتَرَفَ بذلك ، أُجْرِيَ مجرى مَنْ عَلِمَ وَقَوَّعَ الصباغةَ مِنْهُ وَشَبَّهَ بِهِ .

وإذا كان هذا هكذا وكانت المعتزلة تدعي [١٤٢] أنها تخلق وتقدر أكسابها دون خالقها وتعرف بذلك وتزيد أيضا على حال المدعي والمعتري بذلك ، وإن كان مبطلا بدعواهم العلم بصدقها في ذلك ، مع أنها مبطله كاذبة فيه ، جرى عليها اسم قدرتي لإدعائها التقدير وأعتراها به وزيادتها دعوى العلم بصحة ما تدعيه ؛ فقولهم : إننا عندكم غير مُقدِّرين لأعمالنا ، لا يُخرجهم من أن يكونوا قد أعترفوا بذلك وأدعوه وأدعوا العلم بصحته . والاسم مُستحق لمُدعي ذلك والمُعترف به .

وهذه حال القدرة في إطباقهم على دعوى ذلك وتكذبهم فيه ؛ فبطل أيضا ما توهموه خلافا بين أهل اللغة في صحة إجراء الاسم على مدعي الصنع لذلك ووصفه بها والنظر في أنه يجري عليه حقيقة أو مجازا أو على وجه الذم أو المدح أو على وجه التلقب له به لأمر غير ذلك ، موقوف على النظر والحجة . وإذا كان [١٤٢ب] ذلك كذلك ، بطل قولهم على أننا لم نكفر أن يوصف العبد بأنه مُقدِّر لَكُنْيه .

وإنما قلنا : يجب استحقاق القدرة لهذه التسمية لإدعائهم أنهم يخلقون أكسابهم ويُقدِّرونها دون خالقهم . وإذا كان هذا هكذا وكنا لا نُخطئهم أنهم يُقدِّرون أكسابهم على الوجه الذي يصح القول به ، وإنما نُخطئهم في قولهم : إن الله ، تعالى ، ليس بِمُقدِّر لها ، بطل قولهم . وظننتم أننا لا نقول : إن الإنسان مُقدِّر لَكُنْيه وإنه لا يجب أن يكونوا قدرة ولا مستحقين لهذه التسمية بِرُغمهم من حيث لم يكونوا عندنا مُقدِّرين لأكسابهم . وهذا باطل وخطأ من متوهميه .

فإن كان المُقدِّر عندهم هو الذي يستحق اسم قدرتي ، فيجب أن يستحقوا اسم قدرة ، لأنهم عندنا يُقدِّرون أكسابهم على خلاف ما يذهبون [١٤٣] إليه من أنهم يُقدِّرون أكسابهم ويُحدِّثونها دون الله ، عز وجل . وإنما التقدير من الخلق

هو التصويرُ والحركاتُ والاعتماداتُ التي تكونُ عندها التأثيراتُ والتصويراتُ . وقد يُقَدِّرونَ أيضًا أكسابهم بمعنى إيقاعهم لها عن فكرٍ وَرَوِيَّةٍ . وذلك مُخَالٌ في صفةِ القديم ، تعالى .

فصل

فإن قالوا : أفنقولون : إنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ يَسْتَحِقُّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ ؟

قيل : أجل ، إنَّ كانت نسبة التقدير ، إذا ضُمَّ إلى كونه مُقَدِّرًا قولًا وَعَقْدًا باطلَيْنِ ونَقَى مَعَ كونه مُقَدِّرًا لَكَسْبِهِ تَقْدِيرَ رَبِّهِ ، تعالى ، له ، وقدرته عليه وخلقه إِيَّاهُ مَعَ أَنَّهُ ، تعالى ، خَالِقٌ لَهُ وَمُقَدِّرٌ لَهُ ، لَأَنَّهُ أَسَمَ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنِ الْأَسْمَاءِ الْمُنْسُوبَةِ موضوعًا فِي الشَّرْعِ لِلذَّمِّ . وَذَمُّ الْمُحَقِّ لَا يَجُوزُ ، وَإِنَّمَا يُذَمُّ الْمُحْطِئُ .

ونحن ، وإن قلنا : إِنَّا نَقْدَرُ أَكْسَابَنَا ، [٤٣ب] فلا نقول مَعَ ذَلِكَ : إِنَّ اللَّهَ ، تعالى ، غَيْرُ مُقَدِّرِهَا وَلَا قَادِرٌ عَلَيْهَا وَلَا مَالِكٌ وَإِلَّاهُ لَهَا ؛ فلم يلزمنا أَسَمُ الذَّمِّ بقولنا بِالْحَقِّ ، ولزمهم ذَلِكَ ، لَا مِنْ حَيْثُ سَمَوْا الْعِبَادَ مُقَدِّرِينَ لِأَكْسَابِهِمْ ، وَلَكِنْ وَصَفُوهُمْ بِذَلِكَ عَلَى وَجْهِ وَتَأْوِيلٍ ، عَظُمَ خَطَاؤُهُمْ فِيهِ ، وَمِنْ حَيْثُ نَفَوْا مَعَ ذَلِكَ عَنْ اللَّهِ تَقْدِيرَهَا وَالْقُدْرَةَ عَلَيْهَا وَالْخَلْقَ لَهَا .

ولذلك أيضًا لم يجب وصف القديم ، سبحانه ، بأنه قدرِيٌّ ، وإنَّ أَضَافَ التَّقْدِيرَ إِلَى نَفْسِهِ قولًا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ نَصِّ كِتَابِهِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ ، تعالى ، صَادِقًا مُحَقِّقًا فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَضُمَّ إِلَى كونه مُحَقِّقًا وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ قولًا باطلًا وظنًّا فَايِسِدَا . يتعالى عن ذَلِكَ ؛ فَبَانَ سَقُوطُ مَا قَالُوهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

فصل

فإن قال قائل منهم : وما التقدير الذي تُضيفونه إلى العبد على [٤٤أ] الحقيقة وإنهم مُصَيَّبُونَ ؟ وما الذي تُضيفونه إلى مخالفيكم وهم مُخْطِئُونَ فيه ؟

قيل لهم : التقدير المضاف إلى العبد على الحقيقة الذي نقول به هو الفكر في الشيء الذي يكتسبه والروية فيه . ولذلك يقال : قَدَّرْتُ مِنَ الْأَدِيمِ حُفًا وَمِنَ الشَّقَةِ قَمِيصًا . وَقَدَّرْتُ ذَرْعَ الدَّارِ وَالْبِسْتَانَ كَذَا وَكَذَا ذِرَاعًا وَجَرِيئًا ؛ فقد يكون التقدير من العبد فكرًا وَرَوِيَّةً ويكون مِسَاحَةً وَذَرْعًا . ويكون التقدير شُكًّا وَظَنًّا . وقد تُقَدَّرُ الفرائض وحساب النذور والوصايا . ولذلك قال الفقهاء في مسائل الحساب من الفرائض وغيرها : إِنَّهَا مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ ؛ فنحن وأهل اللغة نصفُ العبد بأنه مُقَدَّرٌ على هذا المعنى . والقدرية أيضًا تَصِفُهُ مَعَنَا بأنه مُقَدَّرٌ على هذا المعنى . ولو أنهم أَقْتَصَرُوا على إضافة هذا القدر الذي [٤٤ب] يستحقه العبد إليه ، لكانوا مُجْتَبِينَ غَيْرَ مُلْعُونِينَ وَمَذْمُومِينَ وَمُسَمَّيْنَ بِأَتَمِّ قَدَرِيَّةٍ ، مجوسُ هذه الأمة ، ولكنهم ضَمُّوا إلى ذلك القول بأنَّ العبد يُوصَفُ بأنه مُقَدَّرٌ على مَعْنَى أَنَّهُ يَخْتَرِعُ وَيُبْدِعُ وَيَخْلُقُ ، كما يخلق الله ، تعالى ، فكانوا بذلك مُبْطِلِينَ وعن لسان الأمة خارجين ؛ فهذا هو التقدير الذي كانوا في أَدْعَائِهِمْ له وإضافتهم إِيَّاهُ إلى العبادِ قدرية .

وأما التقدير لأكساب العباد المضاف إلى الله ، تعالى ، فهو الخلق لأَكْسَابِهِمْ والإبداعُ لأَعْيَانِهَا وإنشائها وأختراعُ أَجْنَاسِهَا وذَوَاتِهَا بغير تقدير ، هو فكرُ وَرَوِيَّةٍ وطلبُ علمٍ وصوابُ عاقبةٍ في الخلقِ أو خوفُ غلطٍ وضررٍ يلحقه ، تعالى .

وإذا كان ذلك كذلك ، لم يَمْتَنِعْ على هذا الأصلِ وَصْفُ القديم ، تعالى ، والعبدِ بِأَتَمِّهِمَا [٤٥أ] مُقَدَّرَانِ لِلْكَسْبِ عَلَى التَّأْوِيلَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ ، كما يقال : إِنَّهُمَا قَادِرَانِ عَلَى الْكَسْبِ وَإِنَّهُمَا مُقَدَّرُونَ لَهَا عَلَى وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، لأنه ، تعالى ، يَعْلَمُهُ

لا بأضطرارٍ ولا باكسابٍ ، والعبد لا يَعْلَمُهُ إِلَّا ضرورةً أو كسبًا ، وكما يقولون هُمْ :
إِنَّهُ ، تعالى ، يَعْلَمُهُ لا يَعْلَمُهُ وأعتقاد العبد لا يَعْلَمُهُ إِلَّا بعلمٍ وأعتقادٍ ، في أمثال
هذا .

وإذا كان ذلك كذلك ، اتَّضَحَ فسادُ قولهم : إِنَّا لا نقولُ : إِنَّ العبدَ مُقَدَّرٌ لكسبه .
وإذا لم نُقلْ ذلك ، لم يَجْزُ أَنْ تُسَمُّونا قدرتهُ ، لأننا غَيْرُ مُقَدِّرِينَ لها .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لم تَجْرِ على المُقَدِّرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُقَدِّرًا ، وإنما
جَرَتْ عليه مِنْ حَيْثُ كَانَ مُدْعِيًا للتقدير الذي لا يَصِحُّ فِي صِفَتِهِ وَنَفْيِهِ عن الله ،
سبحانه ، تقدير كسبه الذي هو ، تعالى ، مُنْفَرِدٌ بِخَلْقِهِ ؛ فزال جميعُ ما توهموه .

فإن قالوا : هَذِهِ الْعِلَّةُ بِغَيْرِهَا توجبُ [٤٥ب] أَنْ يَكُونَ هو ، تعالى ، قدرًا أو
تكونوا أَنتُمْ قدرتهُ ، لَأَنَّهُ قد ثَبَتَ بالدليلِ أَنَّكُمْ تُقَدِّرُونَ فِعْلَكُمْ ، فيجبُ أَنْ يَكُونَ
حَالَكُمْ كحالِ مَنْ يَصُوغُ ويكرهُ فِي ثبوتِ الاسمِ له .

يقالُ لهم : ما قلتموه مِنْ هَذَا باطلٌ ، لَأَنَّهُ بناءٌ مِنْكُمْ على أَنَّ المُسْتَحَقَّ لِهَذَا الاسمِ
هو مَنْ يَصُوغُ وَيُقَدِّرُ . وليس الأمرُ على ذلك ، لأننا إِنَّمَا أَوْجَبْنَا جريانَ التسميةِ
الموضوعةِ للذِّمِّ على مُدْعِي ذلكِ والمُعترفِ به الذي يَدَّعِي لِنَفْسِهِ دُونَ خالِقِهِ ؛
فزال ما قلتم .

وقولكم : فيجبُ أَنْ يَسْتَحَقَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لقيامِ الدليلِ على أَنَّنا نُقَدِّرُ على الحقيقةِ
وَنُكَيِّرُ ذلكَ ، قولٌ باطلٌ ، لأنَّ كُلَّ ما تَظُنُّونَهُ دليلًا على ذلكِ إِنَّمَا هو شُبْهَةٌ ،
قَدَّمْنَا نَقْضَهَا وَأَقَمْنَا الواضِحَ الأدلَّةَ على فسادِ كَوْنِ العبدِ مُخْذِلًا وَمُقَدِّرًا على تأويلِ ما
تذهبونَ إِلَيْهِ ؛ فَسَقَطَ ما قلتم .

[٤٦أ] وأيضًا ، فَإِنَّ الاسمَ المشتقَّ ، وإن كان مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَتَّبِعَ الفعلَ ، لا لادِّعاءِ
ذلكَ ، فغيرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَصِيرَ بعضُ الأسماءِ بالغَرْفِ مستعملًا فِي مَنْ يَدَّعِي ذلكَ

وإن لم يُفَعَّلْ . وأهل اللغة لا يختلفون في تسمية مُدْعِي الشيء والمُكْتَرِ لِذِكْرِهِ واللَّهَجِ به بالاسم الذي يَجْرِي على سبيل الاشتقاق على الحقيقة . وسواء أضاف ذلك إلى نفسه مع اللّهِج به أو إلى غيره . لهذا اتَّفَقَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ .

وقد قال الكلُّ : إِنَّ الخَوَارِجَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ مُحَكِّمَةً لِإِكْتِرَافِهَا ذِكْرَ التحكيم وقولها : لا حُكْمَ إِلَّا لله ، فَتَقَوُّوا الْحُكْمَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَتِيتُوهُ لغيرهم ، فَسَمُّوا به مُحَكِّمَةً . وعلى هذا قالوا : دَقَبْتُ وَتَمَرَيْتُ وَعَسَلَيْتُ وَدُنْيَانِي^١ ، إِذَا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ وَلَهَجَ به أو غَلَبَ على طعَامِهِ ، كما قالوا : تُهَامِي وَعَبَّاسِي وَفَارِسِي وَعُثْمَانِي ، وَأَجَزُوا الاسم على الكثير اللّهِج بِذِكْرِ الشيء ، كما يُجْزَوْنَهُ على [٤٦ب] وجه الاشتقاق والنسب .

وإذا كان ذلك كذلك في حكم اللُّغَةِ ، وكانوا يُكْتَبُونَ ذِكْرَ نَفْيِ تقديرِ الله لأعمالهم وخلقِهِ لها وقدرته عليها ومُلْكِهِ إِيَّاهَا وَيُنَاطِرُونَ عليه وَيَدْعُونَ أَتْبَاعَهُمْ إِلَى تَلْقَئِهِ وَيَزَوُّونَ ذَلِكَ مِنَ العَدْلِ وتنزيهِ الله ، سبحانه ، عن ذلك ، وَجَبَ لَزُومُ هَذِهِ التسمية لهم بِحُكْمِ اللُّغَةِ وَغُرَفِ أَهْلِهَا ، لا لِأَجْلِ شيءٍ غير ذلك .

وشيء آخر

وهو أَنَّنَا قد بَيَّنَّا أَنَّ هَذِهِ التسميةَ شرعيةً ، وإن كانت على وزن الأسماء المنسوبة ، وليست منسوبة إلى الفعل والتقدير ولا إلى القدرة والإقْدَار ولا إلى فعلِ الشيء على مقدارٍ على ما نشرحهُ مِنْ بَعْدُ ، ولا هي جارية على وجه الاشتقاق ، وإنَّما وُضِعَتْ لِلذَّمِّ والدلالة على خطأ القائلِ بالباطل في خَلْقِ أَكْثِسَابِ العباد .

وإذا ثبت ذلك ، [٤٧أ] وَكُنَّا قد اتَّفَقْنَا على أَنَّهُمْ مُبْطَلُونَ في إنكارِهِمْ خَلْقَ الله ،

تعالى ، لها وقدرة عليها ونقضنا كلَّ شبهة لهم في ذلك ، وجب لزوم هذه التسمية لهم ؛ فهي إذا تسمية شرعية ، جارية على هذا الجواب على من جرت عليه اشتقاقاً ، لا عرفاً من أهل اللغة ولا منا ولا من جميع الناس ولا بإجماع الأمة ؛ فليس لأحد أن يطالبنا بذكر عرف أو إجماع في ذلك على هذا الجواب .

فإن قالوا : إنَّ ما تعلَّقتُم به يوجبُ عليكم القول بأنَّ جماعة الأمة قدرية ، لأنَّه لا أحدٌ منهم إلَّا وقد يدَّعي أنَّه مقدِّر لشيء في نفسه ، حتَّى إنَّ الخاطئ يُقدِّر الثوب ويدَّعي أنَّه يُقدِّر ، وكذلك الصائغ والنَّجار والإسكاف . وكذلك القول في أهل العلم على طبقاتهم ، لأنَّهم يُقدِّرون المسائل في أنفسهم ؛ فإن كان قول المعتزلة أنَّهم يُقدِّرون أفعالهم يَدُلُّ على أنَّهم قدرية ، فيجب أن يكون دالًّا على [٤٧ب] أنَّ كلَّ الأمة قدرية ، بل يجب أن تكونوا بهذه التسمية أحقَّ ، لأنكم تأبون أن تُقدِّروا أكسابكم . وليس المعتبر في هذا الباب بأن يكون ما نُقدِّره اكتساباً واختراعاً ، لأنَّ كلاهما تقديران وإن اختلفا ؛ فإن كان من يدَّعي أنَّه يُقدِّر ما يَخترع قدرية ، فيجب أن يكون المدَّعي تقدير ما يكتسبه بأن يكون قدرية أولى وأحقَّ .

يُقال لهم : قد خبرناكم في ما سلف أنَّه إنَّما أُجري اسمُ قدري في الشَّرع على مدَّعي الباطل في التقدير ، وأنَّه لقب ، وُضِعَ للذِّمِّ والدلالة على فساد القول به ، وأنَّه لم يَجْرِ على وجه الاشتقاق .

وإذا كان ذلك كذلك وكان من ذكرئموه من طبقات الأمة من أهل العلم وأهل الصنائع والحرف مُحِقِّين في ما يدَّعونهُ من تقدير المسائل والثياب والأدم والأثواب والمصوغات ، ولا يدَّعي أحدٌ منهم الخلق [١٤٨أ] والإحداث^٢ والانفراد بالقدرة

١ وقدرته : وقدرته ، الأصل .

٢ والإحداث : حيث جاءت الواو وحدها في نهاية الورقة السابقة ، بينما (الإحداث) بداية الورقة التالية لها ، الأصل .

على ذلك دون الله ، تعالى ، وكذلك نحن في قولنا : إِنَّا نَقْدِرُ أَكْسَابَنَا بِقُلُوبِنَا ونقصدُ إليها ، فنحن على حق في ذلك وصواب ولا ندعي خلقها والانفراد بها دون الله ، سبحانه ، بالقدرة عليها ، لم يجب لذلك أن يلزمنا أسم قدرية ولا الأئمة ولا أخذ ممن ذكرتم ، لأنه ليس فينا ولا فيهم مدع لتقدير ، هو مبطل وكاذب في ادعائه . وَلَمَّا كُنْتُمْ أَنْتُمْ ، معاشِر المعتزلة ، تَدْعُونَ خَلْقَ أَعْمَالِكُمْ والانفراد بالقدرة عليها والملك لها دون الله ، سبحانه ، وكنتم في دعاؤكم هذه كاذبين مُبْطِلِينَ وعن قول الأئمة خارجين بقولكم : إِنَّا نَقْدِرُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ اللَّهُ ، سبحانه ، عليه ، وَجِبَ بآدِعَائِكُمُ الْبَاطِلِ لُزُومُ أَصَمِ الذَّمِّ لَكُمْ . ولم يلزم أحدا من جميع من ذكرتموه من الخاصة والعامة أسم قدري . وهذا واضح في إبطال ما قالوه .

فإن قالوا : إِنَّ أَعْتَلَّكُمْ [٤٨ب] يوجب عليكم أن تقولوا : إِنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ واجبة في الله ، تعالى ، لأنه قد ثبت أنه يُقْدِرُ أفعاله وَثَبَتْ أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، فيجب أن يكون موصوفاً بذلك ، لأن الأسماء لا تعتبر بإجرائها اختلاف المُتَسَمِّينَ بها ، متى اتَّفَقُوا في ما أجريت عليهم ، بل يجب أن يكون الله ، تعالى ، على زعمكم أحق بهذه التسمية ، لأنه في الحقيقة يُقْدِرُ أفعاله وأفعالنا . وَمَنْ فَعَلَ الشَّيْءَ فِي الْحَقِيقَةِ ، كان بإجراء الاسم عليه أحق منه ممن ادَّعى أنه يفعل وليس بفاعل ، كما دَكَّرْنَا في الصائغ والمُدَّعي للصياغة .

يُقَالُ لَهُمْ : مَا قُلْتُمُوهُ مِنْ هَذَا بَاطِلٌ ، لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي مَا سَلَفَ أَنَّ هَذَا الْأَسْمَ أَصَمٌّ دَمٌ وَلَقَبٌ جَرَى عَلَى مُدَّعِي الْبَاطِلِ وَالْقَائِلِ فِي تَقْدِيرِ الْأَعْمَالِ وَخَلْقِهَا بِخِلَافِ الْحَقِّ .

وإذا كان ذلك كذلك وكان الله ، تعالى ، صَادِقًا وَمُحِقًّا فِي وَصْفِهِ لِنَفْسِهِ بِأَنَّهُ خَالِقٌ [٤٩أ] وَمُقَدِّرٌ لِأَفْعَالِهِ فِي الْحَقِيقَةِ ، لم يلزمه أسم الذم على قول ومعنى هو مُحِقٌّ

فيهما . ولَمَّا كُنْتُمْ أَنْتُمْ مُبْطِلِينَ وَكَاذِبِينَ فِي آدِعَائِكُمْ الْإِنْفِرَادَ بِتَقْدِيرِ أَكْسَابِكُمْ وَالْإِنْفِرَادَ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا دُونَ اللَّهِ ، تعالى ، وَكَلَّ مُدْعٍ لَذَلِكَ أَسْمَ الدَّمِّ .

وقد يلزم مدعي الباطل وفعل ما ليس بفاعل له والعلم بما ليس بعالم به والقدر على ما ليس بقادر عليه من الدَّمِّ والنقض والتعبير ما ليس يلزم منه شيء لمدعي ذلك ، إذا كان مُحَقِّقًا ، ولا لِمَنْ حَصَلَ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، ولو لم يَدَّعِ ذَلِكَ . هَذَا أَتَّفَاقٌ وَلَا خِلَافَ فِيهِ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : إِنَّكُمْ قَدْ أَدْخَلْتُمْ فِي هَذَا الْفَصْلِ ضُرُوبًا أُخَرَ مِنَ الْبَاطِلِ . مِنْهَا قَوْلُكُمْ : بَلْ يَجِبُ عَلَى اعْتِلَالِكُمْ كَوْنُ الْقَدِيمِ ، سَبْحَانَهُ ، مُسْتَحَقًّا لَهُذِهِ التَّسْمِيَةِ مِنْ حَيْثُ ثَبَتَ أَنَّهُ يُقَدَّرُ أَعْمَالُهُ وَثَبَتَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهَا . وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِكُمْ : إِنَّهُ عَالِمٌ بِهَا ، لِأَنَّ أَسْمَ قَدَرِيٍّ لَمْ يَجْرِ عَلَى مَنْ جَرَى عَلَيْهِ لِكُونِهِ [٩٤ ب] عَالِمًا بِالْمُقَدَّرِ ، لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ وَلَمْ يُقَدَّرْ ، لَمْ يَسْتَحِقْ ذَلِكَ . وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْأَسْمَ ، إِنْ كَانَ عَلَى مَا ظَنَنْتُمْ ، وَنَسَبُهُ إِلَى التَّقْدِيرِ ، إِذَا قَدَّرَ ، لَا إِذَا عَلِمَ ؛ فَكَيْفَ وَلَيْسَ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى التَّقْدِيرِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؟

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ أَحَقَّ بِهِذِهِ التَّسْمِيَةِ ، لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ يُقَدَّرُ أَعْمَالُهُ وَأَفْعَالُ غَيْرِهِ . وَلَيْسَ يَسْتَحِقُّ إِجْرَاءَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ لِمَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ قَدَّرَ وَكَانَ قَادِرًا بِاتِّفَاقٍ . وَظَنُّكُمْ أَنَّهَا تِلْزُمُ الْقَدِيمَ لِكُونِهِ قَادِرًا مِنَ التَّخَيُّلِ الْفَاسِدِ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِكُمْ . وَسَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ فَقَطُّ أَوْ فِعْلٍ نَفْسِهِ وَكَسْبَ غَيْرِهِ ، فَلَا وَجْهَ وَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْقَوْلِ .

وَمِنْهَا قَوْلُكُمْ : يَجِبُ إِجْرَاءُ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ عَلَى الْقَدِيمِ بِنَفْسِ عِلَّتِكُمْ ، لِأَنَّكُمْ قَدْ بَيَّنَّاهُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ أَعْمَالُهُ ، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَعْتَبَرُ بِإِجْرَائِهَا اخْتِلَافَ الْمُسَمَّيِّينَ بِهَا ، مَتَى أَتَّفَقُوا .

[٥٠] المجوسُ تقولُ : إِنَّ اللهَ ، تعالى ، يَفْعَلُ الخيرَ ولا يَصِحُّ أن يَفْعَلَ الشرَّ .
وَيُضَيِّقُونَ الشرَّ إلى الشيطانِ وَتُحِيلُونَ أن يَسْتَحِقَّ القديمُ الذَّمَّ وتوجِبُونَهُ للشيطانِ ؛
فَشَبَّهَ ، عليه السلام ، حالَهُم لذلك بحالِكُم . فَإِنَّ تَمْوِيَةَ مِنْكُمْ وَقَحْمَةً ، لأنَّ هذا
صريحُ قولِكُم ، لأنكُم تقولونَ : إِنَّ اللهَ يَفْعَلُ الخيرَ ولا يَصِحُّ أن يَفْعَلَ الشرَّ ، وأنَّ
الشيطانَ يَفْعَلُ الشرَّ ولا يَفْعَلُ الخيرَ . وهذا نصُّ قولِكُم ومذهبيكُم . ولذلك شَبَّهَكُم
رسولُ الله ، ﷺ ، بالمجوسِ .

فأما نحنُ ، فنقولُ : إِنَّ اللهَ ، تعالى ، يَفْعَلُ الخيرَ وَيُخْذِلُهُ وَيَفْعَلُ الشرَّ وَيُخْذِلُهُ ،
وإن كان يَفْعَلُهُ عادِلًا غَيْرَ شَرِيرٍ ولا مذمومٍ بذلك . ونقولُ : إنَّ كُلَّ حَادِثٍ مِنْ خيرٍ
وشرٍّ ، فَإِنَّ اللهَ مُخْذِلُهُ ؛ فَأَيُّنَ قولُنَا مِنْ قولِ المجوسِ ؟

وأنتُم والمجوسُ فِي قَرْنٍ ، لأنَّ المجوسَ بأسْرِهِم يقولونَ : لا يَفْعَلُ الشرَّ والجورَ إلَّا
شَرِيرٌ مذمومٌ يَفْعَلُهُ ؛ فَمَنْ يجبُ كونهُ جائِرًا به ؟ وهذا [٥٠ب] نصُّ قولِكُم
وقولِهِم .

ونحنُ نقولُ : قد يَفْعَلُ الشرَّ والجورَ مَنْ ليس بشَرِيرٍ به ولا جائِرٍ به ولا مذمومٍ .
والمجوسُ أيضًا يقولونَ : مُحَالٌ أن يَفْعَلَ القديمُ ، تعالى ، جورًا وشرًّا لنفسِهِ وجورًا
وشرًّا يَكُونُ جورًا وشرًّا لغيرِهِ . وكذلك تقولونَ أنتُم : إنَّ ذلكَ مُحَالٌ فِي صِفَتِهِ .

فأما قولُكُم : إنَّ المجوسَ تقولُ : إنَّ القديمَ ، تعالى ، لا يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ ، ونحنُ
نقولُ ذلكَ ، فَإِنَّهُ مِنْ رَكِبِكِ تَمْوِيهِكُم ، لأنَّهُ لا يجبُ على قولِ كُلِّ مسلمٍ أن يُشَبَّهَ
بالمجوسِ كُلِّ مَنْ وافَقَهُمْ على قولٍ مِنَ الأقاويلِ ، وإن كان حقًّا وصوابًا .

وقد قامتِ الدلالةُ على صِحَّتِهِ ، لأنَّ ذلكَ لو كان كذلكَ ، لوجبَ أن تكونَ الأُمَّةُ
بأسْرِهَا مجوسًا وسائرَ أنبياءِ الله ، عزَّ وجلَّ ، أيضًا وملانكُهُ ، لأنَّ المجوسَ تقولُ
يُخْذِلُ العالمَ وإثباتِ مُخْذِلِهِ وأنَّ اللهَ ، تعالى ، قديمٌ أزليٌّ وبأنَّهُ يُرْسِلُ الرسلَ إلى

عباده [٥١] في ما أثبتتموه من تقدير الله ، عز وجل ، لأكسابنا ، كما أننا مُبطلون عندكم في نفينا ذلك عنه ، قول في غاية الركاكة والبُعْد ، لأن هذه التسمية لم تُوضَع تبعاً لاعتقادات المعتقدين في ما هو حق وباطل ، وإنما وُضِعَتْ لِذَمِّ مَنْ دَلَّ واضح الدليل على أنه ضالٌّ ، مبطلٌ في آدعائه الخطأ في هذا الباب . وأنتم عندنا مُحْطِطُونَ ، ضالُّون في نفْيِ تقدير الله ، تعالى ، لأكسابنا . ونحن مُحِقُّون في إثباته ؛ فلزمكم الاسم لأجل هذه الدلالة ، لا لأجل اعتقادنا فيكم أنكم مبطلون . فكيف يلزمنا ذلك لأجل اعتقادكم فينا مثل اعتقادنا فيكم ؟ فهذا ما قد أخطأتم فيه .

ولو قيل مكان هذا الكلام : إننا ألزمنكم اسم قدرية لعلينا أنكم مبطلون في نفْيِ تقدير الله ، تعالى ، لأعمالكم ، لم يمكنكم أن تقولوا : قد لزمكم أيضاً هذه التسمية لعلينا بأنكم مُحْطِطُونَ في إثبات الله مُقَدِّراً لها ، [٥١ب] لأنكم غير عالمين بذلك ، بل ظانين ومُتَوَقِّعين ومعتقدين للشيء على خلاف ما هو به . ونحن عالمون بتقدير صحة الله ، تعالى ، لها .

وليس نكون عالمين لادِّعائنا العلم بذلك ، لكن لما قَدَّمناه من واضح الأدلة على ذلك ونقض كل شبهة ، قَدَّمنا دكرها لكم ؛ فزال ما تَوَهَّمْتُمُوهُ وبطل تعلُّقكم بِذِكْرِ الاعتقاد .

ويقال لهم : لو كنّا بقولنا : إن الله ، تعالى ، قَدَّرَ المعاصي ، قدرية ، لكنتم بقولكم : إن الله ، تعالى ، قَدَّرَ الطاعات ، قدرية ؛ فإن لم يجب ذلك عليكم ، لم يجب أيضاً علينا بقولنا : إنه قَدَّرَ المعاصي .

فإن قالوا : ألسنا نقول : إن الله ، تعالى ، قَدَّرَ الطاعات إلا على وجه ، وهو أنه عَرَّفَنَا حالها أو مقادير ما يستحق عليها أو كتبها ؛ فالطاعات والمعاصي في ذلك

سَوَاءٌ عِنْدَنَا . فَأَتَانَا أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ خَلَقَ الشَّيْءَ عَلَى مَقْدَارٍ ، فَلَسْنَا نَسْتَعْمَلُهُ فِي الطَّاعَاتِ [٥٢] وَلَا فِي الْمَعَاصِي ؛ فَسَقَطَ قَوْلُكُمْ [وزال]¹ .

يَقَالُ لَهُمْ : لَوْلَا خَوْفُكُمْ مِنْ سَطْوَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَحْطِئَتِهِمْ لَكُمْ وَتَسْطِيطِ أَيْدِيهِمْ وَالسَّيِّئَةِ إِلَيْكُمْ ، لَحَمَلْتُمْ أَنْفُسَكُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، مَا قَدَّرَ الطَّاعَاتِ عَلَى وَجْهِهِ ، فَتَنَفَّصُوا مِنْ هَذَا الْإِلْزَامِ وَأَمَثَالِهِ ، غَيْرَ أَنَّ اتِّقَاءَ السِّيفِ وَالْمَكَارِهِ يَمْنَعُكُمْ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ تَفْسِيرَكُمْ تَقْدِيرَ الطَّاعَاتِ لَا يُنْجِيكُمْ مِنَ الْإِلْزَامِ ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، مُقَدِّرٌ لِأَكْسَائِكُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَمَوْصُوفٌ بِذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ تَعْرِيفِكُمْ حَالَهَا أَوْ إِثْبَاتِ تَقْدِيرِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا وَكُتُبَهَا دُونَ خَلْقِهَا عَلَى مَقْدَارٍ . وَهَذَا التَّفْسِيرُ لَا يُخْرِجُ الْقَدِيمَ ، تَعَالَى ، عَنِ اسْتِحْقَاقِهِ اسْمَ مُقَدِّرٍ لَهَا عَلَى التَّحْقِيقِ . وَكَيْفَ يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ ، تَعَالَى ، يَقُولُ : ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سَيْرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾ [٣٤ سبأ ١٨] ؟

وَالْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةٌ يَقُولُونَ : كُلُّ شَيْءٍ وَكُلُّ كَائِنٍ [٥٢ب] يَقْدِرُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، وَقَضَائِهِ ، وَلَا يَمْنَعُونَ إِطْلَاقَ ذَلِكَ . وَإِذَا كَانَ عِنْدَكُمْ مَنْ نَسَبَهُ مُقَدِّرًا لِلْمَعَاصِي مِنْ أَكْسَائِ الْعِبَادِ قَدَرِيًّا ، وَجَبَ أَنْ تَكُونُوا قَدَرِيَّةً بِقَوْلِكُمْ : إِنَّهُ مُقَدِّرٌ لِلطَّاعَاتِ مِنْ أَكْسَائِكُمْ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْأُمَّةِ قَدَرِيَّةً لِإِطْلَاقِ سَائِرِهَا الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّهَ مُقَدِّرٌ لِلطَّاعَاتِ مِنْ أَكْسَائِهِمْ وَأَعْتِقَادِهِمْ لِذَلِكَ مَعَ اخْتِلَافِهِمُ الْيَوْمَ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ الْإِجْمَاعُ قَدْ سَبَقَ الْقَدَرِيَّةَ عَلَى كَوْنِهِ مُقَدِّرًا لَهَا عَلَى تَأْوِيلِ مَا ذَكَرُوهُ وَعَلَى أَنَّهُ خَالِقٌ وَمُوجِدٌ لَهَا ، غَيْرَ أَنَّنَا لَا نَتَّعَلَّقُ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِكَوْنِهِ مُقَدِّرًا لَهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ عَلَى تَأْوِيلِ مَا قَالُوهُ .

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل .

٢ قدرية : قدرته ، الأصل .

فإن قالوا : لا يلزمنا أسمُ قدرية ، لأننا مُحِقُّونَ في إضافة تقديرها إليه على وجه ما ذكرناه .

قيل لهم : وكذلك لا يلزمنا نحن أسمُ قدرية ، لأننا مُحِقُّونَ في إضافة تقديرها إليه على معنى الخلق والإحداث . وأنتم مُبْطِلُونَ في نفْيِ ذلك عنه . [١٥٣] وهذا واضح .

فإن قالوا : إنَّما يلزمكم أن تقولوا ذلك من حيث أدعيتُم أن الله ، تعالى ، قدَّر جميع أفعاله في الحقيقة . ولا يمكنكم أن تدَّعوا أننا نقول مثله ؛ فسقط ما قلتم .

يقال لهم : فإن كان يلزمنا هذه التسمية لقولنا : إنَّه مُقدِّرٌ لكلِّ أفعالنا ، ولا يلزمكم لقولكم : إنَّه مُقدِّرٌ للبعض منها ، فما الفصلُ بينكم وبين من قال : بل تلزمُ التسمية من قال : إنَّه قدَّرَ البعض منها ، ولا تلزم من قال : قدَّرَ الكلَّ ، على قلب ما قلتم ؛ فهل من فرق ؟

ثمَّ يقال لهم : فخيرونا الآن ما الذي فَرَّقَ بين مُضيفِ تقديرِ كلِّ الأكسابِ إليه وتقديرِ البعضِ في وجوبِ هذه التسمية لأجلِ إحدى الإضافتين ! أهو حُجَّةُ عقل أم دليلُ سَمْعٍ في كتابِ وسنَّةٍ وإجماعٍ من الأمة أم لأنَّ موضوعَ لغة العربِ يوجب ذلك ؟ ولولا العجزُ وإيثارُ التمويه ، لم تلجؤوا إلى مثلِ هذا .

ويقال للقدريَّة : [٥٣ب] فما الذي تَعْتَلُّونَ أنتم به في أن مخالفيكم بهذا اللقبِ أحقُّ ؟

فإن قالوا : لأنَّ هذه التسمية قد ثَبَتَتْ أَنَّها تقتضي ذمَّ المُسمَّى بها ، لأنها قد وَرَدَتْ مقرونة بما يقتضي ذلك فيها ، وهو قولُ النبي ، صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم :

(الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ)^١؛ فَإِنْ صَحَّ لَنَا بَوَاحُ مِنَ الْوُجُوهِ أَنَّهَا لازمةٌ لكم ، قَضَيْنَا بِهِ .

الوجه في ذلك أن يُبَيَّنَ لكم أنكم بالذمِّ أحقُّ ، لأنَّ أكثرَ ما في هذا الباب أن تُجَرَى هذه التسميةُ مُجَرَى الْمُجْتَلِ الذي يحتاج أن يُبَيَّنَ بغيره . وطريقُ بيانه ما قلناه . هذا ، لو لم نجد وجهًا ، يقتضي أنكم بهذا اللَّقَبِ أَوْلَى ؛ فكيف وهو ظاهرٌ ؟ وذلك أنَّ الْأَسَامِيَّ قد تُجَرَى على مَنْ اسْتَحَقَّها على وجه الاشتقاقِ مِنْ حَرْفَةٍ ، تجري مجرى التسميةِ إلى بلدٍ أو أبٍ أو قبيلةٍ وإلى وجوهٍ أُخَرَ . ومنها ما يُجَرَى على المُسَمَّى لكثرةٍ لهجه [٥٤أ] بالشئِ وذكره له ، كنحو قولهم : هذا رجلٌ تمرِّي وَعَمَلِي وَنَبِيذِي ، إذا غَلَبَ ذلك على صفاته وَلَهَجَ بِهِ ، ودُنْيَانِي^٢ ، إذا حرصَ عليها . وعلى هذا تُوصَفُ الخواصُّ بأنها محكَّمةٌ لكثرةٍ لهجتها بأن لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ؛ فإذا صَحَّ ذلك وكان مَنْ خالفنا يكثرُ لهجته بهذه اللَّقْظَةِ ، حتَّى إنهم في كلِّ حادثةٍ ونازلةٍ يقولون : هذا بَقْدَرِ اللَّهِ ، واللهُ قَدَّرَهُ علينا ؛ فيجب أن تكونوا بهذه التسميةِ أَوْلَى لهذهِ الْعِلَّةِ .

وقد يَبَيَّنُ أَنَّها تُجَرَى على مَنْ يُقَدَّرُ فِعْلُهُ في الحقيقةِ ولا تُجَرَى على مَنْ يَدَّعي ذلك .

١ يُنْظَرُ التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (لِلبُخَارِيِّ) ٣٢٦/٢ (٢٦٨١) [ترجمة الحكم بن سعيد الأموي المدني] ، سنن أبي داود ٢٢١/٤ (٤٦٩١) ، الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ (لِلْحَاكِمِ) ٣٧٠/١ (٢٨٩) [١-كتاب الإيمان] «هناك» هذا حديثٌ صحيحٌ على شروط الشيخين ، لأنَّ صَاحِبَ أَبِي حَازِمٍ مِنْ أَبِي عَمَرَ ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ ، [السنن الكبرى (لِلْبَيْهَقِيِّ) ٢٠٣/١٠] [باب ما تَرَدَّدَ بِهِ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَمْوَاءِ] . كَذَلِكَ يُنْظَرُ رِسَالَةُ إِلَى أَهْلِ الْفِر (لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ) ٢٥٦ ، كِتَابُ الْإِرْشَادِ (لِلجَوْنِيِّ) ٢٢٤ ، الْغِنْيَةُ فِي الْكَلَامِ (لِلأَنْصَارِيِّ) ٩٩٤/٢ ، الْكَامِلُ فِي أَصُولِ الدِّينِ (لِأَبِي الْأَمِيرِ) ٦٦٢/٢ .

٢ دُنْيَانِي : دُنْيَايَ ، الْأَصْلُ .

يقال لهم : قد جمعتم في هذا الفصل بين وجوه من التخليط والدعوى التي لم تُبرهنوا عليها . فأمّا قولكم : إنها تسمية جارية على من جرت عليه على وجه الدّم ، فلا خلاف فيه ، لأنّه ، عليه السلام ، قد قال فيهم : إِنَّهُمْ حُصَمَاءُ اللَّهِ وَإِنَّهُمْ مَجْسُوسٌ هَلْهِ [٥٤ب] الْأُمّةُ وَإِنَّهُمْ الْمَرْجُفَةُ مَلْعُونُونَ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ ٣ . وقد قال ، صلى الله عليه وسلم : (صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ : الْقَدَرِيَّةُ وَالْمَرْجُفَةُ)٤ إلى غير ذلك .

فأمّا دعواكم أنّها إذا كانت جارية على سبيل الدّم ، فالوجه أن تُبين لهم أنّهم بالدّم أحق . ثم لم يُبينوا من أيّ وجه كنّا بالدّم أحق ، حتّى تجب لنا هذه التسمية ، ولّا فجواب هذا أن نقول : نحن نُبين لكم أنّكم بالدّم أحق ولا نذكر شيئاً من أجله صرتم به أحق ، فتكون هذه التسمية لازمة لكم . وهذا ما لا فصل فيه .

١ يُنظر الكامل في أصول الدين (للأنصاري) ٦٦٢/٢ «قال : (القدرية حُصَمَاءُ اللَّهِ ، تعالى)» ، تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد (للصقار) ٨٦٢/٢ «قال : (القدرية مجسوس هذه الأمة ، حُصَمَاءُ اللَّهِ)» . يُقابل كتاب الإرشاد (للجويني) ٢٢٤-٢٢٥ «قال رسول الله ، ﷺ : (إذا قامت القيامة ، نادى مناد في أهل الجمع : أين حُصَمَاءُ اللَّهِ ، تعالى ؟ تقوم القدرية)» .

٢ تقدّم تخريجه .

٣ يُقابل كتاب الشريعة ٨١٣/٢ (٣٩٣) ، كتاب الإرشاد (للجويني) ٢٢٤ «قال رسول الله ، ﷺ : (لُعِنَتِ القدرية على لسان سبعين نبياً)» ، تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد (للصقار) ٨٦٢/٢ «قال ، عليه السلام : (لُعِنَتِ القدرية على لسان سبعين نبياً)» ، الغية في الكلام ٩٩٣/٢ «قال ، ﷺ ، أنّه قال : (لُعِنَتِ القدرية على لسان سبعين نبياً)» ، الجامع الصغير (للسيوطي) ٤١٠/٢ (٧٢٨٥) «(لُعِنَتِ القدرية على لسان سبعين نبياً)» .

٤ صنفان : مكرر في الأصل .

٥ يُقابل رسالة إلى أهل النجر ٢٥٦ «ما روي عنه ، ﷺ ، أنّه قال : (فرقتان لا تنالهما شفاعتي : المرجئة والقدرية)» ، كتاب الشريعة ٨١٣/٢ (٣٩٢) ، تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد (للصقار) ٨٦٢/٢ «قال ، عليه السلام : (صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي : المرجئة والقدرية)» ؛ وقيل : يا رسول الله ! من القدرية ؟ قال : (الذين يقولون : لا قدر) ، الجامع الصغير (للسيوطي) ١٠٠/٢ (٥٠٤٢) «(صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب : المرجئة والقدرية)» ؛ ١٠١/٢ (٥٠٤٤) «(صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي يؤمّ القيامة : المرجئة والقدرية)» .

فإن قالوا : قد بَيَّنَّا الأدلة على أنه ، سبحانه ، مُتَنَزَّهٌ عن خلقِ أعمالِ العباد ، وأنه أيضاً غيرُ قادرٍ عليها ، ولا يَصِحُّ كونه قادراً عليها ؛ فكيف يَصِحُّ كونه فاعلاً لما لا يَصِحُّ أن يقدِرَ عليه ؟ فلذلك [٥٥] صرُّم بالذمِّ أحق .

قيل لهم : قد بَيَّنَّا نحن واضح الأدلة على فساد قولكم هذا وعِظَمَ أَفْوَائِكُمْ فيه على الله ، تعالى ، ونقض كلِّ شبهة ذكرتموها في ذلك وما يمكن أن يذكر فيه ؛ فكنتم لا اعتقادكم الباطل وإخباركم فيه بالكذبِ أحق وأولى بهذا اللَّقب . ولا جواب عن ذلك .

فأما قولهم : وأقصى ما في هذا الباب أن تجري هذه التسمية مجرى المُجْعَلِ مِنَ الكلام الذي يحتاج إلى تفسير وبيانٍ لغيره ، فقد قلنا بذلك . والمعنى الذي بُيِّنَ به مَنْ يستحقُّ هذه التسمية هو ما قلَّمناه مِنَ الأدلة على فسادِ دَعَوَاتِكم الانفراد بتقدير أكسابكم واختصاصكم بالقدرة عليها والمُلْكُ لها دون ربكم ، عزَّ وجلَّ ، وعِظَمَ ضلالِكم بهذا القول ؛ فيجب أن تكونوا أنتم المذمومين بهذا اللَّقب والمستحقين له .

فأما قولكم : فكيف والوجه فيه ظاهر ؟ [٥٥ب] وذلك أنَّ الأشياء ، متى قد تجري على مَنْ يستحقُّها على الوجوه التي ذكرتموها وقد قصرتم في القسمة ، لأنَّ الاسم قد يجري لا على وجه الاشتقاق من معنًى ، يكونُ لِقَباً مُنْحَصاً وَعَلْماً على الذات ، ويجري على وجه الاشتقاق مِنَ الصفة ، كسمية الحيِّ القادر : حيَّ عالمٍ قادرٍ ، على ما بَيَّنَّاهُ في كتابِ إثباتِ الصفات ، ويجري على وجه إفادةِ البنية ، كالقول : إنسانٌ وفسرٌ ونحلةٌ ، ويجري لإفادةِ حقيقةٍ ، كالقول : معلومٌ ومحدثٌ ومحسوسٌ ومقدورٌ ومدرَكٌ ومِثْلٌ وَخِلَافٌ وَغَيْرٌ وَضِدٌّ وقيل وبعد وفوق وتحت وأوَّلٌ وآخرٌ ونحو ذلك ، ويجري لإفادةِ الجنس ، كالقول : سوادٌ وبياضٌ ونحو ذلك ،

ويجري على وجه إفادة حكم في المسمى ، كالقول : حسنٌ وقبيحٌ ومباحٌ ومحظورٌ وحلالٌ وحرامٌ وواجبٌ وندبٌ [٥٦] وأمثال ذلك من القول : طاعةٌ ومعصيةٌ وقربةٌ ونحوه ، ويجري لإفادة نفي فعلٍ أو صفةٍ على المسمى ، كالقول : غنيُّ الجاري لنفي الحاجة عن من جرى عليه وقائم بنفسه وأمثال ذلك ، لأنه يفيد أنه لا يحتاج إلى محلٍ ولا إلى فاعلٍ يفعلُهُ أو يفعلُ فيه ما ينتفعُ وجوده ، وكالقول : غفورٌ وغفارٌ وحكيمٌ ونحو ذلك ، لأنه يفيد نفي فعلٍ المستحقِّ من العقابِ والمُعاجلةِ بالنكالِ والانتقامِ إلى غيرِ هذا ، مما قد شرحناه في كتاب الصفاتِ من قبل .

وقد يجري الاسم على المسمى على وجه التسمية إلى الأب والبلد والقبيلة والجزفة والصناعة . وقد يجري الاسم على الشيء مجازاً واتساعاً ؛ فكلُّ هذه الأسماء تجري على المُسمَّياتِ حقيقةً ، ولم نذكر منها إلا اليسير . وقد يجري الاسم على المسمى لكثرة لهجه وشغفه بالشيء وذكره له على ما ذكرتم . [٥٦ب] ولهذا قالوا في المحكمة من الخواصج : إنهم محكمة ، لما أكثروا ذكر الحكم ورده إلى الله ، تعالى .

وقولهم في من أحبَّ العسلَ والنمرَ وجميعَ عروضِ الدنيا : إنه عسليٌّ ونمريٌّ ودنيائيٌّ^١ . وعلى هذا بنيتُ الزائكم إيانا استحقاقَ اسم قدري لأجل أننا نكثر من القول : كلُّ شيءٍ بقدرِ الله ، وإنَّ الله قدَّرَ الخيرَ والشَّرَّ من أفعالنا . وهذا مما قد خلطتم فيه ، لأنَّ هذا الاسم لم يجر في الشَّرع على من أكثرَ ذكرَ القَدَرِ أو القدرة أو التقدير ، وإنما وُضِعَ لذمِّ المُحْطِئِ في القول أو في تقديرِ الأكساب ، لا لمُكثِرِ دَكرِ القَدَرِ والتقدير . ولأجل هذا لم يلزم جميعُ الأئمةِ اسمُ قدرية ، وإن أكثروا ذكرَ تقديرِ الله ، تعالى ، لأفعاله وتقديره الطاعاتِ من أكسابِ عباده . ولأجله لم يجب

١ دُنْيَائِيٌّ : وَدُنْيَاوِيٌّ ، الْأَصْلُ .

هَذَا اللَّقْبُ لِلَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَكْثَرَ ذِكْرَ الْقَدْرِ وَالتَّقْدِيرِ فِي كِتَابِهِ [٥٧] وَقَالَ : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [٥٤ القمر ٤٩] وَقَالَ : ﴿وَوَخَّلِقْ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [٢٥ الفرقان ٢] وَقَالَ : ﴿وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ﴾ [٣٤ سبأ ١٨] وَقَالَ : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [٤١ فصلت ١٠] وَ﴿قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنْ الْغَيْرِينَ﴾ [١٥ الحجر ٦٠] وَقَالَ : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [٦ الأنعام ٩١] وَقَالَ : ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [٨٧ الأعلى ٣] وَقَالَ ، تَعَالَى : ﴿تَخْرُجُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْأَمْوَاتُ﴾ [٥٦ الواقعة ٦٠] فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ ، مِمَّا يَطُولُ تَتَبُّعُ ذِكْرِهَا .

وَأَمَّا لِمَ يَلْتَزِمُهُ ، تَعَالَى ، هَذِهِ التَّسْمِيَةُ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِمْ : ذَهَبِيَّ وَعَسَلِيَّ وَتَمْرِيَّ وَدُنْيَانِيَّ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَمْ تُوضَعْ لِلَّذِمْ مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ وَالِدَالَةُ عَلَى خَطِيئَةٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَالدِّيَانَاتِ . وَلَوْ كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، لَمْ يُوصَفْ مَنْ غَلَبَ التَّمَرُّ وَالْعَسَلُ عَلَى طَعَامِهِ وَمَنْ لَهَجَ بِذِكْرِهِمَا وَشَغِفَ بِهِمَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْطِئًا لِلْحَقِّ فِي شَيْءٍ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَ وَاضِحًا الْأَدْلَةُ قَدْ قَامَ عَلَى صِدْقِنَا وَحَقِّقِنَا فِي إِكْثَارِنَا ذِكْرَ تَقْدِيرِ [٥٧ب] اللَّهُ لَأَكْسَابِ الْعِبَادِ وَعَلَى عِظَمِ ضَلَالِكُمْ وَخَطِيئَتِكُمْ فِي نَفْيِ تَقْدِيرِهِ لَهَا وَقَدَرَتِهِ عَلَيْهَا وَمُلْكِهِ إِيَّاهَا وَكُنْتُمْ إِنَّمَا تُكْذِبُونَ ذِكْرَ نَفْيِ تَقْدِيرِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِأَفْعَالِ عِبَادِهِ فِي مَقَابِلَةِ إِكْثَارِنَا لِذِكْرِ تَقْدِيرِهَا ، وَجَبَ كَوْنُكُمْ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا اللَّقْبِ وَهَذِهِ التَّسْمِيَةِ مِنْ حَيْثُ كُنْتُمْ مُبْطِلِينَ كَاذِبِينَ فِي نَفْيِ ذَلِكَ عَنْهُ وَكُنَّا صَادِقِينَ مُحِقِّينَ . وَأَسْمُ الذَّمِّ لَا يُلْحَقُ الصَّادِقَ الْمُحِقَّ ، وَإِنَّمَا يَجْرِي عَلَى الْكَاذِبِ الْمَبْطُلِ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

١ ودنيائي : ودنياء ي ، الأصل .

٢ خطاؤه : كذا مقتضى في الأصل ؛ وهو صحيح الإملاء على أَنَّ الهزنة متطرفة بإهمال اللاحقة ، كما يصح نقيده (خطيئة) على أنها متوسطة لإعمال اللاحقة .

٣ هكذا في الأصل ؛ وهو صحيح التقيد ، كما يصح ضبطه أيضًا على نحو (خطيئة) . تراجع هنا الحاشية السابقة .

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ : إِنْ كَانَ الْوَجْهُ فِي لُزُومِ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ لَنَا بِرِزْمِكُمْ أَتُنَا نُكْثِرُ ذِكْرَ تَقْدِيرِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِأَكْسَابِنَا ، وَإِنَّ ذَلِكَ عِنْدَكُمْ مُوجِبُ اللَّغَةِ ؛ فَلِمَ صِرْنَا بِذَلِكَ أَحَقَّ مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ تُكْثِرُونَ ذِكْرَ الْقَدَرِ وَالتَّقْدِيرِ بِنَفْيِهِ عَنِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، مُنَاطِرِينَ لَنَا وَدُعَاءَ بِهِ إِلَى يَدْعَتِكُمْ وَتَصْنِيفًا وَتَرْغِيْبًا فِيهِ ؟ فَمَا مِنَّا إِلَّا مَكْثَرُ [١٥٨] لَذِكْرِهِ ، إِنَّمَا بِإِثْبَاتٍ أَوْ بِنَفْيٍ^١ . وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ جَارِيَةً فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى طَرِيقَةِ اللَّغَةِ فِي إِجْرَاءِ أَسْمِ الشَّيْءِ الْمَكْثَرِ اللَّهْجِ بِذِكْرِهِ ، فَلَسْنَا بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْكُمْ ، وَلَا نَحْنُ وَأَنْتُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ ، وَلَا الْأُمَّةُ أَوْلَى بِهِ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِإِكْتَارِهَا ذِكْرَ ذَلِكَ .

وَهَذَا ، وَفَقَّكُمْ اللَّهُ ، أَحَدُ الْأَدَلَّةِ عَلَى أَنَّ هَذَا اللَّقَبَ لَمْ يَجْرِ فِي الشَّرْعِ عَلَى مُكْثَرِ ذِكْرِ الْقَدَرِ بِإِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ . وَلَا حِيلَةَ فِي دَفْعِهِ . وَفِيهِ نَقْضُ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ .

فصل

قالوا : ومثما يدلُّ على أنَّ هذِهِ التسميةَ حقيقةٌ فيكم أنَّه ، عليه السلام ، قال :
 (أَلْقَدْرِيَّةٌ مَجْجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ) . وقد عَلِمَ أنَّه لم يُرَدْ كونهم مجوسًا في الحقيقة ،
 وإنما أرادَ تشبيههم بهم في باب الدين ، لأنَّ هذِهِ التسميةَ وُضِعَتْ فيهم
 لاختصاصهم بِمِلَّةٍ ، ولأنَّه أخرجَ الكلامَ مخرجَ الذَّمِّ . وقد عَلِمْنَا أنَّ للمجوسِ مذهبًا
 بَانُوا به مِنْ غيرِهِم . والتشبيهُ يجبُ [٥٨ب] أن يكونَ واقعًا بذلك الوجه ، وهو
 أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ اللَّهَ ، سبحانه ، يَفْعَلُ الْخَيْرَ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ الشَّرَّ . وَيُضَيِّقُونَ
 الشَّرَّ إِلَى الشَّيْطَانِ ، وَيُجِيلُونَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْقَدِيمُ الذَّمَّ وَيُوجِبُونَهُ لِلشَّيْطَانِ ؛ فَشَبَّهَ
 حَالَهُمْ بِحَالِكُمْ ، لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَسْتَحَالَةٍ وَقَعَ الْقَبِيحُ مِنَ اللَّهِ ، وَيَقُولُونَ :
 إِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ ، وَيُثَبِّتُونَ الْوَاحِدَ مَنَّا قَادِرًا عَلَيْهِ وَمُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ دُونَهُ ؛
 فَيَجِبُ لِمَا قُلْنَا أَن تَكُونُوا الْقَدْرِيَّةَ دُونَنَا .

يَقَالُ لَهُمْ : لَوْلَا خَوْفُ اغْتِرَارِ الْجُهَّالِ بِمَا ذَكَرْتُمْ فِي هَذَا الْفَصْلِ ، لَكَانَ الْأَوَّلَى
 الْإِضْرَابَ عَنْ ذِكْرِهِ وَالْقَدْخَ فِيهِ لِخُلُوهِ مِنْ شَبَهَةٍ ؛ فَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّهُ ، عليه السلام ،
 قَالَ : إِنَّهُمْ مَجْجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ ، عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ ، وَإِنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ مَجْجُوسٌ
 عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا قَالَهُ عَلَى مَذْهَبِ التَّشْبِيهِ ، فَإِنَّهُ لَا نَخَالِفُكُمْ فِيهِ . وَأَمَّا قَوْلُكُمْ
 وَوَجْهَ تَشْبِيهِكُمْ بِهِ أَنَّ [٥٩أ] فِي مَا أُجْرِيَ عَلَيْهِ لِأَجْلِهِ ، لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي الْأَدَلَّةِ
 عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ لَيْسَ بِجَسَمٍ ، فَسَادَ هَذَا الْأَصْلِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى أَصْلِ شَيْخِنَا ،
 رَحْمَةُ اللَّهِ ، تَسْمِيَةُ الْقَدِيمِ بِثَبُوتِ مَا يَقْتَضِي الْأِسْمُ اللَّغَوِيُّ فِيهِ ، وَأَنَّهُ قَدْ يَسَاوِي غَيْرَهُ
 فِي مَا يَجِبُ الْأِسْمُ لَهُ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ إِجْرَاؤُهُ عَلَيْهِ لَمَنْعِ السَّمْعِ
 لِذَلِكَ أَوْ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لَا تَجْرِي عَلَيْهِ عِنْدَ شَيْخِنَا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَّا

سمعا وتوقيفا من كتاب أو سنة ثابتة أو إجماع من الأمة^١.

وقد تَقَصَّيْنَا القول في هذا الباب وذكرنا ما يُخْتَارُ مِنْهُ بما يُغْنِيهِ يَسِيرُهُ فِي بَطْلَانِ هَذِهِ الدَّعْوَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِنْ قَالُوا : مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونُوا بِهَذَا اللَّقِبِ أَحَقُّ ، لِأَنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ أَعْمَالِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَقَعَتْ بِقَدْرِ اللَّهِ ، فَتُثْبِتُونَ الْقَدْرَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَنَحْنُ نُنْفِيهِ وَنَقُولُ : مَا وَقَعَتْ بِقَدْرِ اللَّهِ ؛ فَلِمَ صَرَّيْتُمْ بِأَنْ تَوْجِبُوا الْأِسْمَ لَنَا ، مِنْ حَيْثُ نَزَعُمْ أَنَّ نُقَدِّرَ أَعْمَالَنَا ، [٥٩ب] بِأَوَّلَى مِنْ أَنْ يَجِبَ لَكُمْ ؟ لِأَنَّكُمْ تَدَّعُونَ أَنَّ فَعْلَكُمْ بِقَدْرِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَقَعَ . وَنَحْنُ نُنْفِي ذَلِكَ . وَحَالَكُمْ فِي مَا تَدَّعُونَهُ عِنْدَنَا فِي أَنَّكُمْ مُبْطِلُونَ فِيهِ ، كَحَالِنَا عِنْدَكُمْ فِي مَا نَدَّعِيهِ فِي أَنَّكُمْ مُبْطِلُونَ فِيهِ ؛ فَيَجِبُ مِنْ حَيْثُ تَسَاوَى الْقَوْلَيْنِ إِبْثَاتُ الْأِسْمِ فِيهِمَا أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُمَا ؛ فَإِذَا ثَبِتَ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ بَطْلَانُ مَا أَعْتَلَلْتُمْ بِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ لَنَا وَلَكُمْ . وَقَدْ بَطَلَ كَوْنُهَا لَنَا لِبَطْلَانِ عِلَّتِكُمْ ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ لَكُمْ .

يَقَالُ لَكُمْ : قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ مَفِيدَةٌ لِلذَّمِّ الْمُبْطِلِ فِي مَا يَقُولُهُ فِي تَقْدِيرِ الْأَعْمَالِ وَخَلْقِهَا وَأَوْضَحْنَا الْأَدْلَةَ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِي مَا نَقُولُهُ فِي إِبْثَاتِ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، مُقَدَّرًا لِأَكْسَابِنَا وَخَالِقًا لَهَا وَأَنَّكُمْ مُبْطِلُونَ فِي نَفْيِ ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَكَيْفَ يَلْزَمُ الذَّمُّ الْمُحَقِّقُ فِي مَا يَدَّعِيهِ دُونَ الْمُبْطِلِ الْكَاذِبِ فِيهِ ؟ وَقَوْلُكُمْ ، لَا سِيَّمَا وَأَنْتُمْ مُبْطِلُونَ [٦٠أ] [...] وَمَبْهُمُ عِنْدَهُمْ زَرَادِشْتٌ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ بِذَلِكَ مُشَبَّهًا بِهِمْ وَمُسَمًّى بِأَنَّهُ مَجْوسِيٌّ عَلَى الشَّبهِ .

١ يُقَاتِلُ كِتَابُ اللَّحْمِ (لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ) ٣٨ «لَا يَجُوزُ أَنْ تُسَمِّيَ اللَّهَ ، تَعَالَى ، بِاسْمٍ ، لَمْ يُسَمَّ بِهِ نَفْسُهُ وَلَا سَمَاءَهُ بِهِ رَسُولُهُ وَلَا أَجْمَعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَعْنَاهُ» .

٢ كَمَا يَظْهَرُ أَنَّهُ ثَمَّةُ انْقِطَاعٍ فِي الْمَعْنَى ، عَلَى الْأَقْلَى وَرَقَةٍ .

وهذا جهلٌ مَن صارَ إليه وتخليطٌ . ولَمَّا لم يجب أن يُشَبَّهَ بالمجوسِ مَن قال بقولٍ حقٍّ ، قد قَالَتْ به المجوسُ بِاتِّفَاقٍ ، وكان واضحَ الحَبَّةِ قد قام على أَنَّهُ لا يستحقُّ القديمَ ، تعالى ، الذَّمُّ بشيءٍ مِن فِعْلِهِ من حيثُ كان المستحقُّ لذلك هو العاصي لِمَن تجبُ طاعتهُ عليه وَمَن تَصَرَّفَ في ما غيرُهُ أَمْلَكُ به منه وقد حَدَّثَ له الحدودُ ورُسِمَتْ له الرسومُ وَتَجَاوَزَ جَفَلَ ما جَعَلَهُ لَهُ مالِكُ الأعيانِ وخالقُ الأنامِ ، وكان اللهُ ، تعالى ، مُتَعَالِيًا عن هَذِهِ الصفاتِ ، وَجَبَ اسْتِحَالَةُ اسْتِحْقَاقِهِ الذَّمُّ بشيءٍ مِمَّا يَفْعَلُهُ .

والرسولُ ، صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، أَجَلٌ قَدَرًا وأعظمُ خطرًا وأعلمُ باللهِ وبدينِهِ مِن أن يُشَبَّهَ القَائِلُ بالحقِّ بالمجوسِ . وإِنَّمَا شَبَّهَ أَهْلُ نَحْلَتِكُمْ بِهِمْ لقولِهِمْ : إِنَّ الخَيْرَ مِن اللهِ والشرُّ ليسَ منه ولا هو محدثُهُ . ولا يَفْعَلُ الجورَ والشرَّ إِلَّا شَرِيرٌ ، جائِرٌ ، مستحقٌّ للذَّمِّ . [٦٠ب] وهذا القولُ باطلٌ وضالٌّ .

وقد دَلَّلْنَا على ذلك ؛ فشبَّهَهُم النبيُّ ، صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، بِهِمْ مِن هَذِهِ الوجوهِ ، وَمِنَ وجوهِ أُخَرَ ، قد ذكرناها في نقضِ الكتابِ المترجمِ بنقضِ اللمعِ للهَمْدَانِي^١ .

فأَمَّا ما عَنُوا أَنَّنَا نقولُ : إِنَّهُ ، تعالى ، يَفْعَلُ الخيرَ ولا يَفْعَلُ الشرَّ ، فهو أَعْتَمَادُ منهم للكُذِبِ علينا ، لأنَّهُم قد ألزَمونا على قولنا : إِنَّ الشرَّ مِنَ اللهِ ، فَإِنَّهُ مُخِلِّدٌ وَخَالِقُ الشرِّ ، وإن كان يَخْلُقُ ذَلِكَ عادِلًا حَكِيمًا غيرَ شَرِيرٍ ، وكان الشَّرِيرُ به مَن يَكْتَسِبُهُ مع التَّهَيُّي عنه ، مَذَاهِبٌ وَأَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ ، زَعَمُوا أَنَّهَا كُلُّهَا واجِبَةٌ علينا لقولنا : إِنَّ الشرَّ

١ استحالة : إضافة من الهامش الأيمن ، تُشار إليها في هذا الموضع من الأصل ، فوقها لفظ (صح) .

٢ هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت ٤١٥هـ) ، صاحب كتاب المغني (ط) وصاحب نقض اللمع المذكور أعلاه ، بينما اللمع لأبي الحسن الأشعري وهو مطبوع . أمَّا نقض نقض اللمع ، فلباقلائي ، كما صرح هو بذلك في المعن أعلاه .

٣ مذاهب : مذاهبها ، الأصل .

مِنَ اللَّهِ ، تعالى ، وَأَنَّهُ مُخَدِّثُهُ وَالْمُتَفَرِّدُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى خَلْقِهِ ، حَتَّى قَالُوا فِي فصولٍ مِنْ كَلَامِهِمْ : بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ أَحَقُّ بِالذَّمِّ عَلَى الشَّرِّ الَّذِي كَانَ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ فَاعِلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْقَادِرُ عَلَى إِحْدَائِهِ وَإِجَادِهِ ، إِذْ كَانَ مُوجِدًا لَهُ ذُوَّ الْعَبْدِ ؛ فَلَزِمَهُمْ لِذَلِكَ [٦٩] أَنْ يَكُونُوا بِالذَّمِّ أَحَقَّ .

وَهُمْ الْآنَ يَخْكُونُ عَنَّا أَنَّنَا نَقُولُ : لَيْسَ الشَّرُّ مِنَ اللَّهِ ، اعْتِمَادًا لِلْكَذِبِ وَالتَّمْوِيهِ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَالْجُهَّالِ وَالطِّفَافِ . نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ قِلَّةِ الدِّينِ وَالْإِذْعَالِ لِأَهْلِهِ وَالْإِلْبَاسِ فِيهِ .

هَذَا عَلَى أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي مَا سَلَفَ أَنَّنَا نَقُولُ : إِنَّ الْخَيْرَ مِنَ اللَّهِ ، تعالى ، وَإِنْ أَحَدُهُ بِالْقُدْرَةِ وَالْقَصْدِ وَالِاخْتِيَارِ ، وَكَذَلِكَ الشَّرُّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَرِيرًا . وَالْمَجْهُوسُ لَا يَقُولُ : إِنَّهُ يَفْعَلُ الْخَيْرَ بِالْقُدْرَةِ وَالْقَصْدِ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ طِبَاعًا ؛ فَأَيْنَ قَوْلُنَا مِنْ قَوْلِ الْمَجْهُوسِ ؟ وَتَقُولُ : إِنَّهُ لَا يَصْبِحُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الشَّرُّ عَلَى وَجْهِ مَنْ الْوَجُوهُ ، وَهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ . وَإِنَّهُ مُحَالٌ وَقَوْعُ الشَّرِّ مِنْهُ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَغِنَاؤِهِ عَنْ فِعْلِهِ ؛ فَنَفْسُ قَوْلِكُمْ هَذَا هُوَ قَوْلُ الْمَجْهُوسِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ خَطَأٌ وَضَلَالٌ مِنْ قَائِلِهِ . وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ ، تعالى ، يُخَدِّثُ الشَّرَّ الَّذِي يَكُونُ مَكْتَسِبُهُ بِهِ شَرِيرًا ، لَا لِجَهْلِهِ ، تعالى ، بِقُبْحِهِ وَلَا لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ ؛ فَأَيْنَ قَوْلُنَا مِنْ قَوْلِ [٦٩ب] الْقَدَرِيَّةِ وَالْمَجْهُوسِ ؟

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ الْمَجْهُوسَ تَنْفِي فِعْلِ الْقُبْحِ عَنِ اللَّهِ ، تعالى ، وَتَنْفِي كَوْنِهِ فِعْلًا لَهُ وَتَثْبِثُهُ فِعْلًا لغيرِهِ . وَبِهَذَا الْقَوْلِ بَابِنْتُ سَائِرَ أَهْلِ الْمَلِكِ ؛ وَهُوَ قَصُّ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ .

وَالنِّظَامُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ يُحِيلُ قُدْرَةَ الْقَدِيمِ عَلَى الظُّلْمِ وَفِعْلِ الْقَبِيحِ وَالْكَذِبِ وَيَقُولُ : إِنَّهُ لَوْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ ، لَمْ أَمِنْ وَقُوعُهُ مِنْهُ فِي مَا سَلَفَ وَالْآنَ أَوْ فِي مَا هُوَ آتٍ . وَإِنَّمَا أَمِنْتُهُ مِنْهُ لِاسْتِحَالَتِهِ مِنْ جِهَتِهِ وَكَوْنِهِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَيْهِ . وَالْمَجْهُوسُ تَشَارِكُهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ ، لِأَنَّهُمَا تُحِيلُ وَقَوْعَ الشَّرِّ مِنَ الْقَدِيمِ ، وَكَوْنَهُ قَادِرًا عَلَيْهِ .

فصل

فإن قيل : فأنتم أيضاً تُحيلون وقوع الشر منه ؟

قيل : معاذ الله ، لأننا نقول : إنَّ كلَّ شرٍّ حَدَثَ ووُجِدَ ممَّا يكتسبه العبادُ وممَّا ليس بكسبٍ من عذابِ أهلِ النارِ ونزولِ اليَقَمِ بهم ، فاللهُ ، تعالى ، [١٦٢] يُخَدِّثُهُ وهو المنفردُ بالقدرة على إيجاده ، وإن كان يفعلُ ذلكَ عادلاً حكيماً ، غَيْرَ شَرِيرٍ ولا سَفِيهِ ؛ فأين قولنا من قولهم ؟

وقد دُكِّرْنَا في شرحِ اللَّمعِ 'وُجُوهًا كثيرة' ، وافقوا فيها المجوسَ ، وتشبيهاً منهم - على أنَّهم قد خَلَطُوا فيها - زائدةً على ما دُكِّرْنَا في هذا الكتابِ ؛ فلم نَرِ الإِطالَةَ بذكرها .

١ هو شرح لكتاب اللمع لأبي الحسن الأشعري . ذكره بنفسه في مواضع في كتابه الانتصار للقرآن ٤٧٩/٢ «ذكرناه وشرناه في كتاب الإمامة وفي شرح اللمع» ، ٥٨٥/٢-٥٨٦ «قد بينا ذلك ودلنا على صحته في كتاب شرح [٥٨٦] اللمع لأبي الحسن الأشعري» ، ٦٤٣/٢ «قد شرحنا هذه الفصول [...] في شرح اللمع وغيره» . كذلك ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٦٩/٧ «شرح اللمع» . يُنظر عبد الحميد : محاولة بيبليوغرافية ٤٨٤ (٢٢) .

فصل

فإن قال قائل : فيمن أي وجه أَلَزَمْتُمُوهُمْ هَذِهِ التسمية ؟

قيل له : من حيث قالوا بالباطل في خلق الكسب وكان هذا الاسم اسم ذم جرى في الشرع على من دَانَ في هذا الباب بخلاف الحق .

وقد بيّنّا في ما سَلَفَ أنّه لا يمتنع في حُكْم اللغة أن يَجْرِيَ اسْمُ الذَّمِّ على مدّعي الشيء والعلم به وتأتيه منه ، إذا كان كاذباً في ذلك ، وأنّ العرب تقول لِمَنْ يَدَّعِي الفروسيّة والعلم بالكتبة وعلم الشرع وليس من أهليه : [٦٢ب] قد جاءكم العلماء ، وأتاكم الفرسان ، وطلّع عليكم أكثر الناس وأكثرهم علماً مُشْهَرِينَ بذلك وملقِبِينَ^١ لِمَنْ يَدَّعِي ذلك تَلْقِيّاً^٢ ، يجري على وجه الذّمِّ ، وإن كان قد يجري ذلك اشتقاقاً على الحقيقة من العلم والفروسيّة . وإذا كان ذلك كذلك وكانت القدرة تدّعي تقدير أعمالها وتكذب وتبطل في ذلك ، وَجَبَ لِحُوقِ الاسم بها .

وأعلموا ، وفقكم الله ، أننا قد قلنا من قبل : إنّ هذا الاسم على وزن الأسماء المنسوبة ، نحو القول : مكّيّ وعلويّ وذهبيّ وتبريّي ، وأنّه يجب أن يكون منسوباً إلى دَعَوَى الكذب والباطل والتقدير ، لا إلى مُدَّعِي الحق في ذلك .

ومن أوثّق الأدلّة في ذلك وأنّ هذا الاسم لهذا وَضِعَ وَهُم أَحَقُّ به أنّه خطاب من الرسول ، صلى الله عليه وسلّم ، للعرب والصحابيّة وأنّه أَوْزَدَهُ مَوْرَدُ الذي يَلْعَنُ القدرة وإخراجهم من الملّة وما [٦٣أ] ذَكَرْنَاهُ مِنْ ضُرُوبِ ذَمِّهِ لَهُمْ .

وقد علّم ، عليه الصلاة والسلام ، أنّ مذهب جميع العرب القول بأنّ الله ، تعالى ، مُقَدِّرٌ للخير والشرّ وسائر أعمال الخلق وأنها تَبَرُّأُ مِنَ القدرة والحول والتقدير

١ وملقِبِينَ : وملقنين ، الأصل .

٢ تلقياً : تلقينا ، الأصل .

وَتُضَيَّفُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَأَنْ أَعْظَمَ أَيْمَانِهِمْ قَوْلُ الْقَائِلِ : وَضَعْتُ هَذَا وَسَأَلْتُهُ بِخَوَّلِي وَقُوَّتِي .

وَالْقَدَرِيَّةُ ثَوَاقُنَا عَلَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْعَرَبِ وَتُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : بُعِثَ مُحَمَّدٌ ، ﷺ ، فِي الْعَرَبِ وَهُمْ قَدَرِيَّةٌ مُجْبِرَةٌ ، يَحْمِلُونَ ذُنُوبَهُمْ عَلَى اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَيَقُولُونَ : قَدْ شَاءَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ ، وَخَمَلْنَا عَلَيْهِ وَأَمَرْنَا بِهِ ، فَقَالَ : ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِيصَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا﴾ [الأعراف ٢٨] .^١ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ مَتَخَرِّصَةً عَلَى الْحَسَنِ ، ففِيهَا اعْتِرَافٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ هُوَ دِينُ الْعَرَبِ وَصَحَابَةِ النَّبِيِّ ، ﷺ ، وَمَذَاهِبُهَا .

وَقَدْ [٦٣ب] ذَكَرْنَا فِي مَا سَلَفَ مَذْهَبَهُمْ بِذَلِكَ نَتَرًا وَنَظْمًا فِي شَعْرِ مَنْ يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا اتَّفَقْنَا عَلَيْهِ نَحْنُ وَهُمْ مِنْ أَنَّ مَذْهَبَنَا هُوَ دِينُ الْعَرَبِ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ اتِّفَاقًا ، وَجَبَ بِحَقِّ إِطْلَاقِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَذَمِّ الْقَدَرِيَّةِ وَوَصْفِهَا بِأَنَّهَا لُحْصَمَاءُ اللَّهِ وَمَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا نَصِيبَ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ ، أَنَّ يَعْلَمَ الْعَرَبُ أَنَّهُ إِنَّمَا ذَمُّ بِذَلِكَ مَنْ يُخَالِفُ دِينَهُ دِينَ الْعَرَبِ ، وَيَقُولُ بِخِلَافِ قَوْلِهَا فِي تَقْدِيرِ الْأَعْمَالِ وَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ مِنْ هُمْ الْقَدَرِيَّةُ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ . وَلَوْ لَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ ، لَكَانَ إِطْلَاقُهُ الْأَسْمَ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ مَعْقُولًا مِنْهُ ذَمُّ مَنْ هُوَ مَخْطِئٌ عِنْدَهُمْ وَقَائِلٌ فِي هَذَا الْبَابِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَالْأَكْثَرُ يَجِبُ أَنْ

^١ نقلها الرَّمْخَشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ) فِي الْكَشَافِ ٧٥/٢ . يُنْظَرُ الطَّرِيسِيُّ (ت ٥٤٨هـ) فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ ١٧٨/٤ . كَذَلِكَ نَقَلَهَا أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت ٧٤٥هـ) فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢٨٥/٤ بِالتَّوِيلِ عَلَى كُتَّافِ الرَّمْخَشَرِيِّ وَعَقِبَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ : «وَلَعَلَّهَا لَا تَنْصَحُ عَنِ الْحَسَنِ . وَأَنْظُرْ إِلَى دَسِيسَةِ الرَّمْخَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ : «وَهُمْ قَدَرِيَّةٌ» ! فَإِنَّ أَهْلَ السَّنَةِ يَجْعَلُونَ الْمُعْتَزِلَةَ هُمُ الْقَدَرِيَّةُ ؛ فَتَكُنْ هُوَ عَلَيْهِمْ وَجَعَلَهُمْ هُمُ الْقَدَرِيَّةُ حَتَّى إِذَا مَا جَاءَ مِنَ الذَّمِّ لِلْقَدَرِيَّةِ يَكُونُ لَهُمْ . وَهَذِهِ النِّسْبَةُ مِنْ حَيْثُ الْعَرَبِيَّةُ هِيَ الَّتِي بَيَّنَّ اثْبَتَ الْقَدَرِ ، لَا بَيِّنَ نَقَاهُ» .

يقول لهم : والقدرِيُّ يعتقِدُ في تقديرِ الأعمالِ ما تعتقدونه وأنتم المقصودون بهذا القول .

وقد بيَّنَّا في ما [١٦٤] سَلَفَ أَنَّ ما يُزُووَنُهُ مِنْ تَفْسِيرِ ذَلِكَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ رَوَايَاتٌ مُلَفَّقَةٌ مَتَكَبِّدَةٌ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ أَهْلِ النُّقْلِ ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْقَدْرِيُّ مَنْ خَالَفَ دِينَهُ دِينَ الْعَرَبِ وَأَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ دَعْوِهِ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، لَمْ يَجْرِ عَلَى هَذَا الْاسْمِ إِلَّا لِمَنْ هُوَ عِنْدَ الْعَرَبِ الْمُخَاطَبِينَ بِهِ مَذْمُومٌ .

والَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ اسْمٌ جَرَى عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ وَالتَّلْقِيبِ لِلْمُبْطِلِ فِي قَوْلِهِ ، لَا عَلَى وَجْهِ الْاِسْتِثْقَايِ وَلَا عَلَى وَجْهِ التَّسْبِيَةِ إِلَى قَدْرَةٍ وَقَدَرٍ فِي قَوْلِهِ فِي حَكْمِ أَكْسَابِ الْعِبَادِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى قَدَرٍ أَوْ قَدْرِيًّا أَوْ مِنْ دَعْوَى التَّقْدِيرِ أَوْ عَلَى وَجْهِ النِّسْبَةِ إِلَى بَعْضِ ذَلِكَ أَوْ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ لِمُدَّعِي التَّقْدِيرِ ؛ فَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى وَجْهِ الْاِسْتِثْقَايِ مِنْ قَدَرٍ أَوْ قَدَرٍ ، لِأَنَّ الْاِسْتِثْقَايَ مِنْ قَدَرٍ مُقَدَّرٍ وَمِنْ قَدَرٍ قَادِرٍ . وَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ دَعْوَى التَّقْدِيرِ أَوْ دَعْوَى الْقَدْرَةِ ، لِأَنَّ الْاِسْتِثْقَايَ مِنْ دَعْوَى ذَلِكَ وَدَعْوَى كُلِّ شَيْءٍ [٦٤ب] مُدَّعَى ، وَمِنْ الْإِخْبَارِ عَنْهُ مَخْبَرٌ ؛ فَيَقَالُ : أَدَّعَى كَذَا ، فَهُوَ مُدَّعٍ ، وَلَا يُقَالُ : أَدَّعَى النِّجَارَةَ ، فَهُوَ نَجَّارٌ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : نَجَرَ ، فَهُوَ نَاجِرٌ وَنَجَّارٌ لِلتَّكْثِيرِ . وَلَا يَجِيءُ مِنْ أَدَّعَى أَكْثَرُ مِنْ مُدَّعٍ . وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَيْضًا جَارِيًا عَلَى وَجْهِ النِّسْبَةِ إِلَى الْقَدْرَةِ وَالتَّقْدِيرِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَوَجِبَ تَسْمِيَةُ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، قَدْرِيًّا ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ مُقَدَّرٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَلَوَجِبَ تَسْمِيَةُ الْجَمِيعِ فِرْقِ الْأُمَّةِ قَدْرِيَّةً ، لِأَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى أَكْسَابِهِمْ عَلَى تَأْوِيلِ مَا وَصَفْنَاهُ ، لَا عَلَى مَعْنَى الْخُلُقِيِّ وَالْإِبْجَادِ وَجَعْلِ الشَّيْءِ عَلَى مَقْدَارٍ مَا ، وَلَكِنْ عَلَى تَأْوِيلِ الْفِكْرِ وَالرُّوْيَةِ وَتَطَلُّبِ صَوَابِ الْعَاقِبَةِ فِي الْفِعْلِ وَتَقْدِيرِ النَّفْسِ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ قَوْلُهُ ،

١ تسمية : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل مشفوعةً بلفظ (صح) .

تعالى : ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۚ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [٧٤ المذثر ١٩-٢٠] ؛ فلو كانت هذه التسمية جارية على وجه النسبة إلى التقدير أو القدرة ، لَوَجِبَ أَنْ تَجْرِيَ على كلِّ مقدور وقادر من قديم ومحدث . وذلك باطلٌ باتِّفاقٍ . وإذا كان [١٦٥] ذلك كذلك ، وَجِبَ أَنْ تكونَ جاريةً على وجه الدَّعَمِ والدلالة على عِظَمِ خطأ المُدَّعي في الكسبِ الباطلِ الذي لا أصلَ له .

وقد بيَّنا في ما سَلَفَ أَنَّهُمْ كاذِبُونَ مُبْطِلُونَ في نفي تقديرِ الله ، تعالى ، لأكسابِ العبادِ وخلقِهِ إياها وفي إثباتِهِمْ مُقَدِّرِينَ لها وخالِقِينَ ومُوجِدِينَ لِدَوَاتِهَا دونَ الله ، تعالى ، ومُنْفَرِدِينَ بِمُلْكِهَا والقدرة عليها دونَ الله ، تعالى ؛ فَوَجِبَ اسْتِحْقَاقُهُمْ لهذه التسمية دوننا .

وقد بيَّنا من قبلُ أَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ يُسَمَّوْنَ مَنْ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ الشَّيْءِ وَدَعَايَ الْعِلْمِ بِهِ وَالْفِعْلِ لَهُ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ لَهُ على وجهِ الهزلِ والدَّعَمِ لَهُم بِذَلِكَ ، لا على طريقِ الاشتقاقِ . ويقولونَ : جاءَكَ أَعْلَمُ النَّاسِ . وجاءَكَ الكُتْبَةُ والأَجْوَادُ ، إذا كانوا يَدْعَوْنَ الكُتْبَةَ والجودَ على وجهِ الدَّعَمِ والاستهزاء بِهِمْ ؛ فيجوزُ أَنْ يكونَ إِنَّمَا أُجِرِيَ ذَلِكَ على القَدَرِيَّةِ لكثرةِ ادِّعَائِهِمْ لخلقِ الأعمالِ والانفرادِ بخلقِها والقدرة عليها دونَ الله ، تعالى ، [٦٥ب] لَأَنَّهُمْ مُبْطِلُونَ كاذِبُونَ في هذه الدَّعَايِ بما أَوْضَحْنَاهُ مِنَ الأدلَّةِ على ذَلِكَ قَبْلَ هَذَا .

فهذا هو المعتمدُ في لزومِ هذه النسبةِ إلى قَدَرٍ وَقَدَّرَ . والله الموفقُ للصوابِ .

فصل

وقد رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنَ الطُّرُقِ الصَّحِيحَةِ ، وَهِيَ عَنِ الثُّبَّتِ
 الثَّقَاتِ ، وَمَا هُوَ مَشْهُورٌ وَمَذْكُورٌ فِي سِرِّ أَهْلِ النَّقْلِ وَأَصْحَابِ تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ عَنِ
 النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِاسْمِ الْقَدَرِيَّةِ ، وَأَنَّهُ لَهُمْ فِيهِمْ . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي
 ذَلِكَ إِلَّا مَا رَوَيْنَاهُ ، لَكَانَ كَافِيًا .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد روي عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يقول :
(الْخَيْرُ يَبْدِكُ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)^١ ، فأضاف الخير إليه ونفى الشر عنه .

يقال لهم : فهذا يوجب أن يكون مُقَدِّراً للخير وخالِقاً له . وخيرُ العبادة الله ،
تعالى ، والإيمانُ به . وقد قال النبي ، [٦٦] صلى الله عليه وسلم ، أنه إليه ،
وَجَعَلَ قَوْلُهُ : (إِلَيْهِ) ، إن صحَّ الحديثُ ، في نقيضِ قوله : (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) ،
فيجب أن يكون الخيرُ إليه ؛ فإن كانَ مَعْنَى أَنَّ الشَّرَّ لَيْسَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْهُ ،
فمعنى أَنَّ الخيرَ إِلَيْهِ وبِيدِهِ أَنَّهُ خَالِقٌ لَهُ ؛ وهذا نقيضُ دينكم ، فإن قلتم به ، صرتم
إلى الحقي ؛ فهذا الخيرُ بأن يكونَ عليكم أَوْلَى مِنْ كونهِ لَكُمْ .

١ هو جزء من حديث مطوّل ، أخرجه الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) عن علي بن أبي طالب ، عهده ، مرفوعاً في
صحيحه ٣١٤-٣١٥ [٢٠١- (٧٧١)] [٦- كتاب المسافرين ، ٢٦- باب صلاة النبي ، ^{صلى الله عليه وسلم} ، ودعائه بالليل] ،
لفظه : (...) والخيرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ إلخ . يُنظَرُ كذلك رسائل الشريف المرتضى ٢٠٢/٢-٢٠٣ .

فصل

فإن قيل : فما معنى قوله : (وَأَلْشَّرُ لَيْسَ إِلَيْكَ) ؟

يقال لهم : ما نعرف أحدًا مِنْ أَهْلِ النَّفْلِ الثَّقَاتِ يُصَحِّحُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ . وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ مِمَّا نَكْذَبُهَا الْقَدَرِيُّ عَنْ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَلَا يَلْزِمُنَا تَخْرِيجُ تَأْوِيلٍ لَهَا . ثُمَّ لَوْ صَحَّحَتْ ، لَوَجِبَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّ الشَّرَّ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورَاتِكَ وَأَنَّكَ لَسْتَ قَادِرًا عَلَى مَا أَقْدَرْتَ عَلَيْهِ عِبَادَكَ مِنْ أَكْسَابِهِمْ وَلَا خَالِقًا لَهُ ، لِأَنَّهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَجْلُ عَنْ هَذَا لِمَا أَقَمْنَاهُ مِنْ أَدَلَّةِ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ عَلَى فُسَادِ [٦٦ب] هَذَا الْقَوْلِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ : لَيْسَ الْإِثَابَةُ عَلَى الشَّرِّ وَالْإِذْنُ فِيهِ وَالْأَمْرُ بِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ النَّهْيُ عَنْهُ وَالذَّمُّ لِفَاعِلِهِ وَالْوَعِيدُ بِالْعِقَابِ عَلَى اقْتِرَافِهِ ؛ فَهَذَا مَعْنَى (لَيْسَ إِلَيْكَ) .

ويقال لهم : ما معنى (الْخَيْرُ بِيَدَيْكَ) ؟

فإن قالوا : معنى (الْخَيْرُ بِيَدَيْكَ) الدُّعَاءُ إِلَيْهِ وَالْإِرْشَادُ لِفَعْلِهِ وَاللُّطْفُ فِي تَسْهِيلِهِ ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ إِلَيْكَ خَلْقُهُ وَإِيجَادُهُ .

قيل لهم : فليس معنى أَنَّ (أَلْشَّرُ لَيْسَ إِلَيْكَ) ، أَيُّ لَيْسَ إِلَيْكَ خَلْقُهُ وَإِيجَادُهُ وَلَا أَنَّكَ لَسْتَ بِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ مَا قَلْنَاهُ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد رُوِيَ عنه ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ : (الرِّفْقُ مِنَ اللَّهِ وَالْحُرْقُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالتَّائِي مِنَ اللَّهِ وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ)؟ وهذا نفس ما تقولوه .

يقال لهم : أخبركم هذه كلها مُلَقَّعةٌ مُفْتَعَلَةٌ غيرُ ثابتةٍ . ثم لو تَبَيَّنَتْ ، [١٦٧] لَوَجَبَتْ تأويلُها على ما نُوافِقُ نحنُ ؛ فإن صَحَّحتْ هذه الروايةُ بمعنى أَنَّ الرِّفْقَ والتَّائِيَّ مِنَ اللَّهِ ، أَنَّ الأَمْرَ بهِ والدُّعَاءَ إليه والترغيبَ فيه مِنَ اللَّهِ ، تعالى ، ومعنى أَنَّ الحُرْقَ والعَجَلَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، أَنَّ الدُّعَاءَ إلى ذَلِكَ والأَمْرَ بهِ والتزيرَ له والترغيبَ فيه مِنَ الشَّيْطَانِ . هذا ما لا بُدَّ منه . على أَنَّ الخيرَ بَأَن يَدُلَّ على فسادِ دينِ القدريةِ أَوَّلَى . وذلك أَنَّهُ إِذَا كَانَ معنى الحَرْقِ والعَجَلَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، أَنَّهُ خَالِقُ حُرْقِ الحَرْقِ وعَجَلَةَ العَجُولِ ، فيجبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : إِنَّ الرِّفْقَ والتَّائِيَّ مِنَ اللَّهِ ، أَنَّهُ خَالِقُ لَتَائِيِ الْمُتَّائِيِ ورفقَ الرَفِيقِ في قَوْلِهِ وفعلِهِ ؛ فإن مرُّوا على هذا ، تَرَكُّوا دينَهُم وصاروا إلى ما ليس بمذهبِ لمسلمٍ ، لأنَّهُ لَا أَحَدٌ يَقُولُ : إِنَّ بَعْضَ أَكْسَابِ الْعِبَادِ خَلَقَ اللَّهُ وَبَعْضَهَا خَلَقَ لِلشَّيْطَانِ . وكيف يجوزُ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْطَانُ تَائِيَّ الْمُتَّائِيِ مِنَّا وَحُرْقَ الحَرْقِ إِلَّا لِنُجَاوِزَ مَقْدُورَ لِقَادِرِنَا مُخْدِرَيْنِ وفعلٍ مِنْ فَاعِلَيْنِ ؟ وليس [١٦٧ب] هذا بقولٍ لهم ولا لنا ؛ فكيف يُجْعَلُ ذَلِكَ تَقْدِيرَ قَوْلِهِ ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، هذا إلى الشَّيْطَانِ ؟ لولا الجهلُ وَعَمَى القلبُ .

١ لم نقف عليه بهذا اللفظ . وغاية ما وقفنا عليه ما رواه الإمام الترمذي في الجامع الصحيح ٣٢٢/٤ (٢٠١٢) «حدثنا أبو مصعب المديني : حدثنا عبدُ المهيمن بن عُبَاسِ بنِ سَهْلٍ بنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ عن أبيه عن جدِّه ، قال : قال رسولُ الله ، ﷺ : (الأناءُ من الله والعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ)» . ثم عقب عليه بقوله : «هذا حديثٌ غريبٌ . وقد تكلم بعضُ أهلِ الحديثِ في عبدِ المهيمن بنِ عُبَاسِ بنِ سَهْلٍ . وضعفه من قبلي حفيظُه» .

فإن قالوا : معنى أنَّ الحُرْقَ والعجلةَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، أنَّ الدعاءَ إِلَى ذَلِكَ وَالْأَمْرَ بِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ .

قيل : فهذا لَا تُنْكِرُهُ ؛ فَأَيَّ حُجَّةٍ لَكُمْ فِيهِ ، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ؟ وَمِنْ أَيِّ نَاحِيَةٍ نَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ وَتَقْدِيرِهِ وَمَقْدُورَاتِهِ ؟ لَوْلَا الْجَهْلُ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : فَمَعْنَى الرِّفْقِ وَالْتِّائِي مِنَ اللَّهِ أَنَّهُ أَمَرَ بِهِمَا وَدَعَا إِلَيْهِمَا وَرَغَّبَ فِيهِمَا ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَوْصَافِهِ تَقْدِيرَ بَعْضِ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ وَبَعْضُهَا إِلَى الشَّيْطَانِ ؟ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ جُرْمَانِ التَّوْفِيقِ .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد رُوي عنه ، صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يقول في المصائب والرزأيا : (مَا كَانَ مِنَ أَلْعَيْنِ وَالْقَلْبِ ، فَمِنْ اللَّهِ . وَمَا كَانَ مِنَ أَلْيَدٍ وَاللِّسَانِ ، فَمِنْ الشَّيْطَانِ)^١ ؟ وهذا هو القدر عندكم .

يقال لهم : لو ثَبَّتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ ، لَمْ تَكُنْ حُجَّةً فِي تَفْسِيرِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لِلْقَدَرِيِّ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْقَلْبِ الْاِخْتِسَابُ وَالصَّبْرُ وَالشُّكْرُ عَلَى الْمَصِيبَةِ ، وَيَكُونُ مِنَ الْعَيْنِ الْبُكَاءُ ، وَيَكُونُ مِنَ الْقَلْبِ الْحُزْنُ وَالنُّفُورُ وَتَرْكُ الصَّبْرِ عَلَى مَا نَزَلَ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ . وَهَذَا تَرْكُ قَوْلِهِمْ .

وقد يَكُونُ مِنَ الْبُكَاءِ مَا هُوَ مُسْتَدْعَى وَمَرْفُوعٌ وَيَكُونُ مِنَ اللِّسَانِ نَوْحٌ وَذَمٌّ لِلْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، عَلَى مَا نَزَلَ وَإِشْرَافٌ بِهِ ، كَمَا يَكُونُ مِنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَجْمَعُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، خَيْرُهُ وَشَرُّهُ ، وَيَكُونُ جَمِيعُ مَا يَكُونُ مِنَ الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ ، خَيْرُهُ وَشَرُّهُ ، مِنْ اللَّهِ . وَهَذَا مَا تَكْزَهُونَ ؛ فَلَا حُجَّةَ لَكُمْ فِي ذَلِكَ .

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ ، إِنْ صَحَّ ، أَنَّ الصَّبْرَ وَالْاِخْتِسَابَ وَالْحَمْدَ الَّذِي يَكُونُ بِالْقَلْبِ مِنْ اللَّهِ ، تَعَالَى ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ أَمَرَ بِهِ وَدَاعٍ إِلَيْهِ وَمُرَغَّبٌ فِيهِ . وَكَذَلِكَ [ب٦٨] الْبُكَاءُ الْمُكْتَسَبُ ، لَا عَلَى وَجْهِ تَرْكِ الْحَمْدِ وَالْجَزَعِ مِنَ الْقَضَاءِ ، مِمَّا قَدْ أُبِيحَ وَلَمْ يُحْظَرْ . وَمَا كَانَ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ مِنْ لَطْمٍ وَتَحْرِيقٍ وَجَزَعٍ مِنَ اللِّسَانِ وَالْفَاطِظِ مَذْمُومَةٍ ، فَذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ أَمَرَ بِهِ وَدَاعٍ إِلَيْهِ وَمُرَغَّبٌ فِيهِ ، وَلَمْ

^١ رواه الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) عن أبي عبيس ، رضي الله عنهما ، مرفوعاً في المسند ٥٣١/٢ (٢١١٧) بلفظ «إِنَّهُمَا كَانَ مِنَ الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ ، فَمِنْ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ؛ وَمِنْ الرَّحْمَةِ ؛ وَمَا كَانَ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ ، فَمِنْ الشَّيْطَانِ» وفي موضع آخر ٣٤٦/٣ (٣١٠٣) بلفظ : «مِمَّا يَكُنُ مِنَ الْقَلْبِ وَالْعَيْنِ ، فَمِنْ اللَّهِ وَالرَّحْمَةِ ؛ وَمِمَّا كَانَ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ ، فَمِنْ الشَّيْطَانِ» . يُنْظَرُ كَذَلِكَ ضَعِيفُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَتُهُ (لِلْأَبَانِيِّ) ٩ (٤٧) [ضعيف] ، ٤٣٨ (٢٩٨٩) [ضعيف] .

يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ ؛ فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِالْخَيْرِ .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد رُوي عنه ، صلى الله عليه وسلم ، أن رجلاً من خُثَعِمٍ قال له : متى يَرْحِمُ الله عباده ؟ فقال : (مَتَى لَمْ يَفْعَلُوا بِالْمَعَاصِي ثُمَّ يَقُولُوا : إِنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)¹. وهذا قولنا الذي كُنَّا به عندكم قدريةً .

يقال لهم : في هذه الرواية أكثر النظر وفي ثبوتها . ولولا قلة دينكم ، لم تَرْجِعُوا في تفسير القدرية إلى مثل هذه الروايات التي أَقْصَى ما فيها أن تكون أخبار آحاد ، غَيْرَ مقطوع على الله بصحتها . وكثير منكم لا [١٦٩] يعمل بها في الشرعيات فَضْلاً عن إعمالها في خُلُقِ الأعمال والقدر ، وما يجب عندكم معرفته من صفات الله ، تعالى ، قَبْلَ معرفة السمع والنبوة ؛ فَلَجَأُكُمْ في تصحيح مذهبكم في القدر إليها قِلَّةُ دين منكم وقَصْدُ إلى الإلتباس على الجهال من أتباعكم .

ثم يقال لهم : لو صَحَّتْ هذه الرواية ، لَوَجِبَ خُلُقُهَا على وجه ، يُؤَافِقُ الحق الذي قُلْنَا به ودَلَّلْنَا عليه . ومعناه : ما لم يَفْعَلُوا بالمعاصي ويقولوا : إنها من الله ديناً وشرعاً ، شرعه وأنه أَمَرَ بها ولم يُرِدْ بذلك ويقولون : إنه خَلَقَهَا وأنه قَادِرٌ عليها ومالكٌ لها . وفي الكفارِ والعاملين بالمعاصي متأولون يقولون في ما يظنون أنه حق : إنه من عند الله ، على مَعْنَى الأمر به والدعاء إليه . وعلى هذا وَرَدَ قوله ، تعالى :

١ يُقَابِلُ رسائل الشريف المرتضى ٢٠٢/٢ «رُوي عن أبي هريرة أنه قال : قال رجلٌ من خثعم إلى النبي ، صلى الله عليه وآله ، فقال : يا رسول الله ! متى يَرْحِمُ الله عباده ؟ قال ، ص : (يَرْحِمُ الله عباده ، ما لم يعملوا بالمعاصي ثُمَّ يقولون : هي من الله)» .

كذلك يُقَابِلُ رسائل الشريف المرتضى ١١٧/١ «رُوي عنه ، صلى الله عليه وآله ، أن قال : (سيكون في آخر هذه الأتمة قومٌ ، يعملون بالمعاصي حتى يقولون : هي من الله قضاءً وقدرٌ ، فإذا لقيتهم ، فاعلموهم أنني منهم بريء) ! ورُوي عنه أنه قال له رجلٌ : بأبي أنت وأمي ! متى يَرْحِمُ الله عباده ومتى يَعْذِبُ الله عباده ؟ فقال ، صلى الله عليه وآله : (يَرْحِمُ الله عباده ، إذا عملوا بالمعاصي ، فقالوا : هي منا ! ويعذِبُ الله عباده ، إذا عملوا بالمعاصي ، فقالوا : هي من الله قضاءً وقدرٌ)» .

﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [٣ آل عمران ٧٨] وقوله :
 ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا [٦٩ب] وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا
 يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [٧ الأعراف ٢٨] ؛ فالقول بأنها مِنْ عِنْدِ اللَّهِ على هذا المعنى ،
 وهو الذي يَمْنَعُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ لِقَائِهِ ، لا القول بأنه قَادِرٌ عَلَيْهَا وَخَالِقٌ وَمُقَدِّرٌ لَهَا ؛
 فزَالِ أَيْضًا التَّعَلُّقُ بِهَذَا الْخَيْرِ ، لو صَحَّ .

فصل

قالوا : فقد رَوِيَ عنه ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ : (أَضْمَنْتُ لِي شَيْئًا ، أَضْمَنْ لَكُمْ الْجَنَّةَ)^١ وَأَنَّهُ قَالَ : (لَا تَحْمِلُوا عَلَى اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، دُنُوبَكُمْ)^٢ . وهذا نَفْسُ قولنا .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا مِنْ جَنْسِ أَخْبَارِكُمُ الْمُتَّفَقَةِ . وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ عِنْدَ أَهْلِ الثَّقَلِ . وَلَوْ صَحَّ بِطَرِيقٍ ، تَوَجَّبَ الْعِلْمُ ، لَوَجَّبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ : لَا تَقُولُوا : إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا بِهَا ، وَإِنَّمَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَا تَقُولُوا : إِنَّ اللَّهَ أَضْطَرَّنَا إِلَيْهَا وَجَبَرَنَا عَلَيْهَا وَإِنَّا غَيْرُ مُكْتَسِبِينَ لَهَا وَلَا قَادِرِينَ عَلَيْهَا وَلَا مُخْتَارِينَ لَهَا ، وَإِنَّمَا بِمِثَابَةِ أَنْ لَوْ أَنْتُمْ [١٧٠] وَتَأَلَّفَكُمْ وَالضَّرُورَاتِ الْمَخْلُوقَةِ فَيَكُمُ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِكُمْ .

وَهَذَا لَعَمْرِي قَوْلُ الْجَهْمِ ؛ وَهُوَ مَنُهِىٌّ عَنِ الْقَوْلِ بِهِ . وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَمَلَ دِينَهُ عَلَى اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَلَسْنَا نَقُولُ ذَلِكَ ؛ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ لَا تَقُولُوا : إِنَّ اللَّهَ خَلَقَهَا وَقَدَّرَهَا ، وَلَا تَقُولُوا : إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا وَمَالِكٌ وَرَبٌّ لَهَا ؛ فَمَعَادُ اللَّهِ أَنْ يَقْصِدَ ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ذَلِكَ .

١ كذا في الأصل على الأفراد . يُنْظَرُ هُنَا الْحَاشِيَةُ التَّالِيَةُ .

٢ يُقَابَلُ رِسَالَتِ الشَّرِيفِ الْعَرْتُضِيِّ ٢٠١/٢-٢٠٢ «رَوَى عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : (أَضْمَنْتُ لِي أَشْيَاءَ ، أَضْمَنْ لَكُمْ الْجَنَّةَ) . قَالُوا : وَمَا هِيَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : (لَا تَظْلَمُوا عِنْدَ قِسْمَةِ مَوَارِيثِكُمْ وَلَا تَجْنُوا عِنْدَ قِتَالِ عَدُوِّكُمْ وَأَمْنَعُوا ظَالِمَكُمْ مِنْ مَظْلُومِكُمْ وَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَلَا تَغْلُوا غَنَائِمَكُمْ وَلَا تَحْمِلُوا عَلَى اللَّهِ دُنُوبَكُمْ)» .

٣ يُنْظَرُ هُنَا الْحَاشِيَةُ السَّابِقَةُ .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد رُوِيَ عن أبي بكرٍ وعمرَ وعبدِ الله بن مسعودٍ ، رضي الله عنهم ، أنهم قالوا في الكَلَالَةِ والجِدِّ والتي لم يُفرض لها صدَاقٌ وغير ذلك من مسائل الأحكام : أقول فيها برأْيي ؛ فإن يكن صواباً ، فمنَ الله ؛ وإن يكن خطأً ، فمنَ عمرَ ؛ فَنَسَبُوا الخَيْرَ والصوابَ إلى الله والخطأَ إلى أَنفُسِهِمْ .

قيلَ لهم : معْنَى ذلك أَنَّهُ إِنْ كَانَ حَقًّا ، فَمِمَّا شرعهُ اللهُ ، تعالى ، وأَمَرَ به ودعا إليه ورَغَّبَ [٧٠] فيه . وإنْ كَانَ خطأً ، فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ ، أَي مِمَّا زَيَّنَتْهُ لِي نَفْسِي ، ودعاني إليه وأَمَرَنِي به وَوَسَّوَسَ إِلَيَّ فِيهِ الشَّيْطَانُ . وكيف تريدونَ مع كونهم أَعْلَمُ مِنْ سائرِ أئمَّةِ المَعْتَزِلَةِ بقولهم : وإنْ يَكُنْ خطأً ، فَمِنَ الشَّيْطَانِ ، أَنَّ الشَّيْطَانَ خَلَقَ خَطَأَ الْمُخْطِئِ فِي اجْتِهَادِهِ وَفِعْلِهِ وَقَوْلِ الْمُخْطِئِ وَعَقْدِهِ عَلَى الْخَطَأِ وَتَدْبِيرِهِ وَحُكْمِهِ بِهِ إِلَيْهِ عِنْدَهُمْ . ومُحَالٌ كَوْنُهُ فِعْلاً لِلشَّيْطَانِ ؛ فَبَانَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَدْعُو إِلَى ذَلِكَ وَيُزَيِّنُهُ ، وَأَنَّ التَّقْصِيرَ الْوَاقِعَ فِي الاجْتِهَادِ مِنِّي كَسْبٌ وَمِنَ الشَّيْطَانِ أَمْرٌ بِهِ وَدُعَاءٌ إِلَيْهِ .

وقد بَيَّنَّا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ هَذَا الْخَطَأَ الَّذِي ذَكَرُوهُ لَمْ يَغْنُوا بِهِ خَطَأً فِي الْجِهَادِ الَّذِي يَسُوعُ الْقَوْلَ فِيهِ بِالرَّأْيِ وَعَلَبَةَ الظَّنِّ وَالَّذِي مِنْ فَرْضِ الْمُجْتَهِدِ الْحُكْمُ بِهِ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ الْوَاجِبَ اعْتِقَادُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً [٧١] بَاتِّفَاقٍ ، وَإِنَّمَا عَنَّا بِهِ خَطَأُ التَّقْصِيرِ ، إِنْ وَقَعَ مِنْهُمْ ، وَوَضَعَ الْجِهَادُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ أَوْ غُدُولٌ عَنْ نَصِّ ، لَوْ اجْتَهَدَ فِي طَلِبِهِ ، لِأَصَابَةِ الطَّالِبِ لَهُ ؛ فَأَمَّا خَطَأُ فِي حُكْمٍ وَاجِبٍ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْحُكْمَ وَالْفَتْيَا بِهِ ، إِذَا كَانَ غَالِبَ ظَنِّهِ وَرَأْيِهِ ، فَإِنَّهُ مُحَالٌ لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فِي مَسَائِلِ الْفُرُوعِ .

فصل

وقد قال بعضهم في نفي أسم القدرة عنهم : إنَّ ذلك ممَّا لا يوجبُهُ عليهم حكم لغة ولا دين .

قال : وذلك أنَّ حكم اللغة يُقضي على أنَّ من أنكر شيئاً وثقاه ولم يدن به ، فإنه لا يُسمَّى بما أنكره ولم يعرفه ، فلذلك لا يُسمَّى من أنكر الإسلام واليهودية والنصرانية بأنَّه مسلم أو يهودي مع إنكاره وجحدِهِ للإسلام .

قال : فإذا أنكرنا تقدير الله ، تعالى ، لمقاصي العباد وجحدناه ولم نُثبته ، وكُتِّم أنتم تُثبِتونه مُقدِّراً وخالفنا وقاضياً لها [٧١ب] وتُضيفون كلَّ ذنب وكلَّ قبيح إلى تقديره ، وَجَبَ أن تَسْتَحِقُّوا أَسْمَ قدرية ، كما أنَّ من أثبت اليهودية ودان بها ، كان يهودياً وللتسمية بها مُستحقاً .

يقال له : إنَّما يلزم أهل بخلتِك أَسْمُ قدرية لنفيهم تقدير الله ، تعالى ، لطاعات العباد وذنوبهم . وإنَّما أوجبنا ذلك عليهم بإثباتهم التقدير لأفعالهم وتذنيبهم بالانفراد بِخَلْقِهَا وإِدْعَائِهَا وتقديرها والقدرة عليها والمُلْكُ لها دون الله ، عزَّ وجلَّ ، وكونهم كاذبين في هذه الدعوى ومُبْطِلِينَ في اتِّحَالِ ما قالوه ، فَوَجَبَ لكَذِبِهِمْ وإِدْعَائِهِم الباطل أن يكونوا مذمومين وملعونين ومُشَبَّهِينَ بالمجوس . ونحن في إثباتنا الله ، تعالى ، خالفنا ومقدِّراً لأفعالنا ، الحسن منها والقبيح ، مُحِقُّون صَادِقُونَ ، والصادقُ المُحِقُّ لا يلزمُهُ أَسْمُ الذَّمِّ والتعير . وإذا كان ذلك كذلك ، بطلَ [٧٢أ] ما تَوَهَّمْتُهُ .

فإن عاد يقول : فيجب تسمية الباري ، تعالى ، قدرياً لإثباته التقدير لنفسه ، فقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لا يجب ذلك فيه ، تعالى ، لكونه صادقاً مُحِقُّاً في إثبات ذلك لنفسه . ولذلك ما لم يجب بآتفاقي الأمة على من قال : إنَّ الله ، تعالى ، خَلَقَ

وَقَدَّرَ وَقَضَى مَا ثَبَتَ بِالذَّلِيلِ كَوْنُهُ خَالِقًا وَمُقَدِّرًا لَهُ أَسْمَ قَدَرِيٍّ ، إِذْ كَانَ قَائِلًا بِالْحَقِّ وَمُخَيِّرًا بِالصَدَقِ ؛ فَرَأَى مَا ظَنُّوهُ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : فَيَجِبُ ، إِذَا قُلْتُمْ : إِنَّ اللَّهَ مُقَدِّرٌ لِلْحَسَنِ وَالطَّاعَاتِ مِنْ أَعْمَالِ عِبَادِهِ وَلِلنَّعَمِ وَالْخَيْرَاتِ وَالْمَصَالِحِ الَّتِي يَفْعَلُهَا ، أَنْ تَكُونُوا بِإِثْبَاتِكُمْ هَذَا التَّقْدِيرَ لِلَّهِ ، تَعَالَى ، قَدَرِيَّةً ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قُلْتُمْ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : قَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْمُثَبَّتَ لِلْإِسْلَامِ وَالِدَائِنَ بِهِ مِنْ وَجْهِ مَا مُسَلَّمٌ . وَقَدْ أَطْبَقَتْ مَعَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ ، تَعَالَى ، قَدْ قَدَّرَ أَعْمَالَ الْعِبَادِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مُخَيِّرٌ عَنْهَا ، لِأَنَّ الْقَدَرَ يَكُونُ بِمَعْنَى الْخَيْرِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ : ﴿إِلَّا [٧٢ب] أَمَرَائِهِ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنْ الْغَيْرِينَ﴾ [١٥ الحجر ٦٠] و﴿قَدَرْنَاهَا مِنَ الْغَيْرِينَ﴾ [٢٧ النمل ٥٧] يَرِيدُ أَخْبَرْنَا وَأَعْلَمْنَا وَكَتَبْنَا أَنَّهَا مِنَ الْغَايِبِينَ . وَقَدْ كَتَبَ أَعْمَالَ الْخَلْقِ وَعَلِمَهَا وَأَخْبَرَ عَنْهَا ، فَهُوَ لِذَلِكَ مُقَدِّرٌ لَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأُمَّةُ قَدَرِيَّةً بِإِثْبَاتِ تَقْدِيرِ اللَّهِ لِأَعْمَالِ الْعِبَادِ ، وَإِنْ أَثْبَتُوا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ هُمْ مُحِقُّونَ فِيهِ ؛ فَإِذَا بَطَلَ هَذَا بِاتِّفَاقٍ ، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْقَدَرِيُّ مَنْ أَثْبَتَ اللَّهُ مُقَدِّرًا وَخَالِقًا لِمَا قَدْ ذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى خُلُقِهِ وَتَقْدِيرِهِ لَهُ ، وَأَنْ يَلْزَمَ هَذَا الْأَسْمُ مَنْ نَفَى كَوْنَهُ مُقَدِّرًا لِمَا هُوَ مُقَدِّرٌ لَهُ وَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ التَّقْدِيرَ وَالْإِبْدَاعَ لِنَفْسِ مَا هُوَ كَاذِبٌ وَمُبْطِلٌ فِيهِ . وَعَلَى هَذَا وَرَدَ الْخَيْرُ عَنِ الرَّسُولِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِي تَفْسِيرِ أَسْمِ قَدَرِيَّةٍ بِأَنَّهُ قَالَ : (إِنَّهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَا قَدَرَ)١ . وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ : إِنَّهُ لَا تَقْدِيرَ لِلَّهِ ، تَعَالَى ، فِي أَعْمَالِكُمْ وَأَنْتُمْ الْخَالِفُونَ [١٧٣] لَهَا دُونَ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَمَعَ هَذَا فَقَدْ أَطْبَقَتِ الْمَعْتَرِزَةُ عَلَى أَنَّهُ ، تَعَالَى ، قَضَى بِالطَّاعَةِ وَقَدَّرَهَا ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا قَدَرِيَّةً بِإِثْبَاتِهِمْ تَقْدِيرَ اللَّهِ ،

١ القدرى : القدرى ، الأصل .

٢ يُنْظَرُ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٢١/٤ (٤٦٩٢) ، «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : (لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ . وَمَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَا قَدَرَ)» إلخ .

تعالى ، لهذا الضرب من أفعالهم .

فإن قالوا : نحن وأنتم متفقون على أنه مُقَدَّرٌ للطاعة ، والطاعة حقٌ . ولا يلزم من قال : إنه مُقَدَّرٌ للحق ما يلزم من قال : إنه مُقَدَّرٌ للباطل والكفر والفواحش ، لأن ذلك باطلٌ . وأنتم تقولون : هو مُقَدَّرٌ له ، فلزمكم بإثباته مُقَدَّرًا للقيح أسم قدرية ، ولم يلزمنا بإثباته مُقَدَّرًا للحسن والطاعة هذِهِ التسمية ، كما أن من قال : إن الله ، تعالى ، أمر بالكفر والفواحش ، لزم أن يكون كافرًا . ولا يلزم من قال : إنه أمر بالإيمان والطاعة ، كونه كافرًا .

يقال لهم : إن القول «قدري» ، إن كان مشتقًا من إثبات التقدير لله ، تعالى ، لم يختلف الاسم وطريق الاشتقاق لاختلاف [٧٣ب] الأفعال المُقَدَّرَة ؛ فإن وجب تسمية من أثبت مُقَدَّرًا للمعصية قدرًا ، وجب أيضًا تسمية من أثبت مُقَدَّرًا للإيمان والطاعة قدرًا ، كما أن القول : أمر ، إذا كان مشتقًا من الأمر ، كان من أثبت أمرًا بالحسن ، فقد قال : إنه أمر . ومن أثبت أمرًا بالقيح ، فقد قال : إنه أمر .

وكذلك ، إذا كان القول «كاتب» و«ضارب» مشتقًا من الكتابة والضرب ، كان من كتب وضرَب الضرب والكتابة الحسنَة اسمى بأنه كاتب وضارب . ومن كتب وضرَب الضرب والكتابة القبيحَة مُسمًى بأنه كاتب وضارب . ولم يجز اختلاف طريق الاشتقاق والأسماء المأخوذة من الأفعال والصفات لاختلافها وكون بعضها حسنًا وبعضها قبيحًا . وإذا كان ذلك كذلك ، وكان القول «قدري» يلزم عندكم من أثبت ، تعالى ، مُقَدَّرًا للمعصية والقيح لكونه مُقَدَّرًا [١٧٤] له ، لزمكم والأمة ، إن قلتم : إنه مُقَدَّرٌ للحسن والطاعة ، أن تكونوا قدرية . وإذا بطل هذا باتفاق ، بطل أن تكون هذِهِ التسمية لازمة بإثبات الله مُقَدَّرًا وبني ذلك عنه . وإنما يجب

أَنْ تَلْزِمَ الْمُبْطِلَ الْكَاذِبَ فِي إِثْبَاتِ مَا يُضِيفُهُ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَوْ نَفِي مَا يَنْفِيهِ عَنْهُ ، تَعَالَى . وَقَدْ كَذَبْتُمْ وَأَبْطَلْتُمْ فِي نَفْيِ كَوْنِهِ ، تَعَالَى ، مُقَدِّرًا لِأَفْعَالِكُمْ وَخَالِقًا لَهَا ، فَلَزِمْتُمْ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ عَلَى وَجْهِ الدَّعْوَى لَكَذِبِكُمْ ، فَكَذَبْتُمْ وَأَبْطَلْتُمْ فِي قَوْلِكُمْ : إِنَّ اللَّهَ أَقْدَرَكُمْ عَلَى أَفْعَالِكُمْ وَمَلَكَكُمْ إِيَّاهَا ، وَانَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى مَا أَقْدَرْتُمْ عَلَيْهِ وَلَا مَالِكٌ وَلَا رَبٌّ وَلَا إِلَٰهَ لَهَا ، لِأَنَّ مَعْنَى إِلَٰهٍ وَرَبٍّ وَمَالِكٍ مَعْنَى قَادِرٍ ، وَاللَّهُ لَا يَقْدِرُ عِنْدَكُمْ عَلَى أَفْعَالِكُمْ الَّتِي أَقْدَرْتُمْ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ عِنْدَكُمْ وَلَا هُوَ رَبٌّ وَلَا هُوَ إِلَٰهٌ وَلَا مَالِكٌ لَهَا .

وَكَذَلِكَ فَقَدْ كَذَبْتُمْ فِي قَوْلِكُمْ : إِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ [٧٤ب] عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ مِنَ أَعْمَالِهِ وَأَفْعَالِ خَلْقِهِ فِي حَالِ حَدُوثِهَا وَلَا هُوَ مَالِكٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَهَا وَلَا إِلَٰهٌ لَهَا ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهَا وَيَقْدِرُ عَلَيْهَا فِي حَالِ عَدَمِهَا وَقَبْلَ حَدُوثِهَا . وَأَنْتُمْ مُخْطِئُونَ فِي ذَلِكَ وَمُبْطِلُونَ وَقَائِلُونَ بِغَيْرِ الْحَقِّ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ وَفِي أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى مَا أَقْدَرَ عَلَيْهِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَسْمُ قَدْرِي لَازِمًا لَكُمْ لِكُلِّ هَذِهِ الْوُجُوهِ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِذَا لَزِمَ أَسْمُ قَدْرِيَةِ لِمَنْ أَثْبَتَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، مُقَدِّرًا لِمَا لَمْ يَقْدِرْهُ عِنْدَكُمْ مِنْ أَفْعَالِ خَلْقِهِ ، كَانَ أَسْمُ قَدْرِي بَانَ يَلْزِمُ مَنْ أَثْبَتَهُ مُقَدِّرًا لِمَا هُوَ مُقَدِّرٌ لَهُ أَوَّلَى ؛ فَإِنْ لَمْ تَلْزِمَ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لِكَوْنِهِ مُقَدِّرًا لِسَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ وَمَا أَتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ خَالِقٌ وَمُقَدِّرٌ لَهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ وَالْمَصَالِحِ ، كَانَتْ بَانَ تَلْزِمُ مَنْ أَثْبَتَهُ مُقَدِّرًا لِمَا لَيْسَ هُوَ [١٧٥] مُقَدِّرٌ لَهُ أُخْرَى وَأَوَّلَى . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ أَمَرَ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ ، لَمْ يَلْزِمُهُ الْكُفْرُ . وَمَنْ قَالَ : إِنَّهُ أَمَرَ بِالْكَفْرِ ، لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ مُضَوِّعٌ فِي غَيْرِ حَقِّهِ ، لِأَنَّ

الواجب في حَقِّ اللغة أن يكونَ القائلُ بالقولَيْنِ جميعًا إِنَّمَا وَصَفَ اللهُ ، تعالى ،
بأنَّه أَمَرَ فقط وَأَنَّهُ أَخْتَرَ عن كونه كذاكَ . وإِنَّمَا نوجبُ على مَنْ قال : إِنَّ اللهَ أَمَرَ
بالكفرِ ، لأنَّه كافرٌ للإجماعِ والتوقيفِ ، على أنَّ هذا القولَ لا يقعُ إلَّا مِن كافرٍ
بكفرٍ يُقَارَنُ قوله ، كما مُوجبُ القضاءِ على كُفْرٍ كُلِّ داخلٍ إلى دارٍ ، خَبِرَ النبيُّ ،
عليه السلامُ ، بأنَّه لا يدخلُها إلَّا كافرٌ ، لا لأجلِ دخوله ، لكن لأجلِ كفرٍ ، يُقَارَنُ
الدخولَ ، وجعل الدخولَ عِلْمًا مِنْ جهةِ الشَّرْعِ على أَنَّهُ لا يَقَعُ إلَّا مِن كافرٍ .

وإن قال قائلٌ في دارِ الحربِ : إِنَّ اللهَ قد أَمَرَنَا بالتثليثِ وبالقولِ بأنَّ المسيحَ إلهٌ
وَأَنَّهُ ابْنُ اللهِ ، سبحانه ، [٧٥ب] عِنْدَ الإكراهِ له على ذلكَ ، ولم يَغْتَفِدْ بِقَلْبِهِ أَنَّهُ
أمرٌ بذلكَ ، لم يَكُنْ بقوله هذا كافرًا .

وكذاكَ فلو قال قائلٌ : إِنَّ اللهَ ، تعالى ، أَمَرَ بتوحيدهِ وتصديقِ رسلِهِ ، وأَعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ
جَحْدَ التوحيدِ والنبوَّةِ ، لم يكن بقوله هذا مؤمنًا مع اعتقادِ الكفرِ ، كما لا يكونُ
القائلُ بأنَّه أَمَرَ بالكفرِ كافرًا مع اعتقادِهِ الإيمانَ وَأَنَّهُ غَيَّرَ أَمْرَ بالكفرِ ، فَوَجِبَ أن لا
يكونَ القولُ بأنَّه أَمَرَ بالإيمانِ أو بالكفرِ كفرًا ولا إيمانًا ولا أن يكونَ القائلُ بذلكَ
كافرًا أو مؤمنًا بقوله هذا . وسقط ما قالوه .

وَوَجِبَ ، إن كَانَ القولُ : «قَدَرِيٌّ» يلزِمُ مَنْ قال : إِنَّهُ قَدَّرَ المعاصِيَ والقبيحَ ، أن
يَلْزَمَ مَنْ قال : إِنَّهُ قَدَّرَ الحَسَنَ والمصلحةَ والطاعاتِ والخيراتِ ، وأن لا يَخْتَلِفَ
في ذلكَ طريقُ الاشتقاقِ . ولا مخلصٌ مِنْ ذلكَ .

١ بآته : وبآته ، الأصل .

٢ إن الله تعالى : مكرر في الأصل .

[١٧٦] فصل

وإن قال منهم قائل : ما أنكرتم أن تكونوا أنتم القدرية المذمومين بهذه التسمية ، لأنكم أنتم تزعمون أن كل عامل لشيء ، فإنه مخلوق لما هو عامل له . وقد رَوَيْنَا وَرَوَيْتُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ذَمَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ وَأَصْحَابُهُ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ ، فَعَضِبَ حَتَّى كَانَتْما فُقِيَ فِي وَجْهِهِ الرِّثَانُ ، ثُمَّ قَالَ : (لِهَذَا خُلِفْتُمْ ؟) ^١ . وَإِنَّمَا كَانُوا فِي حُصُومَةٍ وَخِلَافٍ وَمَشَاجِرَةٍ فِي الْقَدَرِ ، فَأُنْكَرَ مَا كَانُوا فِيهِ ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُخْلَقُوا لِلْحُصُومَةِ وَالْخِلَافِ . وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ لِدَٰلِكَ خُلِفُوا ، فَوَجِبَ أَنَّكُمْ أَنْتُمْ الْقَدَرِيَّةُ الْمَذْمُومُونَ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ دُونَنَا .

يقال لهم : لولا الغفلة وقلة التحصيل لم تَحْتَجُّوا بهذا الخير من وجوه . أحدها أنه من أخبار الآحاد التي لا توجب [٧٦ب] علماً ولا تَقْطَعُ عُذْرًا ، ولا تُثَبِّتُونَهَا بضرورة ولا دليل . وأنتم تزعمون الأخبار المشهورة الثابتة المروية في الرؤية والشفاعة والغفران وإخراج المؤمنين من النار والأخبار الواردة بعذاب القبر والمساءلة فيه وخبر المعراج ؛ فكيف تَحْتَجُّونَ بهذا الخير وأمثاله ؟

والوجه الآخر أن رؤاؤه عنكم غفل جهال ومُخْبِرَةٌ طَغَامٌ ، غَيْرُ ثَابِتِي الْعَدَالَةِ ، وَلَا حُجَّةٌ فِي خَيْرٍ مِّنْ هَٰذِهِ حَالُهُ فِي مَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيهِ مِنْ فُرُوعِ الدِّينِ ؛ فكيف بوجوب قُبُولِهِ فِي أُصُولِهِ ؟

والوجه الثالث أن ما عليكم فيه ، لو ثبت ، أكثر مِمَّا لَكُمْ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا

^١ يُقَابِلُ الْجَامِعَ الصَّحِيحَ (لِلتِّرْمِذِيِّ) ٢٨٦/٤ (٢١٣٣) [٢٣-كتاب القدر عن رسول الله ، ﷺ ، ١-باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر] «عن أبي هريرة ، قال : خرج علينا رسول الله ، ﷺ ، ونحن نَتَنَازَعُ فِي الْقَدَرِ ، فغضب حتى اختم وجهه حتى كَانَتْما فُقِيَ فِي وَجْهِهِ الرِّثَانُ ، فقال : ابعدا أَيْرُسُكُمْ أَمْ بِهِذَا أَرْسَلْتُ إِلَيْكُمْ ؟» إلخ .

يَتَنَاطَرُونَ فِي الْقَدَرِ وَخَلَقِ الْأَعْمَالِ ، فَمِنْهُمْ الْمُبْطِلُ عِنْدَكُمْ ، وَهُوَ الْقَائِلُ بِأَنَّهُ ،
تَعَالَى^١ ، خَالِقٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ وَمَقْدَرٌ لَهَا عَلَيْهِمْ ، وَمِنْهُمْ الْمُحَقِّقُ وَهُوَ الْمُتَكَيِّرُ لِذَلِكَ
عِنْدَكُمْ وَالْقَائِلُ بِقَوْلِكُمْ [١٧٧] فِيهِ ، فَعَمَّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، الْفَرِيقَيْنِ بِالتَّفْهِيمِ لَهُمْ
بِقَوْلِهِ : (أَلَيْهَذَا خَلَقْتُمْ أَمْ بِهِ أُمِرْتُمْ) ، وَذَلِكَ يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الطَّائِفُ الْمُحَقِّقُ مِنْهُمْ
الْقَائِلُ بِالْعَدْلِ الَّذِي تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ لَمْ يُخْلَقْ لِلطَّاعَةِ وَقَوْلِ الْحَقِّ ، كَمَا لَمْ يُخْلَقِ
الْمُبْطِلُ الْعَاصِي مِنْهُمْ لِلْمَعْصِيَةِ وَقَوْلِ الْبَاطِلِ ، وَلَمْ تَكُنِ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ مِنْ
فَرِيقٍ دُونَ فَرِيقٍ . وَقَدْ أَتَكَرَّرَ قَوْلُ الْفَرِيقَيْنِ . وَهَذَا يُوْجِبُ أَنَّهُمْ لَمْ يُخْلَقُوا لَطَّاعَةٍ وَلَا
مَعْصِيَةٍ وَلَا لِمُوَافَقَةٍ مَا أُمِرُوا بِهِ وَأَعْتَقَادِ الْحَقِّ وَلَا نُهَوً عَنْهُ وَأَعْتَقَادِ الْبَاطِلِ . وَذَلِكَ
خُرُوجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا عَلَيْكُمْ فِي هَذَا الْخَيْرِ أَعْظَمَ وَأَذْهَى مِمَّا
أَرَدْتُمْ لِلزَّامِنَا إِيَّاهُ .

فَإِنْ قَالُوا : إِنَّمَا قَصَدَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِذَلِكَ تَفْهِيمَ الْقَائِلِ فِي الْقَدَرِ بِالْبَاطِلِ دُونَ
الْحَقِّ وَلَمْ يَعَمَّ الْفَرِيقَيْنِ .

قِيلَ لَهُمْ : أَمَّا ظَاهِرُ الْخَيْرِ ، فَعَامٌّ فِي الْجَمِيعِ . وَكَذَلِكَ إِقْبَالُهُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ
[٧٧ب] وَتَرْكُهُ التَّعَرُّضَ لِفَرِيقٍ دُونَ فَرِيقٍ ؛ فَبَطُلَ مَا قُلْتُمْ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ فِي تَخْصِيصِهِ عَلَى مَا تَدَّعَوْنَ ، فَمَا أَرَادَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ قَالَ مِنْهُمْ
بِقَوْلِكُمْ وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ شَبَهَةٌ فِي صِحَّةِ مَا تَدَّيْنُونَ بِهِ مِنْ نَفْعِي خَلْقِ اللَّهِ ، تَعَالَى ،
لِأَعْمَالِ عِبَادِهِ وَالتَّقْدِيرِ لَهَا ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِهِذَا هُوَ الْبَاطِلُ وَخِلَافُ الْحَقِّ ، وَقَوْلُنَا فِيهِ
هُوَ الْحَقُّ ؛ فَإِنْ أَرَدْتُمْ حَمْلَ الْخَيْرِ عَلَى الْمُبْطِلِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ ، وَجَبَ أَنْ نَأْتِيَنَا
بِشَيْءٍ غَيْرِ هَذَا الْخَيْرِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَائِلَ بِقَوْلُنَا هُوَ الْمُبْطِلُ ، وَإِلَّا فَالْإِنْكَارُ عِنْدَنَا
إِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُ عَلَى الْقَائِلِ بِقَوْلِكُمْ . وَلَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

١ تعالى : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع ومشفوعة بلفظ (صح) .

وإن قالوا : إنما أراد بقوله : (أَلَيْهَذَا خَلِقْتُمْ) ، أي إنكم لم تُؤمروا بذلك .

قيل لهم : وكيف لم يُؤمروا بذلك وقد علم أنَّ منهم مُحِقٌّ ودَاعٍ إلى دين مأمور به وبالدعاء إليه والذَّب عنه ؟ فكيف لا يُقال : إِنَّ أَهْلَ [١٧٨] الْحَقِّ مِنْهُمْ مَأْمُورُونَ بقول الحقِّ والنصرة له ؟

فإن قالوا : أراد أنَّ المُبْطِلَ مِنْهُمْ لم يُؤمَر بقول الباطل .

قيل لهم : قد سلَّمْنَا ذلك ، وَلَكِنَّ المُبْطِلَ مِنْهُمْ هم القائلون بقولكم والناصرون له دون القائل منهم بالحقِّ ، وهو الذي نذهبُ إليه . ولا جواب عن ذلك إِلَّا بِتَرْكِ التعلُّقِ بالخبر وتعاطي دلالة غيره على أننا نحنُ المُبْطِلُونَ دُونَهُمْ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : إِنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْحَقِّ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ ضَالٍّ وَمَخْطِئٍ وَرَاكِبٍ لِمُخَرِّمٍ فِي الدِّينِ مَخْلُوقٌ لِمَا قَالَهُ وَعَلِمَهُ ، وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مَأْمُورٍ ؛ فَيَجِبُ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ عِنْدَنَا كَذَلِكَ ، أَنْ يَكُونَ الْمُبْطِلُ الْمَخْطِئُ مِنْ أَوْلَئِكَ الْمَخْتَلِفِينَ ، وَالْمُحِقُّ أَيْضًا مَخْلُوقٌ لِمَا قَالَهُ وَدَانَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْطِلُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِالْقَوْلِ بِبَاطِلِهِ وَالْمُحِقُّ مَأْمُورٌ بِالْحَقِّ ؛ فَلَا طَائِلَ لَكُمْ فِي التَّعَلُّقِ بِالْأَمْرِ بِمَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الْخَطَا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا مَعْنَى الْإِنْكَارِ [٧٨ب] مِنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْيًا^١ بِهِ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ خُلُقُوا لِلْخُصُومَةِ وَالنِّزَاعِ .

قِيلَ لَهُ : إِذَا ثَبِتَ الْخَبَرُ ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ عَمَّهُمْ بِالنَّكِيرِ ، فَمَعْنَاهُ أَتَكُمْ لَمْ تُخْلَقُوا لِلْأَمْرِ بِالمُنَظَرَةِ فِي هَذِهِ الْحَالِ فِي الْقَدَرِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ قَدْ خُلِقْتُمْ لَهَا فِي حَالٍ مَا وَقَعَتْ مِنْكُمْ .

وَلَقَمَرِي إِنْهُمْ ، وَإِنْ خُلِقُوا لِمَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الْخَطَا ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا فِي تِلْكَ

الحال به ، بل أُمِرُوا بغيره ، وهو الرجوع فيما آخِثَلُوا فيه مِنْ أصول الدين وفروعه إليه ، عليه السلام ، لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ ، لِأَنَّهُ لَدَلِكْ بُعِثَ ، وَلَا يُجَادِلُونَ فِي ذَلِكَ وَهُوَ بَيِّنٌ أَظْهَرُهُمْ ، فَيَطْرُقُونَ لِلْكَافِرِينَ الطَّعْنَ عَلَيْهِ وَالِاسْتِفْقَالَ لَهُ وَلِسَنَةَ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُمْ غَيَّرُوا بِقَوْلِهِ وَبَيَانِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ .

ووجه آخر ، وهو أَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ مَعَ وجودِهِ بَيِّنٌ أَظْهَرُهُمْ بِنَصْرَتِهِ وَالْجِهَادِ [١٧٩] مَعَهُ وَالتَّشَاغُلِ لِلْإِعْدَادِ بِالْحَرْبِ وَالتَّصَرُّفِ دُونَ الْمُنَاطَرَةِ الَّتِي قَدْ كُفِّهَهَا بَيِّنَاتُهُ وَالرَّجُوعِ إِلَيْهِ . وَلِهَذَا قَالَ : (إِنَّكُمْ أَلْيَوْمَ فِي زَمَانٍ ، أَلْعَمَلُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْعِلْمِ . وَسَيَأْتِي زَمَانٌ ، أَلْعَمَلُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ) ، يَرِيدُ عِنْدَ ظُهُورِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَوُجُوبِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ لَهُمْ : (لِهَذَا خُلِقْتُمْ) ، يَعْنِي أَنَّكُمْ لَمْ تُخْلَقُوا لِلْأَمْرِ بِهَذَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، بَلْ لِمَا هُوَ أَوْجِبُ مِنْهُ ، وَهُوَ الْجِهَادُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالرَّجُوعُ فِي مَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ إِلَيْهِ .

وَقَدْ اتَّسَعَ قَوْلُهُ : (لِهَذَا خُلِقْتُمْ أَمْ يَهْ أَمُرْتُمْ) ، فَقَصَدَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، الْبَيَانَ بِأَنَّهُمْ خُلِقُوا لِلْأَمْرِ بِغَيْرِ مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الْخُصُومَةِ وَالْجَدَلِ ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ خُلِقُوا لِفَعْلٍ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ .

وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ لَوْلِيهِ وَعَبِيدِهِ : إِنَّمَا أَدَّبْتُكَ وَرَبَّيْتُكَ وَهَدَيْتُكَ ، لِأَمْرِكَ بِالْخَيْرِ وَالْحِكْمَةِ ؛ فَكَذَلِكَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، خَلَقَهُمْ ، لِيَأْمُرَهُمْ فِي عَصْرِ الرُّسُولِ ، [٧٩ب] عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِالْجِهَادِ وَالنَّصْرَةِ وَالرَّجُوعِ إِلَيْهِ فِي مَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ ؛ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، تَبَيَّنَ مَا قَلَنَاهُ دُونَ تَأْوِيلِهِمُ الْبَاطِلَ الَّذِي يَوْجِبُ أَنَّهُمْ لَمْ يُخْلَقُوا لِعَاطَةِ وَلَا لِمَعْصِيَةٍ .

وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (لِهَذَا خُلِقْتُمْ) ، أَيِّ لَيْسَ لِهَذَا الَّذِي شَرَعْتُمْ فِيهِ وَحْدَهُ خُلِقْتُمْ ، بَلْ إِنَّمَا خُلِقْتُمْ لَهُ وَلِغَيْرِهِ مِنَ الْجِهَادِ وَأَفْعَالِ الْخَيْرِ وَالتَّشَاغُلِ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ ، فَأَشْرَعُوا فِي غَيْرِ هَذَا مِمَّا أَمُرْتُمْ بِهِ ، كَمَا شَرَعْتُمْ

في هذا الضرب ، ولم يُرد على هذا التأويل مذمومون بالخلاف والجدال وأنا بَيْنَ
أظهركم ، وإنما أَرَادَ أنكم شَرَعْتُمْ في الجدالِ طَلَبًا لِلْحَقِّ وَبَحْثًا عَلَيْهِ ، وأنتم مَأْمُورُونَ
بالجدالِ عليه مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِكُمْ مِنْ بَيَانِ وَالرَّجُوعِ فِي ذَلِكَ إِلَيَّ .

ولا يجب ، [١٨٠] إِذَا تُؤَوَّلَ الْخَيْرُ كَذَلِكَ ، أَنْ يَكُونَ نَاقِضًا لِمَا قَلَنَاهُ بِدَعَايِمْ
أَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالْجِهَادِ وَالنُّصْرَةِ وَقَطْعِ الْخِلَافِ وَالْمُسَاجَرَةِ بِسُؤَالِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ،
وَالْعَمَلِ عَلَى بَيَانِهِ ، لِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ التَّأْوِيلَيْنِ ؛ فَبَيَّنْتُ بِذَلِكَ مَا حَمَلْنَا الْخَيْرَ عَلَيْهِ
وَسَقَطَ تَعَلُّقُهُمْ بِهِ .

شبهة لهم أخرى في وجوب لحوق هذه التسمية لنا دونهم

قالوا : وقد رَوَيْتُمْ أَنَّ الْقَدْرَةَ خَصَّمَاءُ اللَّهِ ، تعالى ، وذلك يوجبُ أَنْ تكونوا أَشَمَّ الْقَدْرَةِ ، لَأَنْتُمْ خَصَّمَاءُ اللَّهِ دُونَنَا ، وذلكَ أَنَّ نَقَرُ اللَّهِ بِالْحَجَّةِ وَتُلْزِمُ أَنْفُسَنَا التَّقْصِيرَ وَاللَّائِمَةَ وَنَقُولُ : إِنَّا لَمْ نُؤْتَ فِي التَّفْرِيطِ وَالْمَعْصِيَةِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تعالى ، بل مِنْ قِبَلِنَا ؛ فَإِذَا سُئِلْنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ ذُنُوبِنَا ، قلنا : [٨٠ ب] يَا رَبِّ ! عَصَيْنَا وَأَخْطَأْنَا وَكَانَتِ الْإِسَاءَةُ وَالتَّقْصِيرُ مِنَّا ؛ فَإِنْ عَاقَبْتَ ، فَبِجُرْمِنَا وَخِلَافِنَا . وَإِنْ عَفَوْتَ ، فَبِفَضْلِكَ وَرَحْمَتِكَ ؛ فَالْعِقَابُ عَلَيْنَا مُسْتَحَقٌّ وَأَنْتَ عَادِلٌ بِفِعْلِهِ .

قالوا : وقائلُ هذا مُسَلِّمٌ لِلَّهِ عَدْلُهُ وَحِكْمَتُهُ ، غَيْرُ مُخَاصِمٍ لَهُ . وَأَنْتُمْ ، إِذَا قَالَ لَكُمْ قَائِلٌ فِي الدُّنْيَا أَوْ قَالَ اللَّهُ ، تعالى ، لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : لِمَ عَصَيْتُمْ ؟ قُلْتُمْ : إِنَّمَا أُتِينَا فِي الْمَعْصِيَةِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، وَإِنَّ قَضَاءَ اللَّهِ وَقَدْرَهُ وَحُكْمَهُ عَلَيْكُمْ بِالْمَعْصِيَةِ سَافِكُكُمْ إِلَيْهَا وَمَنْعُكُمْ قَضَاؤُهُ بِهَا مِنْ تَرْكِهَا وَخَمَلُكُمْ عَلَى فِعْلِهَا وَأَلْجَأُكُمْ إِلَيْهَا . وَلَوْلَا قَضَاؤُهُ وَكُتْبُهَا عَلَيْنَا ، مَا جَنَّبْنَاهَا . وَهَلْزِهِ الْخُصُومَةُ لِلَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، تَوْجِبُ أَنْتُمْ أَنْتُمْ الْقَدْرَةَ وَخَصَّمَاءَ اللَّهِ ، تعالى .

يَقَالُ لَهُمْ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! مَا أَشَدَّ بَهْتِكُكُمْ فِي التَّعْلُقِ بِمَا ذَكَّرْتُمْ وَأَكْثَرَ تَكْذِبِكُمْ فِيهِ [٨١ أ] عَلَيْنَا ، لِأَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْحَقِّ الْقَائِلِينَ بِخُلُقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ وَتَقْدِيرِهَا عَلَيْهِمْ مُسَلِّمُونَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ فِي جَمِيعِ مَا يَفْعَلُهُ بِخَلْقِهِ وَيَدِينُونَ بِأَنَّهُ عَادِلٌ حَكِيمٌ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفِهِ فِيهِمْ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَبْتَدَأَهُمْ بِأَشَدِّ الْعَذَابِ وَخَلَقَهُمْ فِي النَّارِ ، لَكَانَ بِذَلِكَ عَادِلًا حَكِيمًا بِفِعْلِهِ لِمَا فَعَلَهُ ، لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِيهِ ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [٢١ الْأَنْبِيَاءَ ٢٣] ، كَمَا قَالَ ، عَزَّ وَجَلَّ . وَيُلْزَمُونَ أَنْفُسَهُمُ الذَّنْبَ بِاِكْتِسَابِهِمْ مَا نُهُوا عَنْهُ وَيَقْرُونَ بِأَنَّهُمْ عُصَاةٌ مُذْنِبُونَ ، وَإِنْ كَانَ ، تعالى ، خَالِقًا لِلذُّنُوبِ وَعُلُومِهِمْ وَقُدْرِهِمْ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّهُمْ مُسْتَحَقِّينَ لِلْعِقَابِ عَلَى مَا خَلَقَهُ كَسِبَا لَهُمْ

وإنَّ اللهَ ، جلَّ وعزَّ ، المُبَالِغَةُ في عقابِهِمْ ، إنَّ عاقِبَتَهُمْ ، أو العفو عنهم ، وأنَّهم تزعُمونَ أنَّه ليس له العقابُ على ما خَلَقَهُ فيهم وتقولونَ : إنَّكَ ، إنَّ عاقِبَتَهُمْ على ذلكَ ، كُنْتَ مُتَعَدِّيًا [٨١ب] ظالِمًا وعن الحكمةِ خارجًا ، وإنَّه ليس لك أن تَبْتَدِئَ أحداً من خَلْقِكَ بضرٍ ولا نفعٍ فيه ولا هو مُسْتَحِقٌّ ولا له ، تعالى ، مِنَ النِّعَمِ ما يَسْتَحِقُّ به صلاتهم له وصيامهم من غيرِ إثمٍ لهم ، وإنَّه ، إن لم يُثَبِّتْ على الطاعةِ ، لم تَلَزَمْ طاعتهُ ، وإنَّ طاعةَ العبدِ منَّا لسيِّدِهِ والولدِ لوالِدِهِ واجبةٌ بحقِّ إنفاقيهِ عليه من غيرِ ثوابٍ ، يجبُ عليهما لموضعِ نعمةِ الوالدِ على ولِدِهِ ، وإنَّه ، جلَّ وعزَّ ، ليس له على خلقِهِ نعمة ، يَسْتَحِقُّ عليهم بها فِعْلُ الطاعةِ الشاقَّةِ بغيرِ ثوابٍ .

وهذا هو نفسُ الخصومةِ لله ، تعالى ، والاعتراضِ عليه والتحكُّمِ في مُلكِهِ والحاقيهِ في أحكامِ أفعاليهِ بخلقِهِ المُدَبَّرِينَ وعبادِهِ المربوبِينَ . ولكم من كثرةِ الاعتراضِ على الله ، عزَّ وجلَّ ، في وجوبِ الثوابِ والأعواضِ عليه وقولكم : إنَّه لا يجوزُ له ولا يَحْسُنُ منه تحليلُ شيءٍ حَرَّمَه [١٨٢أ] أو تحريمُ شيءٍ أَحَلَّهُ أو تخييرُ في حكمٍ أو حتمٌ في تأخيرٍ فيه أو ندبٌ إلى ما أَوْجَبَهُ أو إيجابٌ لِمَا نَدَبَ إِلَيْهِ ، وإنَّه ، تعالى ، عندكم محجوزٌ عليه في أفعاليهِ وتكليفِهِ وما يشرعُهُ أكثرُ ممَّا يأتي عليه الحصرُ والإحصاءُ .

وقد بيَّنَّا طرفًا من ذلكَ في فصولِ القولِ في التكليفِ والتعديلِ والتجويزِ والأعواضِ والثوابِ وكَشَفْنَا عن أنكم أكثرُ خصومةِ الله ، تعالى ، في جميعِ هذهِ الأبوابِ من كلِّ كافرٍ ومُعَانِدٍ ، فوجبَ أنكم خصماءُ الله ، عزَّ وجلَّ ، في الحقيقةِ دونَ المُسَمَّى له الحكمِ والعدلِ في جميعِ ما يشاءُ فعلُهُ بخلقِهِ وَيَتَصَرَّفُ به في مُلكِهِ ؛ فهذا هذا .

وأما قولكم عنا ، إذا قيلَ لكم : لِمَ عصيتم الله ؟ قلنا : إنَّما أُنِينَا في المعصيةِ من

قِيلَ لِلَّهِ ، تعالى ، فَإِنَّهُ كَذَبَ ، لَأَنَّا لَا نَقُولُ ذَلِكَ ، بَلْ نَقُولُ : إِنَّ كُلَّ مَنْ أُتِيَ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهِ ، فَمَنْ أُتِيَ مِنْ قَبْلِهِ ظَالِمٌ لَهُ وَمُتَعَدٍّ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْقَائِلُ فِيمَا نَظَلَّمَ [٨٢ب] فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ : إِنَّمَا أُتِيَ فِي هَذَا مِنْ قَبْلِ فُلَانٍ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي مَنْ سَلَّمَ الْوَدِيعَةَ إِلَى صَاحِبِهَا وَدَفَعَ الدِّينَ إِلَى رَبِّهِ وَسَلَّمْ نَفْسَهُ إِلَى إِمَامٍ يَحُدُّهُ حَدًّا وَاجِبًا ، يَجِبُ عَلَيْهِ فِي مِثْلِهِ تَسْلِيمُ نَفْسِهِ : إِنَّمَا أُتِيَ فِي رَدِّ الْوَدِيعَةِ وَقَضَاءِ الدِّينِ وَإِقَامَةِ الْحَدِّ مِنْ قَبْلِ الْإِمَامِ وَالْمَوْدِعِ وَرَبِّ الدِّينِ ، لَكُنْ مَا أَخَذَ مِنْهُ وَأَقِيمَ عَلَيْهِ عَدْلًا غَيْرَ ظَالِمٍ ؛ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَكُنَّا [...] أَنَّهُ ، تَعَالَى ، عَادِلٌ فِي عِقَابِهِ لَنَا عَلَى الذُّنُوبِ الَّتِي خَلَقَهَا فِينَا وَكُنَّا مُكْتَسِبِينَ لَهَا وَغَيْرِ مُتَعَدِّ عَلَيْنَا بِذَلِكَ ، فَكَيْفَ نَقُولُ مَعَ هَذَا : إِنَّمَا أُتِيََا فِي خَلْقِ الذَّنْبِ أَوْ فِي الْعِقَابِ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؟ وَهُوَ ، سَبْحَانَهُ ، عَادِلٌ بِخَلْقِهِ وَالْعِقَابِ عَلَيْهِ ؛ فَهَذَا مِنَ التَّكْذُوبِ عَلَيْنَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّنَا نُضَيِّفُ الْخَطَايَا وَالْمَعْصِيَةَ وَالْإِسَاءَةَ إِلَيْهِ ، تَعَالَى ، فَإِنَّهُ أَيْضًا كَذَبَ صَرَاحٌ عَلَيْنَا ، لَأَنَّا جَمِيعًا نَقُولُ : إِنَّ الْعَبْدَ [٨٣أ] الَّذِي خُلِقَتْ فِيهِ الْمَعْصِيَةُ وَهُوَ مُكْتَسِبٌ لَهَا هُوَ الْمُسَمَّى الْعَاصِي الْمُذْنِبُ وَالضَّالُّ الْمَخْطِئُ دُونَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنْ مَنْ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، مَخْطِئٌ أَوْ عَاصٍ أَوْ مَقْصِرٌ بِخَلْقِهِ التَّقْصِيرَ وَالْخَطَأَ ، فَإِنَّهُ ضَالٌّ كَافِرٌ ، فِي حُكْمٍ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ هُوَ الْمُتَحَرِّكُ وَالْمُضْطَرُّ الْمَرِيضُ الْأَلِيمُ الْمُعْتَمِدُ بِمَا خَلَقَهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، فِي الْعِبَادِ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَالضَّرُورَاتِ وَالْأَلَامِ وَالْغُومِ . وَهَذَا كَفَرٌ مِنْ قَائِلِهِ . وَإِنْ كَانَ ، تَعَالَى ، قَدْ خَلَقَ وَقَدَّرَ الْأَمْرَاضَ وَالْأَلَامَ الَّتِي يَخْلُقُهَا وَالضَّرُورَةَ وَالْحَرَكَةَ وَالنُّفُورَ وَاللَّذَّةَ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَانَ كَذِبُهُمْ فِي أَنَّنَا نُبْرِئُ أَنْفُسَنَا مِنَ الْقَبَائِحِ ، وَنَسْبُهَا إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنْ نَسَبْنَا خَلْقَهَا

وتقديرها إليه .

وأيضًا فإننا نحن ننسب إليه ، تعالى ، كلَّ عدلٍ ونعمة وإحسانٍ وخيرٍ ، وأنتم تزعمون أنَّ أكثرَ العدلِ والإنعامِ فعلٌ للخلقِ دونَ الله ، تعالى . وأنَّ ما يفعلُهُ العبادُ مِنْ ذَلِكَ [٨٣ب] هم المُنْقَرِدُونَ بِخُلُقِهِ والقدرةُ عليه دونَ الله ، تعالى ؛ فمنَ أخق وأولىَ بخصوصَةِ الله ، تعالى ، مَنْ قال : إِنَّ كلَّ عدلٍ وإحسانٍ ونعمةٍ منه ومنسوبٍ إليه أو مَنْ قال : بل كثيرُهُ ومعظمُهُ مِنَ العبادِ دونَهُ ، تعالى ؟

فأما حكايتكم عَنَّا أننا نقولُ : إِنَّ خُلُقَ الله للمعصيةِ وتقديرها علينا هو الذي ساقنا إليها وحَمَلْنَا عليها وَالْجَنَاءَ إليها وَمَنَعْنَا مِنْ تَرْكِهَا ، فإنه أيضًا مِنَ الكذبِ القبيحِ علينا ، ومِمَّا يُعْلَمُ مِنْ ديننا خلافُهُ ، لأنَّ السَّوْقَ إلى الشيءِ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ غالبًا فِي الْمُلْحَجِّ إِلَيْهِ . ومنه قوله : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الزمر ٧١] وقوله : ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الأنفال ٦] ، يريد بذلك الإلجاء والإكراه .

ونحنُ لا نقولُ : إِنَّ قضاءَ الله حَمَلَنَا على المعصيةِ وَالْجَنَاءَ إليها ، بل العاصي المذنبُ مُؤَيَّرٌ مُخْتَارٌ وَمُحِبٌّ للمعصيةِ وَرَاعِبٌ فيها ، وربما أَدَّى الْجَزِيَّةَ وَأَقَامَ على [٨٤أ] الذَّلَّةِ إِيثَارًا لِلتَّمَسُّكِ بِهَا ، وإن كانت كفرًا . وكيف نقولُ : أَنَّ القادرَ على الشيءِ ، المؤَيَّرُ المختارُ له على ما سِوَاهُ ، مُضْطَرَّرٌ وَمُلْجَأٌ إِلَيْهِ وَمَحْمُولٌ عَلَيْهِ ؟

وكذلك فقد كذبتم علينا في قولكم أننا نقولُ : إِنَّ تقديرَ الله ، تعالى ، للمعصيةِ مَنَعْنَا مِنْ تَرْكِهَا ، بل إِنَّمَا دَخَلْنَا فِي تَرْكِهَا بِالطَّوْعِ وَالْإِثَارِ وَلَمْ نَفْعَلْهَا مُخْتَارِينَ لِتَرْكِهَا .

ونحنُ نُبَيِّنُ فِي فصولِ القولِ فِي الاستطاعةِ أَنَّ الممنوعَ لَا يُغْنَعُ إِلَّا مِنْ فِعْلِ مَا يُؤَيَّرُهُ وَيُرِيدُهُ . والعاصي لَا يُؤَيَّرُ تَرَكَ المعصيةِ وَلَا يَرِيدُ ذَلِكَ ، وَأَنَّمَا يُؤَيَّرُ فِعْلُهَا ؛

فكيف يكون من لا يريد الشيء ويكرهه ممنوعاً منه ؟ لولا الجهل والغباء .

فقد بان بجميع ما ذكرناه أننا لا نقول لله ، تعالى ، ولا لغيره في جواب لِمَ عَصَيْتَ شيئاً ممّا قالوا عنا ، وأدّعوا أنه خصومة منا لربنا ، عز وجل ، وأن ما يقولونه ويدّعون به هو الخصومة لله ، تعالى ، والاعتراض [٨٤ ب] عليه ووصفه بالظلم والجور ؛ فيجب أن يكونوا هم القدرية دوننا ، لأنهم خصماء لله دون كل فرقة من فِرَقِ الأُمّة وأهل كل مِلّة .

شبهة لهم أخرى في وجوب استحقاقنا بزعمهم أسم قدرية

قالوا : يجب أن يكون القدري هو المخاصم لله ، تعالى ، والمخاصم له هو الذي يقول لربه ، عز وجل : أتيت في الفعل من قبلك ، وساقني قدرك وقضاؤك إليه . وأنتم القائلون بذلك لا تفاقم على أن من قدر الله ، تعالى ، عليه المعصية وقدرها وخلقه لا يمكنه تركها والخروج عنها . ومن لم يمكنه ترك الفعل ، كان ملجأ ومضطراً إليه ؛ فإذا وجب ذلك على قولكم أن يقول العبد لربه ، إذا قال له : « لم عصيت » : [١٨٥] إنما عصيت ، لأنني أتيت من قبلك وأنتك ألجأتني إلى المعصية وأضطررتني إلى فعلها ، ولم يكن يمكنني الانفكاك منها . وهذا منه خصومة لله ، تعالى . وخصماؤه هم القدرية .

يقال لهم : أمّا قولكم : إنا نقول : أتينا في المعصية والتفريط والتقصير من قبل الله ، فباطل . وقد تكلمنا عليه وأنبأنا بأنه ليس بقول ، وما علة امتناع القول بذلك ؛ فأغنى عن رده .

وأما قولكم : إنكم تزعمون أنكم لا تقدرون على ترك ما خلقه فيكم وقدره عليكم والخروج عنه ، فإنه يجب لذلك أن نكون مضطرين إلى ما قضاه علينا ، فإنه أيضاً قول ، ظاهر السقوط من وجوه . أحدها أننا قد بينا شدة إينار العبد واختياره للمعصية وتمسكه بها وإنفاقه في تبليها وبلوغها وأداء الجزية عليها ، وأن ما هذه سبيله لا يصح أن يكون العبد مضطراً أو ملجأ [٨٥ب] ومحمولاً عليه ؛ فأغنى ذلك عن رده .

والوجه الآخر أنه لو كان خلق المعصية وتقديرها علينا سابقاً لنا إلى فعلها ومضطراً وملجأ إلى إيقاعها من حيث لم يجز أن يقع سواها ، وأنه لا بد مع أنقضائها من وقوعها ، لوجب ، إذا كان الله ، تعالى ، عالماً بوقوع المعصية ولم يجز أن لا تقع

ويكون ما عَلِمَ الله أَنَّهُ يَقَعُ ويكونُ ، لأنَّ ذلكَ يوجبُ انقلابَ الذاتِ أو العلمِ ، ولا يجوزُ أن يكونَ ما عَلِمَ أَنَّهُ لا يكونُ أن يكونَ علْمُهُ بأنَّ المعصيةَ تَقَعُ ، وأنَّ تَرْكُهَا مِنْ الطاعةِ لا يَقَعُ ملجأً ومضطرّاً إلى فِعْلِ المعصيةِ ، وأن لا يفعلَ الطاعةَ . ولَمَّا بطلَ هذا باتِّفاقٍ ، بطلَ ما قالوه .

فإن قالوا : العبدُ يَقْدِرُ على تركِ المعصيةِ ، وإن عَلِمَ الله ، تعالى ، أَنَّهُ لا يَتْرُكُهَا ، وعلى فِعْلِ الطاعةِ ، وإن عَلِمَ الله أَنَّهُ لا يفعلُهَا ؛ فلم يَكُنْ لقدرتهِ على ذلكَ مضطرّاً إلى فِعْلِ أو تَرْكِ .

يقالُ لهم : [٨٦أ] فهو ، وإن كان قادراً على ذلكَ ، فإنَّهُ لا يَصِحُّ أن يَقَعُ منه . ومحالٌ تَرْكُ المعصيةِ مع سَبْقِ العلمِ بأنَّهُ يفعلُهَا ، فيجبُ لذلكَ أن يكونَ العلمُ مضطرّاً إلى فِعْلِ المعلومِ منه مِنْ حيثُ لم يَجْزُ ويصحُّ منه فِعْلُ سِوَى ذلكَ ، إن كان مَعْنَى المضطرِّ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ وَقوعِ الشيءِ منه ولا يَصِحُّ منه تَرْكُهُ .

وشيءٌ آخرُ ، وهو أَنَّهُ إن كانت قدرتهُ على تَرْكِه تُخْرِجُهُ عن كونهِ مضطرّاً إليه وملجأً ومحمولاً عليه ، فكذلكَ وجودُ قَصْدِهِ وإيقارهِ واختيارِهِ ومحَبَّتِهِ لفعلِ ما عَلِمَ منه فِعْلُهُ أو تَرْكِ ما عَلِمَ منه تَرْكُهُ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا أَنَّ المُرِيدَ للشيءِ المؤثِّرِ المختارِ لا يَصِحُّ منه في عقلٍ ولا لغةٍ وسَمْعٍ أن يكونَ مضطرّاً إليه ، كما لا يجوزُ أن يكونَ القادرُ عليه مضطرّاً إليه ؛ فزَالَ ما قالوه .

وقد اتَّفَقُوا على أَنَّ المُلْجَأَ إلى إيقاعِ الفعلِ قادرٌ عليه ومختارٌ له ، وإن لم يَصِحَّ منه غَيْرُ ما هو ملجأً إليه ، لأنَّهُ إِنَّمَا يُلْجَأُ إلى إيقاعِ فعلٍ مقدَّرٍ له ؛ فكيف تكونُ [٨٦ب] القدرةُ على إيقاعِ لفعلٍ ، يخرجُ فعلُهُ مِنْ أن يكونَ قادراً عليه ، وَمِنْ حُكْمِ المُلْجَأِ إلى الفعلِ أن يكونَ قادراً على ما أُلْجِئَ إليه وحُمِلَ عليه ؟ فَسَقَطَ ما قالوه .

وشيءٌ آخرُ ، وهو أَنَّهُ لو كان المُلْجَأُ إلى الفعلِ هو الذي خُلِقَ فيه ولا يَصِحُّ تَرْكُهُ

له ، لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مُلْجَأً إِلَى الْفِعْلِ وَمُضْطَرًّا إِلَيْهِ فِي حَالِ إِيقَاعِهِ لَهُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ عِنْدَهُمْ ، وَلَا تَصِيحُّ قَدْرَتُهُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ وُجُودِهِ ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مُضْطَرًّا فِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ مِنْ حَالِ وُجُودِ قَدْرَتِهِ عَلَى الْفِعْلِ وَضِدِّهِ مُلْجَأً إِلَى إِيقَاعِ أَحَدِ الضَّدَّيْنِ ، لِأَنَّهُ مُحَالٌّ أَنْ يَخْلُوَا فِي الثَّانِي مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ مِنْهُمْ ، وَهَمُ الْمُحِيلُونَ يَخْلُوُ الْقَادِرُ عَلَى الْفِعْلِ وَضِدُّهُ مِنْ أَحَدِهِمَا .

وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ ، تَعَالَى ، مُلْجَأً إِلَى الْفِعْلِ وَمُضْطَرًّا إِلَيْهِ ، إِذَا خَلَقَ الْجَوْهَرَ الَّذِي هُوَ مَخْلُ الْأَعْرَاضِ ، لِأَنَّهُ لَا يَصِيحُّ مِنَ الْقَدِيمِ [١٨٧] عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ أَنْ يَخْلُوَا وَيَنْقَلِكَ مِنْ فِعْلِ أَحَدِ الضَّدَّيْنِ فِي الْجَوْهَرِ مَعَ وُجُودِهِ وَأَحْتِمَالِهِ لِلْأَعْرَاضِ ، عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ .

وَهَذَا يَوْجِبُ اضْطِرَارَ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، وَالْمُحَدِّثِ إِلَى فِعْلِ أَحَدِ مَقْدُورَيْهِ الْمُتَضَادَّيْنِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ أَنْفِكَاهُ مِنْهُمَا وَخُرُوجُهُ عَنْهُمَا . وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا أَجْمَعٌ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ مِنْ وَجوبِ كَوْنِ الْعَبْدِ مُضْطَرًّا إِلَى مَا خُلِقَ فِيهِ وَقَدَّرَ وَقُضِيَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ أَسْتِحَالَةِ خُلُوقِهِ مِنْهُ وَأَنْفِكَائِهِ عَنْهُ .

وَمَا يَسُوغُ لِأَحَدٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَنْ يَحْتَجَّ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، بِحُجَّةٍ وَلَا أَنْ يَقُولَ : غَضِبْتُ ، لِأَنَّكَ قَضَيْتَ عَلَيَّ الْمَعْصِيَةَ ، وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ وَقْعِهَا مَعَ قَضَائِكَ لَهَا ، كَمَا لَا تُجْزِي نَحْنُ وَهَمُّ لَأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، إِذَا قَالَ لَهُ : لِمَ عَصَيْتَ ؟ فَيَقُولُ : لِأَنَّكَ عَلِمْتَ أَنَّيْ أَغْصِي ، وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ وَقْعِ مَا عَلِمْتَهُ مِنِّي ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَعَ خِلَافُهُ . وَإِذَا لَمْ تُقَلِّ ذَلِكَ ، فَقَدْ بَانَ كَذِبُكُمْ عَلَيْنَا .

١ يخلو : يخلوا ، الأصل .

٢ كما : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع ، مشفوعة بلفظ (صح) .

وقد بيَّنَّا في صدرِ هذا [٨٧ب] الباب أنَّ الروايات عن الرسول ، عليه السلام ، وعن الصحابة ، رضي الله عنهم ، في القدرية مفسَّرةٌ فيهم ، فيجبُ القضاءُ بذلك عليهم .

ومن الأخبارِ الظاهرة الثابتة في هذا الباب ويُعرفُ لِشُهْرَتِهِ بَيْنَهُمْ بخيرِ رافعِ بنِ خديجٍ ما رَوَاهُ عَطِيَّةُ بْنُ عَطِيَّةٍ عَنْ عَطَاءٍ^١ ، قال : سمعتُ عُمَرُو بْنَ شُعَيْبٍ يَقُولُ : كنتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمَسَيَّبِ ، فذكرُوا عِنْدَهُ قَوْمًا يَقُولُونَ : قَدَّرَ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ مَا خَلَا الْأَعْمَالِ . قال : فما رأيْتُ سَعِيدًا غَضِبَ غَضَبًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ ، حَتَّى هَمَّ بِالْقِيَامِ ، ثُمَّ سَكَتَ وقال : أَتَكَلَّمُوا بِهَا ! والله لقد سمعتُ فيهم حديثًا ، كَفَّاهُمْ شَرًّا بِهِ . ويحهم^٢ ، لو يعلمون ! فقلتُ : يا أبا محمَّد ! ما هو ؟ فنظرَ إِلَيَّ وقد سَكَنَ بعضُ غَضَبِهِ ، فقال : حدِّثني رافعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقُولُ : (يَكُونُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ، نَعَالَى ، وَالْقُرْآنِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ، كَمَا كَفَرَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى) . قال : قلتُ : جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، يا رسولَ اللَّهِ ! وكيفَ ذَاكَ ؟ قال : (يَقْرُونَ بِنَعْضِ الْقُرْآنِ وَيَكْفُرُونَ بِنَعْضِهِ) . قال : قلتُ : كيفَ يقولون ؟ قال : (يَجْعَلُونَ إِبْلِيسَ عَدُوًّا لِلَّهِ فِي خَلْقِهِ وَقُدْرَتِهِ . يَقُولُونَ : أَخَيْرُ مِنَ اللَّهِ وَالشَّرُّ مِنْ إِبْلِيسَ ، فَيَكْفُرُونَ بِالْقُرْآنِ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِهِ وَالْمَعْرِفَةِ ، فَمَا تَلَقَّى أُمَّتِي مِنْهُمْ مِنَ الْعِدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالْجِدَالِ ، فَأُولَئِكَ زَنَادِقَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ . فِي زَنَايِهِمْ ظُلْمُ السُّلْطَانِ ؛ فَيَا لَهُ مِنْ ظُلْمٍ وَخَيْبٍ وَأَثَرَةٍ بِهِمْ ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ طَاعُونًا ، فَيُهْلِكُ عَامَّتَهُمْ ، ثُمَّ يَكُونُ الْحَسَنُ وَالْمَسْنُحُ ، فَيُمَسِّحُ عَامَّةً أُولَئِكَ فِرْدَةً وَخَنَازِيرَ) .

١ هو عطاء بن أبي رباح .

٢ به ويحهم : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٣ فيا له : كذا في الأصل ؛ فذالهم ، كما في مطبوع الشريعة (للأجرى) ١/٣٨٢ (٤٢٧) ؛ فيا لهم ، كما في

مطبوع المعجم الكبير (للطبراني) ٤/٢٤٦ (٤٢٧٠) .

قال : (نَمْ يَخْرُجُ الدَّجَالُ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ) . قال : ثُمَّ بَكَى رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى بَكَينَا لِبَكَائِهِ ؛ فَقُلْنَا : مَا هَذَا الْبُكَاءُ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قال : (رَحْمَةُ لَهُمُ الْأَشْقِيَاءَ ، لِأَنَّ فِيهِمُ الْمُتَعَبِدُ وَفِيهِمُ الْمُجْتَهِدُ ، وَإِنَّهُمْ لَيَسُوءُ بِأَوَّلِ مَنْ سَبَقَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ، فَضَاقَ بِحَمْلِهِ ذَرْعًا . إِنَّ [٨٨ب] عَائِةٌ مِّنْ هَلَكٍ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِالتَّكْذِيبِ بِالْقَدَرِ) . فقلتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قُلْ لِي كَيْفَ الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ ! قال : (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَعَهُ أَحَدٌ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ، وَتُؤْمِنَ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَتَعْلَمَ أَنَّ خَلْفَهُمَا قَبْلَ الْخَلْقِ ، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ ، فَجَعَلَ مِّنْ شَاءِ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَذْلًا مِنْهُ ذَلِكَ . كُلٌّ يَعْمَلُ بِمَا قَدْ فُرِعَ مِنْهُ ، وَهُوَ صَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ) ؛ فقلتُ : صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ؛ أَفَهَلْ بَعْدَ تَفْسِيرِ هَذَا بِالْخَبَرِ فِي جَعْلِهِ فِيهِمْ وَفِي مَنْ قَالَ بِرَأْيِهِمْ تَعَلَّقُ أَوْ تَأْوِيلُ !

فإن قالوا : هذا خيرٌ ، لم تُقَمْ بِهِ الْحُجَّةُ وَلَا تُعْلَمُ صِحَّتُهُ .

قيل لهم : هو بمثابة جميع الأخبار المروية في ذِمِّ الْقَدَرِ التي نَسَلَمَهَا نَحْنُ وَأَنْتُمْ ، بل هو أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ عِنْدَ أَهْلِ النُّقْلِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ ، لَمْ يَجِبْ قَبُولُ شَيْءٍ مِنْهَا .

وقد رَوَيْنَا مِنْ قَبْلُ عَنِ الصَّحَابَةِ جَمِيعًا فِي ذِمِّ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ مَا [٨٩أ] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ عَرَفُوا قَصْدَ الرَّسُولِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِلَى ذِمَّتِهِمْ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ .

١ يجوز ضبطه أيضًا على نحو (إثْر) .

٢ رواه الآجروني (ت ٣٦٠هـ) في كتاب الشريعة ٨١٠/٢ - ٨١٢ (٣٨٩-٣٩١) . كذلك اللالكائي (ت ٤١٨هـ)

في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٥٣٩/١ - ٥٤١ (١٠٩٩-١١٠٠) .

يُنْظَرُ لِسَانُ الْمِيزَانِ ٦٧٧/٤ (٥٦٩٣) [هناك «عطية بن عطية عن عطاء لا يُعْرَفُ وَأَتَى بِخَبَرٍ مُّوَضَّعٍ طَوِيلٍ»] .

فصل

فإن قالوا : قد أَطَبَقْنَا على أَنَّهُ ، عليه السلام ، قال في القدرية : (إِنَّهُمْ مَجُوسٌ هَلْدِهِ
الْأُمَّةُ) ، ولا بُدَّ أن يكونَ قد سَبَّهَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ المَجُوسِ مِنْ وَجْهِ اتَّفَقُوا فِيهِ . ويجبُ ،
إذا كان ذلكَ كذلكَ ، أن تكونوا أَنْتُمْ القدريةُ لِأَجْلِ أَنَّ المَجُوسَ قالوا : إِنَّ النورَ
ممدوحٌ على فِعْلِهِ ما لا يقدرُ على تركِهِ والظلامُ مذمومٌ على فِعْلِهِ ما لا يقدرُ على
تركِهِ . وَقُلْتُمْ أَنْتُمْ : إِنَّ المؤمنَ ممدوحٌ على تركِهِ ما لا يقدرُ عليه مِنَ الكفرِ
والشيطانَ والكافرَ مذمومانِ على تركِهِ ما لا يَقْدِرَانِ على فِعْلِهِ مِنَ الإيمانِ والخيرِ ؛
فَصِرْتُمْ بِذلكَ كالمَجُوسِ .

يقالُ لهم : هذا جهلٌ منكم ، لأنَّ المَجُوسَ تَمْدَحُ النورَ وتَذُمُّ الظلامَ على ما لا
يَقْدِرَانِ على فِعْلِهِ ، ونحنُ نَمْدَحُ المؤمنَ ونَذُمُّ الكافرَ على [٨٩ب] ما يَخْتَارَانِيهِ
وَيَقْدِرَانِ عليه ؛ فأين قولُنا مِنْ قولِهِمْ ؟ ولَسْنَا نَذُمُّ الكافرَ والشيطانَ على أن لم يَفْعَلَا
خَيْرًا وإيمانًا لا يَقْدِرَانِ عليه ، وَإِنَّمَا نَذُمُّهُمَا على فِعْلِ كُفْرٍ وَشَرٍّ ، هما عليه قادِرَانِ
مُخْتَارَانِ ؛ فَفَارِقْ قولُنا قولَ المَجُوسِ .

وكذلكَ فَإِنَّ قولُنا في هذا مُفَارِقٌ لقولِ المَجُوسِ مِنْ وَجْهِ ظاهِرٍ ، وذلكَ أَنَّ
المَجُوسَ تَمْدَحُ النورَ على فِعْلِ خَيْرٍ ، يستحيلُ منه فِعْلُ خِلَافِهِ مِنَ الشرِّ ، وتَذُمُّ
الظلامَ على فِعْلِ شَرٍّ ، يستحيلُ منه وقوعُ خِلَافِهِ مِنَ الخيرِ . ونحنُ نَمْدَحُ المؤمنَ
على فِعْلِ خَيْرٍ ، لا يستحيلُ منه وقوعُ خِلَافِهِ مِنَ الشرِّ ، بل يجوزُ منه خلافُهُ ، ونَذُمُّ
الكافرَ والشيطانَ على فِعْلِ شَرٍّ ، لا يستحيلُ خِلَافُهُ وَضَدُهُ مِنَ الخيرِ ؛ فأين قولُنا
مِنْ قولِهِمْ ؟

ونحنُ نزعمُ أَنَّهُ لو أَرَادَ المؤمنُ الشرَّ وآثَرَهُ ، لَصَحَّ وقوعُهُ منه . ولو أَرَادَ الشيطانُ
الخيرَ ، لَوَقَعَ منه وَصَحَّ .

[١٩٠] والمجوس يقولون : الخيرُ والشرُّ مِنَ النورِ والظلامِ بالطَّبعِ دونَ الإرادةِ والقصدِ والقدرةِ .

ونحنُ نقولُ : إِنَّ الخيرَ والشرَّ يُفَعَّلَانِ مِنَ المؤمنِ والكافرِ بالقُدرةِ والقصدِ ؛ فَافْتَرَقَ الأمرانِ .

فإن قالوا : قَالَتِ المجوسُ : إِنَّ العَالَمَ لم يَتَمَّ إِلَّا بنورٍ وظلمةٍ . أَخَذَهُمَا محمودٌ والآخِرُ مذمومٌ . ثُمَّ قُلْتُمْ أَنْتُمْ : إِنَّ الكَسْبَ لا يَتَمَّ كونه كسبًا إِلَّا بخالقي له ومُكْتَسِبٍ . وَأَخَذَهُمَا ممدوحٌ وهو اللهُ ، تعالى ، والآخِرُ مذمومٌ وهو العبدُ .

يقالُ لهم : إِنَّ المجوسَ تزعمُ أَنَّ أجسامَ العَالَمِ لم تَتَمَّ إِلَّا بخالِقَيْنِ لها . أَحَدُهُمَا نورٌ والآخِرُ ظلامٌ . ونحنُ نقولُ : إِنَّ جميعَ أجسامِ العَالَمِ وأعراضِهِ يَتَمَّ خَلْقُهُ وُجُودُهُ باللهِ وَخَذَهُ دُونَ الشَّيْطَانِ أَوْ أَحَدٍ مِنَ الخَلْقِ ؛ فَافْتَرَقَ قَوْلُنَا وَقَوْلُهُمْ .

فأما الكسبُ ، فَيَتَمُّ عِنْدَ سَائِرِ أَهْلِ الْحَقِّ خَلْقُهُ وَوُجُودُهُ وَثُبُوتُهُ بِاللَّهِ ، تعالى ، وَخَذَهُ ، وَإِنْ لم يَكُنْ كَسْبًا للعبدِ ، وَإِنْ لم [٩٠ب] يَتَمَّ كونه كسبًا دونَ أَنْ يَكْتَسِبَهُ العبدُ وما به يكونُ كَسْبًا هو القدرةُ عليه . والقدرةُ مِنْ فعلِ اللهِ ، تعالى ، دُونَ العبدِ ؛ فَافْتَرَقَ قَوْلُنَا وَقَوْلُ المجوسِ فِي أَنَّ أجسامَ العَالَمِ وَأَعْرَاضَهُ لا تَتَمَّ إِلَّا لَخَالِقَيْنِ ، أَحَدُهُمَا ممدوحٌ والآخِرُ مذمومٌ .

وأيضًا ، فَإِنَّ المجوسَ يقولونَ : إِنَّ النورَ ممدوحٌ بما هو مُنْقَرِدٌ بِفِعْلِهِ وَغَيْرُ مضافٍ إلى غيرِهِ والظلامَ مذمومٌ بما هو مُنْقَرِدٌ بِفِعْلِهِ وَغَيْرُ مضافٍ إلى النورِ أو غيره .

ونحنُ نقولُ : إِنَّ القديمَ ، سبحانه ، ممدوحٌ على خَلْقِ الكَسْبِ المضافِ إليه خَلْقًا وإلى العبدِ كَسْبًا ، والعبدُ مذمومٌ على ما هو مضافٌ إليه كَسْبًا وإلى اللهِ ،

تعالى ، خَلَقًا ، فلم تُقُلْ : إِنَّ الذَّمَّ والمدْحَ يكونانِ على كسبٍ ، يُنْفَرِدُ في الإضافة إلى الممدوح به دُونَ مذموم به . وقَوْلُ القدرية في هذا هو قَوْلُ المجوسِ بِعَيْنِهِ ، لأنَّهُم يقولونَ : إِنَّ النورَ [١٩١] ممدوحٌ بما هو مُنْفَرِدٌ بِفِعْلِهِ والظلامُ مذمومٌ بما هو مُنْفَرِدٌ بِفِعْلِهِ . والقديمُ ، تعالى ، عِنْدَنَا ، وإنْ كان ممدوحًا بالإحسانِ والإنعام الذي يُنْفَرِدُ بها ، فإنه ليس ممَّا يستحقُّ به أَخَذَ الذَّمَّ . وليست هذهِ حالُ ما ذكروه من الكَسْبِ ؛ فَأَشْبَهَ قَوْلَ المجوسِ .

فصل

فإن قالوا : قد قالت المانية^١ : إنَّ أمتزاج النور والظلمة كان خيراً وهو عليه ممدوحٌ وفعل العبد خطأ وباطلٌ وهو عليه مذمومٌ ؛ فأشبهَ قولكم قولهم .

يقال لهم : ما في العالم شيءٌ مُبَيِّنٌ لغيره أَشَدُّ مَبَايِنَةً لقولنا من قولهم ، لأنَّ المجوسَ يقولون : إنَّ أمتزاج النور بالظلمة خيرٌ وصوابٌ وحكمةٌ وهو به ممدوحٌ ، وإنَّ أمتزاج الظلمة بالنور شرٌّ وسَفَّةٌ وَعَبَثٌ وباطلٌ وهو عليه مذمومٌ ، وهو غيرُ أمتزاج النور بالظلمة ، فزعموا أنَّ الامتزاجَيْنِ فَعْلَانِ غَيْرَانِ لِفَاعِلَيْنِ .

[٩١ب] ونحنُ نقولُ : إنَّ نفسَ الخلقِ الذي يَسْتَحِقُّ عليه فاعِلُهُ المدحُ هو نفسُ الكسبِ الذي يَسْتَحِقُّ مُكْتَسِبُهُ عليه الذمُّ ؛ فأين قولنا من قولهم ؟ بل قولُ المعتزلةِ هو نصُّ قولِ المجوسِ ، لأنَّهم يقولون بأنَّ الخطأ والخيرَ والشرَّ والسَفَّةَ والصوابَ والحكمةَ غَيْرَانِ وَفَعْلَانِ لِفَاعِلَيْنِ غَيْرَيْنِ ، كلُّ واحدٍ منهما منفردٌ بِفِعْلِهِ ، لا يَصِحُّ مِنْ كُلِّ واحدٍ منهما فِعْلُ الآخرِ ولا يَقْدِرُ عليه ولا هو مِنْ تدبيره . وكذلك قالتِ المجوسُ : إنَّ الخيرَ الممدوحَ عليه فاعِلُهُ غَيْرُ الشرِّ المذمومِ فاعِلُهُ ، وإنَّ خالقَ الشرِّ غَيْرُ خالقِ الخيرِ ؛ فقولهم نفسُ قولِ المجوسِ .

١ المانية : المانية ، الأصل . كذلك تُعرف بالمناوية . يُنظر كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (للملطي) ١٧ «المانية» ، ٧٢ «المناوية» . جاء هناك [٧٢] : «إنما سَمَوْا مانيةً ، لأنَّ رجلاً كان يُقالُ له ماني ، زعموا أَنَّهُ نبيُّهم وكان في زمن الأكاسرة ؛ فقتله بعضهم» . عنها يُراجع الملل والنحل (لشهرستاني) ٢٥١/١/١ - ٢٥٥ .

فصل

وقالوا أيضًا : إِنَّ المَانِيَةَ قَالَتْ : إِنَّ الاسْتِغْفَارَ مِنَ الذَّنْبِ خَيْرٌ ، وَإِنَّهُ مِنْ فِعْلِ النُّورِ ، وَإِنَّهُ اسْتِغْفَارٌ مِنْ فِعْلِ الظَّلَامِ وَالشَّرِّ الَّذِي لَمْ يَفْعَلْهُ مِنَ الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ الْوَاقِعِ مِنَ الظَّلَامِ ؛ فَأَتَيْتُوا النُّورَ مُسْتَغْفِرِينَ مِمَّا لَمْ يَفْعَلْهُ .

[١٩٢] قالوا : وَكُنْتُمْ : إِنَّ الْعَبْدَ الْعَاصِيَّ إِنَّمَا يَسْتَغْفِرُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ وَخَلْقِهِ فِيهِ ، لَا مِنْ فِعْلِهِ ؛ وَأَشْبَهَ قَوْلَكُمْ قَوْلَهُمْ .

قيل لهم : هَذَا تَوَهَّمٌ مِنْكُمْ ، لِأَنَّ الْمَجُوسَ تَزَعَّمُ أَنَّ النُّورَ اسْتَغْفَرَ مِمَّا لَمْ يَفْعَلْهُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَلَا اكْتَسَبَهُ وَلَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَا كَانَ بَيِّنَاتِهِ . وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اسْتَغْفَرَ مِنْ شَيْءٍ اكْتَسَبَهُ وَقَدَرَ عَلَيْهِ وَأَزَادَهُ وَمِنْ مَعْصِيَةٍ هِيَ عَاصِيٍّ وَمُحْطِئٍ وَسَفِيَةٍ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ ، سَبْحَانَهُ ، خَالِقًا لَهَا . وَالْمَجُوسُ يَقُولُ : يَسْتَغْفِرُ النُّورُ مِمَّا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ لَهُ وَلَا خَالِقًا لَهَا وَلَا سَفِيَةٍ بِهَا ، بَلْ مِنْ مَعْصِيَةٍ غَيْرِهِ ؛ فَأَيْنَ قَوْلُنَا مِنْ قَوْلِهِمْ ؟

فصل

وقالوا أيضًا : إِنَّ المجوسَ قالوا : إِنَّ الخَالِقَ ، تعالى ، كان في الْأَزَلِّ وَحْدَهُ ، لا شيء معه . ثُمَّ فَكَّرَ فِكْرًا رَدِيًّا ، حَدَّثَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ ؛ فَلَمَّا رَأَاهُ ، رَاَعَهُ وَأَفْرَعَهُ ، أَقْبَلَ عَلَيْهِ يَذُمُّهُ وَيُلْعَنُهُ ، لا على شيء كان [٩٢ب] منه . وَإِنَّهُ أَيْضًا خَلَقَ خَلْقًا آخَرَ غَيْرَهُ ، فَأَقْبَلَ يَمْدَحُهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ ، لا لشيء كان منه وفعل يَسْتَوْجِبُ بِهِ مَدْحَهُ .

قالوا : وَقُلْتُمْ أَنْتُمْ : إِنَّ اللَّهَ ، تعالى ، كان ولا شيء ، ثُمَّ خَلَقَ خَلْقَيْنِ ، شَيْطَانًا وَمُؤْمِنًا ، فَأَقْبَلَ عَلَى الشَّيْطَانِ يَذُمُّهُ ، لا على شيء كان منه ، بل على أَمْرِ خَلْقِهِ وَقَعْلِهِ فِيهِ . وَأَقْبَلَ عَلَى الْمُؤْمِنِ يَمْدَحُهُ وَيُعْظِمُهُ ، لا لشيء كان منه ، بل لِأَمْرِ فَعْلِهِ فِيهِ ؛ فَأَشْبَهَ قَوْلَكُمْ قَوْلَهُمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا أَيْضًا مِنْ تَحَالِيلِكُمُ الْبَاطِلَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّا لَا نَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ فَكَّرَ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ كُفْرٌ . وَلَا نَقُولُ : إِنَّ الشَّيْطَانَ أَوْ غَيْرَهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ ، تعالى ، وَمِنْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ . وَالْمَجُوسُ يَقُولُ : إِنَّهُ يَذُمُّ الشَّيْطَانَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَعْصِيَهُ وَيَكُونَ مِنْهُ شَرٌّ . وَنَحْنُ نَقُولُ : لَمْ يَذُمَّ الشَّيْطَانُ الَّذِي أَبْتَدَأَهُ وَأَخْتَرَعَهُ عَنْ غَيْرِ فِكْرٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَضَلَّ [٩٣ا] وَعَصَى وَأَجْرَمَ وَأَسَاءَ ؛ فَأَفْتَرَقَ قَوْلُنَا وَقَوْلَهُمْ .

وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ الشَّيْطَانَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَشْرَارِ وَالْكَفَّارِ مَذْمُومٌ عَلَى مَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَأَرَادَهُ وَاكْتَسَبَهُ وَالظَّالِمَ عِنْدَ الْمَجُوسِ مَذْمُومٌ عَلَى مَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ وَلَا اكْتَسَبَهُ وَأَخْتَارَهُ . وَكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ مَمْدُوحٌ وَالْقَدِيمُ عَلَى مَا يَقْدِرَانِ عَلَيْهِ وَيُرِيدَانِهِ . وَالنُّورُ مَمْدُوحٌ عِنْدَ الْمَجُوسِ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ .

وَلِسْنَا نَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ ، تعالى ، يَذُمُّ الشَّيْطَانَ وَيَمْدَحُ الْمُؤْمِنَ عَلَى خَلْقِ الطَّاعَةِ وَالْعَصِيَانِ فِيهِمَا ، وَإِنَّمَا يَمْدَحُ وَيَذُمُّ عَلَى مَا اكْتَسَبَهُ وَأَطَاعَ وَعَصَى بِهِ الْمَذْمُومَ وَالْمَمْدُوحَ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَارْتَقَ قَوْلُنَا قَوْلَ الْمَجُوسِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

فصل

وقالوا أيضًا : إِنَّ المجوسَ يقولون : إِنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يفعلُ الظلمَ والكذبَ والخبثَ .
وقُلْتُمْ أَنْتُمْ : إِنَّ اللهَ لا يقدرُ على ذلكَ ؛ فَأَتَّفَقَ قولُكم وقولُهم .

[٩٣ب] يقالُ لهم : إِنْ كانَ هذا يوجبُ المُوافَقَةَ للمجوسِ ، وَجِبَ أنْ تُقَضُوا
على أَنَّ النِّظَامَ مِنْ شَيْوِخِكُمْ وَكُلِّ مَنْ قالَ : إِنَّه لا يقدرُ على ذلكَ على وجهٍ وشرطٍ
ويقدرُ عليه على وجهٍ ، أنْ يكونوا كُلُّهُمْ مجوسًا ؛ فَإِنْ لم يجبْ ذلكَ ، لم يجبْ
ما قُلْتُمْ .

ويقالُ لهم : إِنَّ المجوسَ يقولون : إِنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يقدرُ على الجورِ ولا على
العدلِ ولا على حَسَنِ ولا قبيحٍ . ونحنُ نقولُ : إِنَّ اللهَ ، تعالى ، قادرٌ على الخيرِ
والإحسانِ ، وَإِنَّ فِعْلَ الظلمِ منه وتَوْهُمُهُ مُحالٌ . ولا يجبُ أنْ يقدرَ القادرُ على ما
يستحيلُ كونهَ مقدورًا ؛ فَأَفْتَرَقَ قولُنا وقولُهم .

وقد ذَكَرْنَا لهم وجوهًا مِنْ قولِ المجوسِ ، زَعَمُوا أَنَّها مُشَبِّهَةٌ لقولِنا ، كُلُّها جَهْلٌ
منهم وتَوْهُمٌ باطلٌ ، وَنَقَضْنَاها فِي نَقْضِ النِّقْضِ على الهمْدَانِي بما فيه مَقْنَعٌ .
وقد تَبَهَّنَا هاهنا على تَكْذِيبِهِم علينا وطريقِ الجوابِ عن كُلِّ ما يَهْتَدُونَ به في ذلكَ .

١ أَنْ : إضافة في الهامش الأيمن ، مشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، لكنها غير ظاهرة .
٢ هو القاضي عبد الجبار بن أحمد المعزلي (ت ١٠٢٤هـ / ١٠٢٤م) . له نقضٌ على كتاب اللمع لأبي الحسن
الأشعري (ت ٣٢٤هـ / ٩٣٥م) . من الجدير بذكره أَنَّ الأخير ألف ثلاثة كتب بهذا العنوان ، كما نقل ذلك أبو
عساكر (ت ٥٧١هـ / ١١٧٦م) في تبين كذب المفتري ١٣٠ فيما يلي : «ألفنا كتابًا ، سَمَّيْناه (كتاب اللمع
في الردِّ على أهل الزيغ والبدع) . وألفنا كتابًا ، سَمَّيْناه (اللمع الكبير) ، جعلناه مدخلًا إلى (إيضاح البرهان) .
وألفنا (اللمع الصغير) ، جعلناه مدخلًا إلى (اللمع الكبير)» ؛ فالأول الذي ليس بالكبير ولا بالصغير هو المطبوع
بعنوان (كتاب اللمع في الردِّ على أهل الزيغ والبدع) [قراءة : محمَّد أمين الإسماعيلي . الرباط : كتّبة الآداب
والعلوم الإنسانية - جامعة محمَّد الخامس أكادال ، ط ١ ، ٢٠١٣ ، ص ١٥٠] . أمَّا كتاب الباقلاني المذكور
هنا في المتن أعلاه ، فهو نقضٌ على نقض عبد الجبار على اللمع للأشعري .

فليتأمل [١٩٤] القارئ ، لِيَعْلَمَ أَنَّ ما يُرَدُّ عليه مِنَّا أَضْرَبْنَا عن ذِكْرِهِ بمنزلة ما ذكرناه عنهم هاهنا وَتَقْصِيْنَاهُ عليهم ! فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِلإِطَالَةِ بِذِكْرِ جَمِيعِهِ على التفصيل .

وَكُلُّ مَتَأَمِّلٍ يَقُولُ : الْقَدَرِيَّةُ تَعْلَمُ مع الْإِنْصَافِ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ مَذْهَبُ الْمَجْوسِ ، لِأَنَّ الْمَجُوسَ تَزْعُمُ أَنَّ خَالِقَ الْخَيْرِ غَيْرُ خَالِقِ الشَّرِّ وَأَنَّ فَاعِلَ الْخَيْرِ يَسْتَجِيلُ مِنْهُ فِعْلُ الشَّرِّ وَفَاعِلَ الشَّرِّ يَسْتَجِيلُ مِنْهُ فِعْلُ الْخَيْرِ وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى فِعْلِ الْآخَرِ .

وَكَذَلِكَ قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ : إِنَّ فَاعِلَ الْخَيْرِ هُوَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الشَّرَّ وَإِنَّ فَاعِلَ الشَّرِّ هُوَ الْعَاصِي وَالشَّيْطَانُ دُونَ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ . قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِ الشَّيْطَانِ ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَكَذَلِكَ قَالَتِ الْمَجُوسُ ؛ فَأَشْتَبَهَ الْقَوْلَانِ .

وَقَالَتِ الْمَجُوسُ : إِنَّ النُّورَ مَمْدُوحٌ عَلَى حَدُوثِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَقَدْ اسْتَحْقَاقِ الْمَدْحِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ [٩٤ب] حَالُ حَدُوثِهِ وَكَوْنِهِ جَنْسًا ، وَإِنَّ الْكَافِرَ وَالشَّيْطَانَ يَسْتَحْقَاقِ الذَّمِّ وَالْعَنْبَ عَلَى قَبِيحٍ ، لَا يَقْدِرَانِ عَلَيْهِ فِي حَالِ قُبْحِهِ وَاسْتَحْقَاقِ الذَّمِّ عَلَيْهِ . وَهَذَا نَفْسُ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ .

وَقَالَتِ الْمَجُوسُ : إِنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، خَلَقَ وَأَنْشَأَ الْخَيْرَ دُونَ الشَّرِّ وَالشَّيْطَانَ أَنْشَأَ الشَّرَّ دُونَ الْخَيْرِ ، وَإِنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، لَوْ أَرَادَ الشَّرَّ ، لَكَانَ عَابِثًا سَفِيهًا . وَهَذَا مُوَافَقَةٌ مِنْهُمْ لَهُمْ .

وَقَالَتِ الْمَجُوسُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الظَّلَمَ إِلَّا ظَالِمٌ شَرِيرٌ .

وَكَذَلِكَ قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ : إِنَّ اللَّهَ ، سُبْحَانَهُ ، لَوْ فَعَلَ الظَّلَمَ وَالشَّرَّ ، لَكَانَ ظَالِمًا ، شَرِيرًا .

وقلنا نحسُّ : قد يفعلُ الظلمَ والشرَّ مَنْ ليس بظالمٍ ولا شَريرٍ ؛ ففارقَ قولنا قولهم .
ووافقوهم في دينهم .

وقالتِ المجوسُ : إنَّ كلَّ فاعِلٍ للشرِّ مذمومٌ بفعله .

وقلنا نحسُّ : قد يَفْعَلُ الشرَّ مَنْ ليس بمذمومٍ به .

وقالتِ القدريةُ : لا يَفْعَلُ الشرَّ إلَّا مذمومٌ به ؛ فأتَّفَقَ لذلك قولهم وقولُ المجوسِ .

[١٩٥] وقالتِ المجوسُ : كلُّ ما هو حَسَنٌ مِنْ فعلينا ، فإنه حَسَنٌ مِنْ فِعْلِ النورِ .
وكلُّ ما قُبِحَ مِنَّا فِعْلُهُ ، قُبِحَ مِنَ النورِ أيضًا فِعْلٌ مِثْلِهِ .

وقالتِ القدريةُ : إنَّ كلَّ ما حَسَنٌ مِنَّا مِنَ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، حَسَنٌ فِعْلُهُ ، وكلُّ ما قُبِحَ
مِنَّا قُبِحَ مِنْهُ فِعْلُهُ ؛ فأتَّفَقَ قولاهُما .

وإن كانتِ المجوسُ تَمُرُّ على قياسِ قولها من ذلك ، والقدريةُ تُناقِضُ المناقضةَ
الظاهرةَ التي قد ذكرناها في فصولِ الحَسَنِ والقُبُوحِ والتعديْلِ والتجويرِ لذلك ؛
فالمجوسُ لذلك أَعْنَدُوا وبَصُرُوا بطريقِ النظرِ منهم .

وقالتِ المجوسُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يجوزُ أن يَفْعَلَ إلَّا الحَسَنَ والمصلحةَ
ويستحيلُ منه فِعْلُ المفسدةِ .

وقالتِ القدريةُ : إنَّه لا يجوزُ أن يفعلَ القديمُ ، سبحانه ، إلَّا المصلحةَ دُونَ
المفسدةِ . وهذا مُوَافَقَةٌ مِنْهُمْ لَهُمْ .

وقالتِ المجوسُ : إنَّ النورَ الإلَهَ لا يَبْصُحُ أن يُريدَ القبائحَ والظلمَ وإنَّ ذلكَ مُحَالٌ
في صِفَتِهِ .

وقالتِ القدريةُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يُريدُ القبائحَ وإنَّ ذلكَ مُمْتَنِعٌ في صِفَتِهِ .

[٩٥ب] وقالت المجوس : إِنَّ النُّورَ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى لُطْفٍ وَاسْتِصْلَاحٍ ، يُصْلِحُ بِهِ الْكُفَّارَ وَالْعُصَاةَ وَالظَّالِمِينَ . وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَفْعَلْهُ ، لَكَانَ بَخِيلًا ، سَفِيهًا ، مُسْتَفْسِدًا لِعِبَادِهِ .

وقالت القدرة : إِنَّ اللَّهَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى لُطْفٍ وَاسْتِصْلَاحٍ ، يَسْتَصْلِحُ بِهِ الْعُصَاةَ وَالظَّالِمِينَ مِنْ عِبَادِهِ ؛ فَاتَّفَقَ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ وَقَوْلُ الْمَجُوسِ .

وكلُّ هذِهِ مَذَاهِبٌ ، قَدْ وَاثَقُوا فِيهَا الْمَجُوسَ ، وَيَكْفِي فِي تَشْبِيهِ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَهُمْ بِالْمَجُوسِ مَوَافَقَتُهُمْ لَهُمْ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ^١ .

وهذِهِ جَمَلَةٌ كَافِيَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ وَفِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، خَالِقٌ لِأَفْعَالِ عِبَادِهِ .

١ يُقَابَلُ كِتَابُ الْإِرْشَادِ (لِلجويني) ٢٢٤-٢٢٥ [فصل في ذم القدرة] .

كتاب التَّوَلَّدَ

باب القول في إبطال التَّوَلَّدَ

[١٩٦] فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ قُدْرَةٌ عَلَى مَا يُوجَدُ مَعَهَا فِي مُحَلِّهَا ، فَهُوَ أَنَّ قَدْرَ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهَا الْفِعْلُ أَبْتَدَاءً فِي غَيْرِ مُحَلِّهَا ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ بِهَا فِي غَيْرِهِ عِنْدَهُمْ بِسَبَبٍ عَلَى وَجْهِ التَّوَلَّدِ . وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِهِ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ ، لَصَحَّ وَقُوعُ الْإِصَابَةِ وَالْقَتْلِ بَعْدَ مَوْتِ رَامِي السَّهْمِ وَمَعَ عَدَمِهِ ، إِذَا تَقَدَّمَ وَجُودُ السَّبَبِ وَزَالَتِ الْمَوَانِعُ . وَبِأَضْطِرَارٍ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَيِّتَ وَالْمَعْدُومَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُوقَعَ الْأَفْعَالُ ، لِأَنَّ حَالَهُ أَسْوَأُ مِنْ حَالِ الْعَاجِزِ وَالْمَرِيضِ وَالضَّعِيفِ .

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ قَوْلٌ يَوْجِبُ غِنَى الْمَسَبِّ عَنْ فَاعِلٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ السَّبَبُ يَوْجِبُهُ ، لَمْ يَخْتَجْ مَعَ وَجُودِ مَوْجِبِهِ إِلَى فَاعِلٍ يَفْعَلُهُ ، كَمَا لَا يَحْتَاجُ الْحَكْمُ الْوَاجِبُ مِنَ الْعِلَّةِ إِلَى فَاعِلٍ يَفْعَلُهُ لَوْجُودِ مَوْجِبِهِ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَلَئِنْهُمْ قَدْ قَالُوا : مِنْ حَقِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ صَحَّةُ فِعْلِهِ [٩٦ب] وَأَنْ لَا يَفْعَلُهُ ؛ فَلَوْ كَانَ وَقُوعُ الْمَسَبِّ بَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ وَزَوَالِ الْمَوَانِعِ مِنْ تَوَلَّدِهِ يَخْصُلُ بِالْفَاعِلِ ، لَصَحَّ مِنْ فَاعِلِهِ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ وَالْحَالُ هَلِكِهِ ، وَإِلَّا خَرَجَ عَنْ مَعْنَى الْفَاعِلِ . وَلَقَدْ بَطُلَ ذَلِكَ ، وَضَحَّ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِفَاعِلٍ ، لَوْ كَانَ مَتَوَلِّدًا . وَهَذَا يَوْجِبُ غِنَى سَائِرِ الْحَوَادِثِ عَنْ مُحَدِّثٍ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ .

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ أَحْتَاجَ الْمَسَبُّ إِلَى سَبَبٍ يَخْذُلُ عَنْهُ ، لَمْ يَخْتَجْ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ سِوَى الْحُدُوثِ فَقَطْ . وَلَوْ كَانَ مِنَ الْحَوَادِثِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ ، يَوْجِبُهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ حَادِثًا ، لَاحْتَاجَ سَبَبُهُ إِلَى سَبَبٍ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ ،

ولاحتاج جميع أجناس الحوادث في صفة الحدود إلى أسباب يولدها لتساوي حقيقة الحدود في سائرهما . وهذا باطلٌ باتِّفاقٍ ؛ فبطل ما قالوه .

ويدل على ذلك أيضا أنه لو كان التولّد صحيحًا ، لوجب أن يكون كثرُ أبٍ [٩٧] قِمَّةً لِرِباعِيَّةِ النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وقتل كلِّ نبيٍّ وإيلامه وتفرقه أجزائه كُفْرًا وفُجُورًا ، ولوجب أن يكون موجودًا بالأنبياء . وهذا يوجب أن يكون في الأنبياء كفرٌ وفجورٌ كثيرٌ . والقولُ بذلك خروجٌ عن الدِّينِ ؛ فدلَّ ذلك على إبطال القول بالتولّد .

ومما يدلُّ أيضًا على فساد القول بالتولّد أنه لو كان الحادث بعد المباشر من كسب الإنسان أو معه في حاله متولّدًا عن المباشر ، لم يخلُ من أحد أمرين . إمّا أن يكون ممّا يوجد معه في حاله ، كحركة الخاتم المقارنة لحركة اليد ، وحركة ثوب الإنسان عند مشيه وتحريكه ، وخروج الماء من القَدَحِ عند إدخال اليد فيه وأمثال ذلك أو ممّا يوجد بعده ، كالإصابة بعد الرَّمْيِ والكسر بعد الزَّجِّ والألم الحادث بعد الضرب وأمثال ذلك .

فإن كان ممّا يوجد مع السبب ، فإنه باطلٌ ، لأنه لو كان تحرُّك الخاتم عن تحرُّك اليد فعلًا [٩٧ب] للعبد ، لوجب كونه قادرًا عليه باتِّفاقٍ ولِقِيَامِ الدَّلِيلِ على استحالة وقوع حادثٍ أو مكتسبٍ من غير قادرٍ ، ولأنه لو استغنى الفعل المتولّد عن قدرة ، لاستغنى أيضًا سببه عن قدرة ، وذلك باطلٌ ؛ فوجب أنه لا بُدَّ من كونه قادرًا عليه ، وذلك مُحالٌ ، لأنه لا يخلو أن يكون قادرًا على السببِ والمسببِ

١ يُقَابِلُ السِّيرَةَ النَّبَوِيَّةَ (لَا يَنْ هِشَام) ٦٤/٣/٢ «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ عَتَبَةَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ زَمَى رَسُولَ اللَّهِ ، ثُمَّ ، يَوْمَئِذٍ ، فَكَسَرَ زِيَارَتَهُ الْيَمْنَى السُّفْلَى وَخَرَجَ شَفْتَهُ السُّفْلَى وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شِهَابٍ الزَّهْرِيَّ شَجَّهَ فِي جَبْهَتِهِ وَأَنَّ قِمَّةً خَرَجَ وَجَنَّتُهُ» إلخ .

٢ يَخْلُو : يَخْلُوا ، الْأَصْلُ .

عندهم بالقدرة على سببه أو بقدرة غير القدرة على سببه ؛ فإن كان قادراً عليه بالقدرة على سببه ، فذلك مُحالٌ ، لأنه قولٌ يوجبُ كونَ القدرة الواحدةِ الحادثةِ قدرةً على مقدورين . وذلك باطلٌ بما تُبيِّنُهُ مِنْ أَسْتِحَالَةٍ تَعْلُقُ القدرةَ الحادثةَ بمقدورينِ مثليينِ أو ضديينِ أو خِلَافَيْنِ غيرِ ضديينِ ؛ فمَنْ نازَعَ في ذلك ، أَقْمَنَّا الدليلَ عليه .

ويدلُّ على ذلك أيضاً أَنَّهُ قد يكونُ السببُ والمسبَّبُ مِنْ جنسٍ واحدٍ . ولو جازَ أن يُفْعَلَ بالقدرة الواحدةِ في الوقتِ [١٩٨] الواحدِ مقدورينِ مِنْ جنسٍ واحدٍ في محلِّينِ غَيْرَيْنِ ، لجازَ أيضاً أن يُفْعَلَ بها مقدورينِ مثليينِ في محلٍّ واحدٍ في زمنٍ واحدٍ ، وإلَّا فَمَا الفصلُ ؟ ولا سبيلَ إليه .

ولَمَّا اتَّفَقْنَا على بطلانِ كونِها قدرةً على مثليينِ في زمنٍ واحدٍ في محلٍّ واحدٍ ، أَسْتِحَالَ كونُها قدرةً عليهما في محلِّينِ . وليس لهما الانفصالُ مِنْ هَذَا بَأَنَّهُ لو كانت قدرةً على فِعْلٍ مثليينِ في محلٍّ واحدٍ في زمنٍ واحدٍ ، لم يَحْتَجْ في حَمْلِ الثَقِيلِ مِنَ الأجسامِ إلى زيادةِ قُدْرٍ ، إذا أَمَكْنَهُ أَنْ يُفْعَلَ بالقدرة الواحدةِ في كُلِّ جزءٍ مِنَ الثَقِيلِ أجزاءً مِنَ الحَمْلِ والحركاتِ متماثلةً ، لأنَّنا نوجبُ عليهم ذلكَ ونُلْزِمُهُم القولَ به لقولهم : إنها قدرةٌ على ما لا نهايةَ له مِنْ كُلِّ جنسٍ ، وإن لم يَصِحَّ أن يُفْعَلَ مِنْهُ أَتْنَانِ في وقتٍ واحدٍ في محلٍّ واحدٍ ، لأنَّنا لا نَعْتَبِرُ هَذِهِ الدَّعْوَى . ونقولُ لهم : المحلُّ يَحْتَمِلُ عندكم في الوقتِ الواحدِ أمثالاً كثيرةً مِنْ كُلِّ جنسٍ ، فيجبُ لذلكَ صِحَّةُ [٩٨ب] فِعْلِهِ بالقدرة الواحدةِ في المحلِّ الواحدِ في الزمنِ الواحدِ أمثالاً كثيرةً وأن لا يحتاجَ في حَمْلِ الثَقِيلِ إلى زيادةِ قُدْرٍ .

وقد ثَبَّتَ مِنْ قولنا وقولهم أَنَّ نَفْسَ أَجْزَاءِ الثَقِيلِ لا يَمْنَعُ مِنْ شَيْلِهِ ولا ما فِيهِ مِنَ الاعتمادِ ولا تَأْلِيلِ أَجْزَائِهِ وَأَنْضُمَامِهَا ، وَأَنَّ الدَّفْعَ له يَقَارَنُ ثَقْلَهُ وتَأْلِيلُهُ ؛ فَوَجَبَ أَنَّهُ

لا مانع لصاحب القدرة الواحدة من أن يفعل بها في الزمن الواحد في كل جزء من الثقل حُمُولًا كثيرة حتى ترتفع وتستقل بها . ومتى وجدنا ذلك مُتَعَدِّيًا عليهم ، بطل قولهم وثبت أن ارتفاع الحجر وتحريكه ليس من فعل العبد المُعْتَمِد لِشَيْئِهِ .

وهذا الفصل وُحِدَهُ مِنَ الدليل يَكْشِفُ عن فساد قولهم بالتَّوَلَّد . ومتى بطل كَوْنُ القدرة الواحدة قدرةً على مَثَلَيْنِ في محل واحد في زمن واحد ، بطل كونها قدرةً عليهما في محلين ؛ فاستحال لذلك أن تكون القدرة على حركة اليد هي القدرة [١٩٩] على حركة المِرْوَحَةِ والخاتم الموجودين معها .

ويستحيل أيضًا أن تكون القدرة على حركة الخاتم غير القدرة على حركة اليد ، بل قدرة مفردة تُقَارِنُهَا وتعلّقُ بها ، لأنّه لو كان ذلك كذلك ، لاسْتَعْنَتْ بالقدرة المفردة عليها عن سبب يولّدُها ، وَجَزَتْ مَجْزَى السببِ الواقع بقدرة عليه ، ولأتهما إذا كانتا قدرتين على مقدورين غيرين ، لم يَمْتَنِعْ وجودُ إِحْدَاهُمَا مَعَ عَدَمِ الأُخْرَى ووجود مقدورها بها وإن انفردت ، كما وَجَبَ ذلك في قدرة السبب . وهذا يُبْطِلُ كَوْنَ ما سَمَوْهُ سببًا مولّدًا .

ويستحيل أيضًا أن يكون ما سَمَوْهُ مسببًا متولّدًا ممّا يَقَعُ بَعْدَ وجودِ السببِ فَعَلًا للعبد ، لأنّه كان يجب كَوْنُهُ قادرًا عليه . وكان لا بُدَّ أن يكون قادرًا عليه بالقدرة على سببه أو بقدرة ، تُقَارِنُ السببَ وتُوجَدُ معه .

وكل ذلك محال ، لأنّه لو [٩٩ب] قَدَّرَ عليه بالقدرة على سببه ، لاستحال ذلك من وجهين . أحدهما أنّه يوجب كَوْنَ القدرة قدرةً على مقدورين . وذلك محال لما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . والوجه الآخر أنّه قولٌ يوجب تقدّم القدرة لمقدورها بأزمان كثيرة ،

١ قدرة : - ، الأصل .

٢ إحداهما : إحداهما ، الأصل .

لأنه قد توجد إصابة السهم للغرض بعد السبب بأوقات كثيرة ، والقدرة على السبب قبله أيضا عندهم .

ونحن قد بينّا من قبل استحالة تقدّم القدرة على المقدور بوقت واحد فضلا عن الأوقات الكثيرة . ومن خالف في ذلك نقلناه إلى الكلام فيه .

ويستحيل أيضا أن يكون المسبب الواقع بعد سببه واقعا بقدرة ، تُقارن القدرة على سببه لأمرين . أحدهما أنه يوجب تقدّم القدرة للمقدور . وذلك محال . والأمر الآخر أنه يُخرج السبب عن كونه متولّدا ، وإن كان واقعا بقدرة تُخصّصه ، كما يجب خروج السبب عن كونه مسببا مولّدا لهذه العلة .

[١٩١] ويستحيل أيضا أن يكون المسبب الواقع بعد سببه واقعا بقدرة تُقارنُه ، لأنّ ذلك يوجب كونه مبتدأ بالقدرة غير متولّد عن شيء ، كما وجب ذلك في سببه الواقع بقدرة تُخصّصه . ويستحيل أيضا على أصولهم ، لأنّه موجب لمقارنة القدرة للمقدور وكونها قدرة على الواقع الموجود . وذلك عندهم محال . وإذا كان ذلك كذلك ، استحال أن يكون ما وجد عند فعل العبد في غير حيزه أو في غير محلّ القدرة من جملته متولّدا عن الفعل المبتدأ بالقدرة عليه في محلّها . وبطل ما قالوه .

دليل آخر في نفي التولد

ومما يدل على ذلك أنه قد زعمَ مُحَصِّلُوهُمْ أَنَّ الْأَلَمَ المتولدَ عن الوهي النافي للصحة التي تحتاج الحياة إليها دون الاعتماد ، بل الاعتماد زعموا يُؤكِّد الوهي الذي هو التفريق . والوهي [٩١ب] النافي للصحة هو المولد للألم ؛ فاستدلوا على ذلك بأنهم وجدوا الألم تابعاً للوهي دون الاعتماد ، لأنه لو اعتمد بالضرِب على ما جفاً وغلظ من بدن الإنسان ، لم يتولد عن ذلك الاعتماد من الألم قَدْرُ ما يتولد عن ما هو أقل منه بشيء كثير ، حتى إذا كان اعتماداً على عين الإنسان وما رقى من جسمه ، ولَّد الكثير العظيم من الآلام . وليس ذلك السبب فيه ، إلا أن الضرب اليسير الرفيق على ما رقى من أعضاء الإنسان يتولد عنه من الوهي والتفريق النافي للصحة التي تحتاج إليها الحياة أكثر من قَدْرِ ما يتولد من الوهي عن الاعتماد الكثير والضرب الكثير الشديد على ما غلظ وجفا من جسد الإنسان .

قالوا : قدل ذلك على أَنَّ الْأَلَمَ تابع في حدوثه وقدره في القلّة والكثرة للوهي دون الاعتماد والتحريك . وهذا هو الواجب [٩٢أ] على أصولهم ، لو كان التولد صحيحاً . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب على قولهم بالتولد وقوع الفعل من فاعلين وتولد المسبب الواحد عن سببين . وذلك أنه ، إذا اعتمد الرجل الأيّد الشديد على جزءين من الحي ، ليفرق بينهما ، وجب أن يفعل بفعل اعتماديه وقدره جزءين من الاعتماد وأن يتولد عنهما جزء من الوهي والتفريق النافي للصحة بين الجزءين من الحي . وهذا يوجب تولد جزء من الوهي عن اعتمادين ووقوع مسبب واحد عن سببين . وذلك باطل عندهم ، لأنه مُصَحِّح لوقوع جزء من الفعل بقدرتين ووقوعه من فاعلين . وكل ذلك باطل .

وقد قالوا هم : لو جاز ذلك ، لجاز أن يُوجد أحد السببين ولا يوجد الآخر ، فيكون المسبب موجوداً لوجود أحد السببين المؤثر في وجوده وأن لا يوجد السبب الآخر ، فيكون لذلك باقياً على عدمه لعدم ما لو وُجد لأثر [٩٢ب] في وجوده . وإذا بطل ذلك ، بطل تأثر الفعل الواحد عن سببين . وبطل يُطلَب ذلك كون الاعتماد مُؤلِّداً للوحي .

وكذلك فكان يجب ، لو اعتمد قاذران على جزءين من جسم الحي للتفريق بينهما ، وكل واحد منهما ، لو انفرد ، لأمكنه تفريق الجزءين ، أن يكون كل واحد منهما قد فعل جزءاً من الاعتماد غير فعل الآخر وأن يكون ذلك الجزء من الوحي النافي للصحة عند وجود اعتماديهما مُؤلِّداً عنهما جميعاً وأن يكون الوحي لذلك فعلاً لفاعلين . وذلك باطل في المباشر^١ والمتولد عندهم .

وإذا استحال وقوع فعل من فاعلين ، استحال تولد الجزء الواحد من الوحي عن جزءين من الاعتماد من فعل واحد أو فعل فاعلين .

وليس لهم القدر في هذه الدلالة بأن يقولوا : لسنا نقول : إنه مُؤلِّد عن اعتمادين ولكنه وحي واحد مُؤلِّد عن أحد الاعتمادين [٩٣] بغير عينه ، لأنهما قد وُجدا على وجه يُوجب توليديهما جميعاً للوحي ؛ فلا يكون المؤلِّد له أخذهما بغير عينه ، كما لا يجوز أن يُوجد بالحي علَّتان توجبان حكماً متساوياً ، ويكون الموجب له أخذهما بغير عينه ، وكما لا يجوز عندهم أن تكون قدرتان على مقدور واحد ، ويكون ، إذا فعل ، مفعولاً بإحدهما بغير عينه ، وكما لا يجوز أن يكون مقدور واحد لقادرتين ويكون ، إذا وُجد ، موجوداً بأحدهما بغير عينه . ولا جواب لهم عن

١ المباشر : المناشر ، الأصل .

٢ لا : - ، الأصل .

٣ بإحدهما : بأحدهما ، الأصل .

ذلك .

ويقال لهم : فيجب أن يكون الوهي الواحد موجودا لكونه متولدا عن أحد الاعتمادين بغير عينه ، لأنه لو تولد عنه لأثر في وجوده . ولا مخلص من ذلك .

وإن فصلوا بين السببين والعلة في جواز تولد المسبب عن أحدهما بغير عينه وإن لم يتولد عن الآخر بأن العلة توجب الحكم لنفسها وجنسها ولا يجوز أن [٩٣ب] يقارنها ما يفرق بينها وبين حكمها ، لأن ذلك ينقض كونها موجبة له .

قيل لهم : وكذلك إن قازن السبب ما يمنع من توليده ، خرج عن كونه سببا موجبا .

ويقال لهم أيضا : إن السبب ، إذا وجد على وجه ، يوجب توليده لما يولده مع عدم الموانع من توليده ، وجب كونه مولدا وجرى في إيجابه السبب مجرى العلة الموجبة للحكم . ولا مانع يمنع من توليد الاعتماد بجزءين من الوهي والمفارقة ، فيجب أن يولدهما . ولا جواب عن ذلك .

ويقال لهم : إذا جاز أن يكون الوهي الواحد متولدا عن أحد الاعتمادين بغير عينه ، فما أنكرتم أن يكون الألم الحادث متولدا عن بعض أجزاء الاعتماد بغير عينه ؟ فلا يجدون من ذلك مهربا .

ويقال لهم أيضا : ما أنكرتم أن يكون الألم يتولد أبدا عن الاعتماد دون الوهي [٩٤أ] النافي للصحة وأن يكون ما يوجد من الألم الزائد على قدر أجزاء الاعتماد مبتدأ من فعل الله بجزء العادة ، كما تقولون : إن الألم الزائد على قدر الوهي والتفريق المتولد عن لسعة الحية والزئبور ولسبب العقرب شيء يفعل الله ، تعالى ، بجزء العادة وقدر المتولد عن ذلك الوهي قدر مساو له ؟ ولا جواب عن ذلك .

فأما كونُ الضربِ الشديدِ على ما غُلِظَ وخَفَا مِنْ جِسمِ الإنسانِ غَيْرُ مُؤَلِّدٍ لِكثيرِ
الآلَمِ وَبَقْدَرٍ شِدَّتِهِ ، فَلأَجْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَلِّدُ تَفْرِيقًا فِي ما غُلِظَ ، لا يَنْفِي الصِّحَّةَ
والبُنْيَةَ التي تَحْتَاجُ فِي الحَيَاةِ إليها ، بل إِنَّمَا تُؤَلِّدُ أَفْتِرَاقًا فِي "أجزاء" ، لا حَيَاةَ فِيها ؛
فإذا بَلَغَ الافتراقُ إلى الأجزاءِ الحَيَّةِ وَنَفَى الصِّحَّةَ التي تَحْتَاجُ الحَيَاةَ إليها ، كان
ذَلِكَ القُدْرُ مِنْ الافتراقِ وَهَيَا مُؤَلِّدًا لِلآلَمِ دُونَ ما عَدَاهُ .

وَيَجِبُ على أَصُولِهِمْ أَنْ لا يُوصَفَ الافتراقُ الذي ليس بِتَأَنٍ لِلصِّحَّةِ التي تَحْتَاجُ
إليها^١ بَأَنَّهُ وَهَيَا [٩٤ب] وَأَنَّهُ مُؤَلِّدٌ لِلآلَمِ لأَجْلِ أَنَّ الافتراقَ ليس يَكُونُ وَهَيَا وَمُؤَلِّدًا
لِلآلَمِ لِجَنبِهِ وَصِفَةٍ عَائِدَةٍ إلى نَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ ، إذا نَفَى الصِّحَّةَ والبُنْيَةَ
التي تَحْتَاجُ الحَيَاةَ إليها ؛ فَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ مِنْهُ ، فليس بِوَهْيٍ ولا مُؤَلِّدٍ لِلآلَمِ وَإِنْ
كَانَ مِنْ جَنسٍ ما يَكُونُ كَذَلِكَ ، إذا وَقَعَ على وَجْهِهِ وَصَادَفَ أَمْرًا زَائِدًا على جَنبِهِ
وَحُدُوثِهِ .

-
- ١ في الحَيَاةِ : كَذَا فِي الأَصْلِ . يُقَابَلُ هُنَا العبارة ذاتها دُونَ حَرْفِ الجَزْ (فِي) فِي مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ فِي المَنْعِ أَعْلَاهُ .
 - ٢ تُولَّدَ : كَذَا بِالنَّاءِ فِي الأَصْلِ .
 - ٣ فِي : + أَحَدٌ ، فَوْقَهُ خَطٌّ فِي الأَصْلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شَطْبِهِ .
 - ٤ وَهَيَا : وَهَا ، الأَصْلُ . هَذَا بِخِلَافِ جَمِيعِ المَوَاضِعِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا - وَهِيَ كَثِيرَةٌ - هَذَا اللفظُ بَيَاءً مَعَ إِسْكَانِ الهاءِ عَلَى تَقْيِيدِ النَّاسِخِ فِي بَعْضِهَا . يُسْتثنى مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَوْضِعٌ ثَانٍ ، هُوَ المِشَارُ إِلَيْهِ فِي الحَاشِيَةِ السَّادِسَةِ هُنَا . لَوْلَا تَوْحِيدُ تَقْيِيدِ هَذَا اللفظِ ، لَكُنَّا قَبِدْنَاهُ فِي المَوْضِعَيْنِ المِشَارِ إِلَيْهِمَا عَلَى نَحْوِ (وَهَاءِ) ، كَمَا هُوَ مَقْبُولٌ فِي مَطْبُوعِ الغَنِيَّةِ فِي الكَلَامِ ٩٢٢/٢ [فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ هُنَاكَ] .
 - ٥ أَيْ تَحْتَاجُ الحَيَاةَ إِلَى الصِّحَّةِ .
 - ٦ وَهَيَا : وَهَا ، الأَصْلُ . يُنْظَرُ هُنَا الحَاشِيَةُ قَبْلَ السَّابِقَةِ .

دليل آخر

ومثلاً يدل على بطلان القول بالتوليد آدعاء مُحَصِّلِيهِمْ أَنَّ الْأَلَمَ مُتَوَلَّدٌ عَنِ الْوَهْمِ وَبِقُدْرِهِ ، وَأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ وَبِحَسَبِ قِلَّتِهِ وَكَثْرَتِهِ يَخْدُثُ دُونَ الْاعْتِمَادِ ؛ فَإِذَا بَطَلَ مَا يَدَّعُوهُ مِنْ تَوَلُّدِهِ عَنِ الْوَهْمِ ، وَقَدْ وافقوا على أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَلَّدٍ عَنِ الْاعْتِمَادِ وَلَا عَنِ شَيْءٍ مِمَّا غَدَاهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ ، بَطَلَ الْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ .

والذي يدل على أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَلَّدٍ عَنِ الْوَهْمِ وَلَا تَابِعٌ لَهُ عَلِمْنَا بِأَنَّ الْمُتَوَلَّدَ [١٩٥] عَنْ قَدْرِ نَسَبَةِ الْعَقَرِ وَالسَّعَةِ الْحَيَّةِ وَالزُّبُورِ وَقَدْرِ غُرْزَةِ الْإِبْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْوَهْمِ شَيْءٍ يَسِيرٍ ، وَأَنَّ الْأَلَمَ الْحَادِثَ عَظِيمٌ شَدِيدٌ وَمَتَطَاوَلٌ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا عَنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الْوَهْمِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ تَابِعٍ لَهُ فِي قَدْرِهِ .

وقد قالوا في جواب ذلك : إِنَّ مَا قَلْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ حَقٌّ . قالوا : وَإِنَّمَا يَتَوَلَّدُ عَنِ الْوَهْمِ الشَّدِيدِ الْمُتَوَلَّدِ عَنِ اللَّسَعَةِ قَدْرُهُ مِنَ الْأَلَمِ . وَكُلُّ قَدْرِ زَائِدٍ عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، بِجَزَائِ الْعَادَةِ .

فيقال لهم : إِذَا كَانَ هَذَا الْقَدْرُ الزَّائِدُ يُوجَدُ أَبَدًا عَنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الْوَهْمِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُتَوَلَّدٍ عَنْهُ ، بَلْ مُبْتَدَأٌ بِفِعْلِهِ بِجَزَائِ الْعَادَةِ ؛ فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَلَمِ وَقَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ اللَّسَعِ مِنْ فِعْلِهِ ، تَعَالَى ، أَبْتَدَاءً بِجَزَائِ الْعَادَةِ ؟ وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

فإن قالوا : فِهَذَا يُبْطِلُ التَّوَلَّدَ جَمْلَةً وَيُطِيلُ أَنْ تَكُونَ الْحَوَادِثُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِنَا مِنْ فِعْلِنَا ،

[٩٥ب] وَإِنْ وَقَعَتْ تَابِعَةٌ لِقُصُودِنَا وَإِذَا تَنَا وَبِحَسَبِ قُدْرِنَا !

قيل لهم : ما أنكرتم من ذلك ؟ وهل نُورِدُ هذه الأدلّة والمطالبات إلّا لِبُطْلانِ فولكم بالتولّد وخلق الأعمال ؟ فلا تجدون في ذلك فضلاً .

ولا يجوز لأحد منهم الإسعافُ في هذا بأن يقول : إنَّ عظيم الألم الموجود عن اللسب متولّد عن السبب وموجب عنه ، لأنَّ السبب جسم ، والأجسام باتّفاق لا تولّد شيئاً ، كما لا يُولّد شيء منها سُكراً ولا شَبَعاً وَرَبّاً ولا غير ذلك من الحوادث . ولو وُلّد بعض الأجسام ، لَوُلّد سائرهما وَلَوْجَبَ أن يُولّد اللذّة بدلاً من الألم ، ولأنَّ السبب لا جهة له ، وما لا جهة له لا يُولّد في غير محلّه . ونحن نعلم أنَّ المُتَلَوِّعَ يَجِدُ الألم في جميع جسمه ، والسبب منه في موضع مخصوص ؛ فبطل بذلك كَوْنُ السبب مولّداً من كلّ وجه .

وممّا يَدُلُّ أيضاً على فساد القول بالتولّد [١٩٦] أنّه قولٌ يوجب خروج الحوادث عن تعلّقها بمحدث ، لأنّه إذا وَجَبَ حدوث المسبّب عن السبب لكونه تابعا له وواقعاً بحسبه في القلّة والكثرة والضعف والقوّة ، ولو عُدِمَ ، لم يَكُنِ المسبّب ، ولو عُدِمَ الفاعل وقصده ودواعيه وقدره وجميع صفاته بعد وجود السبب وزوال الموانع من توليده ، لَوَجَبَ وقوع مسببه ، وَجَبَ لذلك تعلّقه بالسبب وغناه عن فاعل يفعله ، كما يجب غنى الحال الواجبة^١ عن العلّة عن فاعل يفعلها ، إذا كانت إنّما تجب لوجود العلّة ، لا لوجود فاعل العلّة ومُحدثها ، وإنَّ وَجَبَ تعلّقها بمحدث ؛ فكذلك سبيل إيجاب السبب لمُسبّبه بعد وجوده وزوال الموانع من توليده .

وهذا يوجب غنى المُتَوَلِّدات عن فاعل ، وإن كانت حوادث ، كما قال ثُمَامَةُ^٢ .

١ تجدون : كذا بالناء على الخطاب في الأصل ؛ وهو وجه محتمل ، كما يُحْتَمَلُ ضبطه أيضاً بالياء على الغيبة .

٢ الواجبة : الواجب ، الأصل .

٣ هو أبو عَنِي ثُمَامَةُ بن أَشْرَسَ التَّمِيمِي البَصْرِي (ت ٨٢١٣/٨٢٨م) ، صاحب الثمائية ، من كبار المعتزلة . عنه

لسان الميزان ١٤٧/٢ - ١٤٩ (١٨٧٢) ، الأعلام ١٠٠/٢ - ١٠١ .

وذلك يوجبُ عندنا غنى سائرِ الحوادثِ عن مُحَدِّثٍ . وَلَمَّا بَطُلَ ذَلِكَ ، بَطُلَ قولُهم [٩٦ب] بالتولُّدِ لكونه موجبًا له .

فصل ذكر معتمداتهم في وجوب القول بالتولد والاعتراض عليها

قالوا : مِمَّا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَنَّنَا وَجَدْنَا الْمُسَبِّبَاتِ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ أَسْبَابِهَا تَابِعَةً لَهَا وَوَاقِعَةً بِحَسِبِهَا فِي الْقَلَّةِ وَالْكَثَرَةِ وَالضَّعْفِ وَالْقُوَّةِ ؛ فَإِذَا دُفِعَ الْحَجَرُ الدَّفْعَ الشَّدِيدَ ، دَهَبَ الذَّهَابُ الْكَثِيرَ . وَإِذَا دُفِعَ^١ يَنْفَعُ ، دَهَبَ فِي جِهَةِ الدَّفْعِ دُونَ غَيْرِهَا . وَإِذَا ضُرِبَ الْحَيُّ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ ، أَلِمَ الْأَلَمَ الشَّدِيدَ . وَإِذَا ضُرِبَ الضَّرْبَ الرَفِيقَ ، أَلِمَ الْأَلَمَ الْيَسِيرَ . وَكَانَ ذَلِكَ وَاقِعًا بِحَسَبِ قُوَّةِ السَّبَبِ ؛ فَوُجِبَ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمُسَبِّبُ وَاجِبًا وَمُتَوَلِّدًا عَنِ السَّبَبِ ، لِأَنَّنَا بِهَذَا الطَّرِيقِ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُبَاشِرَ مِنَ الْأَفْعَالِ فِعْلٌ لَنَا [١٩٧] مِنْ حَيْثُ وَقَعَ بِحَسَبِ قَضَيْنَا وَدَوَائِعِنَا وَمَقْدَارِ قُدْرَتِنَا ؛ فَإِذَا وَجِبَ تَعْلُقُ حَدُوثِ الْمُبَاشِرِ بِهَا هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، وَجِبَ أَيْضًا تَعْلُقُ الْمُسَبِّبِ بِسَبَبِهِ .

يَقَالُ لَهُمْ : قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَلَالَةٍ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَجَعَلْنَا دَلَالَةً عَلَى كَوْنِ الْعَبْدِ مُحَدِّثًا وَكَوْنِ السَّبَبِ مُوَلَّدًا بَاطِلٌ ؛ فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ زَوِّهِ . ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ تَوْجِبُ غَنَى الْمُسَبِّبِ بِسَبَبِهِ عَنِ مُحَدِّثِ يَحْدُثُهُ لِكَوْنِهِ تَابِعًا وَمَتَعَلِّقًا بِهِ دُونَ قَضْدِ فَاعِلِ السَّبَبِ وَدَوَائِعِهِ وَقُدْرِهِ ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْسَّبَبِ دُونَ قَضْدِ فَاعِلِ السَّبَبِ وَجَمِيعِ صِفَاتِهِ ؛ فَوُجِبَ غِنَاؤُهُ عَنِ الْفَاعِلِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . وَذَلِكَ بِاطِّبَاقِ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : فَيَجِبُ عَلَى مَوْضِعِ اعْتِلَالِكُمْ كَوْنَ الْإِدْرَاكِ مُوَلَّدًا لِلْعَلِمِ بِالْمَدْرِكِ لَوُجُوبِ وَقُوعِهِ عِنْدَ وُجُودِ الْإِدْرَاكِ ، وَتَوَلَّدُ الْمَوْتِ عِنْدَ ضَرْبِ الْعُنُقِ لَوُجُوبِ وَجُودِهِ عِنْدَ وَجُودِهِ ، وَوُجُوبُ تَوَلَّدِ صِلَابَةِ الدَّبَسِ وَبَيَاضِهِ [٩٧ب] عِنْدَ ضَرْبِهِ وَسُوطِهِ لَوُجُوبِ وَجُودِهِ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَتَوَلَّدُ الْعَلِمِ فِي الْعَقْلَاءِ بِمَوْجِبِ الْخَيْرِ الْمُتَوَاتِرِ عِنْدَ سَمَاعِهِ لَوُجُوبِ وَقُوعِ الْعَلِمِ بِمَخِيرِهِ عِنْدَ سَمَاعِهِ ، وَوُجُوبُ تَوَلَّدِ الْإِدْرَاكِ فِي غَيْرِ

١ دفع : وقع ، الأصل .

٢ دفع : وقع ، الأصل .

الصحيح البَصَرِ عِنْدَ فَتْحِهِ الْجُفُونِ لوجوب وجوده عِنْدَ الفتح . ويجبُ أيضًا وجوبًا^١ حَتْمًا تولَّدَ العِلْمُ بالمنظورِ فيه عِنْدَ تَذَكُّرِ النَّظَرِ لوجوب وجوده عِنْدَ تَذَكُّرِهِ ، كما يجبُ تولُّدُهُ عَنِ ابتداءِ النظرِ لوجوبِ وَقُوعِهِ عَقِيْبِهِ ؛ فلا يجدونَ في ذلكَ طريقًا ولا في شيءٍ منه فَضْلًا^٢ .

فإن قالوا : قد يُدْرِكُ الشيءَ مَنْ لا يَعْلَمُهُ مِمَّنْ ليس بعاقلٍ ، وَيَسْمَعُ المتواتِرَ مِنَ الأخبارِ مَنْ لا يَعْلَمُ مُخْبِرَهَا مِنَ البهائمِ وذَوِي النقصِ ، وَيَفْتَحُ بَصَرُهُ مَنْ لا يُدْرِكُ .

قيل لهم : ما أنكرتم من أن يكون الإدراك والخبرُ وفَتْحُ الْأَجْفَانِ مولَّدًا لمسبباته بشرط وجود العقلِ وسماعِ الخبرِ وأنضمامِهِ إلى أمثالٍ له وأن يكونَ [٩٨] الفتحُ مولَّدًا للإدراكِ بشرطِ صِحَّةِ البصرِ ، لأنَّ المولَّدَ عندكم ليس بمولَّدٍ لجنسِهِ ونفسِهِ ، حتَّى يجبَ أن لا يُوجَدَ إِلَّا مولَّدًا ، وإنَّما يكونُ مولَّدًا وسببًا موجبًا لحصولِهِ في الوجودِ على وجهٍ ، ومقارنته لأمورٍ وشروطٍ وزوالِ الموانعِ مِنْ توليديهِ . وليس هو كالعِلَّةِ الموجبةِ للحكمِ في استِحَالَةِ إيقافِ إيجابها له على شرطٍ وأمتناعِ مقارنتها لما يَمْنَعُ مِنْ حكمِها . وإذا كان ذلكَ كذلكَ ولم يَمْتنعَ أن يكونَ الضربُ عندكم مولَّدًا للألمِ بشرطِ وجودِ الحَيَاةِ في المضروبِ والصَّكَّةُ مولَّدَةً للصوتِ بشرطِ وجودِ الصَّلاَةِ والتفريقُ مولَّدًا للألمِ بشرطِ كونه نافيًا للصَّحَّةِ التي تحتاجُ الحَيَاةَ إليها . ومتى لَمْ تَحْصَلْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، لم يَكُنْ مولَّدًا ؛ فَلَزِمَكم ما قُلْنَا في

١ وجوبًا : وجودًا ، الأصل .

٢ يُقَابِلُ تمهيد الأوائِل ٣٤٠-٣٤١ «ثم يُقال لهم : ويجب على اعتلالكم هذا أن يكونَ حدوثُ الموتِ عند ضربِ العنقِ واللَّذَّةُ عند الحَكَّةِ واللون عند الضربِ والبياض والصَّلاَةِ في الدبس عند سوطِهِ والصَّحَّةُ عند الشَّدِّ والجبر [٣٤١] وحدوثُ النماء عند السقي والتسميد فعلًا لضاربِ العنقِ وفاعلِ الحَكَّةِ وسائِطِ الدبسِ ومُشْفِي الزرعِ ومُسْتَبْدِهِ» إلخ . كذلك يُقَابِلُ الغيبة في الكلام ٩٣٢/٢ .

٣ وجود : وجوب ، الأصل .

٤ نافيًا : باقيًا ، الأصل .

توليد ما ألزمتكموه مولدًا بشرط ما وصفناه . ولا جواب عن ذلك .

ويقال لهم أيضًا : ما أنكرتم أن يكون الفرق بين كون العبد فاعلاً لتصرفه على أصولكم [٩٨ب] ومحدثاً له وبين كونه فاعلاً للمولّد أنّ التصرف المباشر واقع من العبد مبتدأ بغير سبب يوجبهُ وهو مقصور على قصده ودواعيه وإرادته ، إن شاء فعله ، وإن شاء لم يفعلهُ ، وأنه مخير بين فعله وتركه وفعل ضده ، وأنه واقع بحسب قُدْرِهِ في القلّة والكثرة . وليس هذِهِ حالّ الواقع بعد السبب ، لأنّه ليس بتابع لقصده ولا مقصور على إرادته ولا واقع بحسب قُدْرِهِ ولا مفتقر إلى وجوده ، إذا لم يكن المولّد حالاً فيه أو في بعض من أبعاضه ولا هو قادر على تركه والانصراف عنه ولا مُبتدئ له . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يكون المباشر فعلاً له لما ذكرناه وأن يكون المولّد موجباً متولّداً عن سببه الذي هو مقصور عليه وبحسبه وأن لا يكون فاعلاً له على ما قاله ثَمَامَةُ ومن دَخَب إلى قوله .

ويقال لهم أيضًا : ما أنكرتم أن يكون الفرق بين [٩٩أ] تعلّق المولّد بفاعل السبب وبين تعلّق السبب المباشر به أنّ المباشر من التصرف واقع بحسب قصد الفاعل له ودواعيه وقُدْر قُدْرِهِ بزعمكم ، لا بحسب شيء آخر ، يُقارن صفات فاعله ، والمولّد واقع بحسب السبب المولّد له . ولو كان أيضًا مع ذلك واقعاً بحسب قصد فاعل السبب ودواعيه وقُدْرِهِ ، وإن لم يكن كذلك لما قد بينّا من كونه واقعاً بحسب السبب وتابعاً له ، لم يجب أن يكون فعلاً لفاعل السبب ، لأنّه ، وإن وقع بحسب قصد الفاعل وحسب دواعيه ، فهو أيضًا واقع بحسب شيء ، يُقارن دواعيه ، وهو السبب المقارن لقصده ودواعيه ؛ فإذا وقع بحسب شيئين ، لم يجوز أن يكون متعلّقاً بأحدهما دون الآخر ، بل يجب تعلّقه بهما جميعاً على حدّ واحد ، أو غير

١ السبب : السبب ، الأصل .

٢ بحسب : بسبب ، الأصل .

متعلق بهما . ولا جواب عن ذلك .

ويقال لهم : ترعمون أنَّ الواجب من الأحكام مُتَجَدِّدًا ولازمًا غَيْرُ [٩٩ب] متجدِّدٍ لا يجوز أن يُعْلَلْ بعلة ولا أن يُعْلَقَ بفاعِلٍ . ولذلك لم يجب عندكم تعليل تحيُّر الجوهر عند وجوده وتعلُّق صفات الحي من العلم والقدرة وغيرهما بمتعلقاتها عند وجودها وتعليل وجود العرض بالمحل ، إذا حَدَثَ ، ولا تعليل شيء من ذلك بفاعِلٍ ، يجعله كذلك ، لوجوب حصول هذه الصفات للجواهر والأعراض عند وجودها . ولذلك لم يجب أيضًا عندكم تعليل كون القديم حيًّا قادرًا عالمًا لوجوب حصول هذه الصفات له . وإذا كان ذلك كذلك ، وكان السبب المولِّد ، متى وُجِدَ عندكم على وجهه ، يوجب توليده لما يولِّده ، وارتفاع الموانع من ذلك ، وجب توليده لمُسَبِّبه ، ووجب لذلك أن لا يُعْلَل وجود مسببه لعلته عند وجوده ولا بفاعِلٍ يفعلُه ، إذا كان مِمَّا يجب حصولُه عند حصول سببه وزوال الموانع من وقوعه . وهذا يعود إلى غَيِّ المَسَبِّبِ [١٠٠أ] عن علَّة توجُّبه وفاعِلٍ يفعلُه . ولا مخلص من ذلك .

ويقال لهم أيضًا : ويجب على اعتلالكم هذا أن يكون عظيم الألم المعتاد وقوعه عند لَسْبِ العقربِ ولَسْعِ الحَيَّةِ والزنبورِ متولِّدًا عن يسيرِ الوُهيِّ والتفريقِ الواقعِ باللسعِ أو عن يسيرِ اعتمادِ الحَيَّةِ والعقربِ والزنبورِ على قَوْلٍ مَن رَعَمَ منكم أنَّ الاعتمادَ هو المولِّدُ للألمِ دون الوُهيِّ ؛ فإن مرُّوا على ذلك ، تركوا قولهم . وإن أبوه ، قالوا : إنَّما يتولَّد عن يسيرِ الاعتمادِ أو الوُهيِّ قُدْرَ مِنَ الألمِ يسيرٌ ، وإنَّما الزائدُ على ذلك من عظيمِ الألمِ مبتدأ من فعلِ الله ، تعالى ، يَجْزِي العادةَ بذلك .

١ لسبب علة أو لأجلها .

٢ الاعتماد أو : إضافة في الهامش الأيسر ، مُشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

قِيلَ لَهُمْ : فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَلَمِ وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْتُمْ أَنَّهُ مُتَوَلِّدًا مَبْتَدَأًا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، عِنْدَ وَجُودِ الْمُبَاشَرِ مِنْ أَفْعَالِكُمْ بِخَرْجِي الْعَادَةِ ؟ وَهَذَا مَا لَا فَضْلَ لَكُمْ أَفِيهِ وَلَا مَخْرَجَ .

١ كلاهما على النصب ، حال منصوبة .

٢ لكم : كذا على الخطاب في الأصل . ولو قال : لهم ، على الغيبة ، لكان أيضًا صوابًا .

شبهة لهم أخرى

[١٠٠ب] قالوا : ويدلُّ على ذلك أنَّ وَجَدْنَا الحَوَادِثَ الواقعةَ بعد أسبابها واقعةً بحسبِ قُدْرِنَا على أسبابها في القلَّةِ والكثرةِ والضعفِ والقوَّةِ . وَبَيَّنَّا ذَلِكَ أَنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا حَمْلُ الثَّقِيلِ مِنَ الْأَجْسَامِ إِلَّا بِمَعُونَةٍ غَيْرِنَا لَنَا ، وَأَنَّهُ يَخْفُفُ عَلَيْنَا حَمْلُ الثَّقِيلِ عِنْدَ زِيَادَةِ الْقُدْرِ ، وَيَثْقُلُ وَيَشْقُ عِنْدَ نَقْصَانِهَا ، وَأَنَّهُ يُمَكِّنُنَا حَمْلُ الثَّقِيلِ الَّذِي آتَعَذَّرُ عَلَيْنَا حَمْلُهُ بِالْيَمِينِ ، إِذَا أَسْتَعْنَا عَلَى ذَلِكَ بِالْيَسَارِ ، وَيَخْفُفُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ حَمْلُ الثَّقِيلِ الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ لِأَحَدِهِمَا إِلَّا بِبَذْلِ جُهْدِهِ وَاسْتِفْرَاقِ وَسْعِهِ ، وَأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا حَمْلُ الثَّقِيلِ مَعَ الضَّعْفِ وَالْمَرَضِ وَالذَّنْفِ ، وَيَتَأَتَّى لَنَا مَعَ الصَّحَّةِ وَكَمَالِ الْقُوَّةِ .

وقد عَلِمْنَا أَنَّ حَمْلَ غَيْرِنَا مِنَ الْأَجْسَامِ وَتَحْرِيكَهُ موجودٌ فِي غَيْرِ حَاجَتِنَا ؛ فَإِذَا كَانَ حَدُوثُهُ واقِعًا بحسبِ قُدْرِنَا وتَابَعًا لَهَا ، ثَبَتَ أَنَّهُ أَفْعَلُ لَنَا ، كَمَا أَنَّ الْمُبَاشَرَ مِنَ الْأَفْعَالِ [١١٠أ] الواقِعَ بحسبِ قُدْرِنَا يَجِبُ كَوْنُهُ فَعَلًا لَنَا .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِهِ . أَحَدُهَا أَنَّكُمْ لَا تُحَوِّجُونَ الْفَعْلَ فِي حَدُوثِهِ إِلَى وَجُودِ قُدْرَةٍ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ حَدُوثُهُ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ قَادِرًا دُونَ وَجُودِ قُدْرَةٍ أَوْ قُدْرٍ لَهُ ، تَزِيدُ وَتَنْقُصُ وَتَقِلُّ وَتَكْثُرُ . وَلِذَلِكَ صَحَّحْتُ الْأَفْعَالَ عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا قُدْرَةٍ ، لَمَّا حَصَلَتْ لَهُ حَالُ الْقَادِرِينَ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَتْ حَالُ

١ يخف : يجب ، الأصل .

٢ الذي : ليس في الأصل .

٣ أنه : انها ، الأصل .

٤ نهاية الورقة ١٠٠ب لا يستقيم منها إلا مع الورقة ١١٠أ .

٥ وجود : وجوب ، الأصل .

٦ دون : إضافة طرف السطر في الهامش الأيسر ، مشفوعة بلفظ (صح) .

القادر ليست بذات منفصلة ، تزيد وتنقص وتقل وتكثر ، سقط تعلّقكم بِذِكْرِ القُدْرِ وزيادتها ونقصانها .

ويقال لهم أيضًا : كيف يسوِّغُ أن يُقالَ : إنّ الحوادثَ تابعة في حدوثها لقُدْرِ قُدْرِ القادر عليها في القلّة والكثرة والضعف والقوّة مع إجماع الأئمّة على كثرة أفعال الله ، تعالى ، ونفي النهاية عن مقدوراتِه واستحالة كثرة قُدْرِهِ ؟ لأنّه إمّا أن يكونَ قادرًا لنفسه لا بقدره على ما تقولونه أو قادرًا بقدره واحدة على ما نذهب إليه ؛ فكيف [١١٠ب] تُعتبر كثرة القُدْرِ وقلّتها بكثرة الأفعال وقلّتها وضعفها وقوّتها ؟ فهذا أيضًا مُبطلٌ لِمَا قلّتم .

ويقال لهم : كيف يجوزُ اعتبارُ الأفعال بكثرة القُدْرِ عليها وكونها تابعة لها مع اتّفاقكم على أنّ العلمَ الواحدَ بالمعلوم الواحدِ على الوجه الواحدِ جزءٌ واحدٌ ، وأنّه متولّد عن النظرِ الكثيرِ في الدليل المرتّب بعضه على بعضٍ والواقع بقُدْرِ كثيرة ، وليس هو واقعٌ بحسبِ القُدْرِ على النّظرِ ؟ وكذلك فإنّ عظيمَ الآلام والكثير منها الحادث عندَ لَسعِ الزنبورِ والحيةِ ولَسبِ العقربِ أجزاء كثيرةٌ ، وليست بقُدْرِ قُدْرِ الزنبور على اللّسعِ ؛ فكيف يسوِّغُ مع الحكم بأنّ المتولّداتِ واقعةٌ بحسبِ القُدْرِ على أسبابها في القلّة والكثرة ؟ وهذا نقضٌ ظاهرٌ لِمَا قالوه .

فإن قالوا : إذا ثَبَتَ أَنَّ^٢ ما ذكرناه من حَمْلِ الثَّقِيلِ وتحريكه مقدورٌ وفعلٌ لنا ، ثَبَتَ بذلك أنّ جميعَ المتولّداتِ مقدورةٌ لنا ، وإن كان [١٠٢أ] منها ما يزيد على قُدْرِ القُدْرِ على أسبابها .

يقال لهم : وإذا ثَبَتَ أَنَّ منها ما ليس بواقعٍ بقُدْرِ القُدْرِ على أسبابها ، ثَبَتَ أَنَّ

١ في : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٢ أن : - ، الأصل .

ذلك ليس بفعلٍ لنا ومقدورٍ من مقدوراتنا . وثَبَّتَ بذلك أنَّ جميعَ ما قُلْتُمْ : إنَّه مُتَوَلَّدٌ ، ليس بمقدورٍ لنا ولا فعلٍ من أفعالنا . ولا جوابٌ عن ذلك .

ويقالُ لهم أيضًا : إنَّكم قد أخطأْتُمْ وَخَلَطْتُمْ في هذا الاستدلالِ تَخْلِيطًا ظاهريًا ، وذلك أنَّكم مُتَّفِقُونَ على أنَّه لا يمكنُ أن يُعْلَمَ أنَّ القادرَ قادرٌ على الشيءِ دُونَ أن يُعْلَمَ أوَّلًا أنَّه فَعَلٌ له ، وإنَّما يُعْلَمُ بِرِيعِكُمْ أنَّه فَعَلٌ له لَوْقُوعِهِ بحسبِ قصديهِ ودواعيهِ . وليست هَؤُلَاءِ حالُ المتولِّدِ ، لأنَّه يقعُ مع عَدَمِ فاعلِ السببِ وموتِهِ وعدمِ قصديهِ ودواعيهِ ومع كراهيهِ له ؛ فإذا لم يُعْلَمَ أنَّ المتولِّدَ فعْلُهُ ، فكيف يصحُّ أن يُعْلَمَ أنَّه قادرٌ عليه ؟ والعلمُ بكونِ الفعلِ فَعْلًا لفاعِلِهِ متقدِّمٌ على العلمِ بكونِهِ [١٠٢ب] قادرًا عليه . ولذلك لم يَجْزُ أن يُعْلَمُوا أنَّ القادرَ على المباشرِ قادرٌ عليه ، حتَّى يُعْلَمُوا بَدَيًا أنَّه فَعَلٌ له ؛ فيجبُ تساوي حالِ المباشرِ والمتولِّدِ في هذا البابِ . وهذا يَبَيِّنُ فسادَ ما قُلْتُمْ .

فإن قالوا : لا تجبُ مُساواةُ حالِ المباشرِ والمتولِّدِ في ما يُسْتَدَلُّ به على أنَّها فَعْلٌ لفاعلِ السببِ لأجلِ أنَّه لا يمكنُ أن نَعْلَمَ كَوْنَ المباشرِ مقدورًا لفاعِلِهِ قَبْلَ العلمِ بأنَّه فاعِلٌ له . وقد أمكننا أن نَعْلَمَ أنَّ حَمْلَ الجسمِ وتحريكَهُ واقعٌ بِقُدْرَتنا وتابعٌ لها قَبْلَ العلمِ بأنَّه فعلٌ للقادرِ ؛ فإذا عَلِمْنَا أنَّه قادرٌ عليه ، عَلِمْنَاهُ بعد ذلكِ فَعْلًا له ، وجرى ذلكِ في بابِهِ مَجْرَى أَفْتراقِ حالِ الجسمِ والعرضِ في ما يمكنُ أن يُسْتَدَلَّ به على حدوثِهِما^١ . وذلك أنَّه لا يمكنُ أن نَسْتَدِلَّ على حدوثِ الجسمِ بصحَّةِ

١ جميع : إضافة في الهامشي الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٢ يعلموا : كذا بالياء على الغيبة في الأصل . كذلك الحال في الموضع الذي يليه أعلاه . ولو ضُبط هذان الموضعان على الخطاب ، لكان أيضًا صوابًا .

٣ يُنظر هنا الحاشية السابقة .

٤ حدوثُهُما : حدوثها ، الأصل .

عديمه ، لأنه لا سبيل لنا إلى العلم بصحة عديمه ، وإنما يصح أن نعلم صحة عديمه بعد تقديم علمنا بحدوثه ، فيصح [١٠٣أ] لنا أن نستدل على حدوث العرض بعديمه بعد وجوده ، لأننا قد علمنا عدمه بعد الوجود ، وتقدم علمنا باستحالة عدم القديم ، فاستدلنا بعديمه على حدوثه ، وإن لم تستقيم هذه الدلالة في حدث الجسم . وكذلك حال المباشر والمتولد من الأفعال .

فيقال لهم : كلامكم هذا مبني على أنكم قد علمتم أن حمل الحجر وتحريكه مقدور لكم . وفي نفس هذا نوزعتم . ولو سلم لكم أنه مقدور لكم ، لم تجز المنازعة في أنه فعل لمن قدر عليه ، وإنما يعلم كون ذلك مقدورا للعبد ، إذا علم أنه فعل له ؛ فأما قبل العلم بذلك ، فإنه محال .

فإن قالوا : إنما نعلم أنه مقدور لنا بتأتي حملنا له عند زيادة القدر وتعدر حمله علينا عند بطلانها ونقصانها .

يقال لهم : أنتم في غفلة عن الصواب ؛ فمن سلم لكم أن ارتفاع الحجر وتحريكه متأت لكم تارة ومتعذر عليكم أخرى مع [١٠٣ب] الاتفاق على أنه لا يجوز أن يتأتى للفاعل ويتعذر عليه إلا ما هو فعل له ومن مقدوره تارة وغير مقدور له أخرى ؟ فلو سلمنا أن حمل ما ليس في حيزكم متأت لكم تارة ومتعذر أخرى ، لفتح مناظرثكم في أن حملهُ فعل لكم . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ادعائكم سبق العلم بأن ارتفاع الثقل وتحريكه مقدور لكم قبل العلم بأنه فعل لكم ، وأنه بمثابة العلم بعدم العرض الدال على حدوثه . ولهذا واضح في إبطال ما ظنوه .

١ علمنا : علما ، الأصل .

٢ بأن ارتفاع : بارتفاع ، الأصل .

فصل

ويقال لهم : ما أنكرتُم من أن يكون ارتفاعُ الثقلِ وتحريكُه عندَ زيادةِ القُدَرِ في جوارِحِكُم وأمتناعُ ذلكَ عندَ عديمِها ونقصانِها مبتدأ من فعلِ الله ، تعالى ، بجريِ العادةِ ، وأن تكونوا لا تقدرونَ إلَّا على تحريكِ وتسكينِ في محلِّ القُدَرِ منكم فقط > فما الدافعُ لهذا ؟

فإن قالوا : لأنَّه لو كانَ ذلكَ كذلكَ ، لَوَجِبَ [١٠٤أ] أن تَخْتَلِفَ العادةُ في ذلكَ اختلافًا ، يُعَلِّمُ به الفرقُ بينَ ما يجبُ استمرارُه بجريِ العادةِ وبينَ ما يجبُ من طريقِ اللزومِ بقضيَّةِ العقلِ وطريقِ الإيجابِ ، وإلَّا اُلْتَبَسَتْ الحالُ في ذلكَ .

يقالُ لهم : ولِمَ قلُّتم : إنَّه لا طريقَ يُفَرِّقُ به بينَ ذلكَ إلَّا اختلافُ العادةِ ؟ وما أنكرتُم أن يكونَ العلمُ بذلكَ موقوفًا إمَّا على الضرورةِ بأنَّ المستمرَّ بطريقةِ الوجوبِ وقضيَّةِ العقلِ واجبُ استمراره ، كأستحالةِ اجتماعِ الضدينِ وكونِ الجسمِ في مكانينِ معًا ، أو بدليلٍ ، كوجوبِ تعلُّقِ المُخَدِّثِ أبدًا بِمُخَدِّثٍ ، وتعلُّقه بكونِه حيًّا قادرًا بدليلٍ أوجبَ ذلكَ . وإن كانَ استمرارُ ذلكَ فيها متساويًا ومساويًا لحدوثِ الألمِ عندَ الضربِ وذهابِ الجسمِ عندَ الدَّفْعِ وحركتِه وارتفاعِه عندَ زيادةِ القُدَرِ في أعضائنا مع مُماسَّتِه واعتماد ما يُعَلِّمُ بالعادةِ ارتفاعُه عنده من تحريكِ جوارِحنا [١٠٤ب] والاعتماد بها . وكلُّ ذلكَ مستمرٌّ على طريقةِ واحدةٍ ، فمنه واجبُ استمراره بقضيَّةِ العقلِ وضرورته ، ومنه واجبُ بدليله ، ومنه واجبُ بوضعِ العادةِ ، لا بطريقِ الوجوبِ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، بطلَ ما دفعتمُ به الإلزامَ .

ويقالُ لهم : أليس العادةُ أبدًا مستمرةً في أمتناعِ وقوفِ الحجرِ الثقيلِ على الجوى والهواءِ الرقيقِ من غيرِ هبوطِه ونزولِه فيه ؟

فإذا قالوا : أجل . ولا بُدَّ من ذلكَ .

قيل لهم : فهل وجدتم العادة في هذا مختلفة ووجدتم ثقيلًا قطَّ وَقَفَ على الجَوِّ والهواءِ مِنْ غيرِ هبوطٍ فيه ؟

فإذا قالوا : لا .

قيل لهم : فهل وَجِبَ ، لأنَّ العادة في ذلك غَيْرُ مختلفة ، القولُ بأنَّ وَقُوفَهُ على الجَوِّ ومُماستَهُ له محالٌّ ومِنْ موجباتِ العقولِ ، وأنَّ اللهَ ، تعالى ، ليس يقادِرُ على أن يَخْلُقَ فيه سكُونًا متتابعًا مبتدأ في كلِّ وقتٍ ، يقفُ به^١ ، كما وَقَفَ الأرضُ والماءُ [١٠٥] وما عليهما لا على شيءٍ ؟

فإن قالوا : أجل ، ذلك محالٌّ ، تركوا دينهم وصاروا إلى نَفْيِ النهاية عن أجسامِ العالمِ مِنْ جهةِ السفلي ، وظَهَرَ عجزُهم .

وإن قالوا : لا يجبُ ذلك ، وإنما يمتنعُ وقوفُ الحجرِ الثقيلِ على الهواءِ والجَوِّ لا على شيءٍ غيرِ هابطٍ ولا مُنخدرٍ بجَزْيِ العادةِ بذلك ، وإن لم تُخْتَلَفْ فيه^٢ .

قيل لهم : فقد بَطَلَ ما عَوَّلْتُمْ عليه في أنَّ ما يستمرُّ بجَزْيِ العادةِ يجبُ أن تختلفَ فيه . ولا جوابَ لهم عن شيءٍ من ذلك .

١ وقوفه : وقوعه ، الأصل .

٢ به : بها ، الأصل .

٣ تختلف : يختلف ، الأصل .

فصل

وقد استدلوا أيضاً على وجوب القول بالتولد بأنَّ الإنسان يفعل في عظمه وذمه وشعره الحركات والاعتمادات ، وإن لم تكن هذه الأشياء من جملة الإنسان ، وإن كانت متصلة به ، من حيث لم تكن من جملة الحي ولا متألّمة ولا ملتدّة ، ولا فُرّق بين أن يفعل في ما ليس من جملة ممّا هو متّصل به أو منفصل عنه ؛ فثبت بذلك أنَّ الفاعل منّا قد يفعل في الغير^١ . [١٠٥ ب] وهذا أيضاً باطل .

فأمّا الدّم والشعر ، فلا شكّ أنّه ليس من جملة الإنسان ؛ فإذا تحرك ، فعَل الله فيهما الحركة بجري العادة ، كما يفعلها في الطعام والشراب الذي في جوف الإنسان عند حركته ، وكما يفعل الحركة في الرطوبات التي في بدنه وليست من جملة عند تحريكه بجري العادة .

فأمّا العظم ، فقد اختلف فيه ؛ فقول : هو من جملة الإنسان ، وإنّه يلدّ ويألم ويحس ، كالعصب في هذا الباب ؛ فإن كان كذلك ، وإنّه يحركه الإنسان بقدرة فيه دون قدرة في غيره منه ؛ فإن لم يكن كذلك ، فالله ، تعالى ، يبتدئ الحركة فيه عند تحريك ما يجاوره من اللحم والعصب ؛ فبطل بذلك ما ظنّوه .

ولا يجوز أن يقال في هذا : إنّه يجوز أن يفعل الإنسان أو أعضاؤه القدرة ، إذا لم يُقَل : إنّ الفاعل هو الجملة في ما ليس من جملة وفي غير محلّ القدرة منه ، إذا كان مجاوراً لمحلّ القدرة . ولا يصحّ [١٠٦ أ] أن يفعل بها في ما ليس بمجاور له ، لأنّه لا مُقْتَبَر بالمجاورة في هذا الباب ، وإنّما المُقْتَبَر باستحالة فعل الفاعل

١ في الغير : - ، الأصل . كما يصح أن تكون هذه الإضافة الدالّ عليها السباقي على نحو (في غيره) . وكلاهما معبر عنه في الفقرة الثانية من الصفحة التالية .

٢ بدنه : يده ، الأصل .

٣ كالعصب : والعصب ، الأصل .

شيئًا في غير محلّ قدرته ، سواء اتّصلَ به أو انفصلَ عنه ؛ فزَال ما ظنُّهُ من ينسبُ
هذا القول إليه من أهل الحقّ .

وأستدلُّوا أيضًا على كونِ الفاعلِ فاعلًا في غيره بوجوب الدّيّة والقصاصِ والحدودِ
على قتلِ الإنسانِ لغيره^٢ وقطعه ليدِهِ ، وذلك جزاءً لما فعَلَهُ في الغير .

وهذا باطلٌ ، لأننا إنّما نوجبُ ذلكَ عليه تَعَبُّدًا^٣ ومن جهة السمع ، لا لأنّه فعَل في
غيره شيئًا ، لكن لأنّه فعَل في نفسه ما أُجْزَى الله ، تعالى ، العادة بفعلِ الموتِ
والقطع والآلام عنده .

وكذلك سبيلُ إعطائنا الأجرَ على الأبنية والنساجة والصياغة . وقد يُعطى المعلمُ
أجره التعليم ويُدَمُّ^٤ ، إذا لم يُعَلِّمْ ، لا لأنّه فعَل شيئًا في المتعلِّم أو تركَ فعْلَ شيءٍ
فيه من العلوم . ويُعطى سائطُ الدّبّس وضاربه أُجْرَتُهُ ، إذا صار [١٠٦ب] ناطقًا ،
لا لأنّه فعَل بياضه وصلابته . ويُخذُ القاذِفُ على قَذْفِهِ وشتيمِهِ ، لا لأنّه فعَل شيئًا
في المقدوف . وكلُّ ذلك مفعولٌ بحقّ التعبدِ والشرع ؛ فزَال ما قالوه .

وأستدلُّوا أيضًا على ذلكَ باتِّفَاقِ الكلِّ من أهل اللُّغة على تسمية الإنسانِ قاتلًا
وقاطعًا وضاربًا ومُحَرِّكًا ومُسَكِّنًا^٥ وحامِلًا ، فوجبَ أن يكونَ فاعلًا في غيره حركةً
وسكونًا وضربًا وشيئًا^٦ . وهذا باطلٌ ، لأنّه إنّما سمّوه بذلكَ لفعْلِهِ في نفسه ما

١ أيضًا : إضافة في الهامشي الأيسر ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ لغيره : بغيره ، الأصل .

٣ تَعَبُّدًا : بعبدا ، الأصل .

٤ ويُدَمُّ : ويُدَمِّه ، الأصل .

٥ المتعلِّم : المعلم ، الأصل .

٦ ومُسَكِّنًا : ومسكنا ، الأصل .

٧ وشيئًا : وسبلا ، الأصل .

يُوصَفُ بِأَنَّهُ قَتَلَ وَتَحَرَّكَ وَدَفَعَ ، إِذَا خَلَقَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، عِنْدَهُ مَا يَوْجِبُ تَسْمِيَتَهُ
بِذَلِكَ ، لِأَنَّ حَرَكَاتِ الْجَوَاهِرِ وَأَعْتِمَادَاتِهَا لَيْسَتْ تُوصَفُ بِهِذِهِ الصِّفَاتِ لِنَفْسِهَا
وَجَنْسِهَا ، لَكِنْ لِأَجْلِ مَا يُقَارَنُهَا مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، مِنْ الْمَوْتِ وَالنَّقْصِ
وَالْفَرِيقِ وَالتَّالِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، كَمَا تُسَمَّى أَكْلًا وَلَطْمًا ، إِذَا صَادَقَتْ وَجْهًا وَطَعَامًا .

وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ اللُّغَةِ [١٠٧] إِنَّمَا وَصَفُوا الْإِنْسَانَ بِذَلِكَ لِسَبْقِهِمْ إِلَى
أَعْتِقَادِ كَوْنِهِ فَاعِلًا فِي غَيْرِهِ حَرَكَةً وَسَكُونًا وَتَأْلِيفًا وَتَفْرِيقًا وَمَوْتًا وَحَمَلًا . وَذَلِكَ غَلَطٌ
مِنْهُمْ فِي الْأَعْتِقَادِ دُونَ وَضْعِ الْأَسْمِ . وَالْأَعْتِقَادَاتُ وَالْمَعَانِي غَيْرُ مَأْخُودَةٍ مِنْهُمْ .
وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى تَسْمِيَتِهِمُ الْأَصْنَامَ آلِهَةً ، لَمَّا أَعْتَقَدُوا فِيهَا أَنَّهَا تَضُرُّ وَتَنْفَعُ
وَتَخْلُقُ وَتَرْزُقُ وَتَقْدِرُ عَلَى كَشْفِ الضَّرِّ وَالْبَلَاءِ وَيَحِقُّ لَهَا الْعِبَادَةُ . وَهَذَا الْأَعْتِقَادُ
مِنْهُمْ فِيهَا غَلَطٌ دُونَ تَسْمِيَتِهِمْ .

هَذَا جَمَلُهُ مَا يُعَوَّلُونَ عَلَيْهِ فِي إِجَابِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ . قَدْ أَتَيْنَا عَلَى إِبْطَالِهِ بِحُجْمِ
اللَّهِ وَمَنِّهِ .

باب ذكر اختلاف القدرية في وصف الفعل بأنّه مباشر ومتولّد

قال الجمهور منهم : إنّ معنَى وَصَفِ الفعلِ بأنّه مُبَاشِرٌ أنّه الواقعُ مِنْ فاعلِهِ بغيرِ سببٍ [١٠٧ب] يُؤلّدهُ .

وقال بعضهم : إنّهُ الموجودُ في نفسِ القادرِ عليه وفي محلِّ القدرةِ عليه . وكلُّ هذهِ الحدودِ باطلَةٌ على أصولِهِمْ ، لأنّه لو كان حَدُّهُ أنّه الواقعُ مِنْ فاعلِهِ بغيرِ سببٍ يولّدهُ ، لَوَجِبَ وَصْفُ أفعالِ القديمِ بأنّها مُباشرةٌ ، إذا كانت واقعةً منه بغيرِ سببٍ يولّدها . وإذا بَطَلَ ذلك ، بَطَلَ هذا الحدُّ .

وكذلك حَدُّهُمُ لَهُ بأنّه ما وُجِدَ في نفسِ القادرِ عليه باطلاً ، لأنّ المتولّدَ عن النظرِ عندهم موجودٌ في نفسِ القادرِ عليه ، كالنظرِ ، وفي محلِّ القدرةِ على النظرِ ، وليس بمباشرٍ ، بل متولّدٌ . وكذلك إنّ قالوا : إنّهُ المفعولُ في محلِّ القدرةِ عليه ، بَطَلَ ذلك ، لأنّ النظرَ مفعولٌ في محلِّ القدرةِ . وكذلك تَرَأَ جُعَ الحجرِ إلى كَفِّ الإنسانِ وتَحريكُهُ له عِنْدَ الصَّكَّةِ موجودٌ ومفعولٌ في محلِّ القدرةِ عليه ، وهو متولّدٌ وَغَيْرُ مُبَاشِرٍ ؛ فبطلت هذهِ الحدودُ على أوضاعِهِمْ .

[١٠٨أ] وأوّلَى حدودِهِم بالصَحَّةِ قولُ مَنْ قالَ منهم : حَدُّهُ أنّه ما يَتَنَدَّرُهُ القادرُ بالقدرةِ ، لأنّ المتولّدَ ليس بمبتدئٍ بالقدرةِ ، بل مفعولٌ عندهم بسببٍ وَوَاسِطَةٍ . وكذلك حركةُ اليَدِ عِنْدَ تَرَأَ جُعِ الحجرِ إليها .

وزعم أبْنُ الجُبَّائِي أنّ حَدَّ المباشِرِ أنّه ما وَقَعَ عن غيرِ مقدّمةٍ وسببٍ يوجبُهُ . وهذا باطلٌ ، لأنّه يوجبُ وَصْفَ فِعْلِ القديمِ الذي يَتَنَدَّرُهُ عن غيرِ سببٍ بأنّه مُباشِرٌ لوجودِهِ بغيرِ مقدّمةٍ . وهذا باطلٌ بَاتِّفَاقٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالوه .

القول في اختلافهم في حد المتولد

وأولى حدودهم للمتولد بالصحة قول من قال منهم : إنه ما فعل بغيره من الأفعال ، على نظري في هذا أيضاً .

وإذا قالوا : حد المتولد أنه ما فعل بغيره من الأفعال ، دخل فيه ما في حيز الإنسان وفي غير حيزه ، وما وجد في محل [١٠٨ ب] القدرة عليه وما وجد متعدياً عنها ، وما وجد مع سببه وما وجد بعده بوقت ووقتين وأوقات وما وقع مع القصد إليه ومع السهو عنه وما له ضد منه وما لا ضد له وما يمكن فعل ضده وما لا يمكن ذلك فيه .

ولا بد من زيادة في هذا الحد أيضاً وألا انتقص . وهي أن يقال : إن حد المتولد ما فعل بغيره من الأفعال الواقعة من فعل فاعله . ومتى لم يقل ذلك ، وجب أن يكون المباشر متولداً ، لأنه واقع بفعل غيره . وهي القدرة عليه ، لأنها فعل غيره . فإذا قيل : ما وقع بفعل غيره من فعل فاعله ، سلم الحد . وهذا واجب . وقد أغفله الكل منهم .

فصل

وقد اختلفوا في حَدِّ المتولّد من الأفعال ؛ فقال الإشكافيّ في حديّه : إنّ كلّ فعلٍ أمكنّ وقوعه على الخطأ دون العمد والقصد إليه ، وإنّ كلّ فعلٍ لا يمكن [١٠٩] أن يقع إلاّ مع الإرادة له والقصد إليه ، فإنّه غير متولّد . وهذا باطلٌ من قوله ، لأنّ ما وقع بسببٍ يوجبُه ، فواجبٌ كونه متولّداً ، خطأ كان الفعل أم عفداً . ولذلك تتولّد الحركات والاعتمادات عندهم من فعلٍ الساهي والنايم . وكذلك فقد يقع عندهم بالعمد والقصد وتجديد العزم على إيقاعه ما هو متولّد ، وهو الكلام الموجود في الجزء بعد جزء ، لأنّه متولّد عن حركات الفم وآلة أسباب الكلام ؛ فبطل ما قالوه .

وقال بعضهم : حدّه أنّه الفعل الموجود أو الواقع بسببٍ منّي في غير خيري . وهذا أيضاً باطلٌ ، لأنّ العلم متولّد في نفس الإنسان وخيره ومحلّ النظر منه والقدرة عليه . وكذلك حركة اليد المتولّدة عند تراجيع الحجر إليها بعد الصكّة متولّدة وهي في خير الإنسان .

وقال بعضهم : حدّه أنّه الفعل الذي أوجبه [١٠٩ب] سببه ، فخرج عن إمكان تزيهه . وهذا أيضاً باطلٌ ، لأنّ من المتولّدات ما لا تركّ له ، كالتأليف المتولّد عن المجاورة ، والتأليف لا ضدّ له ، ولأجل أنّ من المتولّدات من فعل الله ، تعالى ، عند القائل بذلك منهم ما يُقدّر القديم ، تعالى ، على فعلٍ ضديّه ، وإن فعل سببه المتولّد له ، لأنّه عندهم قادرٌ على تسكين الحجر الثقيل مع فعل الاعتماد فيه المتولّد للحركة ؛ فبطل هذا القول على هذا الأصل .

١ الإشكافي : الإسكاف ، الأصل . للتعريف : هو أبو جعفر محمّد بن عبد الله الإسكافيّ البغداديّ (ت. ٨٥٤/٨٢٤م) ، من متكلمي المعتزلة . صاحب الإسكافية . عنه الفهرست (للديم) ، ١/٩٢٦-٥٩٣ ، لسان الميزان ٢٢٧/٦ (٧٦٢٥) ، الأعلام ٢٢١/٦ .

وقال بعضهم : حُدِّهْ أَنَّهُ الْفَعْلُ الَّذِي يَلِي مُرَادِي ، كَالْأَلَمِ الَّذِي يَلِي الضَّرْبَةَ . وهذا أيضًا باطلٌ ، لأنَّه قد يكونُ الْمُتَوَلَّدُ موجودًا مع وجودِ سببِهِ ومع الإرادةِ له ، كحركةِ الخاتمِ في حالِ حركةِ اليَدِ المولدةِ لها ومع الإرادةِ لها . وقد يكونُ الْمُتَوَلَّدُ ثانيًا وثالثًا ويكونُ عاشرًا إذا كثر ، كإصابةِ السَّهْمِ العرضَ بعد أوقاتٍ عن وجودِ سببِهِ .

وقال بعضهم : [١٠١] حُدِّهْ أَنَّهُ الْفَعْلُ الثَّالِثُ بَعْدَ وجودِ الإرادةِ والسببِ . وهذا باطلٌ ، لأنَّ العلمَ موجودَ ثانيٍ النظرِ وعقبِهِ ، وإنْ كانَ مُتَوَلَّدًا عن ثالثٍ ، ولأنَّه قد يكونُ الْمُتَوَلَّدُ موجودًا مع سببِهِ وفي حالِهِ ، نحو ما ذكرناه ؛ فَيَبْطُلُ هذا الحُدُّ أيضًا ولأنَّ اللهَ ، تعالى ، يَفْعَلُ عِنْدَهُم الْأَلَمَ في حالِ الوُحْيِ مُتَوَلَّدًا عنه والتأليفَ في حالِ المُجَاوِزَةِ مُتَوَلَّدًا عنها . وليس ذلكَ بثانٍ ولا ثالثٍ ؛ فزال ما قالوه .

باب ذكر اختلافهم في المولّد للفعل ما هو : أهو السبب أو فاعل السبب ؟

زعم السلف منهم والجمهور أنّ المولّد هو السبب وهو الموجب للفعل دون فاعل السبب .

وقال ابن الجبائي^١ : بل المولّد هو [١٠١ب] فاعل السبب ، لأنّه فاعل ما أوجب وجود المتولّد .

وقال ابن الجبائي وأبو^٢ : إنّ الموجب للفعل على الحقيقة هو فاعل السبب المولّد له دون السبب . وهذا القول باطل ، لأنّ الموجب للفعل هو السبب دون فاعله . ولو لم يكن السبب وكان الفاعل ، لم يجب الفعل ولم يتولّد . ولو كان السبب معدوماً والفاعل موجوداً ، لم يوجد المسبب ؛ فوجب أن يكون السبب هو الموجب المولّد على أصولهم . ولو كان المولّد للفعل هو فاعل السبب ، لأنّه فاعل لسببه ، لوجب أن يكون الموجب للحال وكون الحيّ حيّاً عالماً قادراً هو فاعل الحياة والعلم والقدرة دون الحياة والعلم والقدرة^٣ ، لأنّه الفاعل لما أوجب الحال ؛ فلمّا لم يكن ذلك كذلك ، بطل ما قالوا جميعاً في المولّد والموجب .

^١ هو أبو هاشم ، عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهاب (٢٤٧-٣٢١هـ/٨٦١-٩٢٣م) معتزلي من أبناء أباان مولى عثمان . عنه الفهرست (للدليم) ١/٢٢٦-٦٢٧ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٣٠٢-٣٠٨ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٩٤-٩٦ [الطبقة التاسعة] ، الأعلام ٧/٤ .

^٢ هو أبو عليّ محمّد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي (ت٣٠٣هـ) . إليه انتهت رئاسة المعتزلة البصريّين . عنه الفهرست (للدليم) ١/٦٠٦-٦٠٨ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٧٧-٢٨٨ [الطبقة الثامنة] ، الدر الثمين في أسماء المصنّفين (لابن الساعي) ١٦٥-١٦٦ ، وفيات الأعيان (لابن خلكان) ٢٦٧/٤-٢٦٩ (٦٠٧) ، سير أعلام النبلاء (للذهبي) ١٨٣/١٤-١٨٤ (١٠٢) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٨٠-٨٥ [الطبقة الثامنة] ، لسان الميزان (لابن حجر العسقلاني) ٦/٣٢٠ (٧٧٨٣) ، الأعلام ٦/٢٥٦ .

^٣ الحياة والعلم والقدرة : العلم والقدرة ، الأصل ؛ فالإضافة المثبتة في المن أعلاه (الحياة و) قياساً على ما تقدّمه (فاعل الحياة والعلم والقدرة) .

^٤ المولّد : التولد ، الأصل .

فصل ذكر اختلافهم في الأسباب المولدة

[١١١] زَعَمَ الْجَبَائِثِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْهُمْ : إِنَّ جَمِيعَ الْأَسْبَابِ الْمَوْلِدَةِ ثَلَاثَةٌ أَسْبَابٌ . سَبَابٍ مِنْهَا لَهَا جِهَةٌ وَيُولَدَانِ فِي جِهَتَيْهَا ، وَهِيَ الْحَرَكَةُ وَالاعْتِمَادُ ، لِأَنَّهُمَا يُؤَلَّدَانِ الْأَكْوَانُ وَالاعْتِمَادَاتِ فِي جِهَتَيْهَا . وَالضَرْبُ الثَّالِثُ النَّظَرُ الْمَوْجُودُ بِالْقَلْبِ وَهُوَ مَوْلَدٌ فِي مَحَلِّهِ وَإِنَّهُ لَا جِهَةَ لَهُ .

وَقَالَ أَبْنُو : إِنَّ الْمَوْلَدَ مِنْ جُمْلَةِ الْحَوَادِثِ أَرْبَعُ أَشْيَاءَ : الْاعْتِمَادُ وَالْمَجَاوِرَةُ وَالْوَهْيُ ، وَهُوَ التَّفْرِيقُ النَّافِي لِلصَّحَّةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْحَيَاةُ ، وَالنَّظَرُ الْمَوْلَدُ لِلْعِلْمِ فِي مَحَلِّهِ . وَإِنَّ الْحَرَكَةَ لَا تُؤَلَّدُ شَيْئًا فِي مَحَلِّهَا وَلَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا ، وَإِنَّهُ لَا جِهَةَ لَهَا ، وَإِنَّ الْاعْتِمَادَ لَهُ جِهَةٌ ، يُولَدُ بِهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَإِنَّ الْمَجَاوِرَةَ تُؤَلَّدُ التَّأْلِيفَ الْوَاحِدَ فِي الْمُتَجَاوِزَيْنِ وَالْوَهْيَ يُؤَلَّدُ الْأَلَمَ .

قَالَ : وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ لَا جِهَةَ لَهَا ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهَا جِهَةٌ ، كَمَا أَنَّ الْاعْتِمَادَ لَهُ جِهَةٌ ، لَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مِنْ جَنْسِ الْاعْتِمَادِ ، إِذَا كَانَا فِي جِهَةٍ [١١١ب] وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا صِفَاتُهُمَا كَوْنُهُمَا فِي تِلْكَ الْجِهَةِ لِأَنْفُسِهِمَا . وَقَدْ عَلِمَ اخْتِلَافُهُمَا .

وَقَدْ تَقَصَّيْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ فِي نَقْضِ النَّقْضِ وَفِي كِتَابِ مَا يُعْلَلُ وَمَا لَا يُعْلَلُ . وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْفُرُوعِ سَاقِطٌ عَنَّا وَتَكَلَّفُ مِنَّا ، إِذَا شَرَعْنَا فِيهِ ، لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ جَمْلَةً ؛ فَرَالَ الْكَلَامُ فِي فُرُوعِهِ .

باب ذكر اختلافهم في المتولد^١: هل له فاعِلٌ أم لا فاعِلٌ له ومن فاعِلُهُ ، إن كان له فاعِلٌ ؟

زعم ثمانية بن أَشْرَسَ أَنَّهُ لا فِعْلٌ للإنسانِ سوى الإرادةِ فقط وأنَّ جميعَ ما عداها من تصرفِ الإنسانِ مُخَدَّثٌ ، لا مُخَدِّثٌ له ، وإنما يُضَافُ إلى الإنسانِ مجازًا وإِسْئَاعًا . وهاذِهِ [١١٢] الحكايةُ عَنْهُ زائدةٌ على المشهورِ مِنْ قَوْلِهِ : إِنَّ المتولدَ في غَيْرِ حَيِّزِ الإنسانِ خَدَّثَ لا مِنْ مُخَدِّثٍ .

وَزَعَمَ مُعَمَّرٌ^٢ أَنَّ جميعَ المتولداتِ فِعْلٌ للأجسامِ بطبيعتها . وكذلكَ قَوْلُهُ في جميعِ الأعراضِ الموجودةِ بالحيوانِ والمواتِ . وَزَعَمَ أَنَّهُ لا فِعْلٌ للإنسانِ إِلَّا الإرادةُ فقط .

وَزَعَمَ الجاحظُ أَنَّ ما بَعْدَ الإرادةِ فِعْلٌ للإنسانِ بطبيعِهِ وليسَ بِأختياريٍّ ، وأنه لا يَقْعُ مِنْهُ فِعْلٌ بِأختياريٍّ إِلَّا الإرادةُ فقط .

وقال التَّطَائِمُ : إِنَّ كُلَّ ما جاوزَ حَيِّزَ الإنسانِ ووَجِدَ بغيرِهِ ، فَإِنَّهُ فِعْلٌ لِلَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَخَدَهُ بِإيجابِ خلقِهِ الجسمِ ، وَإِنَّ اللَّهَ ، تعالى ، خلقَ النارَ خِلْقَةً ، إذا طُرِحَ فيها الحطبُ ، أحترقَ ، وطَبَعَ الحجرَ طَبْعًا ، يوجبُ ذهابَهُ ، إذا دُفِعَ .

وحكى عن بعضِ القدريةِ أَنَّهُ لا فِعْلٌ للإنسانِ إِلَّا الفكرَ والرويةَ فقط وأنه لا يَقْعُلُ الإرادةَ ولا المرادَ .

وقال بعضهم : [١١٢ب] ليس يَقْعُلُ الرويةَ ، وإنما يَقْعُلُ الفِكْرَ فقط .

١ المتولد : التولد ، الأصل .

٢ هو معمر بن عباد السُّلَمِيُّ (ت ٢١٥هـ / ٨٣٠م) ، صاحب المعقريّة ، من متكلمي المعتزلة . عنه ذكر المعتزلة (اللبخني) ١٣-١٤ ، الفهرست (للنديم) ١/٢٧٤-٥٧٥ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٤٥-٢٤٧ [الطبقة السادسة] ، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٦ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٥٤-٥٦ [الطبقة السادسة] ، لسان الميزان ٤/١٤ (٨٥٨٠) ، الأعلام ٧/٢٧٢ .

والذي يدل على فساد قول ثُمَامَةَ وَمُعَمَّرٍ وَالتَّظَامِ وَقَوْل مَنْ قَالَ : إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْفِكْرَ حَسْبُ^١، ما ذكرناه في باب خلق الأعمال من وجود المرء نفسه مُفَرَّقَةً بَيْنَ حَرَكَةِ الاضطرارِ وحركة الاكتسابِ وَبَيْنَ المشيِّ والعجزِ والدفعِ والسحبِ ووجوده لذلكِ جِسًّا وَأَضْطَرَارًّا .

وقد بَيَّنَّا هناك وفي نقضِ النقضِ وكتابِ أحكامِ تصرُّفِ العبادِ أَنَّ هذا الفرقَ الموجودَ في النفسِ بَيْنَ الحركَتَيْنِ وَبَيْنَ سكونِ القاعدِ والمُقْعَدِ وَبَيْنَ الجَذْبِ وَبَيْنَ الصعودِ في الدرجةِ والسُّلْمِ ليس هو نفسُ المكتسِبِ وجنسُهُ ، لا نفسُ الكسِبِ وجنسُهُ ولا صفةٌ تُرْجَعُ إلى نفسه ولا وجودُ العلمِ بها ولا الإرادةُ لها ولا تتابُعُ حدوثِها عِنْدَ الإرادةِ^٢ لها ، لأنَّ جميعَ هذه الصفاتِ حاصلةٌ لِمَا ليس بكسِبٍ للإنسانِ ولا على صفةِ الكسِبِ .

فَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ الكسِبَ [١١٣أ] إِنَّمَا يُفَارِقُ الضروريَّ بوجودِ القدرةِ عليه وكونَ مَنْ يُجَدُّ به قادرًا عليه ومختارًا له . ولو كان ضرورةً فيه وواقعًا بالطبيعِ أو حدث ، لا مُحْدِثَ له ولا له تَعَلُّقٌ بالعبدِ ، إِذَا لَمْ يَحْصُلْ له هذا الفرقُ وَلَجَزَى مَجْزَى ما يوجدُ به مِنَ الأعراضِ التي لا تَعَلُّقُ لها به مِنْ وَجْهِ . وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ ، ثَبَتَ أَنَّ الحركاتِ والاعتماداتِ والسكونَ قد تكونُ كسبًا للعبدِ ، كما تكونُ الإرادةُ كسبًا له .

هذا على أَنَّ الظاهرَ مِنْ هذهِ الدلالةِ كَوْنُ الإنسانِ فاعِلًا لحركاتِهِ وسكونِهِ وأفعالِ جوارِحِهِ دُونَ الإرادةِ وسائرِ أفعالِ قلبِهِ ، لَأَنَّا لَا نَفْرُقُ بَيْنَ ما يُوجَدُ بقلوبِنا مِنَ الإراداتِ والأفكارِ والخواطرِ الضروريَّةِ والكسبيَّةِ لَأَنِّي نَسِيَ الحالِ علينا في ذَلِكَ ،

١ حَسْبُ : كذا في الأصل ؛ وهو صحيح لغةً ، كما هو صحيح أيضًا (وَحَسْبُ) مع دخول الواو أو (فَحَسْبُ) مع دخول الفاء .

٢ والعجز : ومنه الحر ، الأصل .

٣ عند الإرادة : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

وإنما يَظْهَرُ لنا الفرقُ بَيْنَ العَبْدِ والقَعْدِ والسَّقُوطِ والنزولِ في الدرجةِ والسَّلَمِ وبَيْنَ البطشِ الواقعِ بِاختِيارٍ وبَيْنَ حَرَكَةِ الفالِجِ والحُمَى . وإذا [١١٣ب] كان ذلك كذلك ، كان القولُ بأنَّ الإنسانَ غَيْرُ فاعِلٍ للإرادةِ وشيءٌ مِنْ صفاتِ القلوبِ أَظْهَرَ وَأَقْرَبَ مِنَ القولِ بأنَّه غيرُ فاعِلٍ للحركاتِ والسكونِ .

ويقالُ لهم : دُلُّوا على أنَّ العَبْدَ فاعِلٌ للإرادةِ بشيءٍ لا يمكنُ أنْ يُدَلَّ به على أنَّه فاعِلٌ للسكونِ والحركةِ ! فلا يجدونَ إلى ذلك طريقًا .

ويقالُ لِمَنْ قال : إنَّ الإنسانَ لا يفعلُ إِلَّا الإرادةَ : ما أنكرتَ مِنْ أنَّه لا يفعلُ إِلَّا الفِكرَ والرَّوْيَةَ ولا يفعلُ الإرادةَ ولا المرادَ ؟ ونعارضُ أصحابَ الفكرِ بقولِ أصحابِ الإرادةِ ؟ فلا يجدونَ لذلك مَدْفَعًا .

ويقالُ لهذَيْنِ الفريقَيْنِ : ما أنكرتُم مِنْ أنَّ الإنسانَ لا يفعلُ إِلَّا الداعيَ إلى فعلِ الفكرِ دُونَ الإرادةِ والمرادِ ؟ لأنَّه إنما تفعُّ الإرادةُ عندَ وجودِ الداعي ؛ فالداعي فقط هو الذي يفعلُهُ دُونَ الإرادةِ والمرادِ ، لأنَّ الداعيَ موجبٌ لها والصارفُ عن المرادِ صارفٌ [١١٤أ] عن الإرادةِ ، فالداعي هو الأصلُ ؛ فلا يجدونَ في ذلك فرقًا .

ومثلاً يدلُّ على أنَّ العَبْدَ مكتسِبٌ للحركاتِ والاعتماداتِ عَلَمُنَا بِتَأْتِي الأَكْسَابِ مِنْهُ والتَصَرُّفِ والبطشِ عِنْدَ وجودِ القدرةِ وتَعَدُّرُ ذلكَ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِهَا وَعِنْدَ الضَعْفِ والمرضى . ولو لم يَكُنْ لكونِهِ كَسْبًا تَعَلُّقٌ بِكُونِ المَكْتَسِبِ قَادِرًا ، لاسْتَوَتْ فِي ذلكَ حَالُ القَادِرِ وحَالُ المَرِيضِ والعَاجِزِ . وذلكَ بِمَا قَدْ عَلِمَ بطلانُهُ ؛ فَثَبَّتْ مَا قُلْنَاهُ .

ويدلُّ أيضًا على ذلكَ أنَّ العَبْدَ يَكْتَسِبُ الشَّيْءَ مع السَّهْوِ والفَقْلَةِ عَنْهُ ، كما يَكْتَسِبُهُ مع القَصْدِ إِلَيْهِ ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ قَدْ يَكْتَسِبُ ما ليسَ بِإِرَادَةٍ ، كما يَكْتَسِبُ الإرادةَ .

ويدلُّ على ذلك أنَّه قد يَعْلَمُ الإنسانُ مَكْتَسِبًا مَنْ لَا يَعْلَمُ له إِرَادَةُ أَصْلًا مِنْ نَفَاةِ
الأَعْرَاضِ وَيَعْلَمُ الْقَدِيمَ فَاعْلَامًا مَنْ لَا يَعْتَقِدُهُ مُرِيدًا مِنْ مَعْتَرِةِ الْبَغْدَادِيِّينَ وَتُجِيلُ الْإِرَادَةُ
عليه .

[١١٤ب] فَأَمَّا مَا يَقْدَحُ بِهِ إِخْوَانُهُمُ الْقَدَرِيَّةُ فِي قَوْلِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَصَرُّفُ
الجَوَارِحِ وَاقِعًا بِالطَّبْعِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْجُمْلَةِ ، لِأَنَّ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ
يَجِبُ أَنْ يَعُودَ إِلَى أَغْيَانِ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ ، وَيَكُونُ مُضَافًا إِلَيْهَا دُونَ الْجُمْلَةِ ؛ فَلَمَّا
أَسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ تَصَرُّفًا لِكُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَجَبَ أَنَّهُ وَاقِعٌ مِنْهَا
بِالْقُدْرَةِ وَالِاخْتِيَارِ دُونَ الطَّبْعِ ، فَإِنَّهُ قَدْ دَخَلَ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا أَنَّ الْفِعْلَ عِنْدَ
أَكْثَرِ مَخَالِفِهِمْ إِنَّمَا هُوَ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ، إِذَا كَانَ حَيًّا قَادِرًا دُونَ جَمِيعِهَا ؛
فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ الْقَوْمَ يَقُولُونَ : إِنَّ التَّصَرُّفَ فِعْلٌ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ
يَطْبَعُهَا ، لِأَنَّ طَبْعَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا يُوْجِبُهُ وَلَيْسَ بِمُتَعَلِّقٍ بِالْجُمْلَةِ ، بَلْ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا
مَا كَانَ مَقْدُورًا وَمَخْتَارًا لِلْعَبْدِ ، وَهُوَ الْإِرَادَةُ فَقَطْ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

وَأَمَّا طَعْنُهُمْ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ [١١٥أ] بِالطَّبْعِ ، لَمْ يَكُنْ نَابِعًا لِإِرَادَةِ الْحَيِّ
وَدَوَاعِيهِ وَمَقْدَارِ قُدْرِهِ ، فَإِنَّهُ أَظْهَرَ فُسَادًا ، لِأَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ
وغيرِ كِتَابٍ أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ بِحَسَبِ الدَّوَاعِيِ وَالْمَقْصُودِ مَا هُوَ فِعْلٌ غَيْرُ الْمُرِيدِ .
وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ حَدُوثَ الْأَشْيَاءِ بِحَسَبِ الْقُدْرِ فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثَرَةِ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ
مَعْلُومٍ تَسَاوِيِ عَدَدِهِ وَقُدْرِهِ ، وَلِأَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي مَا سَلَفَ أَسْتِحَالَةَ كَوْنِ الْعَبْدِ مُحْدِثًا
وَقَادِرًا عَلَى الْإِحْدَاثِ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

وَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَخْشَى أَمْرُ أَمِيرٍ مَنَّا الْإِنْسَانَ وَنَهْيُهُ وَدَعْمُهُ وَمُدْحُهُ
وَعِقَابُهُ وَثَوَابُهُ عَلَى حُرُوكِهِ وَسُكُونِهِ وَالتَّصَرُّفِ الْمَوْجُودِ بِجَوَارِحِهِ وَلَنْ يَخْشَى ذَلِكَ إِلَّا
عَلَى مَا هُوَ فِعْلٌ لَهُ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا بَاطِلٌ وَبِعَكْسِ الْوَاجِبِ فِي حُكْمِ النَّظَرِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا

يَعْلَمُ الْحَسَنُ أَمْرَ الْعَبْدِ بِالشَّيْءِ وَنَهْيِهِ عَنْهُ وَثَوَابِهِ وَعِقَابِهِ عَلَيْهِ وَذَمِّهِ وَمَدْحِهِ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ وَمَقْدُورَاتِهِ . [١١٥ب] وَلِذَلِكَ لَا يَحْسُنُ عِنْدَهُمُ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ فَعَلَ لَهُ وَلَا يَحْسُنُ ذَمُّ زَيْدٍ وَمَذْحُهُ عَلَى كَسْبِ عَمَرٍ وَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ لَهُ ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِكَوْنِ التَّصَرُّفِ فَعَلًا لِمَنْ هُوَ تَصَرَّفَتْ لَهُ سَابِقًا لِلْعِلْمِ بِحُسْنِ أَمْرِهِ بِهِ وَنَهْيِهِ عَنْهُ وَذَمِّهِ وَمَدْحِهِ وَعِقَابِهِ عَلَيْهِ ؛ فَيَبْطُلُ مَا قَالُوهُ .

وَأَمَّا فَدَحُّهُمْ فِي قَوْلِهِمْ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ وَاقِعًا بِالطَّبِيعِ ، لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مَا هُوَ ظَلَمَ وَخَوَّرَ وَحَسَنَ وَقَبِيحَ ؛ فَلَمَّا كَانَ التَّصَرُّفُ الْوَاقِعُ بِالْجَوَارِحِ مَوْصُوفًا بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَالْخَوَرِ وَالْعَدْلِ وَالْإِسَاءَةِ وَالْإِحْسَانِ ، ثَبَتَتْ أَنَّهَا أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ لِلْعَبْدِ ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْقَوْمَ يُنْكِرُونَ وَصْفَ تَصَرُّفِ الْجَوَارِحِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَيَقُولُونَ : إِنَّ وَصِفَتَ شَيْءٍ مِنْ هَذَا ، فَعَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ وَعَلَى مَعْنَى أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى ذَلِكَ وَالْإِرَادَةَ لَهُ قَبِيحَةٌ وَظَلَمٌ وَعَدْوَانٌ دُونَ الْمُرَادِ .

فصل

[١١٦] وإن قال مُعْتَرٍ والجاحظ والنظام : إنَّ التصرُّفَ الموجودَ بالجوارحِ ظلمٌ وجورٌ وسفَهٌ وقبيحٌ ، وإنَّه بعدَ ذلكَ مُوجِبٌ عن الطبعِ والخَلْقَةِ التي طَبَعَ اللهُ الجوارحَ عليها ، لَزِمَهُمْ أن يكونَ ذلكَ أَجْمَعُ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، ومنسوبًا إليه وأن يكونَ هو الظالمُ السفِيهُ ، تعالى عن قولِهِمْ ، لأنَّه إذا فَعَلَ ما يوجبُ الظلمَ والسَّفَهَ ، كان هو الظالمُ السَّفِيهُ ، كما أَلْزَمُوا مَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِ التَّوَلُّدِ أن يكونَ ظالمًا سفيهاً ، إذا كان ما يوجبُ الظلمَ والسَّفَهَ مُتَوَلِّدًا عن أسبابٍ مِنْ فِعْلِهِ توجبُهُ . ولا مَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ .

وقولُ النَّظَّامِ بأنَّ ذلكَ يَقَعُ بإِيجَابِ الخَلْقَةِ ، مثل قولِ أَصْحَابِ الطبعِ بأنَّه واجبٌ عن طبعِ الحجرِ . وقد صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِهِ .

فصل

فأما قولُ ثُمَامَةَ بأنَّ الْمُتَوَلِّدَاتِ حَوَادِثُ ، لا مُحَدِّثَاتٍ لَهَا ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ جِهَةً حَاجَةً الْمُحَدِّثِ إِلَى مُحَدِّثٍ [١١٦ب] إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ مُحَدِّثًا مَعَ جَوَازٍ أَنْ لَا يَحْدِثَ وَجَوَازٍ تَقْدِيمِهِ وَتَأْخُرِهِ . وَأَشْبَعْنَا ذَلِكَ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ ؛ فَلَوْ اسْتَعْنَتِ الْمُتَوَلِّدَاتُ مَعَ كَوْنِهَا حَوَادِثَ عَنْ مُحَدِّثٍ ، لَاسْتَعْنَتْ الْمُبَاشِرُ أَيْضًا وَجَمِيعُ الْحَوَادِثِ الْمُنَسُوبَةِ إِلَى اللَّهِ عَنْ مُحَدِّثٍ . وَإِذَا فَسَدَ ذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالَهُ .

فَإِنْ قَالَ ثُمَامَةُ وَأَصْحَابُ الطَّبَائِعِ وَالنِّظَامِ : لَوْ كَانَ الْمُتَوَلِّدُ فَعَلًا لِلْعَبْدِ ، صَاحِبِ السَّبَبِ ، لَصَحَّ مِنْهُ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ بَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ وَأَنْ يَتَرَكَّهُ مَعَ زَوَالِ الْمَوَانِعِ مِنْ تَوَلِيدِهِ ، كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ مِنَ الْفِعْلِ ، لَمَّا كَانَ فَعَلًا لِلْعَبْدِ ، جَازَ مِنْهُ تَرَكُّهُ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ .

يَقَالُ لَهُمْ : لَا يَجِبُ مَا قُلْتُمْ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي كُلِّ فَاعِلٍ لَشَيْءٍ أَنْ يَصِيحَّ تَرَكُّهُ لِلْفِعْلِ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَصِيحُّ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَنْ لَا يَفْعَلَ الْجَوْهَرُ ، مَتَى أَرَادَ فِعْلًا أَعْرَاضِهِ ، حَتَّى لَا يَصِيحَّ مِنْهُ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ ، مَتَى قَصَدَ إِلَى فِعْلِ [١١٧] أَعْرَاضِهِ .

وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْجَمْلَةُ وَهِيَ الْفَاعِلَةُ . وَمَتَى أَرَادَ تَحْرِيكَ بَعْضِ سَاقِهِ أَوْ سَاعِدِهِ ، وَجِبَ أَنْ يَفْعَلَ الْحَرَكَةَ فِي جَمِيعِهَا وَأَسْتَحَالَ أَنْ لَا يَفْعَلَ الْحَرَكَةَ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ مَعَ فِعْلِهِ الْحَرَكَةَ فِي أَحَدِ أَبْعَاضِهَا .

وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا لَا تَرَكُّ لَهُ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، كَالْجَوْهَرِ وَالْبَقَاءِ عَلَى قَوْلِ ثُمَيْتِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا مِنْ حَقِّ الْفَاعِلِ لَشَيْءٍ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ ، مَخْتَرَعًا كَانَ أَوْ مَكْتَسِبًا ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . وَقَدْ يَصِيحُّ أَنْ يَتَرَكَّهُ نَارَةً وَلَا يَصِيحُّ مِنْهُ أُخْرَى .

هذا على أَنَّ القائلين بالتوليد يقولون : إِنَّه قد يَصِحُّ مِنْ فاعِلِ المتولد أن لا يفعله بحال ما بأن لا يفعل سبباً^١، فلا يكونُ فاعلاً . وهذا الانفصالُ منهم باطلٌ ، لأنَّ القومَ يُلزِمُونَهُمْ جَوَازَ أن لا يفعله ، وإن فعل سببه وزالت الموانعُ منه . وهذا محالٌ عندهم .

والواجبُ عندنا في هذا أن يقال : [إِنَّه مِنْ ال]فاعِلِينَ^٢ مَنْ يَصِحُّ منه الفعلُ وَيَصِحُّ منه [١١٧ب] تركُّهُ وفِعْلُ ضِدِّهِ بدلاً مِنْ فِعْلِهِ ، إذا كان له ترك ، القدرة التي بها يفعلُهما جميعاً على البديل ، وَيَصِحُّ مِنْهُ الفعلُ وَيَصِحُّ أن لا يفعله لا بأنْ يَفْعَلَ له تركاً ، وهو الله ، تعالى ، لأنَّه يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ الجوهرِ والبقاء ولا يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ تَرْكِ لهما ، لأنَّه لا تَرْكُ لهما على ما بَيَّنَّاهُ في غير موضع ، وَيَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ الكونِ وفِعْلُ ضِدِّهِ بدلاً مِنْهُ . وكذلك القولُ في كلِّ ضِدِّينِ مِنَ الأجناسِ .

ولا يجوزُ عندنا أن يقال : إنه يَصِحُّ مِنْ الله أو مِنْ العبدِ أن يَفْعَلَ الفعلُ وأن لا يفعله بأن لا يفعل سبباً ، لأنَّه أصلٌ للتوليد ؛ فأما الإنسانُ ، فإنه لا يجوزُ أن يقال : إِنَّه يَصِحُّ مِنْهُ الفعلُ وضِدُّهُ وتركُّهُ وأن لا يفعله مع وجود قدرته عليه ، لما نُبيِّنُهُ مِنْ وجوب كونِ الاستطاعةِ مع الفعلِ . وإنما نقولُ : يجوزُ مِنَ الإنسانِ على معنى يَصِحُّ أن يكونَ فاعلاً للإيمانِ بدلاً مِنْ الكفرِ في حالِ الكفرِ بأن لا يكونَ [١١٨أ] أَقْدَرُهُ على الإيمانِ ، بل على الكفرِ بدلاً مِنْهُ ؛ فيجبُ تنزيلُ ذَلِكَ على ما قلناه .

١ سببه : نفسه ، الأصل . بدلاً عليه ما جاء في بداية الفقرة الأخيرة في المتن أعلاه «بأن لا يفعل سببه» .

٢ ما بين الحاصرتين - وهو بداية السطر الأخير في هذه الورقة - بياض في الأصل .

٣ يفعل : + الفعل ، الأصل . فرق ذلك إشارة الشطب .

٤ لا : - ، الأصل .

٥ أي أقدر الله الإنسان .

فصل

فإن قيل : فلم قلتم : إنّ الجوهر لا ترك له ؟

قيل له : يدلّ على ذلك أمور . منها أنّه لو كان له ترك ، لم يخلُ تركه من أن يكون جوهرًا أو عرضًا . ومحالّ كون بعض الجواهر تركًا لبعضٍ للعلم بصحّة اجتماعها في الوجود ، وأنّه لا جوهراّن يُشار إليهما إلّا ويصحّ أن يُفعلا جميعًا ، والتركّان ضدّان . ومحالّ وجود الضدّين . وإن كان تركه عرضًا ، استحال قيامه بنفسه ووجب أن لا يحدث إلّا في بعض الجواهر ؛ فلو كان تركًا لبعضها ، لكان تركًا لمحليّه وضدًا له للعلم بوجوب تجانس الجواهر . ومحالّ كون الشيء تركًا لشيءٍ وضدًا له ، وإن لم يكن [ضدًا]^١ وتركًا لمثله الموجود بحيث هو ؛ فكان يجب أن يكون ذلك الترك بأن يكون تركًا وضدًا لمحليّه أقرب وأوّلَى . وإذا استحال ذلك ، [١١٨ب] لأنّه يوجب إحالة وجود الترك مع عدم محليّه ، يطلّ أن يكون للجواهر ترك^٢.

ويدلّ على ذلك أيضًا أنّه لو كان للجوهر ترك ، لاستحال بقاء القديم ، تعالى ، خاليًا من جميع الأفعال ، كما كان في قديمه ، لأنّ القادر على الشيء وضده وتركه يستحيل خلّؤه منهما جميعًا ، قديمًا كان أو محدثًا ، وإلّا أدّى ذلك إلى جواز خلّ الجواهر من سائر الأعراض المتضادّة وجميع الأكوان . وذلك يُطلّ الدلالة على حدوثها . ولمّا ثبت جواز خلّ القديم ، تعالى ، في مستقبل الأوقات من

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٢ يجب : غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٣ وضدًا : غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٤ ترك : تركا ، الأصل .

جميع الأفعال ، كما خلا منها في قديمه ، بطل أن يكون للجواهر ترك^١ ، لا جوهرًا ولا عرضًا .

ويجب أن يكون الاعتماد في هذا الباب على ما قدمناه قبل هذا . وذلك أنه لا يجب أن يكون ، سبحانه ، في ما لم يزل فاعلًا لترك الجوهر ، إذا لم يفعله ، لأنه محال كونه لم يزل [١١٩] فاعلًا للجوهر ولا يجب فعل ترك ما يستحيل فعله ويمتنع وجوده ، ولكن يجوز أن يقال : لو كان للجوهر ترك ، ينصرف القديم عن فعله إليه ، لوجب استحالة بقاء الباري الأبد^٢ خاليًا من فعل الجوهر وتركه ، لأنه لا بد من صحة فعله له أو تركه ، إن كان له ترك ، بعد ما لم يزل وفي الأوقات التي يصح فعله فيها أو تركه أو ما يُقدَّر تقدير الأوقات . وإذا بطل ذلك وصح بقاؤه الأبد غير فاعلٍ لشيء أصلاً ، بطل هذا القول .

فأما ما تذهب إليه القدرية من إثبات فناء للجواهر ، تُقنَى به بعد وجودها لصحة بقائها ، فباطل .

وقد بينّا من قبل استحالة وجود عرضي لا في مكان . وبينّا أن الجواهر لو لم تُفَنَّ بعد وجودها إلا بفناء يضادها ، لاستحال وجوده ولوجب أن يكون ثبوتهامُجِبًا لوجود فناء ينفيها . وأفسدنا قولهم أن الحادث يجب أن يُؤَيَّر في عدم [١١٩ب] الباقي بغير وجه . وأوضحنا أنه إنما يجب عدم الجواهر بعد وجودها لقطع فعل أكوانها فقط ، من حيث لم يَجُز أن يُصَوَّر لها وجود مع عدم سائر الأكوان ، بأن لا تكون في مكان ولا ما يُقدَّر تقدير المكان ؛ فزال ما يُهْدَوْنَ به .

١ ترك : تركا ، الأصل .

٢ الأبد : الآله ، الأصل . يدل عليه ما جاء أعلاه في آخر الفقرة ذاتها .

٣ تكون : يكون ، الأصل .

وقد أثبتنا في كتاب إبانة عَجَزِ القدرية عن إثبات دلائل النبوة أنه لا يُمكنُ القائلين بفعل الطَّبَاعِ العلمُ بِصِدْقِ الرُّسُلِ بنظم القرآن ولا بغيره مِنَ المعجزات ، إذا كانت كلها أعراضاً وفعلاً للطبيع لا لله ، تعالى ، وأنه لا يمكنُ أن يُعلمَ صدقُ الرُّسُلِ بما ليس بفعلٍ له ، تعالى ، ولا ما هو قاصدٌ به إلى التصديق لهم به . ويلزمهم أن لا يكونَ الله ، تعالى ، قد ذلَّ بالقرآن على شيءٍ مِنْ أحكام دينه ، إذا لم يكنِ القرآنُ كلاماً له وكانَ صفةً للجسم الذي وُجِدَ فيه وفعله بطبيع . وهذا خروجٌ عن الدين .

ويلزمهم أيضاً أن لا يكونَ الله ، تعالى ، [١٢٠] مُنعمًا على أهل الدنيا ولا على أهل الجنة بالحياة والشهوات والحوامِ والإدراكات واللذات ، لأنَّ ذلك أجمعُ فعلُ الجسم بطبيع . وكذلك فإنه يجبُ أن يكونَ غَيْرُ مُنعمٍ على عباده بشيءٍ مِنَ الطعومِ والروائح والحرارة والبرودة ، لأنَّ ذلكَ فِعْلُ الأجسامِ بطبائعها . وكلُّ هذا خروجٌ عن قولِ الأئمة .

فصل

فأما قول صالح قُبّة^١: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ وَيَجَاوِزُهَا مَنْ لَا تَحْرِقُهُ وَمَنْ لَا يَأْلَمُ ، وَإِنْ أَخْرَقَتْهُ وَتَدَاخَلَتْ بَيْنَ أَجْزَائِهِ ، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ إِحْرَاقَهَا هُوَ حَرَكَاتُهَا وَتَدَاخُلُهَا بَيْنَ أَجْزَاءِ الْمُحْتَرِقِ بَأَن يَخْلُقَ اللَّهُ فِيهِ الْاجْتِمَاعَ ، فَلَا تَعْمَلُ النَّارُ فِي تَفْرِيقِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ تَتَدَاخَلَ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْحَيِّ ، فَلَا يَخْلُقُ فِيهِ أَلَمًا لِدَلَالِكَ وَلَا نَفْوَرًا عَنْهُ ، بَلْ أَلْتِنَادَا بِهِ وَشَهْوَةٌ لَهُ .^٢

وعلى هذا قال المسلمون : إِنَّ حَزَنَةَ جَهَنَّمَ لَا تَأْلَمُ بِكَوْنِهَا فِي النَّارِ ، وَإِنَّ الْحُورَ الْعَيْنَ لَا تَأْلَمُ [١٢٠ب] بِالْإِفْضَاضِ ، وَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَمْ يَأْلَمْ بِطَرْجِهِ فِي النَّارِ .

وكذلك فإنه يجوز وَقُوفُ الْجِبَالِ الْعِظَامِ مُمَاسَّةً لِلْحَوِّ مِنْ غَيْرِ هَبْوَ فِيهِ وَجَعْلُهَا بِمَا فِيهَا مِنْ الثَّقَلِ عَلَى رَأْسِ الْإِنْسَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْلَمْ بِذَلِكَ مَعَ تَضَاعُطِ أَجْزَائِهِ وَحُدُوثِ الْوُفْيِ فِي جَسَدِهِ . وَكُلُّ هَذَا صَحِيحٌ . وَقَدْ تَقْصَيْنَا الْقَوْلَ فِيهِ فِي كِتَابِ التَّوَلُّدِ مِنْ نَقْضِ الْكِتَابِ الْمُرْتَجَمِ بِنَقْضِ اللَّمَعِ^٣.

١ قبة : فيه ، الأصل .

عنه مقالات الإسلاميين (لأبي الحسن الأشعري) ١٢/٢ (٥/٥) ، ٩٠/٢-٩١ (٦/٧٤) ، ١٢٠ (٤/١٣٠) ، ٢٤٣ (٣/٢٦٨) ، ٢٤٤ (٦/٢٦٨) ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٦٨ [الطبعة السابعة] ، الفصل (لابن حزم) ٥٥/٣ [الكلام في القدر] ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٣ [الطبعة السابعة] .

٢ تتداخل بين : يتداخل من ، الأصل . المقصود بذلك النار .

٣ يُقَابَلُ مقالات الإسلاميين ٩١/٢ [قول صالح قبة] «وجائز أن يحرق الله ، سبحانه ، إنساناً بالنار ولا يألم ، بل يخلق فيه اللذة» .

٤ بذلك ، لذلك ، الأصل .

٥ اللمع لأبي الحسن الأشعري ، هو مطبوع . أما نقض اللمع ، فهو للقاضي عبد الجبار . أما نقض نقض اللمع ، أي نقض النقض ، فهو للباقلاني ، كما صرح بذلك أعلاه .

فَأَمَّا مَا يُخَوِّكِي عَنْ صَالِحِ قُبَّةٍ أَيْ مِنْ جَوَازِ خَلْقِ الْعِلْمِ مَعَ الْمَوْتِ^١، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ، مَعْلُومٌ فَسَادُهُ ضَرُورَةٌ.

وَأَمَّا مَا يُخَوِّكِي عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَخْلُقُ^٢ فِي الْحَيِّ إدْرَاكًا وَلَا عِلْمًا بِكَوْنِهِ فِي النَّارِ وَبِإِحْسَاسِ جَسْمٍ ثَقِيلٍ، يُوضَعُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ تَجْرِ بِهِ عَادَةٌ، لِأَنَّ وجودَ الحياة لا يتضمَّن وجودَ العلم والإدراك لِمَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَيُدْرَكَ، وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ وَالْإِدْرَاكُ يَتَضَمَّنَانِ [١٢١] الْحَيَاةَ.

وَأَمَّا مَا يُخَوِّكِي عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: فَإِذَا جازَ ذَلِكَ، «فَمَا تُشْكِرُ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَكَّةَ جَالِسًا فِي قُبَّةٍ مَضْرُوبَةٍ عَلَيْكَ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ بَأَن لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ فِيكَ الْعِلْمَ بِذَلِكَ، وَإِنْ كُنْتَ صَحِيحًا سَلِيمًا، لَسْتَ بِمُؤَوِّفٍ؟ فَتَرْكِبُ ذَلِكَ وَقَالَ: لَا أَدْفَعُهُ؛ فَسَمِّيَ لِذَلِكَ صَالِحُ قُبَّةٍ»^٣، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ، إِنْ كَانَ قَالَهُ، لِأَنَّ الْكَائِنَ بِالْعِرَاقِ، إِذَا كَانَ صَحِيحًا سَلِيمًا، يَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّهُ بِيَعْدَادٍ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِالشَّامِ وَلَا بِالْحِجَازِ، وَأَنَّهُ لَا قُبَّةَ عَلَى رَأْسِهِ؛ فَدَافِعُ هَذَا دَافِعٌ لِعِلْمِ الْاضْطِرَارِ. وَمَعَ هَذَا فَقَدْ يَجُوزُ عِنْدَ الْأَقَاتِ سَلْبُ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْإِنْسَانِ بِحَيْثُ هُوَ وَكَوْنِهِ فِي قُبَّةٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا؛ فَأَمَّا وَالْحَالُ هَذِهِ مَعَ زَوَالِ الْعَلَبَةِ وَالْآقَاتِ، فَذَلِكَ مُحَالٌ. وَهَذِهِ جُمْلَةٌ فِي هَذِهِ

١ قُبَّة: فيه، الأصل.

٢ يُقَابِلُ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ٩١/٢ [قَوْلُ صَالِحِ قُبَّةٍ] «وَجَائِزٌ أَنْ يَضَعَ اللَّهُ، سَبْحَانَهُ، الْإِدْرَاكَ مَعَ الْعَمَى وَالْعِلْمَ مَعَ الْمَوْتِ»، ٢٤٣/٢ «قَالَ صَالِحٌ وَأَبُو الْحَسَنِ الْمَعْرُوفُ بِالصَّالِحِيِّ: إِنَّ اللَّهَ، سَبْحَانَهُ، قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْمَوْتِ، كَمَا جَمَعَ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالْجَهْلِ وَالْكَرَاهَةِ».

٣ أَيْ اللَّهُ.

٤ وجود: وجوه، الأصل.

٥ يُقَابِلُ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ٩١/٢ «بَلَّغْنِي أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: فَمَا تُشْكِرُ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَكَّةَ جَالِسًا فِي قُبَّةٍ قَدْ ضُرِبَتْ عَلَيْكَ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ، سَبْحَانَهُ، لَمْ يَخْلُقْ فِيكَ الْعِلْمَ بِهِ هَذَا وَأَنْتَ صَحِيحٌ سَلِيمٌ، غَيْرُ مُؤَوِّفٍ؟ قَالَ: لَا أَنْكَرُ، فَلَقَّبَ بِقُبَّةٍ».

الفصول كافية .

فصل

فأما ما يدلُّ على فساد القولِ بكوْنِ الجسمِ فاعلًا لأعراضِهِ بطَبْعِهِ ، [١٢١ب] فأمورٌ . أحدها أنَّ هذا الطبعَ لا يخلو أن يكونَ ذاتَ الجوهرِ أو معنًى فيه ؛ فإن كان هو ذاته ، وَجَبَ بقاءُهُ على حالةٍ واحدةٍ أبدًا لثبوتِ ذاتِهِ وجنسيهِ وما هو عليه مِنَ الصفاتِ التي هو عليها لثبوتِ الموجبِ لها دائمةً سَرْمَدًا وزوالِ الموانعِ مِنْ موجِبِهِ . وقد عَلِمَ ذلكَ بتغيُّرِ حالاتِ الجواهرِ والأجسامِ وما هي عليه مِنْ أختلافِ الصفاتِ . ومُحالٌ وجودُ الموجبِ مع عدمِ موجِبِهِ ، لأنَّ ذلكَ يَنفُضُ كونهَ موجبًا . وذلكَ فاسدٌ .

وإن كان الطبعُ معنًى فيه^١ ، لم يخلُ مِنْ أن يكونَ واجبًا بنفسِهِ أو بطبعِ آخرٍ أو بفعلٍ فاعلي مختارٍ ؛ فإن كان واجبًا عن نفسِ الجوهرِ^٢ ، وَجَبَ أن تكونَ جميعُ أعراضِهِ واجبةً عن نفسِهِ لغيرِ طبعٍ . وإن كان واجبًا عن طبعِ آخرٍ ، وَجَبَ أن لا يجبَ الطبعُ الثاني إلَّا عن ثالثٍ ثُمَّ كَذَلِكَ إلى غيرِ غايةٍ . وذلكَ مُحالٌ .

وإن كان ثابتًا له بفعلٍ [١٢٢أ] فاعلي مختارٍ ، صَحَّ منه أن لا يفعلُهُ ، فَيَغْزَى^٣ الجوهرُ مِنْ جميعِ أعراضِهِ الواجبةِ بالطبعِ وإن أَرادها . وذلكَ عندهم مُحالٌ . وعلى أَنَّهُ ، إذا جازَ أن يكونَ طبعُ الجوهرِ فعلًا لفاعلٍ مختارٍ ، جازَ أن تكونَ هذِهِ حالٌ جميعِ أعراضِهِ ، وإلَّا فما الفصلُ ؟

١ فيه : فيها ، الأصل .

٢ الجوهر : الجواهر ، الأصل .

٣ فيغري : فيعرا ، الأصل .

ويقال لمن قال منهم : إنما وجب أن تكون حركات الجسم وسكونه وذهابها فِعْلُهُ بطبيعِهِ ، لأنه يكون لا محالة بعد الإرادة له . هذا باطلٌ ، لأنه قد يريدُهُ ، فلا يكون ذلك الأكثر . وقد يريدُهُ ثم يكرهُهُ وتتغيَّر حالُهُ في كونه مُريدًا له ، فلا يفعلُ المراد ولا يقع ؛ فسقط ما قُلْتُهُ ، ولأنَّهُ ، إن جازَ أن يُقالَ : إنَّ الحركاتِ والاعتماداتِ فِعْلُ الجسمِ بطبيعِهِ ، لأنها تكونُ لا محالة بعد الإرادة لها ، جازَ أيضًا أن يُقالَ : إنَّ الإرادة فِعْلُ الجسمِ بطبيعِهِ ، لأنها تكونُ لا محالة بعد الداعي إليها ؛ فإن لم يجب ذلك ، لم يجب ما قالوه .

فإن قالوا : لمَّا [١٢٢ب] كانت الإرادة من فِعْلِ العبدِ بالقدرة ، جازَ أن يَبْتَدِئَ فِعْلُهَا وفعلَ تركها بدلًا منها ؛ فكذلك لو كان المراد من فِعْلِهِ ، لصَحَّ أن يفعلَ تركَهُ بعدَ الإرادة له .

قيل لهم : يجوزُ ذلك على ما بيَّنَّا ، إذا تغيَّرت أحوالُهُ .

ويقال لهم : لو كانت الإرادة فِعْلًا له بالقدرة ، لجازَ أن يتركها بعدَ فِعْلِ الداعي إليها ؛ فلمَّا لم يجزُ ذلك ، ثَبَتَ أنَّها واقعة بالطبع . ولا جواب عن ذلك .

وممَّا يدلُّ على فساد القولِ بِفِعْلِ الطبعِ عَلَمُنَا بأنَّ الجسمَ يَحْتَمِلُ الحركاتِ والاعتماداتِ في الجهاتِ السَّيِّئَةِ ؛ فلو تحرَّكَ وأَعْتَمَدَ في بعضِ الجهاتِ بِطَبْعِهِ ، لم يَكُنْ بأنَّ يَتَحَرَّكَ يَمْنَةً أَوَّلَى من تحرَّكِه يَسْرَةً ولا كانَ بأنَّ يَسْحَرَنَ وَيَحْلُو وَيَسْوَدَّ أَوَّلَى من أن يَبْرُدَ وَيَحْمَضَّ وَيَبْيَضَّ . ولمَّا بَطَلَ ذلك ، بَطَلَ أن يكونَ المؤثِّرُ في كونه على بعضِ الصفاتِ بالطبعِ . وهذا [١٢٣] واضحٌ ، لا إشكال فيه .

١ وجب : يجب ، الأصل . فوقه إشارة الشطب ، بينما التصحيح في الهامش الأيسر .

٢ فعله : وفعله ، الأصل .

باب ذكر اختلافهم في هل يفعل العبادُ الإدراك والعلم في الغير والألوان والروائح والطعوم على وجه التولّد أم لا ؟

وقد اختلف القائلون بالتولّد ، فزعم الجمهور منهم أنّه لا يصحُّ فعل الإدراك والعلم في الغير والألوان والروائح والطعوم على وجه التولّد .

وقال بشر بن ميسرة^١ وجعفر بن ميسرة^٢ : إنّ اللون والطعم والرائحة من أفعال العباد ، إذا تولّد عن أفعالهم .

وحكي أيضاً عنهما وعن غيرهما أنّهما يفعلان الإدراك والعلم في الغير على وجه التولّد عن تعليم الغير وتلقينه وحضوره [١٢٣ب] بحضرته وعن فتح الجفون ، وقايسوا قولهم في ذلك .

وأنكر هذا الباقر منهم وقالوا : لو كان شيء من ذلك يقع متولّداً عن أفعالنا ، لم يتولّد إلّا عن الحركات أو الاعتمادات أو عنهما جميعاً . وقد علّم أنّنا نعتدّ ونستخرّك في الجهات ، فلا يتولّد في الأجسام التي في تلك الجهات إدراكات ولا علوم ولا ألوان مع احتمال الأجسام لذلك وزوال الموانع منه ؛ فلمّا أنّه ليس يقع شيء من ذلك متولّداً ، ولأنّ اعتمادات الأجفان لو ولدت ، لوجد الإدراك في جهتها ، وقد علّم أنّ الإدراك ليس بوجوده في جهة الاعتماد . وكذلك قد يحضّر

١ أبو سهل الهلالي البغدادي (ت. ٨٢٥/٨٢٥م) ، من معتزلة أهل بغداد . عنه ذكر المعتزلة (للبلخي) ١٥-١٦ (ترجمته) ، ١٧ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٤٣-٢٤٤ (ترجمته) ، ٣١٢ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٥٢-٥٤ [الطبقة السادسة] ، الأعلام ٥٥/٢ .

٢ وجعفر بن ميسرة : جعفر بن بشر ، الأصل .

للتعريف : هو أبو محمد جعفر بن ميسرة بن أحمد الثقفي (ت. ٨٢٣٤/٨٢٤م) ، أحد متكلمي المعتزلة البغداديين . عنه ذكر المعتزلة (للبلخي) ١٧ ، ١٨ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٧٠-٢٧١ ، ٢٧٢ ، تاريخ بغداد ١٦٢/٧ (٣٦٠٨) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٦-٧٧ [الطبقة السابقة] ، الأعلام ١٢٦/٢ .

مَنْ لَا يَعْلَمُ حُضُورَنَا وَقَدْ يَعْتَمِدُ عَلَى قَلْبِ الْإِنْسَانِ ، فَلَا يَتَوَلَّدُ فِيهِ الْعِلْمُ ، وَالْفَاعِلُ فِي غَيْرِهِ لَا يَصْبِحُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ إِلَّا بِمُاسَّتِهِ أَوْ مُمَاسَّةِ مَا مَاسَّهُ ؛ فَكَيْفَ يَفْعَلُ الْحَاضِرُ [١٢٤] بِحُضْرَةِ الْإِنْسَانِ الْإِدْرَاكَ وَالْعِلْمَ لَهُ عِلْمًا فِي قَلْبِهِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ أَوْ مُمَاسَّةٍ مَا مَاسَّهُ ؟

وَقَالُوا أَيْضًا : لَوْ كَانَ مِنَ الْاعْتِمَادِ وَالْحَرَكَاتِ مَا يُولَّدُ لَوْنًا وَطَعْمًا ، لَمْ يَكُنْ بَأَنْ يُولَّدَ السَّوَادُ أَوَّلَى مِنْ تَوَلِيدِهِ الْبَيَاضُ ، لِأَنَّ الْجِسْمَ مُحْتَمِلٌ لِلْوُثْنَيْنِ جَمِيعًا .

قَالُوا : وَكَانَ يَجِبُ ، إِذَا اعْتَمَدْنَا عَلَى الْحَجَارَةِ وَالْمَوَاتِ وَكُلِّ مُحْتَمِلٍ لِلْوُثْنِ ، أَنْ يَتَوَلَّدَ فِيهِ الْبَيَاضُ وَالْحُمْرَةُ ؛ وَقَدْ عَلِمَ بَطْلَانُ ذَلِكَ .

وَزَعَمُوا أَنَّ بَيَاضَ الرَّبْسِ عِنْدَ الضَّرْبِ وَالتَّقْرِيبِ إِلَى النَّارِ لَمْ يَحْدُثْ ، وَلَكِنَّهَا أَجْزَاءُ يَبِضُّ ، ظَهَرَتْ مَعَ بَيَاضِ الْبَيْضِ الْمَطْرُوحِ فِيهِ ، وَأَخَذَتِ النَّارُ مِنْهُ الْأَجْزَاءَ السَّوَدَ ، وَأَنَّ جِسْمَ الْحَيِّ ، إِذَا ضُرِبَ وَأَحْمَرَ ، لَمْ تَحْدُثْ هُنَاكَ حُمْرَةٌ ، وَإِنَّمَا يَنْزَعِجُ الدَّمُ الَّذِي تَحْتَ الْجِلْدِ ، فَيَخْتَفِقُ وَيَجْتَمِعُ وَيَشْفُ مِنْ تَحْتِ الْجِلْدِ ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ حُمْرَةٌ ؛ وَلَوْ شَرِطَ ، لَوُجِدَ الدَّمُ هُنَاكَ .

قَالُوا : فَأَمَّا حَدُوثُ الْحَرَارَةِ [١٢٤ب] عِنْدَ خَلْقِ الْجِسْمِ بِالْجِسْمِ ، فَإِنَّمَا تَحْدُثُ بِجَرِيِّ الْعَادَةِ أَوْ بِأَنْ تَظْهَرَ عِنْدَ الْخَلْقِ أَجْزَاءُ فِيهَا حَرَارَةٌ تُحَسُّ . وَلِذَلِكَ لَوْ حَكَّكْتَ الْمَاءَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجَ بِالتَّلْجِ وَالْمَاءَ بِالتَّلْجِ وَبِذِ الْمَيِّتِ بِيَاقِي جَسَدِهِ ، لَمْ تَحْدُثْ حَرَارَةٌ .

قَالُوا : فَأَمَّا بَرْدُ الْمَاءِ ، إِذَا وُضِعَ فِي الْهَوَاءِ ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِحَصُولِ أَجْزَاءٍ مِنَ الْهَوَاءِ فِيهِ .

قالوا : أو يكون ذلك حادثاً على طريقة واحدة مبتدأ بفعل الله من جري العادة .
ومتى جَوَزْنَا ذلك ، بَطَلْ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ بالتولّد .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلام في هذه الفصول في نقض النقض بما يُغني الناظر فيه .

وقد أَطْبَقُوا على أنه لا يَصِحُّ فِعْلُ الإنسانِ لشيءٍ ممّا ذكرناه مبتدأ به من غير سبب ، لأنّه لو صَحَّ ذلك ، لَوَجِبَ أَنْ نَفْعَلَ بما فِينَا مِنَ الْقُدَرِ الْأَلْوَانِ والطعومِ والروائحِ والحرارةِ والبرودةِ والإدراكِ ، لأنَّ الْقُدَرَ لا تَحْتَلِفُ [١٢٥] لاختلاف مقدوراتها . وقد تكلمنا عليهم في هذا الفصل من قبل .

ولا نستكثر أن نكون على أصولهم قَادِرِينَ على ابتداءِ فِعْلٍ ذلك ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا عِلْمَ لَنَا بِكَيْفِيَّةِ أِبْدَائِهِ . ويجوزُ أَنْ يَقَعَ ذلكُ متولّداً ، إذا كانتِ الاعتماداتُ والحركاتُ على صفاتٍ مخصوصةٍ في الحدودِ ؛ فمتى لم تترتبْ كذلك ، لم تُولّدْ شيئاً على ما قد بيّناه وشرحناه في غير هذا الموضع ؛ فَتَقَطَّ ما قالوه .

فصل

وقد كان الجبائي يزعم أن الحركة تولد الحركة في جهتيها .^١ وأنكر ذلك عليه أبنته وقال : لو كان كذلك ، لكنّا إذا رججنا الحجر صعدا أو في بعض الجهات ، مرّ أبدا ولم يتراجع . وذلك معلوم فسادهُ .

ف قيل له : فأنت أيضا تزعم أن الاعتماد يولد الاعتماد في جهتيه ؛ فكان يجب ، إذا رججنا الحجر صعدا ، أن تولد اعتماداته اعتمادا في جهتيه أبدا ، فلا يتراجع ؛ فانفصل [١٢٥ب] من هذا بأن قال : إنما يتولد التراجع لأجل أن ما فيه من الاعتماد في جهة السفلي أكثر من الاعتماد المقتلّب في جهة العلوي ؛ فإذا زاد عليه ، ولّد الجزء الزائد الاعتماد في جهتيه . قال : والحركة لا جهة لها ؛ فإذا زادت على غيرها ، لم يجب أن تولد . والاعتماد مختصّ بأن له جهة . قال : فزال عني القلب .

وقد تكلمنا في هذا وتقصيناه في نقضي النقضي .

١ يُقابل مقالات الإسلاميين ٩٨/٢ (٣/٨٦) «قال الجبائي : لا يجوز أن يولد السكون شيئا ، والحركة قد تولد حركة وتولد سكونا» .

٢ رججنا : رججنا ، الأصل .

٣ رججنا : رججنا ، الأصل .

باب ذكر اختلافهم في ما يصح أن يقع متولّدًا وما لا يصح أن يقع ذلك فيه
قال الكلّ من القائلين بالتولّد : الإرادة لا يجوز أن تكون متولّدة ، وإنّما نبتدئ
فعلها بالقدرة عليها ؛ فأما ما عدا الإرادة من [١٢٦] أفعال الجوارح والقلوب ،
فقد ذكّر أنّ بعضهم قال : يجوز أن تكون كلّها متولّدة .^١ وقال بعضهم : إنّ المتولّد
منها ما حلّ في غير فاعله دون ما حلّه ووُجِدَ في نفسه وحيزه .^٢

وقد بيّنا فساد هذا القول على قول من زعم أنّ العلم متولّد عن النظر في محلّه أو
في بعض أجزائه القلب ، وقولهم : إنّ زعمي الحجر مولّد لتراجعه على كفيّ زاميه
وتوليده فيه الحركة والاعتماد ؛ فبطل هذا القول .

وزعم الإسكافي أنّ المتولّد من الأفعال إمّا وُجِدَ بالفاعل وغيره هو ما جاز أن يقع
على وجه السّهو والخطأ . وما عدا ذلك غير متولّد .^٣

وقد أفسدنا القول على الإسكافي من قبل بما يُغني عن زعمه ، وأنّه لا مُعْتَبَر بالسّهو
في هذا الباب ، وإنّما المُعْتَبَر وقوع المسمّب بحسب السبب وكونه تابعًا له ، غلّفه
الفاعل له أو كان ساهيًا عنه .

وقال الجمهور منهم : إنّ [١٢٦ب] المتولّد من أفعال القلوب إنّما هو العلم فقط
المتولّد عن التّظنّ ؛ فأما الإرادة والفكر والخاطر والانتظار وغير ذلك من أفعال
القلوب ، فإنّه مُحالّ تولّده عن التّظنّ أو شيء من الاعتمادات والحركات .

١ يُقابل مقالات الإسلاميين ٩٩/٢ (٨٧) «أجمعوا أنّ الإرادات لا تقع متولّدة» .

٢ يُقابل مقالات الإسلاميين ٩٩/٢ (١/٨٧) «فقال قوم : قد يجوز أن تكون كلّها متولّدة» .

٣ يُقابل مقالات الإسلاميين ٩٩/٢ (٢/٨٧) .

٤ يُقابل مقالات الإسلاميين ٩٩/٢ (٣/٨٧) «وقال قوم : إنّ المتولّد هو ما جاز أن يقع على طريق السهو
والخطأ . وما عدا ذلك فليس بمتولّد» .

قالوا : لأنَّ النظر والحركة والاعتماد تُوجَدُ أبداً مع الخاطرِ وضدّه والإرادة وضدّها والانتظار وعدمه والخوف والرجاء ، فلا يجوزُ أن يكونَ مولِّداً لشيءٍ من ذلك ، ولأنَّ الإنسانَ يَفْعَلُ النظرَ والحركةَ والاعتمادَ مع وجودِ الإرادةِ وضدّها ، فلا تتغيَّرُ حالُهُ في كونه مُريدًا أو كارهاً وكونه راجياً أو خائفاً ومفكِّراً أو مُعرِضاً ، فعُلِمَ بذلكَ أنَّه لا يجوزُ تولُّدُ شيءٍ من ذلكَ عَمَّا ذكرناه مِنَ الأسبابِ .

قالوا : فأمَّا أفعالُ الجوارحِ ، نحو التأليفِ والأصواتِ والأكوانِ والاعتمادِ ، فإنَّه يصِحُّ أن يكونَ متولِّداً .

قالوا : والدليلُ [١٢٧أ] على أنَّ الاعتمادَ يُولَّدُ الاعتمادَ والحركةَ ، أنَّ الحجرَ ، إذا دُفِعَ ، والسَّهْمُ ، إذا أُرْسِلَ ، مرَّ ونَقَدَ بحسبِ الاعتمادِ وقَدَرِه في حركتِه ؛ فَوَجَبَ أنَّه يتولَّدُ لذلكَ عَنْهُ .

قالوا : والدليلُ على أنَّ الاعتمادَ يولَّدُ الاعتمادَ أنَّه لو لم يَكُنْ ذلكَ كذلكَ ، لَانْقَطَعَ التوليدُ في الثالثِ مِنْ حالِ حدوثِ الاعتمادِ ، لأنَّه إنَّما يُولَّدُ الحركةَ في الثاني . والحركةُ لا تُولَّدُ حركةً ولا أعتماداً ولا شيئاً على قولِ ابنِ الجُبَّائِيِّ وفِرْقَتِهِ .

قالوا : فلو لم يولِّدِ الاعتمادُ الاعتمادَ ، لَانْقَطَعَ مُضِيُّ السهمِ وذهابُ الحجرِ في الثالثِ مِنْ حالِ وجودِ الاعتمادِ .

وقد عُلِمَ بطلانُ ذلكَ ؛ فَوَجَبَ أنَّ الاعتمادَ يولَّدُ أعتماداً في الثاني وحركةً ، فيكونَ الاعتمادُ الثاني مولِّداً لِثالثٍ في الحالِ الثالثةِ وَلِحَرَكَةٍ ، ثُمَّ كذلكَ إلى أنْ يضعفَ الاعتمادُ المجتَلِبُ وَيَرِيدُ عليه اللازمُ ، فينقطعُ توليدُ المجتَلِبِ وتضعفُ الحركةُ وَيُسْقُطُ السَّهْمُ .

قالوا : وكذلك الصوت [١٢٧ب] يجب أن يكون متولّدًا عن الاعتماد عند الصكّة ، لأنّه يقع بحسبها وتابعا لها . وقد زعموا أنّ الألف متولّد عن الوهي وأنّ التآليف متولّد عن المجاورة .

قالوا : وقد ثبت أنّ الصوت والتآليف والألف لا يصحّ أن يوجد من فعلنا إلّا متولّدًا عن الاعتماد والوهي والمجاورة .

وإذا قال آبن الجبائي : إنّ المجاورة تولّد التآليف ، نقض بذلك قوله : إنّّه لا يولّد إلّا شيان : النظر والاعتماد . وكذلك إذا قال : إنّ الوهي يولّد الألف وليس من جنس الاعتماد ، نقض قوله .

قالوا : والذي يدلّ على أنّ الصوت والتآليف والألف لا يوجد من فعلنا إلّا متولّدًا أنّنا لو رُمنا ابتداء فعل ذلك بما فينا من القدرة في أنفسنا أو غيرنا ، لم نجد إلى ذلك سبيلًا ؛ فدلّ على أنّه لا يقع من فعلنا إلّا متولّدًا .

وقد زعم آبن الجبائي [١٢٨ا] وشيخه أنّ التآليف خاصّة لا يصحّ أن يوجد من فعلنا وفعل الله إلّا متولّدًا عن المجاورة ، لأنّه لا يصحّ وجوده مع الافتراق وتباعده المحتلّين . ولو قال : إنّ المجاورة تولّد التآليف ، وإنّ الله ، تعالى ، يخرع مثله بغير توليد المجاورة ، لم يَكُنْ ذلك على قوله بعيدًا ؛ فيكون في المتجاورين تأليفان^١ . أحدهما متولّد عن المجاورة والآخر مخترع ، غير متولّد ، لم يَكُنْ ذلك بعيدًا مع القول بأنّ محلّي التآليف يَحْتَمِلَانِ مِنَ الجنس الواحد أعراضًا كثيرة ؛ فلا وَجْهَ لِمَنْعِهِ ذَلِكَ .

١ التآليف : المتولد التآليف ، الأصل .

٢ تأليفان : بايقين ، الأصل .

فصل

وان قال مَنْ حُكِيَ عَنْهُ أَنَّ جَمِيعَ مَا عَدَا الْإِرَادَةَ مِنَ الْأَفْعَالِ مُتَوَلَّدٌ عَنْهَا : إِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّ الْإِرَادَةَ مُوجِبَةٌ لِمُرَادِهَا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا عَدَاهَا مُوجِبًا عَنْهَا .

قِيلَ لَهُ : هَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْإِرَادَةَ غَيْرُ مُوجِبَةٍ . وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَكُنْتُ مَا [١٢٨ب] قُلْتُهُ ، وَلَا سَتَغْنِي كُلُّ حَادِثٍ عَدَاهَا مِنْ فِعْلِ الْمُرِيدِ عَنْ قُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَلَخَرَجَ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِفَاعِلٍ ، وَلَا سَتَحَالَ تَغْيِيرُ حَالِ الْمُرِيدِ فِي كَوْنِهِ مُرِيدًا لِلشَّيْءِ وَكَارَهَا لَهُ ، وَأَنْ لَا يَقَعَ مُرَادُ إِرَادَتِهِ ، وَلَئِنْهَا لَوْ كَانَتْ مُوجِبَةً ، لَسَتَحَالَ وَجُودُ الْمَنْعِ مِنْ مُرَادِهَا ، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يُقَارَنَ الْإِرَادَةُ الْمُوجِبَةُ لَكَوْنِ الْمُرِيدِ مُرِيدًا مَا يَمْنَعُ مِنْ إِبْجَابِهَا كَوْنَهُ كَذَلِكَ ، وَالْأَنْتَقَضُ كَوْنُهَا مُوجِبَةً ، وَلَئِنْهَا لَوْ أَوْجَبَتْ الْمَرَادَ ، لَسَتَغْنِي عَنْ عِلْمِ بِهِ وَالْأَلَةِ فِيهِ وَقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَأَسْتَحَالَ وَقُوفُ وَجُودِهِ عَلَى شَيْءٍ زَائِلٍ عَلَى الْإِرَادَةِ الْمُوجِبَةِ لَهُ ، وَلَئِنْهُ لَوْ جَارَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ : بَلِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ تَوَلُّدُهُ هُوَ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ الْإِرَادَةِ فَقَطْ ، وَأَنَّ الْإِرَادَةَ مُوجِبَةً عَنِ الدَّاعِي إِلَيْهَا ؛ فَلَا يَجْدُونَ فِي ذَلِكَ فَضْلًا ، فَقَدْ بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وَقَدْ تَقَصَّيْنَا الْكَلَامَ فِي الْإِرَادَةِ الْمُوجِبَةِ [١٢٩أ] فِي نَقْضِ النَقْضِ .

وَبَيَّنَّا عَنْهُمْ وَجْهَ إِبْجَابِهِمْ تَوَلِّدَ النَّظَرِ عِنْدَهُمَ لِلْعِلْمِ وَأَنَّهُ قَوْلٌ ، يُوجِبُ عَلَيْهِمْ تَوَلِّدَ تَذَكُّرِ النَّظَرِ لِلْعِلْمِ ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَهُ . وَلَا فَضْلَ لَهُمْ مِنْهُ .

وَهَذِهِ جَمَلَةٌ تَكْشِفُ عَنْ حَقِيقَةِ أَقَاوِيلِهِمْ فِي مَا يَتَوَلَّدُ وَمَا لَا يَتَوَلَّدُ وَمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ إِلَّا مُتَوَلَّدًا وَمَا يَصِحُّ أَنْ يَحْدُثَ تَارَةً مُتَوَلَّدًا وَتَارَةً مُبْتَدَأً .

باب ذكر اختلاف القائلين بالتولد في القدرة ، متى تكون قدرة على المتولد
ومتى تكون مقدوراً ؟

قال الكلُّ منهم : إنّ المتولدَ مِنْ فِعْلِنَا مقدورٌ عليه قَبْلَ وجودِ سَبَبِهِ ؛ فإذا وُجِدَ
سَبَبُهُ ، خَرَجَ عن كونه مقدوراً . وهذا هو المستمرُّ على أوضاعهم .

وقال عبّادٌ [١٢٩ب] بنُ سلمانَ الصَّيْمَرِيُّ^١ : إنّهُ مقدورٌ عليه مع وجودِ سببه .

وأختلف قولُ أبْنِ الجُبَّائِيِّ في المتولدِ مِنْ أفعالِ الله ، تعالى ، فقال مرّةً : إنّهُ
مقدورٌ عليه مع وجودِ سببه مِنْهُ ، تعالى . قال : لأنَّهُ قد ثَبَتَ أَنَّ ما يفعله متولِّداً ،
فإنَّهُ قادرٌ على فعلِهِ مبتدأً غَيْرَ متولِّدٍ عن سببٍ ، فوجبَ لذلك أن لا يخرجهُ وجودُ
السببِ عن كونه قادراً عليه لِصِحَّةِ فِعْلِهِ ابتداءً بدلاً مِنْ فِعْلِهِ مُتَوَلِّداً .

ويقالُ له على هذا الجواب : ما أنكرتُ مِنْ أن يكونَ قادراً على ابتداءِ فِعْلِهِ بغيرِ
سببٍ ، ما لم يفعلْ سببه ؛ فإذا وُجِدَ السببُ ، استحالَ أن يَقَعَ مِنْهُ إِلَّا مُتَوَلِّداً ،
وإن صَحَّ أن يبتدئهُ ، لو لم يوجدَ سَبَبُهُ ؟ فلا يجدُ لذلك مدفعا .

ثمَّ إنّ أبْنَ الجُبَّائِيِّ رَجَعَ عن هذا القولِ وَزَعَمَ أَنَّ كُلَّ ما يَقَعُ مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى ،
وفِعْلٍ غَيْرِهِ متولِّداً ، فإنَّهُ لا [١٣٠] يقدرُ على أن يفعلهُ مبتدأً ، لأنَّ ذلكَ - زَعَمَ
- يُوجبُ وجودَهُ وعدمَهُ لِمَا نذكرُهُ عَنْهُ مِنْ بَعْدُ ؛ فإذا قال ذلكَ ، وجبَ أن لا
تختلفَ عِنْدَهُ حالُ القديمِ والمحدثِ في أنَّهما لا يَقْدِرَانِ على المتولِّدِ في حالِ
وجودِ سببه لخروجه عن تعلُّقِهِ بقصده وإرادته وصِحَّةِ وقوعِهِ مع موته وعدمِ دواعيه .

١ سلمان : كذا في الأصل . كذلك في الفهرست (للتديم) ٥٩٨/١/٢ وسير أعلام النبلاء ٥٥١/١٠ (١٨٣) .

٢ أبو سهل ، من معتزلة أهل البصرة . عنه الفهرست (للتديم) ٥٩٨-٥٩٩ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد
الجبار) ٢٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٥١-٥٥٢/١٠ (١٨٣) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٧ [الطبعة
السابعة] ، لسان الميزان ٦٦٥-٦٦٦/٣ (٤٤٢٩) .

وقد بيّنا نحن من قَبْلُ خروجه عن كونه فِعْلاً لفاعلٍ السبب لخروجه عن تعلُّقه بقصدِهِ وإرادَتِهِ وصَحَّةِ وقوعِهِ مع موتِهِ وعدمِ دواعِيهِ ، وأنَّه لا يُمْكِنُهُ تَرْكُهُ والانصرافُ عنه إلى غيرِ ذَلكَ ؛ فإذا لم يَصِحَّ كونه فِعْلاً له ، كان أَبْعَدَ عن أن يكونَ مقدوراً له .
وهلِذِهِ هِيَ عِلَلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ غَيَّرَ مقدورَ للفاعلِ في حالِ وجودِ سببِهِ ، من حيث لم يَصِحَّ منه تَرْكُهُ والانصرافُ عنه ولم يَتَعَلَّقْ بدواعِيهِ وقصدِهِ وصَحَّ وقوعُهُ مع موتِهِ وعدمِهِ ؛ فيجِبُ لذلِكَ خروجهُ [١٣٠ب] عن كونه فِعْلاً له ، كما خَرَجَ لأجلِهِ عن كونه مقدوراً له .

قالوا : ومتى خَرَجَ المسبَّبُ عن كونه مقدوراً لفاعلِهِ بعد وجودِ سببِهِ ، أَسْتَحَالَ وَقُبِحَ أَمْرُهُ بِهِ وَنَهَيْتُهُ عَنْه وإباحَتُهُ له أو حَظْرُهُ عَلَيْهِ ، لأنَّه في حَكَمِ الواقعِ الموجودِ بعد وجودِ سببِهِ . والموجودُ لا تَصِحُّ القدرَةُ عَلَيْهِ ولا الأَمْرُ بِهِ والنهيُّ عنه .
ويُقَالُ لِعَبَادٍ : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّهُ مقدورٌ للعبدِ بَعْدَ وجودِ سببِهِ ؟

فإن قال : لأنَّه يَصِحُّ أن يُمنَعَ منه ويُحَالَ يَبْنَةُ وَيَبْنَةُ . ومُحَالَ أن يُمنَعَ الممنوعُ مِمَّا ليس بقادرٍ على فِعْلِهِ .

فيقال له : فقد يَصِحُّ عِنْدَكَ أن يُمنَعَ المانعُ غَيْرُهُ مِنَ الفعلِ ، فيجِبُ أن يكونَ المانعُ قادراً على ما مَنَعَ غَيْرَهُ منه ، لأنَّه لا يُمْنَعُهُ إِلَّا مِمَّا هو قادرٌ عليه ؛ فإن لم يجِبْ هذا ، لم يجِبْ ما قُلْتُمْ .

ويقال له : فيجِبُ أن يكونَ القادرُ قادراً على الفعلِ [١٣١أ] [مَعَ عَدَمِ القُدْرَةِ] عليه ، لأنَّه يُمنَعَ مِنْهُ في الثاني ، لا في الأوَّلِ . ويستحيلُ فِعْلُهُ له في الأوَّلِ حَتَّى يكونَ الفعلُ مع القدرة . وإذا كانَ ذَلكَ كذلِكَ ، وَجِبَ أن يكونَ القادرُ قادراً على

الفعل في حال وقوعه لصحة منعه منه بدلاً من إيقاعه . وإذا لم يجب ذلك ، بطل ما قلته .

ويقال له : ما أنكرت من أنه إنما صح أن يُمنع منه لكونه فاعلاً لسببه الموجب له ، فمنع السبب من توليد ، لا لكون القادر قادراً عليه في تلك الحال ؟ فبطل ما قاله .

باب ذكر اختلاف القدرة في القديم ، تعالى ، هل يصح أن يفعل على جهة التولد أم لا ؟

قَالَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ شَدَّ : إِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا عَلَى جِهَةِ التَّوَلَّدِ .
وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي أَفْعَالِهِ ، كَمَا أَنَّهُ صَحِيحٌ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ .
[١٣١ب] وَأَجْمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ مِنْ أَفْعَالِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَفْعَ مُتَوَلِّدَةً عَنْ سَبَبٍ .

وَمَنْ قَالَ بِأَنَّهُ يَفْعَلُ عَلَى جِهَةِ التَّوَلَّدِ آيُنُ الْجُبَّائِي وَمُتَّبِعُوهُ . قَالَ : وَالَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ مُتَوَلِّدًا الْاعْتِمَادُ وَالْحَرَكَةُ وَالصَّوْتُ وَالتَّأْلِيفُ عَنِ الْمُجَاوِزَةِ وَالْأَلَمُ عَنِ الْوَهْيِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَاضِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ مُتَوَلِّدًا .

وَالْمُسْتَمَرُّ مَعَ الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ، تَعَالَى ، يَفْعَلُ عَلَى جِهَةِ التَّوَلِيدِ ، وَإِلَّا بَطُلَ أَصُولُ الْقَوْلِ بِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، إِذَا فَعَلَ الْوَهْيَ وَالتَّقْطِيعَ فِي جِسْمِ الْحَيِّ ، أَلِمَ بِحَسَبِ الْوَهْيِ . وَإِذَا أَلْقَى حَجَرًا عَلَى حَجَرٍ ، فَصَاكُهُ ، تَوَلَّدَ الصَّوْتُ بِحَسَبِ الصَّكَّةِ وَالْاعْتِمَادِ . وَإِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْجُزْأَيْنِ ، حَدَثَ التَّأْلِيفُ ، كَمَا يَحْدُثُ بَيْنَهُمَا ، إِذَا جَمَعْنَاهُمَا نَحْنُ . وَإِذَا حَرَّكَ الْمَاءَ وَالرِّيحَ إِلَى جِهَةِ الْبَصَرَةِ ، تَحَرَّكَتِ الشُّفُوفُ فِي جِهَاتِهَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، صَارَتْ سَبَابًا [١٣٢أ] مَوْلَدَةً مِنْ فِعْلِهِ ، كَمَا أَنَّ مِثْلَهَا مِنْ فَعْلِنَا سَبَابٌ مَوْلَدَةٌ ، لِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا يَجِبُ تَوَلِيدُهُ لَوُقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ مَعَ زَوَالِ الْمَوَانِعِ مِنْ مَسَبِّهِ^١ وَأَحْتِمَالِ الْمَحَلِّ لَهُ ؛ فَإِذَا وُجِدَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، اسْتَحَالَ كَوْنُهَا غَيْرَ مَوْلَدَةٍ مَعَ أَنَّ مِثْلَهَا مِنْ فَعْلِنَا يَوْلَدُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالتَّوَلَّدِ جُمْلَةً . وَإِنْ كَانَ مَا يُوجَدُ بَعْدَ هَذِهِ

١ الصوت : الضرب ، الأصل .

٢ مسببه : سببه ، الأصل .

الأفعال مِنْ فعلِهِ ، تعالى ، إِنَّمَا يُوجَدُ بِجَزِيِ الْعَادَةِ بِهِ ، جَازَ لَنَا أَدْعَاءُ مِثْلِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يَتَّعُ بَعْدَ الْأَسْبَابِ الْمَوْجُودَةِ مِنَ الْعِبَادِ . وَلَا مَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ .

وَلَأَنَّهُ إِنْ جَازَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ ذَلِكَ يَخْدُثُ مِنْهُ أِبْتِدَاءً عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ بِالْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي يَتَّعُ بِحَسْبِهَا ، جَازَ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ مَا يَخْدُثُ مِنْ تَصَرُّفِنَا عِنْدَ ذَوَائِنَا وَقَصْدِنَا وَبِحَسْبِهَا إِنَّمَا يَخْدُثُ عِنْدَهَا بِجَزِيِ الْعَادَةِ ، لَا لِتَعَلُّقِ خُدُوثِهَا بِالذَّوَاعِي وَالْإِرَادَاتِ وَلَا [١٣٢ب] بِكَوْنِ فَاعِلِهَا مُرِيدًا . وَكَذَلِكَ مَا يَخْدُثُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَبِحَسْبِهَا .

وَهَذَا عِنْدَهُمْ يَقُولُ إِلَى إِبْطَالِ كَوْنِ الْعَبْدِ فَاعِلًا لِمَبَاشِرٍ أَوْ مُتَوَلِّدٍ مِنَ الْأَفْعَالِ . وَفِيهِ عِنْدَهُم الْقَوْلُ بِالْجَزِيِ وَتَرْكُ التَّوْحِيدِ وَالدَّخُولُ فِي تَقْيِ الصَّانِعِ وَالتَّعْطِيلِ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ ؛ فَتَبَّتِ التَّوَلَّدُ فِي أَفْعَالِهِ .

وَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَزِيِ السُّفْنِ فِي جِهَةِ الْمَاءِ وَالرِّيحِ بِجَزِيِ الْعَادَةِ ، لَمْ يُسْتَكْرَرْ عَلَى أَوْضَاعِهِمْ أَنْ تَكُونَ عَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ الْبِلَادِ قُلُوبَ هَذِهِ الْعَادَةِ وَأَنْ تَجْزِي سَفُنُهُمْ فِي اسْتِقْبَالِ جَزِيِ الْمَاءِ وَالرِّيحِ وَأَنْ يَخْتَأَجُوا إِلَى شَيْلٍ شُرْعِيهِمْ فِي اسْتِقْبَالِ الرِّيحِ ، لَا فِي جِهَتِهَا . وَهَذَا هُوَ الْجَهْلُ بِزَعْمِهِمْ .

كَمَا قَالُوا : لَوْ كَانَ الْأَلَمُ حَادِثًا عِنْدَ الْوُحْيِ وَالتَّقْطِيعِ وَالضَّرْبِ بِالْعَادَةِ ، لَمْ تُنْكَرْ أَنْ تَكُونَ عَادَةُ قَوْمِ الْإِلْتِذَاذِ بِذَلِكَ . وَكَانُوا ، مَتَى أَرَادُوا إِيْلَامَ [١٣٣] الْعَبْدِ ، كَفُّوا عَنْ ضَرْبِهِ وَقَرَّضِهِ بِالْمَقَارِضِيِّ . وَمَتَى أَرَادُوا إِيْلَامَهُ ، أَوْجَعُوهُ ضَرْبًا وَقَطَّعُوهُ آرَابًا .

١ له : لها ، الأصل .

٢ يقع : تقع ، الأصل .

٣ إِنَّ مَا : انما ، الأصل .

٤ خدونها : كذا في الأصل .

٥ فاعلها : كذا في الأصل .

وهذا كله جهلٌ عندهم ؛ فوجب لفساد ذلك بدعواهم ثبوت التولد في أفعاله ، تعالى .

قالوا : ولذلك آمنَّ الله ، تعالى ، على عباده بجري السفن في جهة الرياح وعده من نعمه ، فقال : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرْنَ بِيَمٍ رِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ [١٠] يونس ٢٢ . ولو لم تكن الرياح مُجَرِّية ومؤلدة لحركة السفن ، لم يكن لذكرها وإدخال الباء في هذا الكلام وجّه ، لأنَّ الباء إنما تدخل في الكلام لإثبات القدرة على الفعل أو السبب فيه أو الآلة فيه ؛ فيقول القائل : فعلتُ بِقُدْرَتِي وَضَرَبْتُ بِسِيفِي وَسَوَّيْتُ وَعَمِلْتُ بِفِكْرِي وَنَظَرِي . قالوا : فهذا يدلُّ على أنَّ اعتمادَ الرياح في الجهة سببٌ لحركة السفن وجريها في جهتها . وهذا الفصل من اعتلالهم باطلٌ ، [١٣٣ ب] لأنَّ ما أراد ، تعالى ، بقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرْنَ بِيَمٍ رِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ [١٠] يونس ٢٢ ، عند ربح طَيِّبَةٍ ، فأقام الباء مقامَ عند ، كما يقال : فعلتُ ذلكَ بِأَمْرِكَ وَبِإِرَادَتِكَ ، أي عندَ أَمْرِكَ وَإِرَادَتِكَ ، وقُضِيَ بِقِيَامِكَ ، أي عندَ قِيَامِكَ . وفي نفس الكلام مجازٌ ، لأنَّه قال : ﴿ وَجَرْنَ بِيَمٍ رِيحٍ ﴾ والرياحُ جسمٌ ، لا تجري السفنُ بها ، وإنما أَرَادَ عندهم « وَجَرْنَ بِاعْتِمَادِ رِيحٍ طَيِّبَةٍ » واعتمادَ الرياح غيرها . ولو سَكَنْتَ وَرَكَدْتَ ، لم تجرِ السفنُ بهم . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، سَقَطَ التعلُّقُ بهذا الظاهر .

فأمَّا وجهُ القُدْحِ في ما قدَّمناه عنهم مِنَ الشُّبُهَةِ قَبْلَ هذا ، فهو كلُّ ما قدَّخنا به في القول بأصلِ التولد . وقد بيَّنا ذلكَ بما يُغْنِي عن رَدِّهِ ؛ فأمَّا مع القول بالتولد ، فإنَّ مَنْعَهُ في أفعالِ الله ، تعالى ، وحالها مِنْ أَنَّهَا مِثْلُ أَسْبَابِ الْمُتَوَلِّدِ مِنْ أفعالنا ، فَحُكْمُ باطلٌ .

١ وجه : وجهها ، الأصل .

٢ بقيامك : لقيامك ، الأصل .

[١٣٤] فصل

وقد زَعَمَ آبْنُ الْجَبَائِي أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ وَهُوَ نَفْعَلُ عَلَى جِهَةِ التَّوَلَّدِ ، أَنَّهُ ، تَعَالَى ، يُقَدِّرُ عَلَى فِعْلٍ مِثْلِ الْمَتَوَلَّدِ مُبْتَدِئًا بِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ ، وَنَحْنُ لَا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَ الْأَلَمَ فِي غَيْرِنَا وَالصَّوْتِ وَالْحَرَكَةِ وَالْاعْتِمَادَ وَالتَّالِيفَ إِلَّا مَتَوَلَّدًا ، وَلَا نَقْدِرُ عَلَى فِعْلٍ مِثْلِ ذَلِكَ أَبْتَدَاءً . وَإِنْ هُوَ قَالَ : إِنَّ التَّالِيفَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَوْجَدَ مِنْ فَعْلِهِ ، سَبَابُهُ ، وَمِنْ فَعْلِنَا إِلَّا مَتَوَلَّدًا ، فَقَدْ أَبْطَلَ هَذَا الْفَرْقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ فِي التَّالِيفِ خَاصَّةً .

وقد أَلَزَمَهُ النَّاسُ كَوْنَهُ ، تَعَالَى ، مُحْتَاجًا فِي فِعْلِ الْمَتَوَلَّدِ إِلَى الْأَسْبَابِ كَحَاجَتِنَا إِلَيْهَا ؛ فَانْفَصَلَ مِنْ ذَلِكَ بَأَن قَالَ : لَا يَجِبُ ذَلِكَ فِيهِ ، وَإِنْ وَجِبَ فِينَا ، لِأَجْلِ أَنَّنَا نَحْنُ لَا نَقْدِرُ عَلَى أَبْتَدَاءِ فِعْلِ الْمَسَبِّبِ عَنْ غَيْرِ سَبَبٍ . وَالْقَدِيمُ ، تَعَالَى ، قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَبْتَدِئَ فِعْلًا كَلَّا مَا يَفْعَلُهُ مَسَبِّبًا لَا عَنْ سَبَبٍ ، فَلَمْ يَخْتِجْ [١٣٤ب] لِذَلِكَ إِلَى الْأَسْبَابِ . وَضَرَبَ لِذَلِكَ الْأَمْثَالَ وَقَالَ : لِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي ذَلِكَ بِمِثَابَةِ الْقَادِرِ عَلَى تَحْرِيكِ يَمِينِهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ يَسَارِهِ ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُحْرِكَ الْيَمِينَ مَعَ غَدَمِ الْيَسَارِ وَزَمَانَتَيْهَا وَعَجَزَهَا وَبِمِثَابَةِ غَنَى الطَّائِرِ عَنِ الدَّرَجَةِ وَالسُّلَمِ فِي الْحَصُولِ عَلَى السُّطْحِ ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يَصْنَعْدَ وَيَنْتَدِرِجَ عَلَيْهِمَا إِلَيْهِ ، لَكُونِهِ قَادِرًا عَلَى الطَّيْرَانِ إِلَيْهِ وَالْحَصُولِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ آلَةٍ وَلَا سُلَمٍ وَلَا دَرَجَةٍ . وَهَذَا بَاطِلٌ عَلَى أَصُولِهِ ، لِأَنَّهُ أَحَالَ وَقَوْعَ مَقْدُورٍ بِقَدْرَتَيْنِ وَفِعْلٍ لِفَاعِلَيْنِ وَمَتَوَلَّدٍ عَنْ وَجُودِ سَبَبَيْنِ بَأَن قَالَ : لَوْ صَحَّ ذَلِكَ ، لَصَحَّ أَنْ يُفْعَلَ الْفِعْلُ بِإِخْدَى الْقَدْرَتَيْنِ وَلَا يُفْعَلَ بِالْأُخْرَى ، وَأَنْ يُفْعَلَ أَخَذُ الْفَاعِلَيْنِ وَلَا يَفْعَلُهُ الْآخَرُ ، وَأَنْ يُوجَدَ أَحَدُ سَبَبَيْهِ وَلَا يَوْجَدَ الْآخَرُ ، فَيَكُونُ

١ عليهما : الأصل .

٢ هنا إشارة في هذا الموضع من الأصل إلى إضافة غير ظاهرة ، لربما كلمة ، لا تؤثر في السياق ، نحو (قد) أو (كان) .

الفعلُ موجودًا لكونه مفعولًا بإحدى القدرتين وواقعًا عن [١٣٥أ] أَخَذَ السَّبَبَيْنِ وَحَادِثًا مِنْ أَحَدِ الْفَاعِلَيْنِ وَبَاقِيًا عَلَى عَدَمِهِ ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ بِالْأُخْرَى وَعَنِ السَّبَبِ الْآخِرِ وَمِنْ الْفَاعِلِ الْآخِرِ الْمُؤَثِّرِ جَمِيعَهُ فِي وَجُودِهِ ، لَوْ حَدَثَ عَنْهُ .

ولذلك يلزمه ، إذا جازَ حدوثُ الفعلِ مِنْهُ ، تعالى ، متولِّدًا عن سببٍ يوجبُه ومبتدأً بفعله ، أن يبتدئَه ولا يَقَعَلَ سببُه الذي لو فُعِلَ ، لأثَّرَ في وجودِه ، فيكونُ موجودًا مِنْ حَيْثُ ابْتَدِئَ بِهِ وَبَاقِيًا عَلَى عَدَمِهِ ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ سَببُهُ ، أو يوجَد ، إذا فَعَلَ سَببُهُ بالسَّبَبِ وَلَا يَبْدَأُ فِعْلُهُ ، فيكونُ باقِيًا عَلَى عَدَمِهِ ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَبْتَدَأْ فِعْلُهُ . وذلكُ محالٌ ، ولا مخرجَ له من ذلك .

ولمَّا عَلِمَ لزومُ هذا لَهُ وَضِيقُ المَخْرَجِ عَلَيْهِ مِنْهُ ، رَجَعَ عن هذا القولِ ، وَزَعَمَ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ ، تعالى ، متولِّدًا لَا يَقْبَلُ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهُ مَبْتَدَأً بِهِ لِأَجْلِ هَذَا الإِلْزَامِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ .

فقبلَ له على هذا الجوابِ أيضًا : فيجبُ أن يكونَ محتاجًا في فِعْلِ عَيْنٍ [١٣٥ب] ذَلِكَ المتولِّدُ إِلَى سَبَبِهِ ، مِنْ حَيْثُ اسْتَحَالَ أَنْ يُوجَدَ هُوَ بِعَيْنِهِ مِنْهُ بغيرِ سَبَبٍ ، وَإِنْ صَحَّ مِنْهُ وَجُودُ أمثاله بغيرِ سَبَبٍ ، وَلَمْ يَحْتَجْ فِي فِعْلِ جَنِينِهِ إِلَى سَبَبٍ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ فِي فِعْلِ عَيْنِهِ إِلَيْهِ .

فأنفصلَ عن هذا الجوابِ بأن قالَ : لَا يَجِبُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَجِبُ الْحَاجَةُ فِي مَا يَصِحُّ الْغَنَى فِيهِ . ومحالٌ وجودُ عَيْنِ المسبَّبِ عن غيرِ سَبَبٍ مِنْ فِعْلِ كُلِّ أَحَدٍ . وإذا اسْتَحَالَ وجودُهُ بغيرِ سَبَبٍ ، اسْتَحَالَتِ الْحَاجَةُ إِلَى سَبَبِهِ ، كما أَنَّهُ إِذَا اسْتَحَالَ كَوْنُ الْعَالِمِ الْقَادِرِ [ر] المتحرِّكِ عَالِمًا قَادِرًا متحرِّكًا بغيرِ علمٍ وقُدْرَةٍ وَحَرَكَةٍ ،

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ قَادِرًا : - ، الْأَصْلُ .

أستحال القول بأنّ العالم المتحرّك محتاج في كونه عالماً متحرّكاً إلى العلم والحركة .
وكما أنّه ، إذا أستحال فعله للعرضي مع عدم محلّه وفعله العلم والقدرة مع عدم
الحياة ، أستحال الوصف بأنّه محتاج في فعل العرضي إلى فعل المحلّ وفي فعل
الإرادة والعلم إلى فعل [١٣٦] الحياة . وفي هذا نظر . وأقلّ ما يلزم فيه أن
يكون الإنسان غير محتاج في كونه قادراً عالماً إلى العلم والقدرة لصحّة وجود عالم
قادر غنيّ عنده عن العلم والقدرة ، وهو الله ، تعالى . وكلامنا له في هذا الباب
تكلف لإبطال القول بأصل التولّد .

باب ذكر اختلافهم في توليد الطاعة والمعصية

قال بعضهم : إِنَّ المعصيةَ قد تُؤلِّدُ ما ليسَ بطاعةٍ ولا معصيةٍ وإنَّها لا تُؤلِّدُ طاعةً .^١
وقال بعضهم : إِنَّ الطاعةَ لا تُؤلِّدُ المعصيةَ بحالٍ .

وكان الجُبَّائيُّ ومَن قالَ بقوله يزعمُ أنَّ السببَ والمسبَّبَ بمثابة الشيء الواحدٍ . ولا يجوزُ أن يُولِّدَ الخطأُ والمعصيةُ إلَّا معصيةً وأنَّ الطاعةَ لا تُؤلِّدُ إلَّا الطاعةَ .

وكان أبْنُه يقولُ : إِنَّ القبيحَ لا يُولِّدُ حَسَنًا والحسنَ [١٣٦ب] لا يُولِّدُ قبيحًا . قال : لأنَّ القبيحَ هو ما ليسَ للقادِرِ عليه فعلُهُ . قالَ : ولا يجوزُ أن لا يكونَ له أن يفعلَ الشيءَ ويكونَ له أن يفعلَ ما يوجبُ وجودَهُ عندَ وجودِهِ . ومحالٌ أن يفعلَهُ ولا يكونَ فاعِلًا لِمَا ليسَ له فَعْلُهُ . هذا محالٌ متناقضٌ .

قال : ولذلِكَ وَجِبَ القولُ بأنَّ الواجبَ على الإنسانِ ، إذا لم يَخْصُلْ وَيَتِمَّ إلَّا بِفِعْلِ آخر ، وَجِبَ ذلِكَ الفعلُ وكلُّ ما لا يَتِمُّ [به] وجودُ الواجبِ أن لا يفعلَهُ .

قال : فأما إذا كانَ السببُ حسنًا ، لم يَجْزُ أن يكونَ مسبِّبًا قبيحًا ، لأنَّ ذلِكَ يُوَدِّي إلى قُبْحِ السببِ وخروجهِ عن الحسنِ ، لأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ للفاعلِ أن يفعلَ ما وجودُهُ يوجبُ ويقتضي وجودَ القبيحِ لا محالةً .

قال : ولأجلِ ذلِكَ لم يَجْزِ القولُ بأنَّ النظرَ يُؤلِّدُ الجهلَ ، لأنَّه قد ثَبَتَ أَنَّ النَّظَرَ حَسَنٌ والجهلُ قبيحٌ ؛ فلو وَلَّدَ الجهلُ ، لعادَ ذلِكَ بِقُبْحِ النَّظَرِ . وذلِكَ باطلٌ .

قال : فأما ما ليسَ [١٣٧أ] بطاعةٍ ولا معصيةٍ مِنَ الأفعالِ ولا قبيحٍ منها ، فقد يَتَوَلَّدُ عن الحسنِ والقبيحِ . وذلِكَ نحوُ أن يُزْمِيَ غرضًا وطائرًا ولا يَقْصِدُ به إصابَةً

١ يُقَابِلُ مقالات الإسلاميين ٩٧/٢-٩٨ «قالوا في المعصية : إنها تولد ما ليس بطاعة ولا معصية ولا تولد الطاعة . هذا قول البغداديين» .

٢ مسببه : سببه ، الأصل .

نَفْسٍ وَلَا يَحْطُرُ ذَلِكَ بِيَالِهِ . فَيُصِيبُ إِنْسَانًا .

قال : فالرَّثْمِيُّ على هذا الوجه حَسَنٌ ، وَقَتْلُ الْإِنْسَانِ وَجَرْحُهُ أَوْ كَثْرُ شَيْءٍ لِلغَيْرِ وَقَدْمُهُ أَوْ فَسَادُهُ فِعْلٌ لَهُ مُتَوَلَّدٌ عَنِ الرَّثْمِيِّ الْحَسَنِ . وَلَيْسَ بِحَسَنِ وَلَا قَبِيحٍ وَلَا طَاعَةٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ . وَهُوَ بِمِثَالَةِ فِعْلِ النَّائِمِ وَالسَّاجِي الَّذِي لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ .

وكذلك يجب أن يقال في تَغْزِيرِ السُّلْطَانِ لِلرُّذَعِ والتَّأْدِيبِ والتَّأْدِيبِ الصَّبِيِّ وضَرْبِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ التُّشْوُرِ ، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ الْقَتْلُ وَعَظِيمُ الضَّرَرِ لِلَّذِينَ لَا يُقْصَدَانِ .

وكان المُلَقَّبُ بالبصري يقول : إِنْ كَانَ مَا يَتَوَلَّدُ مِنَ الرَّمْيِ الْحَسَنِ ضَرْرًا ، فَإِنَّهُ قَبِيحٌ - يَعْنِي الْمَتَوَلَّدُ - وَسَبِيهُ حَسَنٌ . وَيَلْزُمُهُ عَلَى ذَلِكَ وَجُوبُ الذَّمِّ عَلَيْهِ وَالْعِقَابُ لُتْبَحِيهِ وَأَنْ لَا يَكُونَ لِلْفَاعِلِ فِعْلٌ [١٣٧ب] سَبِيهِ . وَكَيْفَ يَكُونُ الْمَسَبِّبُ قَبِيحًا وَفِعْلُ سَبِيهِ الْمَوْجِبُ لَهُ لَا مُحَالَةً حَسَنٌ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ فِعْلُهُ ؟ هَذَا مُحَالٌ مِنَ الْقَوْلِ .

وكان أبو الهذيل العَلَّافُ^٢ وجعفر بن حَرْبٍ يَقُولَانِ : إِنَّهُ لَا يَتَوَلَّدُ عَنِ الْحَسَنِ إِلَّا حَسَنٌ وَعَنِ الْقَبِيحِ إِلَّا قَبِيحٌ .

١ بالبصري : البصري ، الأصل ؛ وهو أبو عبد الله الحسين بن علي بن إبراهيم الملقَّب أيضًا بالجُعَلِ الكاغدي (٢٨٨-٣٦٩هـ/٩٠٠-٩٨٠م) ، فقيه من شيوخ المعتزلة . عنه الفهرست (لنديم) ٢/١ ٦٢٨-٦٢٩ [مولده ٣٠٨هـ] ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٣٢-٢٣٥ [الطبقة العاشرة] ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ١٠٥-١٠٧ [الطبقة العاشرة] . وفاته هناك ٣٦٧هـ] ، لسان الميزان ٢/٥٥٩-٥٦٠ (٢٧٩٧) ، الأعلام ٢/٢٤٤-٢٤٥ .

٢ هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول القُدي البصري (١٣٥-٢٣٥هـ/٧٥٣-٨٥٠م) ، من كبار أئمة المعتزلة . عنه الفهرست (لنديم) ٢/١ ٥٦٤-٥٦٧ ، تاريخ بغداد ٢/٦٦٣-٣٧٠ (١٤٨٢) ، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٢-٦٠٠ (١٧٣) ، لسان الميزان ٦/٥٩٧-٦٠٠ (٨٢٢٢) ، الأعلام ٧/١٣١ .

٣ أبو الفضل الهذلي (ت ٢٣٦هـ/٨٥٠م) ، من أئمة المعتزلة في بغداد . عنه الفهرست (لنديم) ٢/١ ٥٩٠-٥٩١ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٦٨-٢٧٠ ، تاريخ بغداد ٧/١٦٢-١٦٣ (٣٦٠٩) ، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٩-٥٥٠ (١٨١) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٣-٧٦ [الطبقة السابعة] ، لسان الميزان ٢/١٩٩ (١٩٩٢) ، الأعلام ٢/١٢٣ .

باب ذكر اختلاف القائلين بالتولّد هل تصح التوبة من المتولّد بعد وجود سببه أم لا ؟

وقد قال الجمهور منهم : التوبة من المتولّد بعد وجود سببه صحيحة .

وقال بعضهم : لا تصحّ التوبة منه بعد وجود سببه . وممّن قال بذلك عبّاد الصيّميّ . والأوّل على قولهم صحّة التوبة منهم ووجوبها أيضًا . [١٣٨] وذلك إنّ فوّق سهمه ورمى [...] وهو لا يقصد قتله ويعلم أو يظنّ أنّه يصبّيه ؛ فإن ندم على ذلك وقصد استدراك ما كان منه ، صحّ منه هذا الندم والعزم على أن لا يعود إلّى [إليه] في المستقبل وأن يفعل الندم والعزم [م] بعد وجود الزمّي وقبّل ووصول السهم .

فإن قيل : كيف تصحّ التوبة من المتولّد بعد وجود سببه وقبّل وجوده وهو لم يكن منه ؟ ومحالّ وجود التوبة ممّا لم يفعل .

قيل له : إنّما يصحّ ذلك عند القوم ، لأنّ المسبّب بعد وجود سببه في حكم الواقع الموجود . وقد ثبت صحّة التوبة من الفعل ، إذا وجد ، والندم عليه ؛ فكذلك تصحّ ممّا وجد سببه ، إذا كان في حكم الموجود ، ولم يمكن تلافي ذلك واستدراكه إلّا بالتوبة منه .

وكان الأقرب في هذا أنّ هذه التوبة إنّما هي توبة من فعل السبب ؛ فأمّا من مسبّب لم يقع ، فالندم [١٣٨ب] عليه يتعدّد .

وقد اتّفق على أنّ المباشر لا تصحّ التوبة منه قبّل وقوعه ، فكذلك يجب أن يكون

١ كلمة غير مقروءة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٣ تصحّ ممّا : يصح ما ، الأصل .

المتولّد ؛ فأَمَّا التوبةُ مِنَ المباشِرِ في حالِ وقوعِهِ ، فمُحَالٌ أَيْضًا . وَإِنَّمَا تَصِحُّ بَعْدَ وَقُوعِهِ ، لِأَنَّ النَّدَمَ عَلَيْهِ يَقْتَضِي الانْصِرَافَ عَنْهُ وَالْكَرَاهَةَ لَهُ وَهُوَ فِي حَالِ إِيقَاعِهِ مُؤَيَّزٌ لَهُ وَقَاصِدٌ إِلَيْهِ وَغَيْرُ نَادِمٍ عَلَى التَّلَبُّسِ بِهِ ؛ فَكَيْفَ تَصِحُّ التَّوْبَةُ فِي حَالِ حَدُوثِهِ ؟

وقد قالَ أَبُو الْجُبَّائِي : إِنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ ، مَا لَوْ صَحَّ وَفُرِضَ كَوْنُهُ مُتَوَلِّدًا ، لَمْ تَصِحَّ التَّوْبَةُ مِنْهُ ، لَا فِي حَالِ وَقُوعِهِ وَلَا بَعْدَ وَقُوعِهِ .

قال : وهو الجهلُ . قال : لِأَنَّ التَّوْبَةَ مِنْهُ فِي حَالِ وَقُوعِهِ مُحَالٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَالتَّوْبَةُ مِنْهُ بَعْدَ وَقُوعِهِ أَيْضًا مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَتُوبَ التَّائِبُ مِنْ فَعْلٍ الْقَبِيحِ لِجُبْحِهِ . قال : وفاعِلُ الجهلِ عَلَى وَجهِ التَّوَلَّدِ ، لَوْ صَحَّ أَنْ يَفْعَلَ مُتَوَلِّدًا ، لَا يَعْلَمُهُ قَبِيحًا قَبْلَ فِعْلِهِ ، لِأَنَّ جِهَةَ الْقُبْحِ [١١٣٩] هِيَ كَوْنُهُ جَهْلًا ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ جَهْلًا قَبْلَ فِعْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَهُ جَهْلًا بِمَا هُوَ جَهْلٌ بِهِ ، لَصَارَ عَالِمًا بِمَا جَهْلُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ جَهْلًا بَكْدًا وَكَذَا حَتَّى يَعْلَمَ مُتَعَلِّقُهُ وَمَا هُوَ جَهْلٌ بِهِ . وَذَلِكَ يُوْجِبُ كَوْنَهُ عَالِمًا مَا هُوَ جَاهِلٌ بِهِ .

فصل

وقد أعتلوا لوجوب التوبة من المتولّد بعد وجود سببه وقبّل وجوده بأنه إذا لم يؤمن أن يُخترَم المكلف قبل وجود المسبّب المعلوم وقوعه أو المظنون ، فلو لم تصحّ التوبة منه ، لم يكن لفاعل السبب سبيل إلى الوصول إلى ثواب طاعته وتلافى ما كان منه وأستدراكه ، إذا كان المسبّب كبيراً أو قتلاً لنبيٍّ ومؤمّن . وهذا يوجب أنه لا طريق له إلى ثواب عمله مع بقاء التكليف عليه . وذلك غير جائز ؛ فوجب عليه التوبة من المتولّد لذلك بعد وجود سببه .

وقد اختلف قول ابن الجبائي في العقاب ، [١٣٩ب] متى يُستحقّ على المسبّب ؛ فقال مرة : يُستحقّ عليه عند وجود سببه وقبّل وجوده . وقال أخرى : بل يُستحقّ عليه عند وجوده ؛ فعلى القول الأوّل يجب أن تكون التوبة منه مزيلّة لعقاب ثابت ، يُستحقّ عليه . وعلى القول الثاني تصحّ أيضاً التوبة منه وجعلها تابعة في استحقاق العقاب على المسبّب ومزيلّة لعقاب السبب ، فكأنه جعل المسبّب تابعا لسببه .

وحقيقته هذا أنّ العقاب لا يُستحقّ إلا على موجود . وهذا أولى على قولهم لأجل أنّ العقاب إنّما يُستحقّ على القبيح لثبوتِهِ . ومحال كونه قبيحاً قبل وجوده وفي حال عدمه ؛ فيجب أن لا يُستحقّ عليه العقاب إلا عند وجوده ، ويجب على هذا القول أن لا تصحّ التوبة إلا عند وجوده وحصوله قبيحاً . وهذا يعود إلى أنه لا سبيل لمن أخترَم قبل وجود المسبّب إلى الوصول إلى [١٤٠أ] ثواب عمله . وذلك عين الظلم [من قائله]!

باب ذكر جملة ما يشترك فيه السبب والمسبب وما يفترقان فيه

يجب عندهم اشتراكهما في كونهما حادثين وفي تعلّقهما بفاعل سوى ثَمَامَةِ لقوله :
 إنّ المتولّد لا فاعل له ، ويجب كونهما مقدورين بقدره واحدة ولقادر واحد ، ولا
 يجب اشتراكهما في كونهما مختارين مُرادَيْنِ ، لأنّ المسبب يقع أكثره مع عدم
 القصد إليه ومع الكراهة له . ويجب ، متى كان السبب لا جهة له ، اشتراكه مع
 المسبب في وجوده بِمَحَلٍّ واحد ، كالنظر والعلّم والوحي والألم والتأليف والمجاورة ؛
 فأما ما له جهة كالاعتماد ، فقد يُوجدُ مسببه في محلّه تارة وفي غيره أُخرى على
 ما بيّناه من قبل .

ويجب ، متى وُجدَ [١٤٠ ب] المسبب ، أن يكون سببه موجوداً إمّا معه أو قبله ؛
 ولا يجب ، متى وُجدَ السبب ، وجودُ مسببه ، لأنّه قد لا يوجدُ لمانع يَغْرِضُ .
 وكذلك فإنّه يجب أن يكون الداعي إلى فعل المسبب داعياً إلى فعل السبب . ولا
 يجب أن يكون الداعي إلى فعل السبب داعياً إلى فعل المسبب ، لأنّه قد يكره
 المسبب بعد فعل سببه وقد يكون ساهياً عنه وغير عالِمٍ بأنّه متولّد .

وهذه جملة مُقْنَعَةٍ في القول بالتولّد وأحكامه وتصريف القول فيه ، إن شاء الله .
 وبالله التوفيق .

باب الكلام في الاستطاعة وأحكامها وفصول القول فيها

إن قال قائل : خيرٌ لنا عن الاستطاعة ! أهَيَّ عندكم مع الفعل أم قَبْلَهُ ؟

قيل له : القدرة على ضربين ؛ فضرِبَ منها قدرَةُ اللَّهِ ، تعالى ، وهي [١٤١] الْمُقَدَّمَةُ على وجودِ مقدوراتِهِ بالأوقات ؛ فلو قَدَّرَ أوقَاتًا ، لكانَتْ لا غايةَ لها . وهي قدرةٌ على إبداعِ الذواتِ وخلقِ الأجناسِ ، وقدرةٌ على جميعِ أجناسِ الحوادثِ ، وقدرةٌ مِنْ كُلِّ جنسٍ على ما لا غايةَ له ولا نهايةَ ، وإن لم يَقْعَلْ بها ، تعالى ، في كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا عَدَدًا مُتَنَاهِيًا مِنْ مقدوراتِهِ ، وهي قدرةٌ على الشيءِ ومثْلِهِ وضيْدِهِ وِخْلَانِهِ . وهذِهِ القدرةُ قَبْلَ مقدورها وموجودَةٍ مَعَهُ في حالِ حدوثِهِ ، وقدرةٌ عليه في حالِ وقوعِهِ وباقيَّةَ بعدِ حدوثِهِ ، وقدرةٌ على إعادةِ كُلِّ باقٍ مِنَ الأفعالِ وما ليس بِبَاقٍ منها ، إذا عُدِمَ بَعْدَ وجودِهِ ، ولا ضِدٌّ لها يُنْفِيهَا ولا يَتَوَهَّمُ عُدْمُهَا مع ثبوتِ قَدَمِهَا . والضربُ الآخرُ قُدْرُ الخلقِ ، وهي كُلُّهَا أعراضُ مخالِقةٍ لجنسِ الأجسامِ وِجنسِ الصِّحَّةِ والسلامَةِ والتأليفِ . وهي حادثةٌ في حالِ وجودِ مَقْدُورِهَا ، لا على وجودِهِ ولأجلِهِ ، لكن على اكتسابِهِ في تِلْكَ الحالِ [١٤١ب] [وفي حالِ عَدَمِهِ] وحالِ بقائِهِ وعلى قدرةٍ على مقدورٍ واحدٍ غيرِ القدرةِ على مثْلِهِ وضيْدِهِ وِخْلَانِهِ . ويَصِحُّ أن تتناولَ اكتسابَ العبادِ ، إذا أَعَادَهَا اللَّهُ ، تعالى ، وأَعَادَ مَقْدُورَهَا .

وكلُّ قُدْرَتَيْنِ منها تعلَّقَتَا باكتسابِ مقدورٍ واحدٍ ، مُبْتَدَأُ كَانَ الكسْبُ أو مُعَادَا ، فهما مِنْ جنسٍ واحدٍ وفي قدرةِ اللَّهِ ، تعالى ، مِنْ جنسٍ كُلِّ قدرةٍ على مقدورٍ وأمثالها ما لا غايةَ له ولا نهايةَ ، وإن لم يَصِحَّ أن يفعلَ بها منها أَثْنَتَيْنِ على مقدورٍ واحدٍ وفي محلٍّ واحدٍ وزمنٍ واحدٍ ، ولا مِنْ كُلِّ مَثْلَيْنِ لاستحالةِ آحتمالِ المَحَلِّ الواحدِ لِعَرَضَيْنِ مَثْلَيْنِ مِنْ كُلِّ جنسٍ في الوقتِ الواحدِ .

وكلُّ قدرةٍ منها لا يَصِحُّ أن تكونَ قدرةً على اكتسابِ شيءٍ في غيرِ محلِّها ، لا على سبيلِ الابتداءِ ولا على وجهِ التولُّدِ .

وكلُّ قُدْر الخلقِ لا يجوزُ بقاءُها وَقَتَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ . وكذلك سائرُ الأغراضِ . وتضادُّ كلُّ قدرةٍ منها [١٤٢] ثلاثة أشياء . أحدها الموتُ وهو ضدُّ لها وللحياةِ ولجميعِ صفاتِ الحيِّ ، وبضادِّها العجزُ عن مقدورها وتضادُّها القدرةُ على ضِدِّ مقدورها .

وإذا قيلَ : إنَّ ضِدَّ ما له تعلُّقٌ لا يكونُ إلَّا متعلِّقًا بنفسٍ متعلِّقٍ على العكسِ مِنْ تَعَلُّقِهِ ، أَخْلَنَّا مُضَادَّةَ القدرةِ لها ومُضَادَّةَ القدرةِ على ضِدِّها لها ، لأنَّه لا تعلُّقٌ لها على وجهٍ بمتعلِّقها ، لا على سبيلِ المساواةِ ولا العكسِ . والعجزُ ضِدُّ لها ، وضِدُّها مِنَ العجزِ لا يكونُ عجزًا إلَّا عن موجودٍ ، كما أنَّها هي لا تكونُ قدرةً إلَّا على موجودٍ . والقدرةُ القديمةُ منها والمحدثَةُ لا يَصِحُّ كونُها قدرةً على الباقي في حالِ بقاءِها .

هذا على أنَّه ليسَ في مقدوراتِ العبادِ ما يَصِحُّ بقاءُوه ، فيُقَالُ : إنَّ قدرةَ العبدِ قدرةٌ عليه في حالِ بقاءِهِ لأجلِ أنَّه لا يقدرُ إلَّا على عَرَضٍ ، والأغراضُ لا يجوزُ بقاءُ شيءٍ منها .

فأمَّا ما [يدلُّ على أنَّ] 'قدرةَ العبدِ مع كَسْبِهِ وقُدْرتهِ عليه [١٤٢ب] [...] ، فهو أنَّه قد ثَبَتَ أنَّ الكَسْبَ لا يجوزُ أن يكونَ حادثًا وموجودًا بها ، وإنَّما يكونُ كذلكَ بقدرةِ اللهِ ، سبحانه ، وأنَّه إنَّما يَحْتَاجُ إليها ، لِيَصِيرَ الكَسْبُ بها على صفةٍ ، تُفَارِقُ صفةَ الاضطرارِ ؛ فيجبُ أن لا تَتَعَلَّقَ به إلَّا في حالِ حدوثِهِ ، لأنَّ ما يَكْسِبُ صفةً وحكمًا لا يكونُ معدومًا وموجبًا للوصفِ قَبْلَ وجودِهِ ولا بَعْدَ عَدَمِهِ ؛

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل .

٢ قدر كلمة غير ظاهرة في الأصل .

فيجب أن يجري في ذلك مجرى الإرادة التي توجد عندنا وعندهم مع مرادها ، إذا كان الكسب يصير بها على وجه دون غيره من نحو كون الأصوات عندنا عبارة عن الأمر والخير والهيل والاستفهام والتعظيم وكون هذه الأصوات عندهم أمراً وخيراً وحسناً وقبحاً .

وكذلك ، إن قيل : إن تأثير قدرة الكسب حصول القادر منّا على حكم وصفة ، يُفارقُ بهما حال المضطر ، لا تأثير لكل واحد منهما في^١ [١٤٣] تقدّمها وتأخّرها عنه .

وقد يتنا ذلك أيضاً أنها لو تقدّمت مقدورها ، لصحّ أن يُخلَق العجز المضادّ لها في الثاني من حال حدوثها . وذلك اتّفاق .

فلو وجد العجز في ثانيها ، لكان لا يخلو^٢ مقدورها من أن يصحّ وقوعه مع العجز المضادّ لها أو يستحيل ؛ فإن صحّ ، وجب أن يكون العاجز عن الفعل فاعلاً له وأن يستوي حال القدرة والعجز وحال القادر والعاجز . وذلك محال . وإن استحال الفعل بها ، إذا وجد العجز ، وجب أن يكون وجود العجز بقدها قالِباً لجنسها ومخرجاً لها عن كونها قدرة ، لأنّه قد أضادّها إلى حال ما يستحيل وقوع الفعل بها . وذلك محال .

على أنّه ليس بإيجاب تَعَدُّرِ فعلٍ مقدورها لوجود العجز عنه أوّلَى من إيجاب صحّته وتأثيره لعدم القدرة . وإذا تكافأ القولان ، سقطا^٣؛ ووجب لذلك مقارنتها للفعل .

١ لكل واحد منهما في : غير ظاهر في الأصل بسبب اللاصقة .

٢ وقد يتنا ذلك : شبه غير ظاهر في الأصل .

٣ يخلو : يخلو ، الأصل .

٤ سقطا : غير ظاهر في الأصل .

[١٤٣ب] [فإن قالوا : اليس [الموجود] عقيبهما [يكون] أعجزًا عما يكون في الثالث من حال وجود القدرة ، لا أعجزًا عما يقع في ثانيهما .

قيل لهم : فهذا أيضًا يوجب أن يكون الفعل الذي من حقيقه أن يكون في الثالث مقدورًا بالقدرة المتقدِّمة ومُعْجُوزًا عنه بالعجز الموجود بعدها .

فإن قيل : ليست القدرة التي توجد في الأول قدرةً على ما يوجد في الثالث ، فيكون مقدورًا معها مُعْجُوزًا عنه بالعجز الموجود في ثالثها .

قيل : والعجز إذا عَرِيَ مُضَادٌّ لها ولا يتعلّق بشيء من متعلقاتها ؛ فلا يجب ، إذا كان ذلك كذلك ، أَنْتَفَاؤُهَا به ومُضَادَّتُهَا له . وهذا باطلٌ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَبَطْلُ ما قَالُوهُ .

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين مقدار كلمة غير ظاهرة بمعظمها في الأصل .

فصل

وإذا ثَبَتَ وجوبُ مقارنتها لِلْكَسْبِ ، اِسْتَحَالَ أن تكونَ قدرةٌ على ضِدِّينِ ، لأنَّ ذلكَ يوجبُ^١ [١٤٤ أ] اجتماعَهُمَا مَعَهَا . وذلكَ مُحَالٌ .

وَاسْتَحَالَ أيضًا كونُها قدرةً على مِثْلَيْنِ ، لأنَّ ذلكَ يوجبُ اجتماعَهُمَا معًا في محلٍّ واحدٍ في زَمَنٍ واحدٍ . وذلكَ مُحَالٌ ، لأنَّه لو اِخْتَمَلَ المحلُّ الواحدُ في الزَمَنِ الواحدِ عَرَضَيْنِ مِنْ جنسٍ واحدٍ ، لَصَحَّ أن يخلقَ فيه أحدهما ولا يخلقُ الآخرَ . وذلكَ يوجبُ خُلُقَ ضِدِّهِ مع اِحْتِمَالِ المحلِّ له ، فيوجدُ فيه العرضُ المفعولُ وضدُّ مثله الذي لم يفعلْ معه . وذلكَ مُحَالٌ ، لأنَّ ما ضَادُّ الشيءِ ضَادٌّ كُلُّ ما هو مِنْ جنسِهِ .

ويستحيلُ أيضًا كونُها قدرةً على خِلَافَيْنِ عَمَرَيْنِ وضِدِّينِ ولا مِثْلَيْنِ ، لأنَّه لو جازَ ذلكَ ، لَصَحَّ كونُها قدرةً على خِلَافٍ لِمَقْدُورِهَا . وكانَ يجبُ كونُها قدرةً على خِلَافٍ آيَيْنِ سائرِ الأجناسِ . وذلكَ مُحَالٌ .

وقد زَعَمُوا هم أنَّ القدرةَ ، مَتَى وَجِبَ كونُها قدرةً على الشيءِ وضِدِّهِ ، وَجِبَ كونُها قدرةً على ما ضِدُّ له . وكذلكَ يجبُ في الخِلَافِ .

[١٤٤ ب] [...] وجوب وجوده [...] مقدورها اِسْتِحَالَ أن يُقَارَنَها ما يَمْنَعُ مَقْدُورَها أو ما يَجْزِي مَجْزَى المَنعِ فيه مِنْ شيءٍ يَحْتَاجُ مَقْدُورَها إليه مِنْ مَحَلٍّ أو غيرِ ذلكَ ، لأنَّ هذا يوجبُ صِحَّةَ وجودِها مع عدمِ مقدورها . وذلكَ مُحَالٌ بما

١ ذلك يوجب : غير ظاهر في الأصل .

٢ واستحال : غير ظاهر تمامًا في الأصل .

٣ خلاف : خلا ، الأصل مع التصحيح فوق السطر .

٤ قدر كلمتين غير ظاهرتين بسبب اللاصقة .

٥ قدر كلمة غير ظاهرة أو كلمتين .

وَصَفْنَا ، وَلَآئِهٖ لَوْ كَانَ يُقَارِنُهَا مَنَعٌ مِنْ مَقْدُورِهَا يَتَعَدَّرُ بِهِ الْفِعْلُ ، لَجَازَ وَصَحَّ أَنْ يُقَارِنَهَا عَجَزٌ عَنْهُ ، يَتَعَدَّرُ بِهِ الْفِعْلُ ، وَلَآئِهٖ لَوْ صَحَّ كَوْنُ الْقَادِرِ مَمْنُوعًا ، يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، لَبَطَلَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْقَادِرِ وَمَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ ، وَلَمْ يَنْدِرْ أَهْلُ الْعَرْضِ أَنَّ الْجَمَادَ وَالْمَيِّتَ قَادِرًا مَمْنُوعًا مِنْ فِعْلِ مَقْدُورِهِ . وَمَا أَدَّى إِلَى هَذِهِ الْجَهَالَةِ بَاطِلٌ .

فصل

فإنَّما ما يدلُّ على أنَّ ضِدَّهَا مِنَ الْعَجْزِ لَا يَكُونُ عَجْزًا إِلَّا عَنْ مَوْجُودٍ ، فَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِمَتَعَلِّقِهَا بِعَيْنِهِ عَلَى الْعَكْسِ مِنَ تَعَلُّقِهَا ؛ فَلَوْ تَعَلَّقَ [١٤٥] بِالْمَوْجُودِ عَيْنَهُ وَهُوَ مَعْدُومٌ ، لَتَعَدَّرَ [...] ^١بِهِ وَهُوَ مَعْدُومٌ .

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ ؛ فَتَبَيَّنَتْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا عَنْ مَوْجُودٍ .

فإنَّما ما يدلُّ على أَسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا وَبَقَاءِ شَيْءٍ مِنْ سَائِرِ الْأَعْرَاضِ ، فَهُوَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ تَبْقَى ، لَأَسْتَحَالَ وُجُودُ ضِدِّهَا بَعْدَ وُجُودِهَا ، بَلْ وَجِبَ إِبْطَالُ وُجُودِ ضِدِّهَا ، لِأَنَّ الثَّابِتَ الْبَاقِيَ يَجِبُ أَنْ يَنْفَعَّ بِشُبُوتِهِ مِنْ وُجُودِ شَيْءٍ يَنْفِيهِ مَعَ صِحَّةِ بَقَائِهِ .

وَإِذَا تَبَيَّنَ وَجُودُ الْعَرَضِ مِنْهَا وَصَحَّ بَقَاؤُهُ وَلَمْ يَنْضَمَّ وَجُودُهُ وَجُودَ مَعْنَى آخَرَ يَجِبُ عَدْمُهُ لَعَدَمِ ، أَسْتِحَالَ عَدْمُهُ بَعْدَ وَجُودِهِ .

وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْحَادِثَ يَجِبُ أَنْ يُؤَيَّرَ فِي عَدَمِ الْبَاقِي لِتَعَلُّقِهِ بِالْقَادِرِ عَلَيْهِ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُؤَيَّرَ وَجُودَ الْبَاقِي فِي إِحَالَةِ ثُبُوتِ ضِدِّهِ لَهُ مَقْدُورٍ لِحَصُولِ الْوُجُودِ لَهُ . وَالْمَوْجُودُ أَقْوَى حَالًا فِي مَا يُؤَيَّرُهُ مِنَ الْمَعْدُومِ الَّذِي لَا تَأْثِيرَ [١٤٥ب] [...] ...

[...] وَلِأَنَّ قَوْلَهُمْ : إِنَّ الْحَادِثَ مُتَعَلِّقٌ بِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْحَادِثَ عِنْدَهُمْ قَدْ خَرَجَ بِحُدُوثِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْقَادِرُ قَادِرًا عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْدُومٌ . وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفِي الْبَاقِيَ فِي حَالِ عَدَمِهِ ؛ فَتَبَيَّنَ مَا قَالُوهُ وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْعَجْزَ

١ بالموجود : غير ظاهر تمامًا في الأصل .

٢ قدر كلمة غير ظاهرة .

٣ سائر : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشار إليها في هذا الموضع من الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٤ قدر ثلاث كلمات غير ظاهرة بسبب اللاصقة .

٥ ولأن ... الحادث : شطر هذه الكلمات الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة .

وجميع الأغراض المتضادة يستحيل بقاؤها .

فإن قيل : فيجب إحالة عدم الجسم بعد وجوده لصحة بقائه .

قيل : لا يجب ذلك ، لأنه ليس بعدم لضد ، وإنما بعدم لقطع البقاء عنه أو لقطع فعل لسائر أكوأنيه التي لا يصح وجوده مع عدم سائرها ، فتعدم عند ذلك .

فإن قيل : فأكوأنه أيضا باقية .

قيل لهم : فيجب أن لا يصح عدم الكون الذي يُبتدأ فيه وخروجه عن ذلك المكان لما بيناه من أن ما يجوز بقاؤه [...] ويحيل [١٤٦] عدمه مُحال وجوده بضد ينفيه لثبوت [...] له ونحن نجد الجسم مُنتقلا في الأماكن ؛ فبطل ما قالوه .

فإن قالوا : فالقدرة أيضا وجميع صفات الحي التي يصح بقاؤها محتاجة إلى الحياة ؛ فجزؤوا عدمها ، إذا عُدِمَت الحياة ، كما أوجبتم عدم الجسم ، متى عُدِمَت أكوأنه !

قيل : إن الحياة أيضا ، إن كانت ممّا يجوز أن تبقى ، استحال عدمها بعد وجودها بضد ينفيها ؛ فيجب أيضا استحالة عدم ما يوجد معها ويحتاج إليها مع بقائها . وهذا واضح في إحالة بقائها وبقاء سائر الأغراض .

فصل

فإنَّما استدلَّ لهم على وجوب تقدُّمها للفعلِ بأنَّه إنَّما يحتاج إليها ، ليوجدَ الفعلُ بها ، فإذا حصلَ موجودًا ، استغنى عنها لحصول ما أختيج إليها لأجله ، فإنَّه قولٌ باطلٌ من وجوه . أحدها أنَّها قد ثبت أنَّ مقدورها [١٤٦ب] من كسب العبد ليس يصيرُ موجودًا بها ولا يحتاج إليها ، ليوجدَ بها ، بل هو حادثٌ موجودٌ بقدرة الله ، عزَّ وجلَّ ؛ فبطلَ ما قالوه .

والوجه الآخرُ أنَّه لو سلِّم أنَّ الفعلَ يحدثُ بها ، لم يُجزَّ أن يقالَ : إنَّما يحتاج إليها ، ليوجدَ بها ، وإنَّما يحتاج إليها في وجوده بها ، ليوجدَ بها ؛ فبطلَ ما قالوه . والوجه الآخرُ أنَّ هذه علَّةٌ تُحيلُ ثبوت حكم العلَّة في حال وجود العلَّة ، لأنَّه إنَّما يحتاج إلى القدرة ، ليكونَ القادرُ بها قادرًا ؛ فإذا حصلَ قادرًا ، حصلَ ما أختيج إليها لأجله ووجبَ الغنى عنها . وهذا كلامٌ يوجبُ عنَّا حكمَ كلِّ علَّةٍ ، إذا كانت تحصلُ في حال حصوله . وذلك باطلٌ .

ويبطلُ أيضًا باستغناء الفعلِ وكونه أمرًا وخبرًا ونهيًا وتعظيمًا وإهانةً عن الإرادة التي بها يكونُ على هذه الأوصافِ ، لأنَّه إنَّما يحتاج إلى الإرادة ، لتكونَ جهة [١٤٧أ] [...] إن كانت مقدورةً لحصوله على ذلك الوجه ، استغنى عنها لحصول ما أختيج إليها لأجله . ولا مخرج من ذلك .

وكذلك فيجبُ إحالة وجود السبب مع وجود المسبب ، لأنَّه إنَّما يحتاج إلى السبب ، ليوجدَ عنه المسبب . فإذا حصلَ ، استغنى عنه لحصول ما أختيج إليه لأجله . ولا جواب عن شيء من ذلك .

وأما استدلالهم على ذلك بأنه لو جاز كونها قدرة على الحادث في حال حدوثه وهو موجود في تلك الحال ، لصح كونه قدرة على الباقي والقديم وإن كانا متجودين ؛ فإنه باطل . والفرق بين حالتَي الوجود أن وجود الحادث عن عدم وهو كائن بالحدوث والقديم والباقي كائنان بغير حدوث ؛ فبطل ما قالوه .

ولو كان ما ذكره واجبا ، لكان المحديث الفاعل للشيء ، إذا كان محدثا وفاعلا له في حال حدوثه ، لا قبل [وجوده ولا في] حال بقائه [١٤٧ب] وهو موجود في حال الحدوث ، لصح أيضا أن يكون الفاعل فاعلا للباقي والقديم وإن كانا متجودين ؛ فإن مرؤا على هذا ، تجادلوا . وإن فرقوا في ذلك بما قدمنا ، بطل الاستدلال .

ويقال لهم أيضا : إن لزم ، متى كانت القدرة قدرة على موجود في حال حدوثه ، أن تكون قدرة عليه في سائر أحوال وجوده وعلى كل موجود من قديم وباقي ، وجب ، إذا صح عندكم كون القدرة قدرة على معدوم قبل وجوده ، هو معدوم في تلك الحال ، صح كونها قدرة عليه بعد عدمه وفي حال نقصه ، لأن عدمه في الحاليتين متساو ، ولوجب صحة تعلّقها بكل معدوم .

فإن مرؤا على هذا ، تركوا دينهم ؛ وإن زاموا منه فصلا ، أبطلوا اعتدالهم وكانوا محتجين لنقض العلة ؛ فبطل ما قالوه .

وبالله التوفيق .

[١٤٨] باب القول في أنَّ القدرة المحدثة لا يجوز أن تكون قدرةً على مقدرين وإن وجب وجودها مع مقورها

فإن قيل : فلم أنكرتم ، وإنَّ وجب وجودها مع المقدر واستحال تقدُّمها له ، أن تكون قدرةً على مقدرين وأن يكون الواقع بها في الحال ما يختارهُ القادرُ عليهما منهما .

قيل له : الذي يدلُّ على إحالة كونها قدرةً على ضِدِّينِ خِلَافَيْنِ أنَّ في معنى الضدِّينِ الخِلَافَيْنِ معنى الخِلَافِ وزيادة التضايد ، وأنه لو جازَ ذلك ، لجازَ أيضًا أن تكون قدرةً على كلِّ خِلَافَيْنِ مِنْ مقدراتِ العباد . ولو جازَ ذلك ، لكانت قدرةً على كلِّ [مُخْتَلِفَيْنِ] منها . وذلك باطلٌ ، لأنه قد يُقدِّرُ [رُ عَلَى] الشَّيْءِ مَنْ لا يُقدِّرُ على خِلَافِهِ .

١ كان : إضافة طرف السطر ، الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٢ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة .

فصل

ويدل [١٤٨ب] على ذلك أنها لو كانت قدرة على فعل الضدين ، وكان إنما يقع بها منهما ما يختاره القادر ، لوجب ، إذا وقع بها أخذ الضدين ، أن يستحيل تناولها الآخر مع وقوع ضده ، لا في حاله ولا بعد ذلك . وذلك محيل لكونها قدرة عليه ، لأنه محال كونها قدرة على ما يستحيل وقوعه بها ، كما يستحيل كونها قدرة على جمع الضدين وفعل القديم والباقي وأختراع الأجسام مع العلم باستحالة وقوع ذلك بها .

فإن قيل : فهذا يلزم في فعل القديم ، تعالى ، إذا فعل بها أخذ الضدين ، لأنه لا يصح أن يفعل بها الآخر معه .

يقال : لا يلزم ذلك ، لأنه قد يفعل ذلك الضد بها ويوجد في وقت آخر ، وإن لم يوصف بأنه ضد ما وقع . وقدرة المحدث ، إذا فعل بها أخذ الضدين ، عُدَّت في الثاني ، فلم يصح تعلُّقها بالضد الآخر على وجه ؛ فافترق الأمران .

[١٤٩أ] [وَيَقَالُ أَيْضًا] ١ : ويدل على ذلك أيضًا أنها لو كانت قدرة على ضدين أو خِلَافَيْنِ أو مِثْلَيْنِ ، لم يجوز أن يقع بها أحدهما دون الآخر إلا لِمُقْتَضِي ، أَوْجَب وقوعه دون غيره ، وإلا لم يكن وقوعه أولى من وقوع ضده .

ولا يمكن أن يُقال : إنه وقع أحدهما ، لا لِمُقْتَضِي ، أَوْجَب ذلك ، مع صحة أن لا يقع ، لأن ذلك يَبْطُلُ ثبوت حركة الجسم وتعلُّق المحدث بالمحدث مع جواز أن لا يتحرك وجواز أن لا يحدث الحادث وأن يبقى على عدمه . وذلك محال .

ولا يجوزُ أن يكونَ المقتضي لوقوعِهِ كونهَ مقدورًا ، لأنَّ ضِدَّهُ مقدورٌ كَهُوَ وكانَ يجبُ وقوعُهُ . ولا يجوزُ أن يكونَ المقتضي لِوُقُوعِهِ إرادةً القادرِ لِوُجُودِ أَحَدِ الضِدَّتَيْنِ مِنْ وُجُوهٍ . أَقْرَبُهَا أَنَّ القدرةَ أَيْضًا على الإرادةِ يجبُ أن تكونَ قدرةً عليها وعلى ضِدِّهَا مِنَ الكراهَةِ والإرادةِ لِضِدِّ [...] وكانَ يجبُ أن لا يكونَ [١٤٩ب] وقوعُ الإرادةِ بالقدرةِ عليها دُونَ إرادةِ الكراهَةِ لِلْمُرَادِ .

فإن قيل : تقعُ الإرادةُ دُونَ الكراهَةِ لإرادةٍ لها أُخْرَى ، أَدَّى ذَلِكَ إلى وجودِ مَعَانٍ لا نهايةَ لها ، إذ القدرةُ على كُلِّ إرادةٍ قدرةٌ عليها وعلى ضِدِّهَا . وَذَلِكَ باطلٌ .

ويبطلُ ذَلِكَ أَيْضًا بِأَمْرِ آخَرَ ، وهو أَنَّهُ قد يجوزُ أن يَخْلُقَ اللهُ ، تعالى ، هَذِهِ القدرةَ فِي الْحَيِّ ، وإن لم يخلقْ لَهُ إرادةً لِأَحَدِ الضِدَّتَيْنِ ولا كراهَةً لَهُ . وَكَانَ يجبُ ، لو خُلِقَتْ كَذَلِكَ ، أن لا يَقَعَ بها شيءٌ مِنْ مقدوراتِها أو يَقَعَ الضِدَّتَانِ . وَجَمِيعُ ذَلِكَ مُحَالٌ . وَإِنْ وَقَعَ بها أَحَدُهُما بغيرِ مُقْتَضِي لَذَلِكَ ، أَدَّى إِلَى الإحَالَةِ وَالْفَسَادِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

فصل

ويدلُّ على فساد ذلك أيضاً أنَّ النَّائمَ والساهيَّ قد يُقدِّران على يسيرِ الأفعالِ ذواتِ الأضدادِ ؛ فلو كانتْ قُدرتُهُما على فِعْلِ ما يقعُ مِنْهُما قدرةٌ على الشيءِ وضيدهِ ولا اختيارَ لهُما ، لم [١٥٠] [تَكُنْ قدرةٌ على] ضِدِّينِ ، بل كـ[انتْ قدرةٌ ...] . وذلك محالٌ ؛ فَيَبْطُلُ ما قالوه .

وهذه الدلالةُ تُحيلُ كونها قدرةٌ على الشيءِ ومثلهِ وعليه وعلى خِلافِهِ ، كما تُحيلُ كونها قدرةٌ عليه وعلى ضِدِّهِ ، فلا يَحْتَاجُ مُتَأَمِّلُهَا إلى زيادةٍ عليها ، إذا طُولِبَ بِأَسْتَحَالَةِ كونها قدرةٌ على الشيءِ ومثلهِ أو عليه وعلى خِلافِهِ .

وليسَ يلزمنَا مِثْلُ هذا الكلامِ في قدرةِ القديمِ ، تعالى ، وإن كانتْ قدرةٌ على الضدِّينِ ، لأنَّه إنَّما يوجدُ أحدهما بِقَصْدِهِ إليه . وقَصْدُهُ ، تعالى ، غيرُ مقدورٍ ولا مفعولٍ ؛ فَيَبْطُلُ مُعَارَضَتُكُمُ بها .

فصل

ويدلُّ على ذلك إجماع الأمة على حُسْنِ الرغبة إلى الله ، تعالى ، في العَوْنِ على الطاعة والعِصْمَةِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَالْخِلُولَةِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا وَأَنْ يُحَبِّبَنَاهَا . وبذلك خَيْرٌ عن اجتنابها النبيُّ ، عليه السلام ، في قوله : [... .. [١٥٠ ب] ...] ؛ فلو كانت القدرة على الشيء قدرةً على ضِدِّهِ ، لكانت قدرة الإيمان والطاعة هي قدرة الكُفْرِ والمعصية ،^٢ ولَكُنَّا ، إذا سألنا الله ، تعالى ، العَوْنَ على الإيمان والطاعة ، فَقَدْ رَغَبْنَا إِلَيْهِ فِي الْعَوْنِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالْكَفْرِ . وهذا خِلَافُ دِينِ الْأُمَّةِ ، لأنها مُتَّفِقَةٌ عَلَى وَجوبِ الرغبة إلى الله ، تعالى ، في العَوْنِ على الطاعة والزَّهْدِ فِي الْعَوْنِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ ، وإن لم يَحُلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيهِ ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ لَيْسَتْ بِقُدْرَةٍ عَلَى ضِدِّهِ .

١ عن اجتنابها النبي ، عليه : غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٢ قدرة : غير ظاهر في الأصل .

٣ والمعصية : + ولا ، عليه علامة الشطب في الأصل .

فصل

وليس ما يَظُنُّهُ أَصْحَابُنَا مِنْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْعَجْزُ عَنِ الشَّيْءِ عَجْزًا عَنْهُ وَعَنِ ضِدِّهِ وَكَانَتْ الْقُدْرَةُ ضِدَّهُ ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ قُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ وَضِدُّهُ حَتَّى تَكُونَ مُضَادَّةً لِلْعَجْزِ ، بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّ الْعَجْزَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ عِنْدَنَا غَيْرُ الْعَجْزِ عَنْ ضِدِّهِ وَكُلِّ غَيْرٍ [له ؛ فَرَأَى مَا [طَالَ] بُوَاهُ .

وَلَأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي [١٥١أ] [...] أَوْ خُتِصَّ مَا وَجَبَ فِي الْعَجْزِ ، لَوَجَبَ ، إِنْ تَعَذَّرَ بِهِ لِعَجْزِ فِعْلُ الشَّيْءِ وَضِدُّهُ مَعًا ، أَنْ يَتَأَنَّى بِالْقُدْرَةِ فِعْلُ الشَّيْءِ وَضِدُّهُ مَعًا ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، لَمْ يَجِبْ مَا قَالُوهُ .

وَمِمَّا يُجِبُّ أَيْضًا كَوْنُ الْقُدْرَةِ قُدْرَةً عَلَى فِعْلٍ مِثْلَيْنِ ، أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ قُدْرَةً عَلَيْهِمَا ، لَمْ يَحُلْ مِنْ أَنْ تَكُونَ قُدْرَةً عَلَيْهِمَا فِي مَحَلِّهَا وَفِي غَيْرِ مَحَلِّهَا فِي مَحَلِّينِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي وَقْتَيْنِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ كَوْنَهَا قُدْرَةً عَلَى الْكَسْبِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا . وَذَلِكَ مُحَالٌّ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ مِنْ قَبْلُ ، وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَةً عَلَى مِثْلَيْنِ فِي مَحَلِّهَا . وَذَلِكَ مُحَالٌّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَةً عَلَى مِثْلَيْنِ . أَحَدُهُمَا فِي مَحَلِّهَا وَالْآخَرُ فِي غَيْرِهِ ، كَانَتْ قُدْرَةً عَلَى مَا يَقَعُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا فِي وَقْتَيْنِ . وَذَلِكَ مُحَالٌّ ، لِأَنَّهُ مُوجِبٌ لِتَقَدُّمِهَا لِأَحَدِهِمَا وَهِيَ مَعْدُومَةٌ فِي الثَّانِي لَا مُحَالَّةً ، وَذَلِكَ يَوْجِبُ تَقَدُّمَهَا لِلْمَقْدُورِ وَأَنْ يَفْعَلَ بِهَا وَهِيَ مَعْدُومَةٌ . وَذَلِكَ مُحَالٌّ .

[و] إِنْ كَانَتْ قُدْرَةً عَلَى مِثْلَيْنِ فِي مَحَلٍّ [وَأ] حِدٍ فِي زَمَنِ [١٥١ب] [وَاحِدٍ ...

١ قدرة : - ، الأصل .

٢ في محلها ... محلاً : إضافة في الهامش الأسفل ، مُشاراً إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ زمن : غير ظاهرة في الأصل .

... ..] في الزمن الواحد عَرَضَيْنِ مِنْ جنسٍ واحدٍ ، لأنه لو أَحْتَمَلَهَا ، لَصَحَّ أَنْ يَخْلُقَ فِيهِ أَحَدَهُمَا وَلَا يَفْعَلُ الْآخَرَ مع أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ لَهُ . ولو لم يَفْعَلْ فِيهِ وهو ذو ضِدٍّ ، لَوَجِبَ فِعْلُ ضِدِّهِ ، متى لم يفعل ، كما لو لم يَفْعَلْ مِثْلَهُ لِلْآخِرِ لِأَجْلِ أَحْتِمَالِ الْمَحَلِّ لَهُ ، لَوَجِبَ فِعْلُ ضِدِّهِ ، وَلَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى جَوَازِ تَعَرِّيِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ مِنْ جَمِيعِ الْمُتَضَادَّاتِ . وذلك محالٌ ، فثَبَّتَ اسْتِحَالَةُ كَوْنِهَا قُدْرَةً عَلَى مِثْلَيْنِ .

والجمهورُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ يُؤَافِقُونَ عَلَى إِحَالَةِ كَوْنِ الْقُدْرَةِ قُدْرَةً عَلَى فِعْلٍ مِثْلَيْنِ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ . وَيَعْتَلُونَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ هَذَا ، لَمْ يَحْتَجْ حَمْلُ الثَّقِيلِ مِنَ الْأَجْسَامِ إِلَى زِيَادَةِ قُدْرٍ ، إِذَا صَحَّ أَنْ يَفْعَلَ بِالْقُدْرَةِ الْوَاحِدَةِ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الثَّقِيلِ جُزْءَيْنِ مِنَ الْحَمْلِ وَأَكْثَرَ . وَذَلِكَ يُوْجِبُ صِحَّةَ فِعْلِهِ بِالْقُدْرَةِ الْوَاحِدَةِ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الثَّقِيلِ [...] ،^٢ [١٥٢] فَإِنَّهُ مُحَالٌ^٣ . وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُمْ عَلَى تَصْحِيحِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ وَعَلَى أَصُولٍ بَاطِلَةٍ ، قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهَا فِي النَّفْيِ عَلَى الْهَمْدَانِيِّ بِمَا يُعْنِي مُتَأَمِّلُهُ .

وَأَمَّا الْقَدِيمُ ، تَعَالَى ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ الْمِثْلَيْنِ وَالْأَمْثَالِ الْكَثِيرَةِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ فِي الزَّمَنِ الْوَاحِدِ إِلَّا الْبَلْخِي^٤ ، لَأَنَّهُ - زَعَمُوا - قَادِرٌ بِنَفْسِهِ .

١ السطر الأول بتمامه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ السطر الأخير بأكمله غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٣ فإنه محال : غير ظاهر سوى الحرف الأخير .

٤ القول : غير ظاهر تمامًا بسبب اللاصقة عليه .

٥ هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكُفَيْي (٢٧٣-٣١٩هـ/٨٨٦-٩٣١م) ، من متكلمي المعتزلة البغداديين . عنه الفهرست (للتدريج) ٦١٣/٢/١ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٩٠-٢٩١ [الطبعة الثامنة] ، تاريخ بغداد ٣٨٤/٩ (٤٩٦٨) ، سير أعلام النبلاء ٣٠٣/١٤ (٢٠٤) ، ٢٥٦-٢٥٥/١٥ (١٠٧) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٨٨-٨٩ [الطبعة الثامنة] ، الأعلام ٦٥/٤-٦٦ .

وهذا مِنْ دَعَوَاهُمْ محالٌ ، أَغْنَيْتِ تَفْهِيمَ قَدْرَةِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَقَوْلُهُمْ بِصَحَّةِ أَحْتِمَالِ
المَحَلِّ الواحدِ لِمِثْلَيْنِ فِي زَمَنِ واحدٍ لِمَا قَلْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَتَبَطَّلَ مَا قَالُوهُ .

وقد أَحَالَ الْبَلَّخِيُّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ ، تَعَالَى ، الْقَادِرُ عِنْدَهُ بِنَفْسِهِ وَالْمَحْدُوثُ
الْقَادِرُ بِقَدْرَةِ قَادِرَتَيْنِ عَلَى فِعْلَيْنِ مِثْلَيْنِ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي مَحَلِّ واحدٍ فِي زَمَنِ واحدٍ .
وقال : مَعْنَى الْمَحَلِّ الواحدِ لَا يَحْتَمِلُ فِي الزَّمَنِ الواحدِ مِنَ الْجِنْسِ الواحدِ إِلَّا
عَرْضًا واحدًا .

وَمُحَالٌ وجودُ الحوادثِ بالقديم ، تعالى ، وَمُحَالٌ قَدَمُ شيءٍ مِنْ أفعاليه التي هو قَادِرٌ عليها ، وَمُحَالٌ البقاءُ على الأعراضِ أو على شيءٍ منها ، فَمُحَالٌ لذلك كَوْنُهُ قَادِرًا على أَنْ يَتَحَرَّكَ وَيَسْكُنَ وَيُرِيدَ وَيَعْلَمَ بشيءٍ مِمَّا أَخَذَهُ مِنْ هَذِهِ الاجناسِ ، فلا يجبُ لذلك كَوْنُهُ مكتسبًا لمقدوره ومُرَادِهِ ؛ فَسَقَطَ هذا الإلزامُ على هذا الجوابِ .

والجواب الآخر أن نقول: ليس المراد بقولنا: إنَّ القدرةَ قدرةٌ على الاكتساب، أن لها تأثيراً في إحداثه ووجوده أو في تحديده صفة، تتبع حدوثه ووجوده، صار المكتسب عليها بالقدرة، وإنما مرادنا بذلك أنَّ لها تعلُّقاً بالقدرة [...] معنى ت [...]² [١٥٣ب] [...]³ [...]⁴ نفس متعلِّقهما وجارٍ مجرى جنس⁴ حدوثهم في تعلُّق العليم بالمعلوم والإدراك بالمتدرك في أنه تعلُّق ثابت معلومٌ مخصوص، وإن لم يكن معناه وتأثيره في جعل المعلوم والمدرِّك مَوْجُوداً أو حَادِثاً أو على صفة، تتبع الحدوث.

وكذلك القدرة متعلقة بالمقدور تَعَلُّقٌ معلوم مخصوص ، وإن لم يكن معناه وتأثيره جعل المقدور موجودًا واحدًا به وجعله على صفة تابعة لحدوثه .

فإن قيل على هذا الجواب : لو كان تَعَلُّقُها بالمقدور جاريًا مَجْرَى تَعَلُّقِ العلم بالمعلوم ، لَجَازَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بالموجود وبالباقى والحادث ، وَلَصَحَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بجميع صفات المقدور ، كما يَصِحُّ ذَلِكَ أَجْمَعُ في العلم المتعلِّق بالمعلوم . وَلَمَّا بَطُلَ ذَلِكَ ، بَطُلَ ما قَالُوهُ .

١ قدر كلمة غير ظاهرة أو كلمتين .

٢ قدر كلمة غير ظاهرة أو كلمتين .

٣ السطر الأول بأكمله غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٤ الشطر الأعلى من كلمات الشطر الثاني بأكمله غير ظاهر بسبب اللاصقة .

• وان : فإن ، الأصل .

بَطَلْ [م] ا قالوه وثَبَّتْ بهذِهِ الجملة أَنَّهُ مُحَالٌ كَوْنُ قدرةِ العبدِ قدرةً على الإحداثِ ،
 وإن كانت قدرةً على الاكتسابِ . ونَحَرُّ نَدْلُ مِنْ بَعْدُ على أَسْتَحَالَةِ كونِها قدرةً
 على الإحداثِ مِنْ حَيْثُ ثَبَّتَ أَنَّ الْعَبْدَ غَيْرُ مُخْلِطٍ .

[فصل ١]

[... .. ٢]

[١٥٥] [...] "في كلِّ جنس غير [...] "

متزايدة ، لَوْجَبَ صِحَّةُ كونها قدرةً على [سائر]° الحوادث لتساوي صفةِ الحدوثِ .
يُبَيِّنُ هذا أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ قدرةُ القديمِ قدرةً على إحداثِ سائرِ الأجناسِ ، أَمْتَنَعَ خَصَرُ
تعلُّقِها بجنسٍ مِنَ الحوادثِ دُونَ جنسٍ . وَلَمَّا أَسْتَحَالَ ذَلِكَ وَقَدَّرَ العبادُ ، دَلَّ
ذَلِكَ على أَنَّها ليست بقدرةٍ على الإحداثِ .

ولا يلزمُ هذا أَنْ يَقَالَ : فلو كَانَتْ قدرةُ العبدِ قدرةً على صفةٍ تَتَّبِعُ الحدوثَ ، لَصَحَّ
كونُها قدرةً على اكتسابِ جميعِ الأجناسِ لتساوي صفةِ الكَسْبِ في جميعِها ،
لأنَّه لَا يُسْتَدَلُّ بهُذِهِ الدلالةُ إِلَّا على الجوابَيْنِ الأوَّلَيْنِ .

١ السطر الأول كلُّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ كذلك السطر الثاني بكماله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٣ ما بين الحاصرين غير ظاهر بسبب اللاصقة ، مقدار كلمتين .

٤ غير ظاهر بسبب اللاصقة ؛ وهو مقدار كلمتين .

٥ مقدار كلمة غير ظاهرة .

فصل

فأما ما يدل على أنَّ لكلِّ قدرة على مقدورٍ أمثالا في قدرة الله ، تعالى ، فهو اتِّفَاقُنا وإِيتاهم على أنَّ القدرتَيْنِ الحادَتَيْنِ [إذا تعلَّقتا]

[١٥٥ب] { }^١

[... ..] تعلَّقهما به لا يجب^٢ [كُونُ الْعِلْمَيْنِ]^٣ والإِدْرَاكَيْنِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْلُومٍ ومَدْرِكٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، إذا كانا محدثَيْنِ . إذا ثَبِتَ ذَلِكَ وَثَبِتَ وَجُوبُ كَوْنِ القديم ، تعالى ، قَادِرًا مِنْ كُلِّ جِنْسٍ على ما لا نهايةَ له ، وإلَّا وَجَبَ حَصْرُ مقدوراته وتَنَاهِيها ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا على أمثالِ القدرةِ على الفعلِ وقَادِرًا مِنْ ذَلِكَ على ما لا نهايةَ له وَأَنْ يَكُونَ قَادِرًا على إِعَادَتِها ، إذا أَعَادَ كَمَثَبِ الْعَبْدِ . وذلكَ مِمَّا يَصِحُّ عِنْدَنَا فِي جَمِيعِ الْأَعْرَاضِ ، أَعْنِي إِعَادَتَهَا ، أَنْ يَكُونَ قَادِرًا على أَنْ يُعِيدَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا وَأَنْ يَكُونَ قَادِرًا على أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهَا عَلَيْهِ ، إذا أَعَادَهُ . وَثَبِتَ ذَلِكَ بِمَا

[... ..]^٤

[... ..]^٥

١ السطر الأول كله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ بداية السطر الثاني غير ظاهرة بسبب اللاصقة عليه ، مقدارها كلمتان أو ثلاث ، بينما سائر كلمات السطر شطرها الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة أيضًا .

٣ ما بين الحاصرتين - وهو بداية السطر الثالث - غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٤ السطر قبل الأخير كله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٥ كذلك السطر الأخير كله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

[١٥٦] [...] ١

[تعالى وأنَّ القدرَ ...] ٢ [...] ٣

وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهَا لَا مِثْلَ لَهُ [...] ٤

أَنَّ الْقَدِيمَ لَا مِثْلَ لَهُ بِأَنَّهُ [...] ٥

الفعل مثل ، لَصَحَّ أَنْ يَخْلُقَهَا اللَّهُ ، تعالى ، عَلَى الْفِعْلِ وَيَخْلُقُ مَعَهَا أَمْثَالَهَا لِصِحَّةِ
أَحْتِمَالِ الْمَحْـ [لِ] الْوَاحِدِ فِي الزَّمَنِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ أَجْزَاءً كَثِيرَةً . وَهَذَا
يُوجِبُ ، زَعَمُوا ، صِحَّةَ وُجُودِ قَدَرَتَيْنِ مُثْلَيْنِ عَلَى مَقْدُورٍ وَاحِدٍ .

وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ ، لَصَحَّ أَنَّ يَفْعَلُ الْفِعْلَ مَنْ وُجِدَتْ بِهِ بِإِحْدَاهُمَا وَلَا يَفْعَلُهُ بِالْأُخْرَى ،
فَيَكُونُ مَوْجُودًا مِنْ حَيْثُ فَعَلَ بِإِحْدَاهُمَا وَبَاقِيًا عَلَى عَدَمِهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ
بِالْأُخْرَى . وَذَلِكَ مُحَالٌّ وَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ فِي مَنَعِ مَطْلُوقِ تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِقَادِرَيْنِ
وَوُقُوعِهِ مِنْ فَاعِلَيْنِ

[...] ٦

[...] ٧

[١٥٦ ب] [...] ل الجزء الواحد ... [...] ٨

[...] مثل]ين مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

١ السطر الأول من هذه الورقة كله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ ما بين الحاصرتين - وهو ثلثا السطر - شطر كلماته الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٣ غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٤ السطر قبل الأخير كله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٥ كذلك السطر الأخير كله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

ومُحالٌّ أيضًا وجودُ مثليّين مِنَ الأعراضِ الموجبةِ للأحكام والأحوالِ المتعلّقةِ بالجملةِ ،
إِنْ تَعَلَّقَا بالأحوالِ .

وقلنا : إِنَّ مِنَ الصفاتِ ما يُوجبُ حالًا للجملةِ دُونَ المَحَلِّ ، لأنّه لو صَحَّ مِثْلُ هذا
في ما له تَعَلُّقٌ بالجملةِ ، لَصَحَّ أَنْ يُوجَدَ في جزءٍ منها العلمُ بالشئِ ، وفي جزءٍ آخرَ
مِنَ الحيِّ الجَهْلُ به على ذلكَ الوجهِ . وهذا يُوجبُ كَوْنَ الجملةِ عالمةً بما هي
جاهلةٌ به على وَجْهِ واحدٍ . وذلكَ مُحالٌّ ؛ فَبَانَ أَنَّ حُكْمَ ما يَتَعَلَّقُ بالجملةِ في
تضادِّهِ عليها ، وإن وُجِدَ لِمَحَلِّينِ منها ، بِمِثَابَةِ ما يتضادُّ على مَحَلٍّ واحدٍ وَيَتَعَلَّقُ
به وَيُوجبُ حُكْمًا له دُونَ الجملةِ أو كان [حكما] يُوجبُ [ح] بالألوانِ وَبَانَ
بذلكَ [...]

وأما [اجتماع أجزائه

[١٥٧] [...]

[... بإحداهما] مقدورة [...]

[... ما] يفعله بالأخرى أن [يكون موجودًا من]

[حيث] فعله بأحدهما و[باقيا على عدمه]

مِنْ حيثُ لم يفعله بالأخرى ، لأنّه إذا وُجِدَ بإحداهما ، خَرَجَ مِنَ العدمِ إلى الوجودِ ؛
فَكَيْفَ يَتَوَقَّعُ بقاءُهُ على عَدَمِهِ مِنْ حيثُ لم يفعله بالأخرى ؟ هل هذا إلَّا بِمِثَابَةِ
قولِ مَنْ قال : إذا كان السوادُ ينفي البياضَ ويضادُّهُ مِنْ حيثُ كان بياضًا ولا يَنْفِيهِ
مِنْ حيثُ كان لونًا وعرضًا وموجودًا ، وَجَبَ أَنْ يَنْتَفِيَ بالسوادِ مِنْ حيثُ كان بياضًا ،
ولا يَنْتَفِيَ ويعدمُ مِنْ حيثُ كان موجودًا ولونًا وعرضًا . وإذا لم يجبْ ذلكَ ، لم

يجب ما قالوه . وهذا بعينه كاسر لاعتلالهم في إحالة تعلّق الفعل

[... ..^١]

[... ..^٢]

[١٥٧ب] [...] قدرة] على الإحداث [في إحداهما]

[وغير] مقدور بإحداهما ولم يفعله بالأخرى ، كان موجودًا بإحداهما التي فعل بها وبإيقًا على عديمه من حيث لم يفعل بالأخرى ؛ فبطل ما قالوه .

فإن قيل : ما قلناه لازم لكم في الكسب ؛ فإن لم تقولوا : إنها قدرة على الإحداث ، لأنه يجب أن يكون كسبًا بإحداهما وغير كسب بالأخرى .

قيل لهم : هذا صحيح جائز ، كما أنه يعلم للعالم المعلوم عندهم بعلم فيه ، ولا يعلمه بعلم آخر يصح خلقه فيه ، فيصير معلومًا له بعلم ، وغير معلوم له بعلم آخر .

وكذلك يجوز ويصح وجود قدرتين على الكسب أن يكتسبه بإحداهما ولا يكتسبه بالأخرى . ولا يجب كونه معلومًا من حيث لم يكتسبه بها ، وإنما

دوّ [ع] ناكم عند [...] وجوب عديمه ووجوده

[... ..] و[جو] ب آخر[ر]

[١٥٨أ] [...] ^٣

[... ..^٤]

١ السطر قبل الأخير كلّ غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ كذلك السطر الأخير كلّ غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٣ السطر الأوّل غير ظاهر بسبب اللاصقة الواقعة عليه .

٤ السطر الثاني غير ظاهر بسبب اللاصقة الواقعة عليه .

العلم وَجِبَ اختلافُ العلوم ، فإنه [أيضًا قد] ثَبِتَ ، لأنه لا بُدَّ مِنْ تَغَايُرِ جميعِ
 مقدوراتِ القدرِ ، لأنه قد ثَبِتَ أَنَّ القَدْرَةَ يجبُ أن [تتضادَّ] ، متى تَغَايَرَتْ
 مقدوراتُها ، وسواءَ عِنْدَهُمْ كَانَتْ المقدوراتُ المتغايرةُ متماثلةً ومختلفةً ومتضادةً .
 وإنَّما نطالبهم بِتَمَازُجٍ [إلى] ما له تَعَلُّقٌ مِنَ القُدْرِ بِمقدورٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ؛
 فدعواهم إِحَالَةَ ذَلِكَ بِاطِلَالٍ [ة] وتعلُّقهم في الاحتجاجِ لِذَلِكَ بما ذكرناه عنهم ساقطٌ ؛
 فزَالِ ما قَالُوهُ .

فصل

وأما استدلالهم على اختلاف القدر بأن القدرة على الفعل لا يصح بها [فعل ...]^١
من الأفعال ؛ فلو كانت القدرة

[... ..]^٢

[... ..]^٣

[١٥٨ب] { ... لا ... }

[...] القدرة على الشيء من [الفعل] [تكون]

[متعلقة] بعينه . وقد بينّا صحّة وجود مثل القدرة على الشيء الواحد يسدّ في
اكتسابه [مسدّ] ها ؛ فليتكلموا على هذا ، إن كانوا قَادِرِينَ !

فأما تعلّقهم في ذلك بأنّه لو كانت القدرة على المقدورات المتغايرة متجانسة من
جنس واحد ، لانتفت كلّها با[لجنس] الواحد عن بعض المقدورات ، حتّى لا
يصحّ كون العاجز عن بعض الأشياء قادراً على غيره . وذلك باطل ؛ فتبيّن أنّها
مختلفة .

كما أنّه يجب القضاء على اختلاف العلوم بالمعلومات المتغايرة ، إذا لم يكن ما
ضادّ بعضها مضادّاً لجميعها ، فإنّه أيضاً غفلة منهم ، لأنّنا لم نُسَلِّمَ لهم بجعل
القدر على المقدورا[ت] المتغايرة^٤ من جنس واحد [من حيث لم تماثل ...]

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة الواقعة عليه .

٢ السطر قبل الأخير غير ظاهر بسبب اللاصقة التي عليه .

٣ السطر الأخير غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٤ مضادّاً : مضاد ، الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب لاصقة عليه .

[... .. ما]

[١٥٩] [...] الج[رى ذلك مجرى]^١

[... ..] على [وجه] واحد [...]]^٢

[... الضديّ] إن به على ذلك الوجه ، فإذا كان ذلك

[كذلك ، بطل] أن يكون في شيء ممّا ذ[كرتموه دليلاً]

[على آخ] تلافٍ جميع القدر ، وأنه لا [يمكن ذلك] .

فإن قيل : فإذا قلّتم : إنّ القدر المتعلّقة بمقدورات مت[غا]يرة مُخْتَلِفَةٌ ؛ فهل تقولون مع ذلك : [إنّها متضادّة] ؟

قيل لهم : إذا قلنا : إنّ مِنْ حَقٍّ ما يصاد ما له تَعَلُّقٌ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بَعَيْنِهِ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ تَعَلُّقِهِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ نَقُولَ : إنّ مِنْ الْقَدْرِ ما يَتَضَادُّ ، لأنّه ليس منها شيءٌ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقٍ [ولا ع]لى الْعَكْسِ مِنْ تَعَلُّقِهِ ولا على غير الْعَكْسِ أيضًا . وإذا لَمْ نَقُلْ ذَلِكَ فِي تَضَادِّ ما له تَعَلُّقٌ ، جَعَلْنَا [قدرتي] [الضديّين] مُتَضَادَّيْنِ ، كما أنّ مقد[و]رتَهُمَا ضِدَّانِ .

١ بداية السطر الأول غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار أربع كلمات .

٢ نهاية السطر الأول غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار كلمتين .

٣ بداية السطر الثاني غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار كلمتين أو ثلاث .

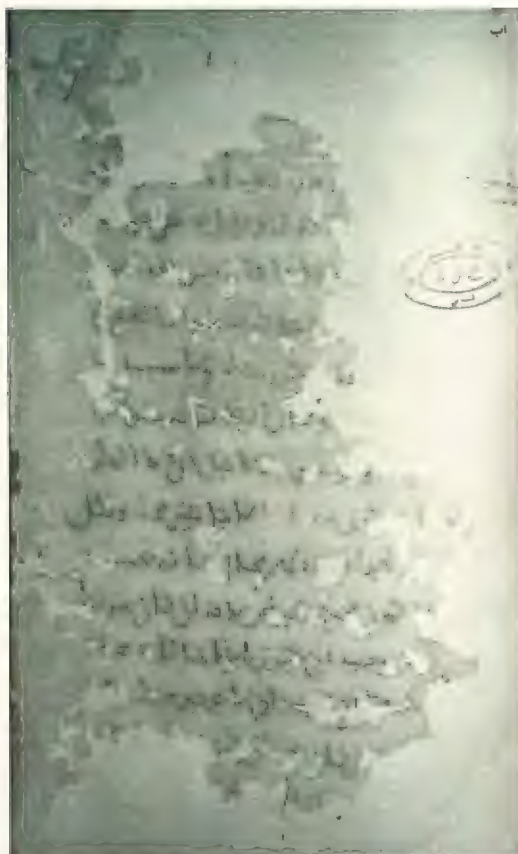
٤ نهاية السطر الثاني غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار كلمتين .

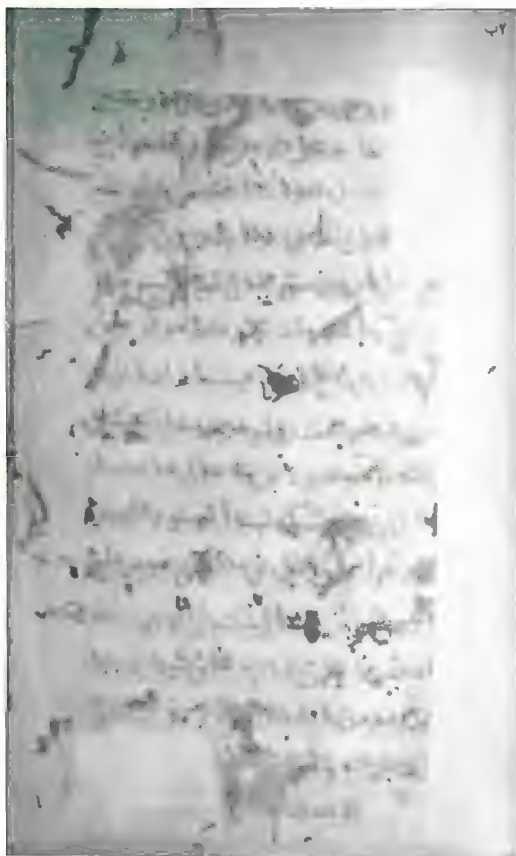
٥ بداية السطر الثالث غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار كلمتين .

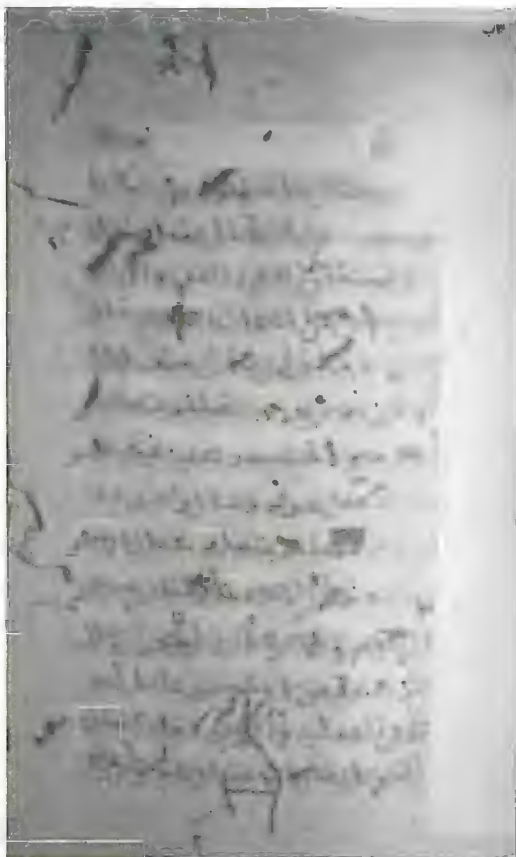
٦ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل .

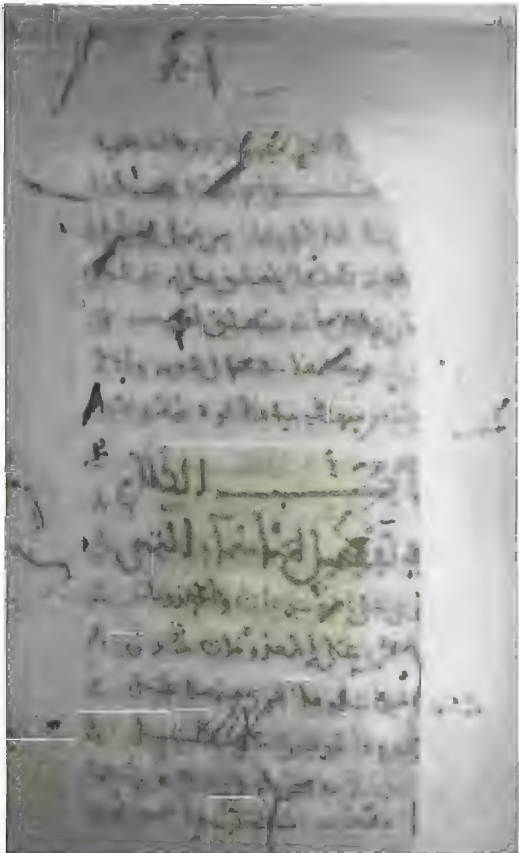
[... .. الثالث] ث وا[... من هد] اية المسترشدين

[صلّى] الله [على نبينا محمد وعلى آله وسلّم] ت[سليماً] ٦.









[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

قائـم

اَوْفِيهِ

وَمَائِيْنَا

1. *Chlorophyll a* (Chl a) is the primary photosynthetic pigment in most plants and algae. It is a green pigment that absorbs light energy in the blue and red regions of the visible spectrum. Chl a is essential for the light-dependent reactions of photosynthesis, where it converts light energy into chemical energy in the form of ATP and NADPH.

فروغی

2. 1990-1991

2

211

1949: 1949-1950

[illegible]

۸۷۲

18. *Staphylococcus aureus*

مجلس الشورى

1. The first step is to identify the problem or question that needs to be answered.

... ..

[illegible][illegible]

(continued)

(Faint, illegible text)

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1033-1036.

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 278: 1019-1024.

1. The first group of people who are not in the labor force are those who are not in the labor force because they are not in the labor force.

1. *Chlorophyll a* (Chl a) and *Chlorophyll b* (Chl b) are the two main photosynthetic pigments in green plants. They are responsible for capturing light energy and converting it into chemical energy through the process of photosynthesis. Chl a is the primary pigment, while Chl b acts as an accessory pigment, transferring energy to Chl a.

... ..

مکتبہ اعلیٰ اسلامیہ اسلام آباد

[illegible]

[illegible]

فهرس الآيات

- ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ﴾ [٣ آل عمران ٧] ٤٥
- ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [٣ آل عمران ٧٨] ٩٨
- ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [٦ الأنعام ٩١] ٧٩
- ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا﴾ [٧ الأعراف ٢٨] ٩٨ ، ٨٧
- ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [٨ الأنفال ٦] ١١٤
- ﴿قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [١٥ الحجر ٦٠] ١٠٢ ، ٧٩
- ﴿وَلَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [٢١ الأنبياء ٢٣] ١١١
- ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [٢٥ الفرقان ٢] ٧٩
- ﴿قَدَرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [٢٧ النمل ٥٧] ١٠٢
- ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] ٤٤
- ﴿وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾ [٣٤ سبا ١٨] ... ٧٩ ، ٧٣
- ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [٣٦ يس ٦٩] ٤٤
- ﴿وَيَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [٣٩ الزمر ٧١] ١١٤
- ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [٤١ فصلت ١٠] ٧٩
- ﴿وَإِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [٥٤ القمر ٤٩] ٧٩
- ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ [٥٦ الواقعة ٦٠] ٧٩
- ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ ۚ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ﴾ [٧٤ المدثر ١٩-٢٠] ٨٩
- ﴿وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَىٰ﴾ [٨٧ الأعلى ٣] ٧٩

فهرس الأحاديث

- (أَضْمَنُوا لِي شَيْئًا ، أَضْمَنَ لَكُمْ الْجَنَّةَ) ٩٩
- (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَخَدَهُ وَأَنْتَ لَا يَمْلِكُ مَعَهُ أَحَدٌ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) ١٢٠
- (إِنَّكُمْ الْيَوْمَ فِي زَمَانٍ أَلْعَمَلُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْعِلْمِ ...) ١٠٩
- (إِنَّهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَا قَدَرَ) ١٠٢
- (ثُمَّ يَخْرُجُ الدَّجَالُ عَلَى إثرِ ذَلِكَ) ١٢٠
- (الْخَيْرُ بِيَدِكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) ٩١ ، ٩٢
- (رَحْمَةٌ لَهُمُ الْأَشْقِيَاءُ ، لِأَن فِيهِمُ الْمُتَعَبِدُ وَفِيهِمُ الْمُجْتَهِدُ) ١٢٠
- (الرِّقْقُ مِنَ اللَّهِ وَالْخَرْقُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالتَّائِي مِنَ اللَّهِ وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ) ... ٩٣
- (صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي ...) ٧٦
- (الْقُدْرَةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ) ٧٥ ، ٨١
- (لَا تَحْمِلُوا عَلَى اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، ذُنُوبَكُمْ) ٩٩
- (لِهَذَا خَلَقْتُمْ) / (لِهَذَا خَلَقْتُكُمْ) ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ × ٣
- (مَا كَانَ مِنَ الْغَيْنِ وَالْقَلْبِ ، فَمِنْ اللَّهِ .
- وَمَا كَانَ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ فَمِنْ الشَّيْطَانِ) ٩٥
- (مَنْ لَمْ يَعْمَلُوا بِالْمَعَاصِي ، ثُمَّ يَقُولُوا : إِنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ٩٧
- (يَجْعَلُونَ إِبْلِيسَ عَذْلًا لِلَّهِ فِي خَلْقِهِ وَقُدْرَتِهِ) ١١٩
- (يَقْرُونَ بَعْضَ الْقُرْآنِ وَيَكْفُرُونَ بِبَعْضِهِ) ١١٩
- (يَكُونُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ...) ١١٩

فهرس الأعلام

- إبراهيم ، عليه السلام ١٧٤
- أبن الجُبَّائِي ١٥٧ ، ٢×١٦١ ، ١٨٤ ، ٢×١٨٥
- ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٣ ، ١٩٠ ، ٢×١٨٧
- أبن قِمَّة ١٣٢
- أبو بكر الصَّدِيق ، رضي الله عنه ١٠٠
- أبو الحسن الأشعري ٤٨ ، ٢×٨١
- أبو سعيد الزاهد النيسابوري ٤٣
- أبو محمَّد = سعيد بن المسيَّب
- أبوه = الجُبَّائِي
- الإسكافي ١٥٩ ، ٢×١٨٣
- البلخي ٢١٨ ، ٢١٩
- نمامة بن أشرس ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢×١٦٩ ، ٢٠١
- الجاحظ ١٦٣ ، ١٦٨
- الجُبَّائِي ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٨٢ ، ١٩٦
- الجهم ٩٩
- الحسن البصري ٢×٨٧
- رافع بن خديج ٢×١١٩
- الرسول / النبي ، ﷺ ٤٤ ، ٢×٥٥ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٢×٧٦
- ٨٣ ، ٢×٨٣ ، ٢×٨٦ ، ٢×٨٧ ، ٢×٩٠ ، ٢×٩١
- ١٠٥ ، ١٠٢ ، ٢×٩٩ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٢×٩٥ ، ٢×٩٣ ، ٢×٩٢
- ٢×١٠٦ ، ٤×١٠٩ ، ٢×١١٩ ، ٥×١٢٠ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ٢١٦

- زرادشت ٨٢
 سعيد بن المسيَّب ٢×١١٩
 شيخنا = أبو الحسن الأشعري
 صالح قبة ٢×١٧٥ ، ١٧٤
 عبَّاد بن سلمان الصَّيْمَرِي ١٩٨ ، ١٨٨ ، ١٨٧
 عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنه ١٠٠
 عطاء ١١٩
 عطية بن عطية ١١٩
 عمر بن الخطَّاب ، رضي الله عنه ٢×١٠٠
 عمرو بن شعيب ١١٩
 عمرو بن عُبيد ٦١ ، ٦٠
 المسيح ، عليه السلام ١٠٥
 مُعَمَّر ١٦٨ ، ١٦٤ ، ١٦٣
 النِّظام ١٦٩ ، ٢×١٦٨ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٢٧ ، ٨٤
 الهَمْدَانِي ٢١٨ ، ١٢٧
 واصل بن عطاء الغَزَّال ٦١ ، ٦٠

فهرس الجماعات

أنبياء / الأنبياء / أنبياء الله	٢×١٣٢ ، ٧١ ، ٥٠ ، ٤٣
الأمة	٢×٦٥ ، ٢×٦١ ، ٦٠ ، ٢×٥٩ ، ٢×٥٥ ، ٥٠ ، ٤٨
.....	٨٢ ، ٢×٨٠ ، ٧٨ ، ٧٦ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧١ ، ٢×٦٩ ، ٤×٦٨
.....	٢×٢١٦ ، ١٧٣ ، ١٤٩ ، ١١٥ ، ١٠٣ ، ٢×١٠٢ ، ١٠١ ، ٨٨ ، ٨٧
أهل البلاد	١٩١ ، ٥٧
أهل التواتر	٥٧
أهل الحق	١٥٥ ، ١٢٢ ، ١١١ ، ١٠٨ ، ٥٩ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٤ ، ٣٤
أهل الزيغ	٤٥
أهل الصنائع والحرف	٦٨
أهل العلم	٦٨
أهل اللغة	١٥٦ ، ١٥٥ ، ٨٩ ، ٦٨ ، ٢×٦٧ ، ٦٥ ، ٦٢
أهل الملة	٦١
أهل الملل	٣٦
أهل النقل	١٢٠ ، ٩٩ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٨٨
البراهمة	٣٦
خشم	٩٧
الجمهور	٢١٨ ، ١٩٨ ، ١٩٠ ، ١٨٣ ، ١٧٩ ، ١٦١ ، ١٥٧
الخوارج	٧٨ ، ٧٥ ، ٦٧ ، ٦١
الدهماء	٦١
السحرة	٤٦ ، ٢×٤٤ ، ٤٣
السلف	١٦١

٤٦ ، ٤٤ ، ٢×٤٣	الصالحون
١٢٠ ، ١١٩ ، ٨٧ ، ٨٦	الصحابة
٢×٨٨ ، ٦×٨٧ ، ٢×٨٦ ، ٧٤	العرب
٦٥	الفقهاء
٦٠ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٢×٤٤ ، ٤٢ ، ٢٣ ، ١٩ ، ١٤	القدرية
٢×٨٤ ، ٨١ ، ٧٦ ، ٧٣ ، ٦٥ ، ٢×٦٢ ، ٦١	
٢×١٠٦ ، ١٠١ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٣×٨٧ ، ٢×٨٦	
٤×١٢٨ ، ١٢٣ ، ٢×١٢١ ، ١١٩ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ٣×١١١	
١٩٠ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٦٦ ، ١٦٣ ، ١٥٧ ، ١٣٠ ، ٥×١٢٩	
٣٦	مُطِطِلُو النِّبَوَات
٣٦	مُثَبِّتُو النِّبَوَات
٧٨	المحكِّمة
٦×٨٤ ، ٣×٨٣ ، ٧×٧١	المجوس
٥×١٢٢ ، ٧×١٢١ ، ١٠١ ، ٨٥	
٥×١٢٦ ، ٢×١٢٥ ، ٤×١٢٤ ، ٢×١٢٣	
٤×١٣٠ ، ٧×١٢٩ ، ٦×١٢٨ ، ٣×١٢٧	
٧٦	المرجئة
١٧٤ ، ٧٣ ، ٣١	المسلمون
١٢٤ ، ١٠٢ ، ١٠٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٢ ، ٦١ ، ١٧	المعتزلة
١٦٦	معتزلة البغداديين
١٢٥ ، ١٢٤	المانية
١٩٣ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٧٩ ، ٦٨ ، ٣٧ ، ١١	الناس

فهرس الأمكنة

البصرة	١٩٠
بغداد	١٧٥
الحجاز	١٧٥
الشام	١٧٥
العراق	١٧٥
مكة	١٧٥

فهرس الكتب الواردة في المتن

للباقلائي :

جوابات أبي سعيد الزاهد النيسابوري ٤٣

شرح اللُّمع ٨٥

كتاب إبانة عَجَزِ القدرية عن إثبات

دلائل النبوة ووجه الانتصار لها على مذاهب أهل الحق ١٧٣ ، ٤٤

كتاب أحكام تصرف العباد ١٦٤

كتاب الفرق بين المعجزات والكرامة ٤٤

كتاب ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ ١٦٢

نقض النقض ١٢٧ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٦

لغيره :

اللمع (لأبي الحسن الأشعري) ١٧٤ ، ٨٥

نقض اللمع (للقاضي عبد الجبار الهمداني) ١٧٤ ، ١٢٧ ، ٨٥

فهرس الأبواب والفصول والكتب الداخلية

في هداية المسترشدين :

- ▽ إبطال التوكّد ١٩
- ▽ باب القول بالبدل ٢٥
- △ القول في المخلوق ١٩
- △ [القول في التعديل والتجوير] :
- = فصول القول في التعديل والتجوير ١١٢
- = فصول الحسن والقبح والتعديل والتجوير ١٢٩
- فصول القول في الأعواض والثواب ١١٢
- ▽ كتاب إثبات النبوات وشروط المعجزات ٤٤
- = إثبات النبوات وأحكام المعجزات ٣١
- = باب إثبات النبوات ٣٤
- = باب إثبات النبوات وأحكام المعجزات ٥٩
- = القول في إثبات النبوات وفصول القول فيها ٤٢
- ▽ كتاب الاستطاعة ٢٠
- باب الاستطاعة وتكليف ما لا يُطاق ٤٩
- فصل القول في التكليف ١١٢
- فصول القول في الاستطاعة ١١٤
- △ كتاب الصفات ٧٨
- △ كتاب المدركات ٢٣

في غير هداية المسترشدين :

كتاب التولّد من نقض النقض ١٧٤

فهرس الموضوعات

- باب الكلام في تفصيل الأسماء التي تجري على الموجودات دون المعدومات
وما تجري على المعدومات دون الموجودات وما يجري منها على المعدوم
والموجود جميعًا وحكم ما نقوله في ذلك ١١
- فصل ١٣
- فصل ١٤
- فصل ١٥
- باب ما هو أوسع في تعلُّقه من غيره وما يساويه وينقص عنه ١٦
- فصل ١٩
- فصل ٢٠
- فصل ٢١
- فصل ٢٢
- فصل ٢٣
- باب ذكر الوجوه التي تقتضي عدم المعدوم ٢٤
- فصل ٢٥
- فصل ٢٧
- فصل ٢٨
- « علّة لهم أخرى في نفي خلق الأفعال التي هي أعمال العباد ٣١
- فصل ٣٢
- فصل ٣٤
- فصل ٣٥
- فصل ٣٦

٤٠	فصل
٤١	فصل
٤٢	فصل
٤٣	فصل
٤٦	فصل
٤٧	• باب آخر من كلامهم في ذلك
٥١	فصل
٥٢	فصل
٥٣	• باب آخر من ذكر أسولتهم في ذلك
٥٥	فصل
٥٧	-- شيء آخر
٥٩	-- شيء آخر
	• باب القول في ذكر الدلالة على
٦٠	أن المخالف في خلق الله ، تعالى ، لأفعال العباد هم القدرية
٦٤	فصل
٦٥	فصل
٦٧	-- شيء آخر
٨١	فصل
٨٥	فصل
٨٦	فصل
٩٠	فصل
٩١	فصل

٩٢	فصل
٩٣	فصل
٩٥	فصل
٩٧	فصل
٩٩	فصل
١٠٠	فصل
١٠١	فصل
١٠٦	فصل
١١١	○ شبهة لهم أخرى في وجب لحوق هذه التسمية لنا دونهم
١١٦	○ شبهة لهم أخرى في وجوب استحقاقنا بزعمهم أسم القدريّة
١٢١	فصل
١٢٤	فصل
١٢٥	فصل
١٢٦	فصل
١٢٧	فصل
١٣١	كتاب التولّد
١٣١	● باب القول في إبطال التولّد
١٣٦	- دليل آخر في نفي التولّد
١٤٠	- دليل آخر
١٤٣	فصل ذكر معتماداتهم في وجوب القول بالتولّد والاعتراض عليها
١٤٨	○ شبهة لهم أخرى
١٥٢	فصل

- فصل ١٥٤
- باب ذكر اختلاف القدرية في وصف الفعل بأنه مباشر ومتولد ١٥٧
- ٦ القول في اختلافهم في حد المتولد ١٥٨
- فصل ١٥٩
- باب ذكر اختلافهم في المولد للفعل ما هو :
- أهو السبب أو فاعل السبب ؟ ١٦١
- فصل ذكر اختلافهم في الأسباب المولدة ١٦٢
- باب ذكر اختلافهم في المتولد :
- هل له فاعل أم لا فاعل له ، ومن فاعله ، إن كان له فاعل ؟ ١٦٣
- فصل ١٦٨
- فصل ١٦٩
- فصل ١٧١
- فصل ١٧٤
- فصل ١٧٧
- باب ذكر اختلافهم في هل يفعل العباد الإدراك والعلم في الغير والألوان والروائح والطعوم على وجه التولد أم لا ؟ ١٧٩
- فصل ١٨٢
- باب ذكر اختلافهم
- في ما يصح أن يقع متولدا وما لا يصح أن يقع ذلك فيه ١٨٣
- فصل ١٨٦
- باب ذكر اختلاف القائلين بالتولد في القدرة :
- متى تكون قدرة على المتولد ، ومتى تكون مقدورا ؟ ١٨٧

- باب ذكر آخلاف القدرية في القديم ، تعالى :
- هل يصح أن يفعل على جهة التولد أم لا ؟ ١٩٠
- فصل ١٩٣
- باب ذكر آخلافهم في توليد الطاعة والمعصية ١٩٦
- باب ذكر آخلاف القائلين بالتولد :
- هل تصح التوبة من المتولد بعد وجود سببه أم لا ؟ ١٩٨
- فصل ٢٠٠
- باب ذكر جملة ما يشترك فيه السبب والمسبب وما يفرقان فيه ٢٠١
- باب الكلام في الاستطاعة وأحكامها وفصول القول فيها ٢٠٢
- فصل ٢٠٦
- فصل ٢٠٨
- فصل ٢١٠
- باب القول في أنّ القدرة المحدث لا يجوز
- أن تكون قدرة على مقدورين وإن وجب وجودها مع مقهورها ٢١٢
- فصل ٢١٣
- فصل ٢١٥
- فصل ٢١٦
- فصل ٢١٧
- فصل ٢٢٠
- فصل ٢٢٤
- فصل ٢٢٥
- فصل ٢٣٠

٢٣٣	نماذج صور من نسخة فاس
٢٦٧	فهرس الآيات
٢٦٨	فهرس الأحاديث
٢٦٩	فهرس الأعلام
٢٧١	فهرس الجماعات
٢٧٣	فهرس الأمكنة
٢٧٤	فهرس الكتب الواردة في المتن
٢٧٥	فهرس الأبواب والفصول والكتب الداخليّة

All rights reserved

1st Publishing

2022/1443

**MAKTABAT 'ABAQ AL-MISK
FOR PUBLISHING & DISTRIBUTION
AMMAN
JORDAN**

Tel.: 00962796054800

Hidāyat al-Mustaršidīn

Compiled by

Al-Imām al-Qāḍī Abū Bakr
Muḥammad b. aṭ-Ṭayyib al-Ašʿarī
known as al-Baqillānī
(d. 403/1013)

Edited by
Prof. Dr.
Omar Hamdan
&
Taghrid Hamdan

2. Volume
(*Bāb al-kalām fī ḥalq al-afʿāl – Kitāb
at-tawallud – Bāb al-kalām fī l-istiṭāʿa*)

Maktabat ʿAbaq al-Misk
for Publishing & Distribution
Amman